حاشیہ دسوقی علی مختصر المعانی

تحشیہ:

الشیخ محمد عرفۃ الدسوقی رحمہ اللہ

مکتبہ رشیدیہ

سرکی روڈ کوئٹہ۔ فون ۲۶۲۷۱۱

﴿فهرست الجلد الثانى من حاشية العلامة الدسوقى على شرح مختصر السعد على التلخيص﴾

صحيفه		صحيفه	
٠٠٢	الفصل والوصل	٤١٦	فصل فى بيان الاستعارة بالكناية
٠٨٤	تذنيب اصل الحال المنتقلة ان تكون	٠٠٠	والاستعارة التخييلية
٠٠٠	بغير واو الخ	٤٢٩	فصل عرف السكاكى الحقيقة
١١١	الباب الثامن الايجاز والاطناب	٠٠٠	اللغوية الخ
١٢٨	المساواة	٤٦٧	فصل فى شرائط حسن الاستعارة
١٣١	الايجاز	٤٧٤	فصل وقد يطلق المجاز الخ
١٤٧	الاطناب	٤٧٨	الكناية
١٨٢	الفن الثانى علم البيان	٤٨٤	تقسيم الكناية
٢١٠	التشبيه	٥٠١	فصل تكلم فيه على افضلية المجاز
٢١٦	طرفاه	٠٠٠	والكناية على الحقيقة والتصريح
٢٢٨	وجهه	٠٠٠	فى الجملة
٢٦٩	ادلته	٥٠٤	الفن الثالث علم البديع
٢٧٣	الغرض منه	٥٠٦	تقسيم وجوه التحسين الى ضربين
٢٨٦	اقسامه	٠٠٠	معنوى ولفظى
٣١٦	خاتمة مراتب التشبيه الخ	٥٠٦	مبحث المعنوى
٣٢٠	الحقيقة والمجاز	٥٠٦	المطابقة وتسمى الطباق والتضاد
٣٢١	الحقيقة	٠٠٠	ايضا
٣٢٧	المجاز	٥١٦	مراعاة النظير ويسمى التناسب
٣٣٤	المجاز المفرد	٠٠٠	والتوفيق
٣٣٩	المجاز المرسل	٥١٩	الارصاد ويسميه بعضهم التسهيم
٣٤٦	الاستعارة	٥٢١	المشاكلة
٣٦٦	تقسيم الاستعارة باعتبار الطرفين	٥٢٤	المزاوجة
٣٦٩	تقسيمها باعتبار الجامع	٥٢٧	العكس
٣٧٨	تقسيمها باعتبار الثلاثة	٥٢٧	الرجوع
٣٨٨	تقسيمها باعتبار اللفظ المستعار	٥٢٩	التورية ويسمى الايهام ايضا
٤٠٢	تقسيمها باعتبار آخر اى غير اعتبار	٥٣١	الاستخدام
٠٠٠	الطرفين والجامع واللفظ	٥٣٣	اللف والنشر
٤١٠	المجاز المركب	٥٣٧	الجمع

صحيفه	
٥٣٧	التفريق
٥٣٧	التقسيم
٥٣٧	الجمع مع التفريق
٥٣٨	الجمع مع التقسيم
٥٣٩	الجمع مع التفريق والتقسيم
٥٤٣	التجريد
٥٤٩	المبالغة المقبولة
٥٥٠	انحصارها فى التبليغ والاغراق
...	والغلو
٥٥٥	المذهب الكلامى
٥٥٥	حسن التعليل
٥٦٧	التفريع
٥٦٩	تأكيد المدح بمايشبه الذم
٥٧٥	تأكيد الذم بمايشبه المدح
٥٧٦	الاستتباع
٥٧٧	الادماج
٥٧٨	التوجيه
٥٧٩	الهزل الذى يراد به الجد
٥٨٠	تجاهل العارف
٥٨١	القول بالموجب

صحيفه	
٥٨٤	الاطراد
٥٨٥	مجيئ اللفظى
٥٨٥	الجناس التام
٥٨٩	الجناس المحرف
٥٩١	الجناس الناقص
٥٩٣	الجناس المضارع
٥٩٤	الجناس اللاحق
٥٩٥	تجنيس القلب
٥٩٨	رد العجز على الصدر
٦٠٦	السجع
٦١٣	الموازنة
٦١٥	القلب
٦١٧	التشريع
٦١٨	لزوم مالا يلزم
٦٢٣	خاتمة فى السرقات الشعرية القول
...	فى الاقتباس والتضمين
٦٤٤	والعقد والحل والتلميح
٦٥٦	فصل فى حسن الابتداء والتخلص
...	والانتهاء
	تمت

حاشیہ دسوقی

المجلد الثانی

علی

مختصر المعانی

تصنیف: الشیخ محمد بن محمد عرفۃ الدسوقی رحمۃ اللہ تعالیٰ

علی

شرح العلامۃ سعد الدین تفتازانی علی المتن التلخیص مع الشرح

المذکور بہامشہا علی التمام

مکتبہ رشیدیہ

سرکی روڈ کوئٹہ، فون: ۲۶۶۲۲۶۳

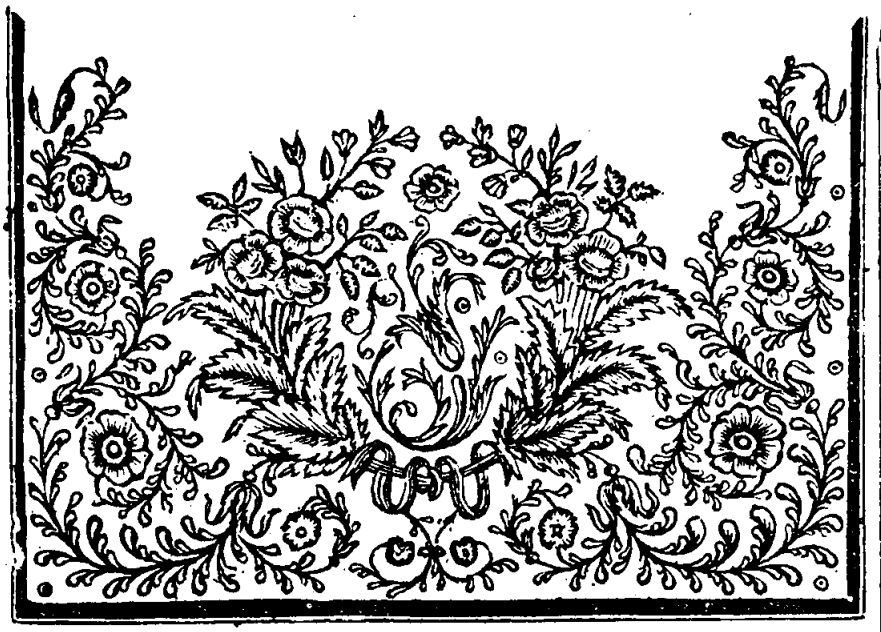

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل والوصل

(الفصل والوصل) بدأ بذكر الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه عارض حاصل بزيادة حرف من حروف العطف لكن لما كان الوصل بمنزلة الملكة والفصل بمنزلة عدمها

(قوله لانه الاصل) اى لانه عدم العطف وقوله والوصل طار لان مرجعه الى العطف ومعلوم ان عدم العطف اصل لايفتقر فيه الى زيادة شئ على المنفصلين والعطف الذى هو الوصل يفتقر فيه الى وجود حرف مزيد ليحصل وما يفتقر فيه الى زيادة حرف فرع عما لايفتقر فيه الى شئ وايضا العدم فى الحادث سابق على وجوده (وقوله الحاصل الخ) تعليل فى المعنى لما قبله وقوله بزيادة حرف الخ اى على الجملتين (قوله لكن لما كان الخ) اى وحينئذ فلايقال كان الاولى ان يقدم تعريف الفصل على تعريف الوصل وهذا الاستدراك لدفع مايتوهم من الكلام السابق وهو انه حيث كان الفصل الاصل فلم لم يقدمه فى التعريف كما قدمه فى الترجمة (قوله بمنزلة الملكة الخ) اعلم ان الملكة فردين الاول مامن شانه ان يقوم بالشئ باعتبار جنسه بان يكون جنسه شانه ان يقوم به ذلك الامر كالبصر لافراد الحيوان والثانى مامن شانه ان يقوم بالشئ باعتبار شخصه كالعلم لافراد الانسان ولا شك ان الجملتين شانهما الوصل جنسا وقد لايكون شانهما الوصل شخصا بان كان بينهما كمال الانقطاع فقول الشارح بمنزلة الملكة انما زاد لفظة منزلة نظر الفرد الثانى وقوله فى المطول فبينهما تقابل العدم والملكة باسقاط منزلة ناظر الفرد الاول كذا قال بعضهم وفيه ان هذا لايتم الا اذا كان المراد بما من شانه ان اللائق به ذلك لكن المتبادر من كلامهم ان المراد به امكان ذلك

وانت خبير بان الجملتين انما كان بينهما كمال الانقطاع يمكن فيهما الوصل وان لم يجز بلاغة فانا نفهما الوصل بهذا المعنى ففيهما ملكة الوصل لا ما هو بمنزلتهما فالحاصل انه لا وجه لزيادة منزلة في كلام الشارح سواء قلنا ان الملكة عبارة عن الامر الذي شانه ان يقوم بالشيء باعتبار جنسه او باعتبار شخصه وقد يقال انه قد لا يمكن في الجملتين الوصل لفساد المعنى به كما في آية انا معكم الخ فلا يكون الوصل ملكة لهما باعتبار شخصهما فتكون زيادة الشارح هنا لفظ منزلة نظرا الى شخص الجملتين في بعض الصور ووجه بعضهم زيادة منزلة في كلام الشارح بان تقابل العدم والملكة انما يكون في الامور الوجودية الخارجية لان الملكة معنى موجود تتصف به الذات الموجودة والعدم نفيد عن تلك الذات القابلة بخلاف الامور الاعتبارية وذلك كالفصل والوصل فانهما امران عارضان اعتباريان لنوع من الكلام وان كان متعلقهما وجوديا وعلى هذا فيحتاج الى تأويل في عبارة المطول بان نجعل على حذف مضاف اي شبه تقابل العدم والملكة ورد شيخنا الشهاب المكي في شرح الفيته هذا التوجيه بما حاصله لانسلم ان الملكة لا تكون الا امرا وجوديا والوصل امر اعتباري لان العدم والملكة من اصطلاحات الحكماء وهم يقولون بوجود الاضافات والوصل اضافة بين الجملتين فتأمل (قوله انما تعرف بملكاتها) اي بعد معرفة ملكاتها (قوله عطف الخ) ظاهر تعريفه للفصل والوصل انهما لا يجريان في المفردات وليس كذلك بل الفصل والوصل كما يجريان في الجمل يجريان في المفردات ولا يختصان بالجمل كما يوهمه كلام المصنف فان كان بين المفردين جامع وصلتهما كما اذا كان بينهما تقابل نحو قوله تعالى هو الاول والآخر والظاهر والباطن فالوصل لدفع توهم عدم اجتماعهما او شبه تماثل كما في قوله

* ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها * شمس الضحى وابو اسحاق والقمر *

وان لم يكن بينهما جامع فصلتهما كما في قوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر وقد يجاب عن المصنف بان ما ذكره تعريف لنوع من الفصل والوصل وهو الواقع في الجمل لا انه تعريف لحقيقتهما مطلقا (قوله بعض الجمل) اي جنس الجمل فيشمل العطف الواقع بين جملتين فقط والواقع بين الجمل المتعددة كعطف جملتين على جملتين فانه ربما لا تناسب جمل اربع مرتبة بحيث تعطف كل واحدة على ما قبلها بل تناسب الاوليان والاخريان فيعطف في كل اثنين اولا ويعطف الاخريان على الاوليين لان مجموع الاخريين يناسب مجموع الاوليين ولو قال المصنف عطف جملة على جملة لم يشمل هذه الصورة واختار المصنف التعبير ببعض الجمل على الكلام لدخول الصفة والصلة ونحوهما مما لا يشمله الكلام بناء على انه لا بد ان يكون مقصود الذاته (قوله اي ترك عطفه عليه) اي ترك عطف بعض الجمل على بعض لا ترك العطف مطلقا وهذا يفهم منه عرفا وحو دمراد كي يصف يعطف عليه فزل فيه

والاعدام انما تعرف بملكاتها بدأ في التعريف بذكر الوصل فقال (الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه) اي ترك العطف عليه (فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب قوله ان لا يطلق الفصل في صور الخ هكذا في النسخة المجموع منها واعل فيها سقطا والاصل ان لا يطلق الفصل والوصل الخ فتأمل صححه

العطف فلا يرد ان يقال ان التعريف يشمل ترك العطف فى الجملة الواحدة المبتدأ بها مع انه لايسمى فصلا قال بعضهم والمراد بقول المصنف ترك عطف بعض الجمل على بعض اى مما شانها العطف اذلايقال لترك عطف الجملة الحالية على جملة قبلها انه فصل لانه ليس من شان الجملة الحالية العطف على ماقبلها ورد بانه ان اراد بقوله مما شانها العطف اى فى ذلك المحل لزم ان لايطلق الفصل فى صور كمال الاتصال والانقطاع لعدم الصلاحية فى ذلك المحل وان اراد مما شانها العطف فى نفسها ولو فى محل آخر ورد ان الجملة الحالية ايضا قابلة للعطف فى نفسها فلعل الاولى عدم التقييد بهذا القيد والجملة الحالية لكونها قيدا لما قبلها لم يتقدمها جملة حتى يتحقق بينهما الفصل والوصل ثم انه قد تقدم ان الترك مشعر بالقصد لكونه فعلا لانفى فعل وهو المناسب للامور البلاغية لانها لاتحصل الا بالقصد وحينئذ فيشكل على ما مر من ان تقابل الفصل والوصل بمنزلة تقابل العدم والملكة فلعله مبنى على ان الترك ليس فعلا فتأمل (قوله فاذا اتت الخ) رتب على التعريف بيان الاحكام اشارة الى ان معرفة الحكم بعد معرفة الشئ (قوله فالاولى) مراده السابقة عن الآتية ليشمل كثرة الجمل فان كلا منها سابقة عما بعدها ولو لم تكن اولى حقيقة بان لم تسبق غيرها (قوله اما ان يكون لها محل من الاعراب) اى محل ذى الاعراب وهو المفرد اى اما ان تكون واقعة فى محل اسم مفرد بحيث لو صرح به لكان معربا وذلك بان تكون واقعة فى محل ذى رفع كالخبرية اوذى نصب كالمفعولية اوذى جر كالمضاف اليها وقوله اما ان يكون لها محل اى على تقدير اعتبار العطف عليها سواء كان المحل ثابتا لها قبل اعتبار العطف كما فى زيد يعطى ويمنع اولا كما فى قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانه لو لم يعتبر العطف كان المحل للمجموع لا للاولى لكونها جزء المقول (قوله اولا) اى كالاستينافية (قوله وعلى الاول الخ) حاصله ان الاولى اذا كان لها محل من الاعراب فان قصد تشريك الثانية للاولى فى حكم الاعراب فان وجدت جهة جامعة جاز العطف بالواو وبغيرها وان لم توجد جهة جامعة فى حكم الاعراب تعين الفصل فصوره خمسة كلها مأخوذة من كلام المصنف (قوله تشريك الثانية لها) اى جعل الثانية مشاركة للاولى (قوله اى حكم الاعراب) اعلم ان الاعراب عبارة عن الحركات وماناب عنها على القول بانه لفظى والمراد بالحكم هنا الحال الموجب للاعراب مثل كونها خبر المبتداء فانه يوجب الرفع وكونها حالا اومفعولا فانه يوجب النصب وكونها صفة فانه يوجب الاعراب الذى فى المتبوع وكونها مضافا اليها فانه يوجب الخفض فقول الشارح مثل كونها الخ بيان لحكم الاعراب وذكر بعض الافاضل ان اضافة حكم للاعراب من اضافة المدلول للدال اى الحكم المدلول للاعراب دلالة المقتضى بالفتح على المقتضى بالكسر اومن اضافة السبب للمسبب اى الحكم الذى هو سبب اعرابه وهو ظاهر (قوله مثل كونها خبر مبتداء) نحو زيد يعطى ويمنع

اولا وعلى الاول) اى على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب (ان قصد تشريك الثانية لها) اى للاولى (فى حكمه) اى حكم الاعراب الذى لها مثل كونها خبر مبتدأ اوحالا اوصفة اونحو ذلك (عطفت) الثانية (عليها) اى على الاولى ليدل العطف على التشريك

قوله ان لايطلق الفصل فى صور الخ هكذا فى النسخة المجموع منها ولعل فيها سقطا والاصل ان لايطلق الفصل والوصل الخ فتأمل (مصححه)

(قوله او حالا) نحو جاء زيد يعطي ويمنع (قوله او صفة) نحو مررت برجل يعطي ويمنع (قوله او نحو ذلك) اى كالمفعولية نحو الم تعلم انى احبك واكرمك (قوله عطفت الثانية عليها) اى بالواو وغيرها لكن ان كان العطف بالواو فشرط قبوله ان توجد جهة جامعة فقول المصنف بعد فشرط الخ كالاستدراك على ماقبله (قوله كالمفرد) انما شبه المصنف عطف الجملة التى لها محل من الاعراب بالمفرد لان الاصل والغالب فى الجملة التى لها محل من الاعراب ان تكون واقعة فى موضع المفرد وانما قلنا الاصل ذلك لان الجملة المخبر بها عن ضمير الشان لها محل من الاعراب وليست فى محل مفرد (قوله من كونه فاعلا) اى كالذى قبله (قوله او نحو ذلك) كأن يكون مجرورا بحرف كالذى قبله (قوله وجب عطفه عليه) اى فى الاستعمال الاغلب وانما قلنا ذلك لانهم جوزوا ترك العطف فى الاخبار وكذا فى الصفات المتعددة مطلقا قصد التشريك اولم يقصد وان وجدت الشركة فى نفس الامر بل هو الاحسن فيها مالم يكن فيها ايهام التضاد والا كان العطف احسن فالقسم الاول كقوله تعالى الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر والثانى كقوله تعالى هو الاول والآخر والظاهر والباطن وانما استحسن العطف عند ايهام التضاد كما فى المثال الثانى ليفهم العطف الجمع ونفى التناقض وهذا فى المفردات واما الجمل ففى قصد التشريك وجب العطف والفرق بينهما كون الصفات المفردة كالشئ الواحد من الموصوف لعدم استقلالها بخلاف الجمل فانها لاستقلالها لايدل على تعلقها بماقبلها الا العطف وماقيل ان الفرق وجود الاعراب فى المفردات فيدل على التشريك الذى يفيده العطف فلم يتم العطف عند قصد التشريك بخلاف الجمل فانه ليس فيها اعراب حتى يدل على التشريك فلابد من العطف ليدل عليه ففيه نظر فان المفردات قد لايظهر اعرابها وقد تكون مبنية (قوله فشرط كونه مقبولا الخ) شرط مبتدأ وقوله ان يكون خبر والفاء واقعة فى جواب شرط مقدر اى واذا اردت بيان شرط قبول العطف فنقول لك شرط كونه الخ (قوله عطف الثانية على الاولى) اى وكذا عطف مفرد على آخر لان الحكم فيهما واحد (قوله مقبولا) اى فى باب البلاغة (قوله بالواو) اى حال كون العطف كائنا بالواو ونحوه (قوله اى بين الجملتين) اى او المفردين فالجامع لابد منه فى قبول العطف حتى فى المفردات نحو الشمس والقمر والسماء والارض محدثة بخلاف قولك الشمس ومرارة الارنب ودين المجوسى والف باذنجانة محدثة (قوله جهة جامعة) اى وصف له خصوص يجمعهما فى العقل اوالوهم اوالخيال ويقرب احدهما من الآخر ولايكفى مطلق مايجتمعان فيه لان كل شيئين لابد من اجتماعهما فى شئ حتى الضب والنون فانهما يجتمعان فى الحيوانية وعدم الطائرية مثلا ولايكفى فى قبول عطفهما حتى يراعى ماهو اخص كالضدية بينهما وسيأتى تحقيق ذلك ان شاء الله تعالى

المذكور (كالمفرد) فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله فى حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او نحو ذلك وجب عطفه عليه (فشرط كونه) اى كون عطف الثانية على الاولى (مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما) اى بين الجملتين (جهة جامعة)

(قوله لما بين الكتابة الخ) اى وانما كان فى هذا المثال جهة جامعة لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر وذلك لان كلا منهما انشاء كلام لان المراد بالكتابة فى هذا المقام انشاء النثر كما ان الشعر انشاء النظم والتناسب المذكور امر يوجب اجتماعهما فى المفكرة عند ارادتهما وحينئذ فيكون الجامع بين المسندين فى المثال المذكور خياليا واما الجامع بين المسند اليهما فعقلى كما يعلم مما يأتى (قوله من التضاد) اى الموجب للتلازم حطورا بالبال اذ ضد الشئ اقرب خطورا بالبال عند خطوره فهما متناسبان والتناسب امر يوجب جمعهما فى المفكرة فيكون الجامع خياليا وذكر المصنف مثال العطف فى الجمل عند وجود الجامع وترك مثال عطف المفرد على مثله عند وجود الجهة الجامعة بينهما ومثاله جاء زيد وابنه وتكلم عمرو وابوه فالجهة الجامعة بين زيد وابنه وعمرو وابيه التضايف وهو امر يوجب اجتماعهما فى المفكرة وحينئذ فيكون الجامع بينهما خياليا (قوله بخلاف نحو زيد يكتب وينمع الخ) هذا بالنسبة للجمل وبخلاف مالو قيل فى المفردين جاءنى زيد وحمارا وزيد وعمرو حيث لاصداقة بينهما ولاعداوة فانه لايقبل (قول وذلك) اى ووجه ذلك اى اشتراط الجهة الجامعة (قوله لئلا يكون الجمع بينهما) اى عند انتفاء الجهة الجامعة (قوله كالجمع بين الضب والنون فى عدم التناسب لان النون وهو الحوت حيوان بحرى لايعيش الا فى الماء والضب حيوان برى لايشرب الماء واذا عطش روى بالريح فلامناسبة بينهما (قوله مايدل على التشريك) اى فى الحكم (قوله وحتى) اى بناء على انه يعطف بها الجمل كما فى قولك فعلت معه كل ماقدر عليه حتى خدمته بنفسى او مطلقا لان الشرط يعتبر فى المفردات ايضا (قوله وذكره حشو الخ) هذا الاعتراض انما جاء من جعل قوله ونحوه عطفا على قوله بالواو وهو غير متعين لجواز ان يكون عطفا على مقبولا فيكون التقدير وشرط كونه مقبولا وكونه نحو المقبول والمراد بنحو المقبول على هذا ان لايبلغ النهاية فى القبول بان يكون مستحسنا فقط كذا قيل وفيه نظر لان المقبول يشمل المستحسن والكامل والاحسن ان يجعل قوله ونحوه عطفا على الضمير فى كونه والتقدير وشرط كون نحوه مقبولا ويكون الضمير فى نحوه عائدا على العطف بين الجملتين ونحو ذلك العطف هو العطف بين المفردين فيكون اشارة لما قلناه من العطف فى المفردات او يجعل عطفا على قوله بالواو ويراد بنحو الواو مايستعمل مرادفا لها مجازا كاو والفا فى بعض الصور لامايدل على التشريك وحينئذ فلايكون قوله ونحوه حشوا مفسدا (قوله لان هذا الحكم) اى الشرط ولو عبر به كان اولى (قوله محصلا) بفتح الصاد اى حصله الواضع ووضع له هذه الحروف وذلك كالترتيب مع التعقيب بالنسبة للفاء والترتيب مع التراخى بالنسبة لثم وترتيب الاجزاء فى الذهن بالنسبة لحتى (قوله غير التشريك) اى زائد عليه والمراد بالتشريك الشريك فى حكم الاعراب وبالجمعية الاجتماع فى المنقضى للاعراب وحينئذ

نحو زيد يكتب ويشعر) لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر (او يعطى وينمع) لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب وينمع او يعطى ويشعر وذلك لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون وقوله ونحوه اراد به مايدل على التشريك كالفاء وثم وحتى وذكره حشو مفسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلا غير التشريك والجمعية فان تحقق هذا المعنى حسن العطف وان لم توجد جهة جامعة بخلاف الواو

فالعطف مرادف والحاصل ان التشريك فى حكم الاعراب موجود فى جميع حروف العطف لكن ثم والفاء وحتى لها معان اخر غير التشريك (قوله فان تحقق هذا المعنى) اى وقصد التشريك (قوله وان لم توجد جهة جامعة) اى امر يجمعهما فى العقل اوفى الوهم اوفى الخيال ويقرب احدهما من الاخر اى غير التشريك اذ هو لازم لكل عطف باو حرف كان (قوله بخلاف الواو) اى فانه لايحسن العطف بها الا اذا وجدت الجهة الجامعة بين المسند اليهما والمسندين فى الجملتين ولايكفى لصحة العطف مجرد تحقق الجامع بين المسندين فقط او المسند اليهما فقط كما صرح به الشارح آخر بحث الجامع لكن المستفاد من كلام العلامة السيد ان مجرد الاتحاد او التناسب فى الغرض المصوغ له الجملة يكفى لصحة العطف سواء اتحد المسند اليه فيهما اما لا وسواء اتحد المسند فيهما اما لا فتامل (قوله اى ولانه لابد فى الواو) اى فى قبول العطف بالواو كان العطف بها فى الجملة التى لها محل من الاعراب اوفى المفرد (قوله عيب على ابى تمام) اى نسب اليه العيب (قوله قوله) اى من القصيدة التى مدح بها ابا الحسين محمد بن الهيثم ومطلعها

اسقى طلولهم اجش هزيم ✻ وغدت عليهم نضرة ونعيم
جادت معاهدهم بعهد سحابة ✻ ماعهدها عند الديار ذميم
سفه الفراق عليك يوم تحملوا ✻ وبما اراه وهو عنك حليم
ظلمك ظالمة البرى ظلوم ✻ والظلم من ذى قدرة مذموم
زعمت هواك عفا الغداة كما عنا ✻ عنها طلال باللوى ورسوم
لا والذى هو عالم ان النوى ✻ صبر وان ابا الحسين كريم
ماحلت عن سنن الوداد ولاغدت ✻ نفسى على الف سواك تحوم

(قوله ان النوى صبر) النوى بالقصر الفراق ثم يحتمل ان الشاعر اراد نوا او اراد نوى غير اوماهو اعم والصبر بكسر الباء الدواء المر وهو المراد هنا وحينئذ فالكلام من باب التشبيه البليغ بحذف الكاف اى ان فراق الاحبة كالصبر فى المرارة واما الصبر بسكون الباء فهو تحمل المكاره والمشاق (قوله اذ لامناسبة الخ) علة للعلل مع علته (قوله فهذا العطف) اى فى قوله وان ابا الحسين كريم (قوله كما هو الظاهر) اى لان ان تؤول مع خبرها بمفرد مضاف لاسمها (قوله باعتبار وقوع موقع مفعولى علم) اى وسده مسدهما والمفعولان اصلهما المبتدأ والخبر وعلى هذا يكون فى تاويل عطف الجملة على اخرى باعتبار الاصل (قوله لان وجود الخ) هذا تعليل للتعميم اى وانما عيب عليه سواء كان العطف من قبيل عطف المفرد اوالجملة لان وجود الجامع شرط فى الصورتين اى شرط فى قبول العطف فى الصورتين وهما عطف المفرد وعطف الجملة يعنى ولاجامع هنا بين المتعاطفين وقد انتصر بعض الناس لابى تمام

(ولهذا) اى ولانه لابد فى الواو من جهة جامعة (عيب على ابى تمام قوله لا والذى هو عالم ان النوى ✻ صبر وان ابا الحسين كريم اذ لامناسبة بين كرم ابى الحسين ومرارة النوى فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر اوعطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولى علم لان وجود الجامع شرط فى الصورتين وقوله لانى لما ادعته الحبيبة عليه من انه دراس هواه بدلالة البيت السابق

فقال الجامع خيالى لتفاوتهما فى خيال ابى تمام اووهمى وهو مابينهما من شبه التضاد لان مرارة النوى كالضد لحلاوة الكرم لان كرم ابى الحسين حلو ويدفع بسببه الم احتياج السائل والصبر مر ويدفع به بعض الآلام او الشناعب لان كلا دواء فالصبر دواء العليل والكرم دواء الفقير وكل هذه تكلفات باردة اذالمعتبر المناسبة الظاهر القريبة فان قلت حيث كان بين المتعاطفين هنا مناسبة وان كانت بعيدة كيف يصح نفى الشارح للمناسبة من اصلها بقوله اذلا مناسبة بين كرم ابى الحسين ومرارة النوى قلت مراده نفى المناسبة الظاهرة لامطلقا فى كلامه حذف الصفة اى اذلا مناسبة ظاهرة بين كرم الخ فلاينافى ان هناك مناسبة خفية بعيدة كذا قرر شيخنا العلامة العدوى (قوله وقوله لا) اى وقول ابى تمام فى اول البيت لاذلا مقول القول فى محل نصب وقوله نفى خبر المبتدأ الذى هو قوله (قوله من ادراس هواه) اى ود ومحبته وهذا بيان لما ادعته (قوله بدلالة الخ) متعلق بنفى اى انما كان نفيا لما ادعته بسبب دلالة البيت السابق وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا * عنها طلال بالوى ورسوم * فاعل زعمت الحبيبة وهواك مفعول اول والخطاب للذات التى جردها من نفسه اوانه التفت من التكلم للخطاب وجملة عفا مفعول ثان بمعنى اندرس والغداة ظرف لعفا وعنها بمعنى منها اى من الديار حال من طلال مقدمة عليه والطلال بكسر الطاء جمع طلل كجبل وجبال ماشخص من آثار الديار وهو فاعل عفا الثانى والوى بالقصر اسم موضع والباء فيه بمعنى فى والرسوم بضم الراء جمع رسم كفلوس جمع فلس ما التصق بالارض من آثار الديار وهو عطف على طلال وجواب القسم فى البيت الذى ذكره المصنف قوله * بعد ماحلت عن سنن الوداد ولاغدت * نفسى على الف سواك تحوم * السنن الطريقة والالف المألوف وهو متعلق بتحوم وغدت بمعنى صارت وتحوم اى تدور وتطوف خبر غدت ومعنى هذه الابيات الثلاثة زعمت الحبيبة ان هواك يا ابتمام قد اندرس كما اندرس آثار ديارها التى بهذا الموضع فقلت لها ليس الامر كذلك واقسم بالله الذى هو عالم بان الفراق مر المذاق وان ابا الحسين الممدوح كريم مابعدت عن طريق المحبة ولاصارت نفسى تلتفت الى غيرك (قوله والا فصلت) اى وجوبا وظاهره كان بينهما جهة جامعة امالا والمراد بوجوب الفصل ترك العطف لاترك الحرف الذى قد يكون عاطفا اذلا مانع من الاتيان بالواو على انها للاستئناف فانها تكون له وكان ينبغى للمصنف ان يقول والا لم تعطف لمناسبة قوله سابقا عطفت عليها او يبدل قوله سابقا عطفت بوصلت لمناسبة قوله هنا فصلت (قوله فى حكم اعرابها) اى فى موجبه (قوله لئلا يلزم الخ) اى لان عطف الشئ على الشئ بالواو وشبهها يوجب التشريك فى الحكم فاذا لم يقصد وجب تركه لاقتضائه خلاف المراد (قوله الذى ليس بمقصود) اى لان القصد الاستئناف (قوله واذا خلوا الخ) ضمن

(والا) اى وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى فى حكم اعرابها (فصلت) الثانية (عنها) لئلا يلزم من العطف التشريك الذى ليس بمقصود (نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم) فلو عطف عليه لزم تشريكه له فى كونه مقول قالوا فيلزم ان تكون مقول قول المنافقين وليس كذلك وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لان قوله انما نحن مستهزؤن بيان لقوله انا معكم

خلوا معنى افضو فعدى بالى والافكان حقه التعدية بالباء اى واذا افضى المنافقون الى شياطينهم من الكافرين فى خلوة عن اصحاب محمد صلى الله تعالى عليه وسلم اوان قوله الى شياطينهم متعلق بمحذوف اى واذا خلا المنافقون من المؤمنين ورجعوا الى شياطينهم اى رؤسائهم من الكافرين كذا قرر شيخنا العدوى (قوله قالوا انا معكم) اى بقلوبنا من حيث الثبات على الكفر وعداوة المسلمين (قوله انما نحن مستهزؤن) اى بالمسلمين فيما نظر لهم من المداراة (قوله الله يستهزئ بهم) اى يجازيهم بالطرد عن رحمته فى مقابلة استهزائهم بالمؤمنين ودين الاسلام فى الكلام مشاكلة والافالاستهزاء مستحيل على الله (قوله على انا معكم) اى الذى هو محكى بالقول وقضيته ان انا معكم وحده محل من الاعراب لان الكلام فى العطف على ما له محل مع انه جزء المقول فقضية كلامه ان جزء المقول له محل وسيأتى للشارح كلام يتعلق بذلك عند قوله * وقال رائدهم ارسوا نزاولها * وكلام السيد فيما سيأتى يشعر بان له محلا ويحتمل ان مراد المصنف على انا معكم الخ هذا وجعل انا معكم له محل اوليس له محل انما هو بالنظر للحكاية لا بالنظر للمحكى لان جملة انا معكم مستأنفة لا محل لها من الاعراب وجملة انما نحن مستهزؤن تابعة لها فلا محل لها ايضا (قوله لانه) اى لان قوله الله يستهزئ بهم (قوله ليس من مقولهم) اى حتى يعطف على مقولهم بل من مقول الله سبحانه وتعالى (قوله فيلزم ان يكون) اى الله يستهزئ بهم (قوله وليس كذلك) اى ليس الواقع ذلك اى كونه مقولا لهم ويصح ان يكون الضمير فى ليس للكون والاشارة للواقع ونفس الامر والكاف زائدة على كلا الاحتمالين (قوله وانما قال الخ) اى وانما قال المصنف لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم ولم يقل لم يعطفه على انما نحن مستهزؤن (قوله بيان لقوله انا معكم الخ) فيه نظر لان عطف البيان فى الجمل لا بد فيه من وجود الابهام الواضح فى الجملة الاولى كما سيأتى فى قول المصنف او بيانا لها لخفائها ولم يوجد هنا فى الجملة الاولى ابهام واضح ومن ثم ذهب بعضهم الى ان جملة انما نحن مستهزؤن تأكيد للجملة الاولى او بدل اشتمال منها او مستأنفة استئنافا بيانيا ووجه الاول ان الاستهزاء بالاسلام يستلزم نفيه ونفيه يستلزم الثبات على الضلال الذى هو الكفر وهو معنى قوله انا معكم ووجه الثانى وهو كون الثانية بدل اشتمال ان الثبات على الكفر يستلزم تحقير الاسلام والاستهزاء به فبينهما تعلق وارتباط ووجه الثالث ان الجملة الثانية واقعة فى جواب سؤال مقدر تقديره اذا كنتم معنا فما بالكم تقرون لاصحاب محمد بتعظيم دينهم وباتباعه فقالوا انما نحن مستهزؤن وليس ما نرونه منا باطنيا فعلى هذا الاحتمال لو عطف عليها ايضا قوله الله يستهزئ بهم كانت الجملة مقولا لهم لان الجملة الاستئنافية لا تكون الا مقولة لقائل المستأنف عنها واجيب بان مراد الشارح بالبيان البيان اللغوى وهو الايضاح لا الاصطلاحى ولا شك ان كلا من التأكيد وبدل الاشتمال والاستئناف يحصل به

البيان المذكور اما التأكيد فلان فيه رفع توهم التجوز او السهو والبدل فيه بيان المشتمل عليه بالصراحة والاستئناف فيه بيان المسؤل عنه المقدر كذا ذكر ارباب الحواشي لكن كلام الشارح في شرح المفتاح يقتضي ان المراد بالبيان هنا الاصطلاحي وذلك لانه قال الفرق بين الجمل الثلاث ان في الجملة البدلية استئناف القصة ومزيد الاعتناء بالشان وفي الجملة البيانية مجرد ازالة الخفاء وفي الجملة المؤكدة ازالة توهم التجوز او السهو او الغفلة فنقول انا نحن مستهزئون ان اعتبرانه باعتبار لازمه يقرر الثبات على اليهودية تكون مؤكدة وان اعتبر اشتماله على امر زائد على الثبات على اليهودية وهو تحقير الاسلام وتعظيم الكفر فيكون الاعتناء بشانه ازيد تكون بدلا لكونها وافية بتمام المراد دون الاولى فان اعتبر مجرد ازالة الخفاء عن المعية وان المراد منها المعية في القلب لا في الظاهر تكون عطف بيان وان اعتبر السؤال مقدرا كانت استئنافا انتهى فاقول ان الشارح اراد بالبيان الايضاح فيعم التوكيد والبيان يأبى عنه كلامه في شرح المفتاح (قوله فحكمه حكمه) اى فالعطف على الثانية كالعطف على الاولى في لزوم المحذور المذكور لان كلامنهما من مقول المنافقين فاستغنى بالنص على عدم صحة العطف على الاولى عن النص على عدم صحته على الثانية ولا يقال حيث كان حكمهما واحدا فهلا عكس لانا نقول المتبوع اولى بالالتفات اليه لان العطف عليه هو الاصل فتقول الشارح وايضا كان الاولى ان يقول لكن العطف على المتبوع هو الاصل ويحذف ايضا وذكر الشيخ يس ان قوله وايضا اعتذار ثان وحاصله انه انما نص على نفي العطف على الاولى دون الثانية لان الثانية تابعة للاولى والعطف على المتبوع فوق الاصل فيكون نفيه هو الاصل وان كان حكم التابع في العطف عليه حكم المتبوع في لزوم المحذور المذكور تأمل قرر ذلك شيخنا العلامة العدوي (قوله هو الاصل) اى الراجح فلا يعدل عنه من غير ضرورة (قوله وعلى الثاني الخ) حاصل ماذكره المصنف انه اذا لم يكن للاولى محل من الاعراب فان لم يقصد ربط الثانية بالاولى بان لا يراد اجتماعهما في الحصول الخارجي فالفصل متعين في الاحوال الستة الآتية وان قصد ربطها بها فان كان الربط على معنى عاطف سوى الواو بان كان معنى ذلك العاطف متحققا ومقصودا وجب العطف بذلك الغير في الاحوال الستة وان كان الربط على معنى عاطف هو الواو فان كان الاولى قيدا لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل متعين في الاحوال الستة وان لم يكن للاولى قيدا اصلا اولها قيد وقصد اعطاؤه للثانية فالفصل متعين ان كان بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام او كمال الاتصال او شبه احدهما او التوسط بين الكمالين وصورة هذا الباب ليست من جهة تعداد هذه الصور بل من جهة استخراج الجهة الجامعة في الحالتين الاخيرتين المتعين فيهما الوصل اعني كمال الانقطاع مع الايهام والتوسط بين الكمالين (قوله ان قصد ربطها بها)

الحكمه حكمه وايضا العطف على المتبوع هو الاصل (وعلى الثاني) اى على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب (ان قصد ربطها بها) اى ربط الثانية بالاولى (على معنى عاطف سوى الواو عطفت) الثانية على الاولى (به) اى بذلك العاطف من غير اشتراط امر آخر نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب

انما لم يقل ان قصد تشريك الثانية لها فى معنى عاطف غير الواو مع انه الانسب بقوله فى القسم الاول ان قصد تشريك الثانية لها فى حكمه نظرا لكون الجملة الاولى فى القسم الاول لها اعراب فناسب ان يعبر بالتشريك فى جانبها ولما لم يكن للاولى هنا اعراب غير بقصد الربط اى ربطها ربطا يفيد فائدة تحصل من حرف العطف غير الواو (قوله على معنى الخ) اى ربطا كائنا على معنى آه (قوله سوى الواو) اى كالفاء وثم (قوله من غير اشتراط امر آخر) اى لصحة العطف وذلك كالجهة الجامعة لهما فى العقل او فى الوهم او فى الخيال وظاهره انه اذا لم يكن للاولى محل من الاعراب يجب العطف بغير الواو عند تحقق معنى، وارادته مطلقا اى فى الاحوال الستة الآتية وسواء كان للاولى قيد قصد اعطاؤه للثانية اوقصد عدم اعطائه لها اولم يكن لها قيد اصلا وهو كذلك فالاول نحو قولك جاء زيد راكبا فذهب عمرو وقصدت فذهب راكبا والثانى اذا قصدت فذهب ماشيا والثالث كمثال المصنف (قوله اذا قصد التعقيب) راجع للعطف بالفاء (قوله اوالمهلة) اى اوقصد المهلة وهذا راجع للعطف بثم ولو قال الشارح اذا قصد الترتيب بلامهلة او الترتيب بمهلة كان احسن وهذا اصلهما وقد تكون الفاء للتعقيب الذكرى كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين ومن التعقيب المذكور عطف المفصل على المجمل كما فى قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بيانا اوهم قائلون اماوجهه فى الاول فهو ان ذكر الشئ يناسبه اجراء مدحه اوذمه سواء كان حكم مدحه اوذمه متقدما فى نفس الامر اومتأخرا واماوجهه فى الثانى فلان تفصيل الشئ يناسب بعد اجماله ولو اقترن الحكمان وكذا ثم قد تكون لاستبعاد مضمون مابعدها عما قبلها ولو اقترن مضمونهما كما فى قوله تعالى استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان الاستغفار اى طلب المغفرة مقارن للتوبة التى هى الانقطاع الى امر الله تعالى بترك المعصية وربما سبقت التوبة على الاستغفار فعطفت التوبة على الاستغفار بثم اشارة الى ان الانقطاع الى الله تعالى بالمعنى المذكور اعلى من الاستغفار باللسان وقد تكون لمجرد التدرج فى مدارج الكمال وبيان الحال الذى هو اولى من ذلك الكمال بالتقديم كقوله

* ان من ساد ثم ساد ابوه * ثم قد ساد بعد ذلك جده *

فان سيادة الجد والاب سابقتان لكن اتى بثم اشارة لتدرج الممدوح فى مدارج الكمل مع بيان الاولى منها بالتقديم لان الاولى بالانسان سيادته ثم تليه سيادة ابيه ولو كان الكل مدحا له (قوله وذلك) اى وسبب ذلك اعنى عدم الاشتراط لامر آخر لصحة العطف بغير الواو (قوله مع الاشتراك) اى مع التشريك فى الحصول الخارجى (قوله محصلة) اى حصلها الواضع ووضعها بازائها مفصلة فى علم النحو فاذا وجد معنى منها كان كافيا فى صحة العطف بالحرف الدال عليه وان لم توجد جهة جامعة

او المهلة) وذلك لان ماسوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معانى محصلة مفصلة فى علم النحو فاذا عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة اعنى حصول معانى هذه الحروف بخلاف الواو فانه لايفيد الا مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابى

وقد علمت المعنى المحصل للفاء وثم وهو التعقيب في الاول والمهلة في الثاني فهما وان شاركا الواو في مطلق الجمع لكن لكل منهما معنى خاص به هو ماذكرناه واما حتى فان قلنا انها لاتعطف الا المفردات فهي فيها لعطف الجزء على الكل ولايكون ذلك الجزء الا غاية في الرفعة كمات الناس حتى الانبياء اوفي الدناءة كرزق الناس حتى الكافرون وهذا المعنى اخص من مطلق الاجتماع في الحكم فهو كاف فيها فلا يطلب جامع آخر وان قلنا انها يعطف بها الجمل ايضا فمضمون الجملة المعطوفة يجب ان يوجد فيه مادعى في المفرد فيكفي في الافادة وذلك واضح واما الافهي لنفي الحكم عما بعدها ولايكون الا مفردا او بمنزلته فاذا قلت جاء زيد لاعمرو افاد نفي المجيء الثابت لزيد عن عمرو وذلك كاف في حسن الكلام وانتظامه فلايطلب فيه شيء آخر بشهادة الاستعمال والذوق واما او واما التي بمعناها عند مصاحبة الواو فمعانيهما المعلومة كافية في الافادة من الشك والابهام والتحيير والتقسيم والاباحة سواء في ذلك الجمل والمفردات لان المعنى المراعى فيهما واحد في الامرين واذا استعملت اومثلا للاضراب فهي لاستيناف كلام آخر لاعطفة كما في قوله تعالى كلمح البصر اوهو اقرب فتخرج عن هذا الباب واما لكن فهي لاثبات الضد وذلك كاف في الحسن كما تقدم في لا وكذا بل حيث كانت عاطفة فهي في الجمل لتقرير مضمونها وفي المفردات لتقرير الحكم بعد الاثبات والامر ولاثبات الضد بعد النفي والنهي وذلك كاف بشهادة الاستعمال والذوق (قوله ظهرت الفائدة) اي ولايتوقف ظهورها على شيء آخر حتى انه يشترط لصحة العطف (قوله الامجرد الاشتراك) اي اشتراك المتعاطفين في موجب الاعراب اوفي التحقق في الحصول في الخارج واضافة مجرد للاشتراك من اضافة الصفة للموصوف اي الاشتراك المجرد عن المعاني المحصلة لغيرها (قوله وهذا) اي افادة الواو للاشتراك انما يظهر فيما له حكم اعرابي كالمفردات والجمل التي لها محل فاذا كان الجملة الاولى محل من الاعراب ظهر المشترك فيه وهو الامر الموجب للاعراب فيصح ان يقال اشترك الجملتان اوالمفردان في الخبرية اوفي الحالية مثلا وحيث ظهر المشترك فيه حصل العطف بها فائدة ولايحتاج لجامع فان قلت هذا يقتضي ان العطف بالواو على الجملة التي لها محل من الاعراب لايفتقر الى جامع وقد تقدم مايخالف ذلك في قوله فشرط كونه مقبولا بالواو الخ وقد يجاب بان المراد بالجامع الغير المفتقر اليه الجامع الذي يحتاج فيه الى معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال وشبه كل منهما والتوسط بين الكمالين وهذا لاينافي الافتقار لجهة جامعة اي وصف خاص يجمعهما ويقرب احداهما من الاخرى في العقل اوالوهم اوالخيال فقول الشارح انما يظهر فيما له حكم اعرابي اي وكان هناك جهة جامعة والحاصل ان الجملة التي لها محل من الاعراب بمنزلة المفرد فلايحتاج فيها الا الى جامع واحد كالمفرد بخلاف التي لامحل لها فانه تعتبر نسبتها ومايتعلق بها من

المفردات فراعى فى تلك النسبة كمال الانقطاع والاتصال وغيرهما ولهذا خصوا التفصيل بالجملتين اللتين لامحل لهما فلو كان ذلك التفصيل جاريا فى القسمين لم يكن وجه لتخصيصه بما لامحل له فتأمل (قوله واما فى غيره) اى واما افادة الواو الاشتراك فى غير ماله حكم اعرابى وهو ما لا محل له من الاعراب (قوله ففيه خفاء) لعدم ظهور المشترك فيه وقوله واشكال اى دقة من حيث توقفه على الجهة الجامعة المتوقفة على النظر بين الجملتين لما يأتى من الاحوال الستة وما له حكم اعرابى وان توقف على الجهة الجامعة ايضا فليس فيه الخفاء والاشكال لان الجامع فيه لايحتاج لمعرفة ما يأتى والحاصل ان الجمل التى لامحل لها من الاعراب يحتاج فى عطفها بالواو الى جامع مخصوص يكون مشتركا بين الجملتين جامع المهما واستخراج ذلك الجامع يتوقف على معرفة هل بين الجملتين كمال الانقطاع او كمال الاتصال او شبه كل منهما او التوسط بينهما فاذا عرف ان بين الجملتين التوسط بين الكمالين او كمال الانقطاع مع الابهام وصل لوجود الجامع بينهما والافلا لعدم وجوده ولاشك ان معرفة ان بين الجملتين شيأ من هذه الامور خفية جد الايدركها الاذو ذوق سليم وفهم مستقيم كعلماء المعانى والحاصل ان المقصود من العطف بالواو فى هذه الحالة اعنى كون الاولى لامحل لها النص على اجتماع الجملتين فى الواقع ولايحسن ذلك الااذا كان بين الجملتين جامع وهو التوسط بين الكمالين او كمال الانقطاع مع الابهام والافلا يحسن لعدم وجود الجامع بينهما حينئذ (قوله وهو) اى ماذكر من الخفاء والاشكال (قوله السبب فى صعوبة باب الفصل والوصل) اى صعوبة معرفة مسائل باب الفصل والوصل (قوله حتى حصر الخ) غاية للصعوبة ومراد هذا القائل التنبيه على دقة هذا الباب وصعوبته وليس مراده الحصر حقيقة وقال اليعقوبى معنى الحصر ان فى قوة مدركه الصلابة لادراك ماسواه والمراد بذلك البعض الحاصر ابو على الفارسى (قوله اى وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو) هذا صادق بصورتين احداهما ان لايقصد ربط اصلا وذلك بان لايراد اجتماعهما فى الحصول الخارجى كما اذا اخبر بجملة ثم تركت فى زوايا الاهمال فاخبر باخرى كقولك زيد قائم ثم اضربت عنها فقلت بل عمرو قاعد وهذه الصورة تعين الفصل فيها ظاهر فى الاحوال الستة الآتية ولذا لم يتعرض لها فى الجواب والاخرى ان يقصد اجتماع حصول مضمونهما خارجا لكن على معنى عاطف هو الواو وهذه هى التى فيها التفصيل المبين بقوله فان كان الخ فقوله والاشرط وجوابه الشرط الثانى وجوابه وقد علمت ان هذا الجواب قاصر على الصورتين الثانية من الصورتين الداخلتين تحت الشرط الاول ولو قال المصنف والا بان لم يقصد ربط اصلا فالفصل جزما وان قصد ربط الثانية بالاولى على معنى الواو فان كان الخ لو فى بجواب الصورتين (قوله على معنى عاطف) متعلق

واما فى غيره ففيه خفاء واشكال وهو السبب فى صعوبة باب الفصل والوصل حتى حصر بعضهم البلاغة فى معرفة الفصل والوصل (والا) اى وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو (فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية)

بمحذوف اى ربطا آتيا على معنى الخ من اتيان الكلى على الجزئى اى تحققه فيه لان معنى غير الواو من حروف العطف رابط (قوله فان كان للاولى حكم) اى قيد زائد على مفهوم الجملة كالاختصاص بالظرف فى الآية التى مثل بها والتقييد بحال او ظرف او شرط وليس المراد الحكم الاعرابى لان الموضوع ان الاولى لا محل لها من الاعراب (قوله التشريك فى ذلك الحكم) اى تشريك الثانية للاولى فى ذلك القيد والتشريك فيه نقيض المقصود (قوله واذا خلوا الخ) هذه الآية قد تقدم ذكرها لبيان وجه امتناع عطف جملة الله يستهزئ بهم على جملة انا معكم وذكرت هنا لبيان وجه امتناع عطفه على جملة قالوا لمناسبة المحلين اذا لمنع هنا بالنسبة لما لا محل له وهو قالوا وهناك لما له محل لا هو انا معكم اذ هو معمول لقالوا كما تقدم (قوله لئلا يشاركه الخ) علة للنفى اى انتفى العطف لئلا يشاركه اى لتنتفى مشاركة الثانية للاولى فى الاختصاص بالظرف وهو اذا وتوضيح ذلك ان جملة قالوا مقيدة بظرف وهو اذا وتقديم الظرف يفيد الاختصاص وحينئذ فالمعنى انهم انما يقولون انا معكم فى حال خلوهم بشياطينهم لا فى حال وجود اصحاب محمد ولو عطف الله يستهزئ بهم على جملة قالوا للزم ان استهزاء الله بهم مختص بذلك الظرف لافادة العطف تشريك الجملتين فى الاختصاص به فيكون المعنى لا يستهزئ الله بهم الا اذا خلوا انهم كما لا يقولون الا اذا خلوا فانتفى العطف لاجل ان تنتفى المشاركة فى الاختصاص بذلك الظرف (قوله وليس كذلك) اى لان المراد باستهزاء الله تعالى بهم مجازاته لهم بالخذلان واستدراجهم من حيث لا يشعرون ولا شك ان هذا متصل لانقطاع له بحال خلوا مع شياطينهم ام لا ثم ان اسم ليس ضمير عائد على مضمون ما قبلها واسم الاشارة راجع لما فى نفس الامر وحينئذ فالمعنى وليس كون الاستهزاء مختصا بحال الخلو مثل ما فى نفس الامر اذ الذى فى نفس الامر دوام استهزاء الله بهم (قوله فان قيل) هذا اعتراض على قول المصنف لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف قوله اذا شرطية لا ظرفية اى وحيث كانت شرطية فتقديمها لكونها مستحقة للصدارة لا للتخصيص وحاصل هذا السؤال ان يقال انما يكون الاختصاص المذكور فى الكلام اذا كانت اذا ظرفا فيلزم من تقديمها على العامل وجود الاختصاص كتقديم سائر المعمولات وما اذا كانت شرطية فتقديمها لاقتضائها الصدرية فلا يتحقق الاختصاص وحينئذ فالعطف لا يوجب خلاف المراد لصحة الدوام فى الاولى ايضا (قوله قلنا الخ) حاصله انها وان كانت شرطية تقديمها مفيد للاختصاص نظرا لاصلها لان اذا الشرطية هى الظرفية فى الاصل انما توسع فيها باستعمالها شرطية وحيث كانت فى الاصل ظرفية افاد تقديمها الاختصاص ولو كانت شرطية نظرا لاصلها (قوله ولو سلم الخ) اى ولو سلمنا شرطيتها وعدم كون الظرفية اصلالها نقول انها ولو كانت شرطية هى اسم فضلة يحتاج الى عامل

(فالفصل) واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك فى ذلك الحكم (نحو واذا خلوا الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف لما مر) من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك فان قيل اذا شرطية لا ظرفية قلنا اذا الشرطية هى الظرفية استعملت استعمال الشرطية ولو سلم فلا ينافى ما ذكرنا لانه اسم معناه الوقت لا بد له من عامل وهو قالوا انا معكم

وهو هنا قالوا لا الشرط الذى هو خلوا اذ ليس المراد قطعا ان لهم وقتا يخلون فيه واذا وقعت خلوتهم فى ذلك الوقت نشأ عن ذلك قولهم فى غير الخلوة ايضا لانهم منافقون وانما يقولون ماذكر فى الخلوة على ما هو معلوم من الخارج واذا كان معمولا لقالوا وقد تقدم عليه لشرطيته افاد بمفهومه ان القول ليس الافى وقت الخلوة فيلزم من العطف على قالوا كون المعطوف مقيدا بحكم المعطوف عليه بشهادة الذوق والفحوى اى الاستعمال فانك اذا قلت يوم الجمعة سرت وضربت زيدا على ان ضربت معطوف على سرت افاد اختصاص الفعلين بالظرف بخلاف ماذا اخر المعمول وقيل سرت يوم الجمعة وضربت زيدا فلا يدل على اشتراك الفعلين فى الظرف فضلا عن اختصاصهما به هذا محصل كلام الشارح وانت خبير بان هذا الجواب الثانى محقق لكون تقديم الشرط يفيد الاختصاص نظرا لكونه معمولا كالظرف او هذا الجواب قريب من الجواب الاول وانما يفترقان من جهة رعاية اصالة الظرفية له ثم نقل واستعمل شرطا اووضع شرطا من اول الامر ولكن وقع فيه العمل كالظرف وهذا التفريق لاتظهر له ثمرة (قوله فلا ينافى ماذكرنا) اى من ان التقديم يفيد الاختصاص (قوله لانه اسم معناه الوقت) اى مع كونه شرطا (قوله وهو قالوا انا معكم) اى لا الشرط الذى هو خلوا وهذا التعليل لايظهر الا على قول الجمهور من ان العامل فى اذا الشرطية جوابها واما على ماذهب اليه الرضى وابو حيان من ان العامل فيها الشرط فلا يتم ماذكره من الجواب لان قالوا لم يتقدم عليه معموله حينئذ فلا يتأتى ان يقال قالوا انا معكم تقدم معموله فيؤذن تقدمه بالاختصاص ولو قال الشارح بدل التعليل الذى ذكره فلا ينافى ماذكرنا لان المتعارف فى الخطابات تقييد الجواب بمضمون اذا مع الشرط كان جاريا على القولين (قوله بدلالة المعنى) لانه ليس المراد ان لهم وقتا يخلون فيه واذا وقعت خلوتهم فيه نشأ من ذلك قولهم فى غير الخلوة ايضا لانهم منافقون وانما يقولون ماذكر فى الخلوة على ماهو معلوم من الخارج (قوله متعلق الفعل) هو اذا هنا (قوله بدلالة الفحوى والذوق) متعلق بقوله يفهم اختصاص الفعلين به وذلك لانه ليس طلب احدهما له بالاولى من الآخر بخلاف ماذا اخر المتعلق عن احدهما وقدم على الآخر فقد صار المتقدم عليه هو المستحق له فلا دليل ولا قرينة على طلب المتأخر له والحاصل انه قد استفيد من كلام الشارح ان القيد اذا تقدم على المعطوف عليه وجب بحسب الاستعمال اعتباره فى المعطوف ايضا وان تأخر عن المعطوف عليه وتقدم على المعطوف صار المتقدم عليه هو المستحق له قال سم وانظر هل هذا امر واجب بحسب الاستعمال حتى لايجوز خلافه وفى حاشية الشارح على الكشاف فى عطف المفردات ان القيد اذا تقدم على المعطوف عليه وجب بحسب الاستعمال اعتباره فى المعطوف نحو جاءنى يوم الجمعة اوراكبا زيدو عمرو ولايجوز فى الاستعمال خلافه بخلاف ماذا تأخر

بدلالة المعنى واذا قدم متعلق الفعل وعطف فعل آخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا بدلالة الفحوى والذوق (والا) عطف على قوله فان كان للاولى حكم اى وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطؤه للثانية وذلك بان لايكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا (فان كان بينهما) اى بين الجملتين (كمال الانقطاع بلا ايهام) اى بدون ان يكون فى الفصل ايهام خلاف المقصود (او كمال الاتصال اوشبه احدهما) اى احد الكمالين (فكذلك) اى يتعين الفصل

عن المعطوف عليه فانه لايجب ان يكون معتبرا فى المعطوف فهل عطف الجمل الذى الكلام هنا فيه كذلك محل تردد انتهى كلامه (قوله وذلك) اى النفى المذكور بصوره بان لايكون لها اى للجملة الاولى وقوله حكم اى قيد زائد على مفهومها اى كما فى قولك قام زيد واكل عمرو ثم ان المراد لم يكن للجملة الاولى حكم زائد على مفهومها يمكن اعطاؤه للثانية فلا يرد ان كل جملة تقع فى كلام البلغاء لها حكم زائد على اصل المراد افاده المولى عبدالحكيم (قوله اويكون) اى للجملة الاولى حكم وقوله قصد اعطاؤه للثانية ايضا اى كما اعطى للاولى وذلك كقولك بالامس خرج زيد ودخل صديقه (قوله اى بدون ان يكون الخ) بمعنى ان الجملتين اذا فصلتا لم يحصل فيهما ايهام خلاف المراد بل يظهر المراد مع الفصل ولايظهر مع الوصل (قوله اوكمال الاتصال) فيه انه يمكن اعتبار الايهام مع كمال الاتصال كما يمكن اعتباره مع كمال الانقطاع والوجه فيه حينئذ العطف مثل كمال الانقطاع مع الايهام فلم لم يعتبر ولم يتعرض له ولم تجعل الاقسام سبعة مثل اذا سئلت هل تشرب خمرا فقلت لاتركت شربه يكون قولك تركت شربه تأكيد للنفى السابق ولولم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفى بالترك كما فى قولك لاوابدك الله كذا فى الفناري ومثل ذلك ايضا قولك لمن قال مامدحت لامدحت فان لا لنفى نفى المدح فتفيد اثباته فتكون جملة مدحت تأكيد النفى السابق فلولم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفى بالمدح وان المراد الدعاء بنفى المدح بمعنى لاجعلت ممدوحا مع ان الغرض اثباته واجاب بعضهم بانه يمكن ان المصنف حذف قوله بلا ايهام من كمال الاتصال لدلالة ذكره مع ماقبله عليه وعلى هذا فقول المصنف بعد والاوصلت دخل تحته ثلاثة اشياء كمال الانقطاع مع الايهام وكمال الاتصال كذلك والتوسط بين الكمالين لكن هذا الجواب بعده عدم تعرض المصنف فيما يأتى لتفسير كمال الاتصال مع الايهام كما تعرض لكمال الانقطاع بقسميه تأمل والذى ذكره العلامة عبد الحكيم تعين الفصل فى كمال الاتصال وان كان فيه ايهام خلاف المقصود وذلك لانتفاء صحة العطف وهو المغايرة ويدفع الايهام بطريق آخر فيقال فى لاتركت شربه مثلا لاقد تركت شربه بخلاف كمال الانقطاع فان الصحيح للعطف وهو المغايرة متحقق فيه والتباين بينهما المنافى لكون العطف مقبولا بالواو مقبول لدفع الايهام اه (قوله فكذلك) هذا جواب الشرط قبله والشرط وجوابه جواب الشرط الاول (قوله اى تعين الفصل) يعنى فى هذه الاحوال الاربعة اما فى الحالة الاولى وهى ان يكون بين الجملتين كمال الانقطاع فلان العطف بالواو يقتضى كمال المناسبة بينهما والمناسبة تنافى كمال الانقطاع واما فى الحالة الثانية وهى ماذا كان بينهما كمال الاتصال فلان العطف فيها لشدة المناسبة بين الجملتين بمنزلة عطف الشئ على نفسه ولا معنى له ضرورة ولا يقال ان هذا يقتضى انه لايصح اولا يحسن العطف

التفسيرى بالواو فى المفرد مع انه شايع حسن لا بانقول حسنه ممنوع عند البلغاء وشيوعه انما هو فى عبارات المصنفين لا فى كلامهم او يقال ان الواو فى العطف التفسيرى غير مستعملة فى العطف بل هى مستعارة لمعنى حرف التفسير واما فى الحالة الثالثة والرابعة وهما شبه كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال فظاهر مما ذكرنا فى الاولى والثانية لان شبيه الشئ حكمه حكم ذلك الشئ (قوله لان الوصل يقتضى مغايرة ومناسبة) اى مغايرة من جهة ومناسبة من جهة فباقتضائه المغايرة لا يناسب كمال الاتصال ولا شبهه وباقتضائه المناسبة لا يناسب كمال الانقطاع ولا شبهه فهى علة موزعة والحاصل انه باقتضائه المغايرة تعين الفصل عند وجود كمال الاتصال وشبهه لعدم المناسبة فيهما فلو عطف بالواو لحصل التنافى مابين تقتضيه الواو من المناسبة وما بين الجملتين من كمال الاتصال اوشبهه ولكان بمنزلة عطف الشئ على نفسه وباقتضاء المناسبة تعين الفصل عند وجود كمال الانقطاع وشبهه لعدم المناسبة فيهما فلو عطف بالواو لحصل التنافى بين ماتقتضيه الواو من المناسبة وماين الجملتين من كمال الانقطاع او شبهه بقى شئ آخر وهو ان قول المصنف فكذلك يتعين الفصل فيه اشكال بالنسبة الى كمال الانقطاع باعتبار احدى الصورتين الداخلتين تحت قوله والاوهى ما اذا كان للاولى حكم قصد اعطاؤه للثانية وذلك لانه يلزم فوات المقصود فى هذه الصورة لانه اذا وجب الفصل مراعاة لكمال الانقطاع فات الحكم الذى قصد اعطاؤه ولم يراع كمال الانقطاع دون قصد اعطاء الحكم لكن ذكر العلامة عبد الحكيم انه فى هذه الحالة يجب مراعاة الامرين فيتعين الفصل مراعاة لكمال الانقطاع ويراعى قصد اعطاء الحكم فيصرح بذلك الحكم مع ترك العاطف فنى نحو يأتيك زيد يوم الجمعة واكرمه يقال اكرمه فيه وحينئذ فلا اشكال (قوله ولاشبه احدهما) وذلك بان يكون بينهما كمال الانقطاع مع الايهام او التوسط بين الكمالين (قوله فالوصل) اى فالعطف بالواو متعين (قوله لوجود الداعى) اى الى الوصل وهو رفع الايهام فى كمال الانقطاع اووجود شبه احدهما (وقوله وعدم المانع) المراد بالمانع احد الاربعة السابقة وهى وجود احد الكمالين مع عدم الايهام فى كمال الانقطاع اووجود شبه احدهما (قوله ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانيه) اى بان لم يكن للاولى حكم اصلا اوكان حكم وقصد اعطاؤه للثانية (قوله فحكم الاخيرين) اى كمال الانقطاع مع الايهام والتوسط بين الكمالين (قوله وحكم الاربعة السابقة) يعنى كمال الانقطاع بلا ايهام وكمال الاتصال وشبه كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال (قوله فاخذ المصنف آه) الفاء واقعة فى جواب شرط مقدراى واذا اردت تحقيقها فقد اخذ اى فنقول لك قد اخذ المصنف فى تحقيقها اى ذكرها على الوجه الحق (قوله اما كمال الانقطاع) اى الذى يقتضى ترك العطف بالواو لاقتضائها المناسبة المنافية لكمال الانقطاع (قوله فلاختلافهما) اى فيتحقق

لان الوصل يقتضى مغايرة ومناسبة (والا) اى وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما (فالوصل) متعين لوجود الداعى وعدم المانع والحاصل ان للجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة احوال الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثانى كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل فاخذ المصنف فى تحقيق الاحوال الستة فقال (اما كمال الانقطاع بين الجملتين (فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى) بان تكون احداهما خبرا لفظا ومعنى

عند الاختلاف المذكور من تحقق الكلى فى الجزئى فيلاحظ كمال الانقطاع امرا كليا والاختلاف المذكور جزئياله فاندفع مايقال ان كمال الانقطاع هو الاختلاف المذكور لاغيره (قوله خبرا وانشاء) منصوبان على التمييز او على الخبرية للكون المحذوف اى لاختلافهما فى كون احداهما خبرا والاخرى انشاء وقوله لفظا ومعنى منصوبان على نزع الخافض (قوله بان تكون احداهما اه) قصر الشارح كلام المصنف على صورتين وهما مااذا كانت الاولى خبرية لفظا ومعنى والثانية انشائية لفظا ومعنى وبالعكس وهذا القصر انما جاء من جعل قوله لفظا ومعنى راجعا لكل من قوله خبرا وانشاء مع ان مدلول هذه العبارة التى ذكرها المصنف يشمل اربع صور الصورتين المذكورتين ومااذا كانت الاولى خبرية لفظا انشائية معنى والثانية انشائية لفظا خبرية معنى والعكس وحينئذ فلا معنى لتخصيصها بالتين منها كذا ذكر ابن السبكى فى عروس الافراح (قوله نحو وقال رائدهم اه) نسبه سيبويه للاخطل وقال فى شرح الشواهد لم اره فى ديوانه (قوله لطلب الماء والكلاء) اى لاجل نزولهم عليه وهذا تفسير للرائد بحسب الاصل والمراد به هنا عريف القوم اى الشجاع المقدام منهم (قوله اى اقيموا) يعنى بهذا المكان المناسب للحرب (قوله من ارسيت) اى مأخوذ من ارسيت السفينة حبستها يعنى فى البحر وقوله بالمرساة هى بكسر الميم حديدة تلقى فى الماء متصلة بالسفينة فتقف واما بفتح الميم فهى البقعة التى ترسى فيها السفينة ويؤخذ من قوله حبستها ان تفسير الارساء بالاقامة تفسير باللازم لان الاقامة لازمة للحبس ويؤخذ من ارسيت ان الهمزة فى ارسوا مفتوحة وهى همزة قطع وفى شرح الكاشى ارسوا صيغة امر لجماعة المخاطبين همزته همزة وصل من رست السفينة رسوا اى وقفت على البحر او من وست اقدامهم فى البحر ثبتت آه فان ثبت ضم العين فالهمزة فى ارسوا مضمومة عملا بالقاعدة فى الامر من ان همزته مكسورة الا اذا ضمت عين مضارعه وانما فتحت فى نحو اكرم لانها ليست همزة وصل وانما هى الالف التى كانت فى مضارعه لان اصله المرفوض يؤكرم فلما حذف حرف المضارعة نطق بما بعدها متحركا (قوله نزاولها) بالرفع لا بالجزم جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة فكأنه قيل لما اذا امرت بالارساء فقال نزاولها اى لنزاول امر الحرب ولو جزم لانعكس ذلك فيصير الارساء علة للمزاولة لان الشرط علة فى الجزاء لانه سبب له وتقدير الكلام عليه ان وقع الارساء نزاولها اى ان وقع كان سببا وعلة لمزاولتها لانه لايمكن مزاولتها الا بالارساء ولايستقيم كونه بالرفع جملا لئلا يفوت التعليل الذى هو المقصود وايضا المراد المزاولة بعد الارساء لا الامر بالارساء حال المزاولة على انه لارابط للحال الا ان يقال لما كان نزاولها للمتكلم وغيره وهو المخاطبون ارتبط نزاولها مع واو ارسوا فى المعنى فيكون حالا مقدرة من واو ارسوا وبهذا تعلم مافى قول سم نقلا عن شيخه نزاولها بالرفع اذالم يقصد الجزاء

والاخرى انشاء لفظا (نحو وقال رائدهم) هو الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء (ارسوا) اى اقيموا من من ارسيت السفينة حبستها بالمرساة (نزاولها) اى نحاول تلك الحرب ونعالجها فكل حتف امرئ يجرى بمقدار * اى اقيموا نقاتل لان موت كل نفس

ولوقصد الجزاء صح ووجب الجزم فتأمل (قوله اى نحاول تلك الحرب) اى نحاول امرها ونعالجه اى نحتال لاقامتها باعمالها (قوله فكل حتف آه) علة لمحذوف اى ولاتخافوا من الحتف لان كل حتف الخ وهذا تمام البيت وبعده

* اما تموت كراما اونفوز بها * فواحد الدهر من كد واسفار *

اى الشخص الذى يكون واحدا فى زمانه هو من كان ناشئا اى كالناشئ من الكد والاسفار (قوله اى اقيموا نقاتل) اى قال رائد القوم ومقدمهم اقيمو نقاتل ولايمنعكم من محاولة اقامة الحرب خوف الحتف وهو الموت لان موت الخ وهذا المعنى الذى ذكره مبنى على ان ضمير نزاولها للحرب وقيل الضمير للسفينة والمعنى قال امير هم الذى قام بتدبيرهم للملاحين ارسوا كى نزاولها ونقوم بتدبير اخذ رجالها والاستيلاء على نفائس اموالها ولاتخاف من كثرة عددهم فكل حتف امرئ يجرى بمقدار اى بقدر الله وقضائه واقتصر الشارح على الاحتمال الاول لانه اظهر لان مناسبة المصراع الثانى للاول ظاهرة فيه (قوله لان موت كل نفس اه) اشار بادخال كل على نفس الى ان دخولها على حتف فى كلام الشاعر باعتبار العموم فى المضاف اليه لان النكرة فى سياق الاثبات قد تعم لا باعتباره فى نفسه لان كل انما تضاف لمتعدد ولا تعدد فى الحتف بالنسبة لكل احد حتى تدخل كل عليه واما قول بعضهم ادخال الشاعر كل على الحتف باعتبار تعدد اسبابه من كونه بالمرض وبالسيف وبالريح وغيرها المناسب لمقام الحرب حيث يأتى فيه اسباب الموت من السيف والرمح ونحوهما من كل جانب فلايفيد مالم يعتبر العموم فى امره بمعونة المقام والمعنى فكل حتف كل امرئ على التوزيع ولايخفى مافى هذا من كثرة الكلفة التى لاحاجة اليها افاده عبد الحكيم وفى سم ان جعل الشارح لفظة كل داخلة على نفس دون موت عكس مافى كلام الشاعر اشارة الى ان كلام الشاعر محمول على القلب اذ لاتعدد فى الحتف بالنسبة لكل احد حتى تدخل كل عليه (قوله يجرى بقدر الله) اى بقضائه سواء بالشر الشخص الحرب اولا واشار الشارح الى ان مقدار فى كلام الشاعر مصدر بمعنى القدر (قوله لاالجبن ينجيه) اى لاالجبن ينجى منه حتى يرتكب (قوله ولا الاقدام يرديه) بفتح الراء وتشديد الدال اى يوقعه فى الردى والهلاك حتى يجتنب ويصح سكون الراء وكسر الدال اى يهلكه (قوله لم يعطف الخ) هذا بيان لكمال الانقطاع وعدم الوصل (قوله وارسوا انشاء الخ) اى لانه امر وكل امر كذلك حقيقة اى ذلك مانع من العطف باتفاق البيانيين باعتبار مقتضى البلاغة ومايجب ان يراعى فيها واما عند اهل اللغة ففيه الخلاف فالجمهور على انه لايجوز واختاره ابن عصفور فى شرح الايضاح وابن مالك فى باب المفعول معه فى شرح التسهيل وجوزه الصفار وطائفة كأن يقال حسبى الله ونعم الوكيل بناء على ان احدى الجملتين خبر والاخرى انشاء ونقل

بجرى بقدر الله تعالى لاالجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه لم يعطف نزاولها على ارسوا لانه خبر لفظا ومعنى وارسوا انشاء لفظا ومعنى وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى مع قطع النظر عن كون الجملتين مما ليس له محل من الاعراب والا فالجملتان فى محل نصب مفعول قال (او) لاختلافهما خبرا وانشاء (معنى فقط) بان تكون احداهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين اوانشائيتين لفظا

ابوحيان عن سيبويه جواز عطف الجملتين المختلفتين بالاستفهام والخبر نحو هذا زيد ومن عمرو قال بعضهم ان من منع العطف من اهل اللغة منعه بالنظر للبلاغة ومراعاة المطابقة لمقتضى الحال ومن جوزه فجوزه اذا لم تراع المطابقة لمقتضى الحال وحينئذ فجوزه بالنظر للغة لا بالنظر للبلاغة فلا خلاف بين الفريقين وفيه نظر لان الجائز لغة اذا لم يكن نادرا لا ينافى البلاغة وان اراد ان الفصل عند كمال الانقطاع واجب فى مقام ممتنع فى آخر فهذا مما لم يذكروه ولم يتعرضوا له اصلا تأمل (قوله وهذا مثال الخ) هذا جواب عما يقال اعتراضا على المصنف ان الكلام فى الجمل التى لا محل لها من الاعراب والجملتان فى البيت الذى مثل به لهما محل من الاعراب لانهما معمولتان لقال وحينئذ فالتمثيل غير مطابق وحاصل ما اجاب به الشارح ان هذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين مع قطع النظر عن كونهما معا لا محل لهما من الاعراب والحاصل ان كمال الانقطاع نوعان احدهما فيما ليس له محل من الاعراب وهذا يوجب الفصل والثانى فيما له محل من الاعراب وهذا لا يوجبه وهذا المثال من الثانى دون الاول وحينئذ فهو مثال المطلق كمال الانقطاع لا الذى كلامنا فيه وهو ما يوجب الفصل قال ابن يعقوب بعد كلام قرره فتحصل مما تقرر ان منع العطف بين الانشاء والخبر له ثلاثة شروط ان يكون بالواو وان يكون فيما لا محل له من الاعراب من الجمل وان لا يوهم خلاف المراد (قوله باختلافهما خبرا وانشاء) الباء للسببية (قوله والا فالجملتان فى محل نصب) اى كل واحدة منهما فى محل نصب وهذا مبنى ان جزء المقول له محل اذا كان مفيدا ومبنى ايضا على الاستشهاد بهما باعتبار حال وقوعهما من الحاكى للكلام وهو الشاعر اما لو كان الاستشاد بهما باعتبار حال وقوعهما من الزائد فالجملتان لا محل لهما قطعا واختلف فى المحكى بالقول هل هو فى محل المفعول المطلق او المفعول به والاول لابن الحاجب والثانى لغيره ورجحه بعض المحققين وقوله والا فالجملتان اى والا انقطع النظر عن كون الجملتين ليس لهما محل من الاعراب بل نظر نا لذلك فلا يصح التمثيل لان كلا من الجملتين فى محل نصب مفعول قال (قوله بان تكون احداهما الخ) اى الاولى او الثانية فهاتان صورتان يضربان فى الصورتين المفهومتين من قوله وان كانتا خبريتين او انشائيتين فالصور اربع (قوله وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا) الواو للحال وان وصلية ودخل تحت هذا اربع صور الاولى خبرية معنى والثانية انشائية معنى وهما خبريتان لفظا او انشائيتان لفظا او الاولى انشائية معنى والثانية خبرية معنى وهما خبريتان لفظا او انشائيتان كذلك ولا يصح ان يكون قوله وان كانتا الخ للمبالغة والا لكان هذا القسم اعم من الاول لتناوله للمختلفتين لفظا ايضا وهذا هو الاول بعينه فلا تتباين الاقسام مع ان الاعم لا يعطف بالواو وخرج ما اذا اختلفا لفظا فقط فلا يكون هذا من كمال الانقطاع وبقى من صور اختلافهما ما اذا كانت

اولاهما خبرالفظا ومعنى والاخرى انشاء معنى فقط اوالعكس (قوله مات زيد الخ) لم يمثل المصنف ولاالشارح لمايكون لفظهماانشاء وهمامختلفان معنى كقولك عندذكر من كذب على النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ليتبوأ مقعده من النار لاتطعه ايها الاخ فالاولى خبرية معنى والثانية انشائية معنى ولفظهما انشاء ونحو اليس الله بكاف عبده اتق الله ايها العبد فالاولى خبرية معنى والثانية انشائية معنى اى الله كاف عبده ولفظهما انشاء (قوله اولانه لاجامع الخ) اى اولانتفاهما فى الخبرية والانشائية لئلا يدخل القسم الاول فى هذا ايضا كما تقدم (قوله كما سيأتى بيان الجامع) اى والجامع الذى اذا انتفى تحقق كمال الانقطاع الموجب لمنع العطف مماثل للجامع الذى سيأتى فى محله عند تفصيله الى عقلى ووهمى وخيالى ثم ان مالا يصلح فيه العطف لانتفاء الجامع اما لانتفائه عن المسند اليهما فقط كقولك زيد طويل وعمرو قصير حيث لاجامع بين زيد وعمرو من صداقة وغيرها وان كان بين الطول والقصر جامع التضاد واما عن المسندين فقط كقال الشارح عند فرض الصداقة بين زيد وعمرو اوعنهما معا نحو زيد قائم والعلم حسن (قوله واما كمال الاتصال) اى الذى يكون بين الجملتين فيمنع من العطف بالواو اذا عطف احدهما على الاخرى كعطف الثنى على نفسه واما غير الواو فلا يضر العطف به معه كما هو المفهوم من كلام المصنف اولا (قوله فلكون الثانية) اى فيتحقق ذلك الكمال بين الجملتين لاجل كون الثانية مؤكدة للاولى اوبدلا منها اوبيانا لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الابانه يدل على بعض احوال المتبوع لاعلى ذاته والبيان يدل على ذات المتبوع لاعلى وصف فيه وهذا المعنى وهو الدلالة على بعض احوال المتبوع مما لاتحقق له فى الجمل لان الجملة انما تدل على النسبة ولا يأتى ان تكون نسبة فى جملة دالة على وصف شئ فى جملة اخرى لم تنزل الجملة الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت وقد تكون النسبة فى جملة موضحة لنسبة جملة اخرى فلذا نزلت الجملة الثانية من الاولى منزلة عطف البيان من المبين (قوله تأكيدا معنويا) اى بان يختلف مفهومهما ولكن يلزم من تقرر معنى احدهما تقرر معنى الاخرى والمراد تأكيدا معنويا لغة والا فالتأكيد المعنوى فى الاصطلاح انما يكون بالفاظ معلومة وليس ما يأتى منها اوالمراد بقوله تأكيدا معنويا اى كالتأكيد المعنوى فى حصول مثل ما يحصل منه ومثل هذا يقال فى كون الجملة بدلا اوبيانا ومما يدل على كون الجملة المذكورة ليست تأكيدا معنويا فى الاصطلاح قول المصنف فيما يأتى فوزانه وزان نفسه الخ كذا قيل وقد تمنع تلك الدلالة بان يقال ان المراد فوزان هذا التوكيد المعنوى الاصطلاحى الواقع فى الجمل وزان نفسه الذى هو توكيد معنوى اصطلاحا واقع فى المفردات فالظاهر ان هذا توكيد معنوى اصطلاحا ولا مانع ان يقال ان ما كان بالالفاظ المعلومة تأكيد معنوى بالنسبة للمفردات والجملة الثانية من المتخالفتين مفهوما

(نحو مات فلان رحمه الله) لم يعطف رحمه الله على مات لانه انشاء معنى ومات خبر معنى وان كانتا جميعا خبريتين لفظا (اولانه) عطف على لاختلافهما والضمير للشان (لاجامع بينهما كما سيأتى) بيان الجامع فلا يصح العطف فى مثل زيد طويل عمرو نائم (واما كمال الاتصال) بين الجملتين (فلكون الثانية مؤكدة للاولى) تأكيدا معنويا (لدفع توهم تجوز اوغلط

ويلزم من تقرر معنى احداهما تقرر معنى الاخرى توكيد معنوى بالنسبة للجمل تأمل وربما كان كلام الفناري مفيدا لذلك حيث قال ولا يقال ان كل واحد من التوكيد والبيان والبدل من جملة التوابع والتابع هو الثانى المعرب باعراب سابقه الحاصل او المتجدد وحينئذ فلابد ان يكون للمتبوع اعراب لفظى او تقديرى او محلى مع ان الكلام فى الجمل التى لا محل لها منه لانا نقول المراد من قولهم هو الثانى المعرب باعراب سابقه كونه كذلك فيما لسابقه اعراب او المراد باعراب سابقه نفيا واثباتا او ان هذا تعريف للتابع بالنظر للغالب وهو ما اذا كان للسابق اعراب انتهى كلامه (قوله لدفع توهم تجوز) مصدر مضاف لمفعوله اى ليدفع المتكلم توهم السامع تجوزا الخ (قوله او غلطا) اعترضه العلامة السيد بان التأكيد المعنوى فى المفردات كما فى جاء زيد نفسه لا يكون لدفع توهم النسيان والغلط بل لدفع توهم التجوز فقط فكذا ما هو بمنزلته وهو المعنوى فى الجمل نحو لاريب فيه لكن الذى حققه العلامة عبد الحكيم ان التأكيد المعنوى يفيد دفع توهم الغلط بالنسبة للاختلاف افرادا او غيره سواء كان بسهو او نسيان او سبق لسان وان لم يفد بالنسبة للآحاد فاذا قيل جاء الرجلان كلاهما فانه يفيد دفع توهم الغلط بالتلفظ بالتثنية مكان المفرد او الجمع دون تثنية اخرى وكذلك جاء زيد نفسه يفيد دفع توهم الغلط بالنسبة لمن توهم ان الجائى ازيدان لا بالنسبة لمن توهم انه عمرو وجعل العلامة ابن يعقوب قول المصنف لدفع توهم تجوز بالنظر للتأكيد المعنوى وقوله الغلط بالنظر للتأكيد اللفظى مخالفا لصنيع الشارح فى جعلهما للمعنوى الموجب للاشكال المذكور وعبارته على قول المصنف لدفع توهم تجوز او غلط اى لاجل ان يدفع المتكلم توهم السامع التجوز فى الاولى فتنزل الثانية منزلة التأكيد المعنوى فى المفردات لانه انما يؤتى به لدفع التجوز او يدفع توهم السامع الغلط فى الاولى فتنزل الثانية منزلة التأكيد اللفظى فى المفرات فانه انما يؤتى به لدفع توهم السهو او الغلط انتهى كلامه وهو تابع فيما قال للعلامة السيد ولكن قد علمت ما قاله العلامة عبد الحكيم (قوله بالنسبة الى ذلك الكتاب) اى حالة كون لاريب فيه منسوبا لذلك الكتاب (قوله اذا جعلت الخ) اى ان محل كون جملة لاريب فيه مؤكدة لذلك الكتاب اذا جعلت الم طائفة من الحروف واقعة فى اوائل السور اشارة الى ان الكتاب المتحدى به مركب من جنس هذه الحروف وعلى هذا فلا يكون لها محل من الاعراب لان المراد بها على هذا مجرد تعداد الحروف فلا تكون مسندة ولا مسندا اليها والى هذا القول ذهب صاحب الكشاف واليعقوبى وعليه فقيل هى مما اختص الله تعالى نبيه بمعرفة معانيها وقيل ان كل حرف مقتطع من كلمة والمجموع فى موضع جملة مستقلة فالهمزة مقتطعة من الله واللام من جبريل والميم من محمد فكأنه قيل الله تعالى نزل جبريل على محمد بالقرآن واقتطعا عما من تلك الكلمات لا ينافى

نحو لاريب فيه) بالنسبة الى ذلك الكتاب اذا جعلت الم طائفة من الحروف اوجملة مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولاريب فيه ثالثة (فانه لما بولغ فى وصفه) اى وصف الكتاب (ببلوغه) متعلق بوصفه اى فى ان وصف بانه بلغ اندرجة القصوى فى الكمال) وبقوله ببولغ تعلق الباء فى قوله (بجعل المبتدأ ذلك) الدال على كمال الغاية بتميزه والتوسل ببعده الى التعظيم وعلو الدرجة

الاشارة المتقدمة فتأمل وبماذكرناه فى بيان معنى هذا القول صحت المقابلة بينه وبين القول الذى بعده (قوله اوجملة مستقلة) اى اوجعلت الم جملة مستقلة اى مع حذف احد جزئيها اما المبتدأ اوالخبر ان جعلت اسمية بان يكون التقدير الم هذا اوهذا الم ويصح جعلها فعلية على ان يكون التقدير اقسم بالم فيكون الجار محذوفا اواذكر الم فيكون منصوبا وعلى هذه التقادير الم اما اسم السورة اوالقرآن اواسم من اسمائه تعالى اومؤول بالمؤلف من هذه الحروف (قوله وذلك الكتاب جملة ثانية) اى لامحل لها من الاعراب وقوله ثالثة اى لامحل لها كالاولين واحترز الشارح بقوله اذا جعلت الخ عما اذا جعل الم طائفة من الحروف قصد تعدادها اوجملة مستقلة اسمية اوفعلية على مامر وذلك الكتاب مبتدأ ولاريب فيه خبرا اوجعل الم مبتدأ وذلك الكتاب خبرا اوجعل الم مبتدأ ولاريب فيه خبرا وجملة ذلك الكتاب اعتراضا فانه لايكون لاريب فيه جملة لامحل لها من الاعراب مؤكدة لجملة قبلها كذلك (قوله فانه لما بولغ آه) هذا بيان لكون لاريب فيه تأكيدا معنويا لذلك الكتاب وضميرانه للحال والشان وقوله بولغ اى وقعت المبالغة اى فانه لما وقعت المبالغة فى ان وصف ذلك الكتاب بانه بلغ فى الكمال الى الدرجة القصوى اى البعدى فى الرفعة فقوله الدرجة معمول البلوغ وفى الكمال متعلق به (قوله وبقوله بولغ تتعلق الباء فى قوله بجعل) اى فالمعنى فانه لما وقعت المبالغة فى الوصف المذكور بسبب جعل الخ (قوله بجعل الخ) المبالغة بمجموع الجعل والتعريف لكن محصلها بالتعريف لان جعل المبتدأ ذلك انما يفيد بلوغه الدرجة القصوى فى الكمال وهذا لاينافى ان غيره كذلك (قوله ذلك) اى لفظ ذلك (قوله الدال على كمال العناية بتميزه) اى من حيث ان اسم الاشارة موضوع للمشاهد المحسوس وقوله والتوسل الخ اى باعتبار ان اللام للبعد وقوله الدال الخ صفة لجعل اولذلك وهو الاقرب لكن الاول اليق بقول الشارح والتوسل الخ اذلوكان صفة لذلك لكان المناسب ان يقول الدال على كمال العناية بتميزه وعلى البعد المتوسل به الى التعظيم (قوله والتوسل) عطف على كمال العناية اى الدال على كمال العناية بتميزه والدال على التوسل الى التعظيم وعلو الدرجة بسبب بعده اى دلالته على البعد فكأنه فى مرتبة لايشار اليها الامن بعد (قوله الدال على الانحصار) اى لان تعريف الجزئين فى الجملة الخبرية يدل على الانحصار اما حقيقة اومبالغة فالاول نحو قولك الله تعالى الواجب الوجود والثانى كما مثل الشارح بقوله حاتم الجواد اى لاجواد الاحاتم اذ جود غيره بالنسبة الى جوده كالعدم (قوله فمعنى ذلك الكتاب) اى المراد منه انه الخ او معناه حقيقة انه الكتاب لاسواه لكنه غير مراد لانه باطل وقوله الكامل اى فى الهداية (قوله الذى يستأهل) بالهمزة اى يستحق وفى الصحاح يقال فلان اهل لكذا ولايقال مستأهل والعامة تقوله لكن العلامة الزمخشرى قد صحح هذه

(وتعريف الخبر باللام) الدال على الانحصار مثل حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل الذى يستأهل ان يسمى كتابا كان ماعداه من الكتب فى مقابلته ناقص بل ليس بكتاب (جاز) جواب لما اى جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة (ان يتوهم السامع قبل التأمل انه) اعنى قوله ذلك الكتاب (مما يرمى جزافا) من غير صدور عن روية وبصيرة (فاتبعه) على لفظ المبنى للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى لاريب فيه والمنصوب البارز الى ذلك الكتاب اى جعل لاريب فيه تابعا لذلك الكتاب (نفيا لذلك) التوهم (فوزانه) اى فوزان لاريب فيه مع ذلك ذلك الكتاب

العبارة فى الاساس (قوله كان ماعداه من الكتب) اى السماوية وقوله ناقص اى عن درجته وهذا ان لوحظ ان المحصور الكتاب الكامل وقوله بل ليس بكتاب اى ولو كان ذلك الغير كتابا كاملا فى نفسه وهذا المعنى ان لوحظ ان المحصور اصل الكتاب وقد يقال ان المناسب للملاحظة كون المحصور الكتاب الكامل حذف الكائنة ويقول وان ماعداه من الكتب فى مقابلته ناقص واجيب بانه اتى بها اشارة الى ان المقصود من حصر الجنس الدلالة على كماله فيه لا التعريض بنقصان غيره لما ذكروه من ان الحصر فى قولك زيد الشجاع قصد به مجرد كمال شجاعته وقد يتوسل بذلك الى التعريض بنقصان شجاعة غيره ممن يدعى مساواته لزيد فى الشجاعة واعلم ان هذا الكلام الذى قرر به الشارح الحصر فى الآية ليس فى ظاهره سوء ادب اذ لم يصرح بلفظ الكتب التى وقع الحصر باعتبارها بالنقصان ولا باطنه لان الملك الاعظم له ان يفضل ماشاء من كتبه على غيره بالمبالغة الحصرية وغيرها نعم لو سميت فيه الكتب ووقع الحصر من غير الملك الاعلى لزم سوء الادب او وقع الحصر من غير الملك الاعلى ولو لم تسم الكتب قاله اليعقوبى (قوله جازا لخ) اى لان كثرة المبالغة لا تجوز توهم المجازفة لما جرت به العادة غالبا ان المبالغ فى مدحه لا يكون على ظاهره اذ لا تخلو المبالغة غالبا من تجوز وتساهل (قوله قبل التأمل) اى فى كمالات الكتاب (قوله اعنى قوله ذلك الكتاب) اى المفيد للمبالغة فى المدح (قوله مما يرمى به) اى من جملة الكلام الذى يتكلم به (قوله جزافا) مثلث الجيم لكن الضم والفتح سماعيان والكسر قياسى لانه مصدر جازف جزافا ومجازفة اى اخذ بغير تقدير ومعرفة بالكمية والجزاف ايضا التكلم من غير خبرة وتيقظ ونصبه فى كلام المصنف على المصدرية اى يرمى به رمى جزاف اى رميا بطريق الجزاف (قوله من غير صدور الخ) لعدم ملاحظة مقتضياته ومراعاة لوازمه وهذا تفسير للجزاف وليس زائدا عليه كما علمت فهو على حذف اى فان قلت ان توهم كون الكلام مما يرمى به جزافا انما يصح لو صدر عن غير علام الغيوب فكيف يقال يجوز ان يتوهم ان هذا الكلام مما يرمى به جزافا قلت اجابوا عن ذلك بان المراد ان هذا الكلام لو كان من غيره لتوهم ماذكر فاجرى معه لاريب فيه دفعا لذلك التوهم جريا على قاعدة ماتجب مراعاته فى البلاغة العرفية باعتبار كلام المخلوق لان القرآن وان كان كلام الله تعالى الا انه جار على القاعدة العرفية المعتبرة فى كلام الخلق وانت لو قلت ذلك الرجل كامل مفيدا لانه الكامل فى الرجولية فربما يتوهم ان هذا مما يرمى به جزافا فلك ان تؤكده وتدفع ذلك التوهم بقولك لاشك فيه فتأمل (قوله نفيا لذلك التوهم الخ) فتوهم الجزاف فى ذلك الكتاب بمنزلة توهم التجوز فى جاءنى زيد لاشتراكهما فى المساهلة ودفع هذا التوهم على تقدير كون الضمير المجرور فى لاريب فيه راجعا الى الكلام السابق اعنى ذلك الكتاب ظاهر كأنه قيل لاريب فيه

ولا مجازفة وان كان الضمير راجعا للكتاب كما هو الظاهر فمبنى على انه اذا لم يكن ريب في كونه كاملا غاية الكمال لم يكن قولك ذلك الكتاب بالمجازفة الخ عبد الحكيم (قوله فوزانه الخ) الوزان مصدر قولك وزان الشئ اى ساواه في الوزن وقد يطلق على النظير باعتبار كون المصدر بمعنى اسم الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشئ اذا كانت مساية لمرتبة شئ آخر في امر من الامور وهو المراد هنا اذ المعنى فمرتبة لاريب فيه مع ذلك الكتاب في دفع توهم الجزاف مرتبة نفسه مع زيد في قولك جاء زيد نفسه (قوله وزان نفسه) اى مرتبة نفسه من جهة كونه رافعا لتوهم المجاز وان الجائي ثقله او رسوله او عسكره او كتابه (قوله فظهر) اى من التقرير السابق المفيد ان وزان بمعنى مرتبة كما يؤخذ من قوله من ذلك الكتاب وقوله مع زيد ومن عدم تأويل الوزان بالوازن (قوله كما توهم) راجع للنفي اى ان بعضهم توهم ان وزان الثاني زائد ولكن لجعله وزان الاول مصدرا بمعنى اسم الفاعل وحينئذ فالمعنى فوازنه ومشابهه نفسه وردبانه لاحاجة للتأويل والاصل عدم الزيادة (قوله او تأكيدا لفظيا) اى بان يكون مضمون الجملة الثانية هو مضمون الاول وهو عطف على قوله تأكيدا معنويا ووجه منع العطف في التأكيد كون التأكيد مع المؤكد كالشئ الواحد وعلم مما قلناه ان الجملتين اللتين بينهما تأكيد معنوى بين معنييهما تخالف واللتين بينهما تأكيد لفظى بين معنييهما اتحاد واتفاق ولهذا قيل ان لاريب فيه تأكيد معنوى وهدى تأكيد لفظى وحينئذ ظهر الفرق بين التأكيدين وعلم انه ليس المراد بالتأكيد اللفظى التأكيد بنفس تكرير اللفظ اذلم يتعرضوا له لانه لايتوهم فيه صحة العطف تأمل (قوله هدى) الهدى هو الهداية وهى عبارة عن الدلالة على سبيل النجاة (قوله اى هو هدى) اشار الشارح بذلك الى ان محل كونه مما نحن بصدده اذا جعل هدى خبر مبتدأ محذوف وانما لم يجعله مبتدأ محذوف الخبر على تقدير فيه هدى مع انه اذا جعل كذلك كان مما نحن بصدده لفوات المبالغة المطلوبة واما اذا جعل خبرا عن ذلك الكتاب بعد الاخبار عنه بلاريب فيه او جعل حالا والعامل اسم الاشارة فلايكون مما نحن بصدده (قوله اى الضالين الصائرين الى التقوى) هذا جواب عن اشكال وحاصله ان الهداية انما تتعلق بالضالين لا بالمتقين لانهم هم المهديون فلو تعلقت الهداية بهم لزم تحصيل الحاصل وحاصل الجواب ان المتقين في الآية من مجاز الاول فالمعنى هدى للضالين الصائرين للتقوى لقربهم من القبول وهم الذين يتممون الكتاب ويقبلونه بخلاف المطبوع على قلوبهم ومحصله ان المراد بالمتقين المتقون بالقوة اى المشرفون على التقوى واجاب بعضهم بجواب آخر وحاصله ان تعلق الهداية بالموصوفين بالتقوى على معنى الزيادة اى هو نفس زيادة الهدى للمتقين على هداهم اى انه يدلهم

(وزان نفسه) مع زيد (في جاءني زيد نفسه) فظهر ان لفظ وزان في قوله وزان نفسه ليس بزائد كما توهم وتأكيدا لفظيا كما اشار بقوله (ونحو هدى) اى هو هدى (للمتقين) اى الضالين الصائرين الى التقوى (فان معناه) اى الكتاب (في الهداية بلغ درجة لايدرك كنهها) اى غايتها فالتنكير هدى من الابهام والتفخيم (حتى كأنه هداية محضة) حيث قيل هدى ولم يقل هاد (وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها) اى بقدر الهدية واعتاها (تتفاوت في درجات الكمال)

على مالم يصلوا اليه من معانى التقوى واجاب السيد الصفوى بان المراد المتقون فى علم الله تعالى (قوله فان معناه) اى معنى هدى للمتقين وهذا تعليل لكون هو هدى للمتقين تأكيدا لفظيا لذلك الكتاب اى انما كانت هذه الجملة تأكيدا لفظيا لهذه الجملة التى قبلها لاتحادهما فى المعنى لان معناه الخ (قوله فى الهداية) متعلق بابعده وهو بالغ (قوله اى غايتها) انما لم يحمل الكتب على الحقيقة لمنافاته لقوله بعد ذلك حتى كأنه الخ وبيان ذلك انه لما حكم بان الحقيقة الدرجة التى بلغها لاتدرك فلا يصح ان يتفرع عليه قوله حتى كأنه هداية محضة لان ذلك لايتفرع الا على ادراك حقيقته لا على عدم ادراكها (قوله لما فى تنكير هدى الخ) علة لقوله فان معناه الخ (قوله حتى كأنه) الاولى حتى انه اذ فى حمل الشئ على الشئ فى مقام المبالغة دعوى الاتحاد من غير شائبة تردد انتهى اطول (قوله حيث قيل الخ) الحيثية للتعليل (قوله وهذا) اى بلوغ الكتاب فى الهداية درجة لاتدرك غايتها وقوله معنى ذلك الكتاب اى بناء على انه جملة مستقلة اى معنا المقصود منه لا المعنى المطابقى الذى وضع له اللفظ (قوله لان معناه) اى المقصود منه (قوله والمراد بكماله) اى الكتاب (قوله لان الكتب السماوية بحسبها تتفاوت فى درجات الكمال) فاذا كان التفاوت فى الهداية وجب حمل الكمال على الكمال فى الهداية (قوله اى بقدر الهداية) فيه اشارة الى ان الحسب بمعنى القدر يقال عمل هذا بحسب عمل فلان اى على قدره وقول المصنف بحسبها متعلق بتتفاوت وتقديم الجار والمجرور لافادة الحصر اى بحسبها تتفاوت لا بحسب غيرها فان قلت ان الكتب السماوية تتفاوت ايضا بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب باعتبار اعجاز نظمه فكيف يحصر المصنف تفاوت الكتب السماوية فى الهداية واجيب بان الكتب السماوية وان تفاوتت بحسب جزالة النظم وبلاغته لكن المقصود الاصلى من الانزال انما هو الهداية فحصر التفاوت فى الهداية للمبالغة اعتناء بشان هذا التفاوت بتنزيل غيره منزلة العدم والى هذا الجواب اشار الشارح بقوله لانها المقصود الاصلى الخ (قوله لانها المقصود الاصلى) اى لان ينبنى عليها كل غرض دنيوى واخروى (قوله فوزانه) اى نسبته ومرتبته وهذا مفرع على محذوف والتقدير وحيث كان مدلول ذلك الكتاب انه الكتاب لاغير وظاهره محال بل الغرض وصفه بالكمال فى الهداية ومدلول هو هدى انه نفس الهدى وهو محال ايضا وانما الغرض كونه كاملا فى افادة الهداية فقد اتحدا فى عدم ارادة الظاهر وفى ارادة الكمال فى الهداية وصار هو هدى تأكيدا لفظيا فوزانه الخ (قوله اى وزان هدى للمتقين) لم يقل كسابقه مع ذلك الكتاب وكذا قوله وزان زيد لم يقل فيه مع زيد الاول اكتفاء بسابقه اذ لا فرق ثم ان المراد مماثلة هو هدى لزيد الثانى فى انحاء المعنى لدفع توهم الغلط والسهو لان التأكيد اللفظى انما يؤتى به لدفع توهم السامع ان ذكر زيد الاول على وجه الغلط او السهو وان المراد عمرو مثلا واعترض العلامة السيد على

لا بحسب غيرها لانها المقصود الاصلى من الانزال (فوزانه) اى وزان هدى للمتقين (وزان زيد الثانى فى جاءنى زيد زيد) لكونه مقررا لذلك الكتاب مع اتفاقهما فى المعنى بخلاف لا ريب فيه فانه يخالفه معنى (او) لكون الجملة الثانية (بدلا منها اى من الاولى

المصنف بانه حيث كان قوله هدى للمتقين وزانه وزان زيد الثانى كان المناسب حينئذ عطف هدى للمتقين على قوله لاريب فيه لاشتراكهما فى التأكيدية لذلك الكتاب وان امتنع عطفه على المؤكد بفتح الكاف واجيب بان لاريب فيه لما كان تأكيدا تابعا لما قبله صار كهو فلما امتنع العطف على ما قبله امتنع العطف عليه لشدة ارتباطه بما قبله فالعطف عليه كالعطف على ما قبله قال فى الاطول وهذا الاعتراض غفلة عن انه لايعطف تأكيد على تأكيد فلا يقال جاء القوم كلهم واجمعون لايهام العطف على المؤكد انتهى (قوله مع اتفاقهما فى المعنى) اى المراد منهما (قوله فانه يخالفه معنى) اى وان كان معنى ذلك الكتاب يستلزم نفى الريب عنه فلذا جعل لاريب فيه تأكيدا معنويا وجعل هدى للمتقين تأكيدا لفظيا (قوله بدلا منها) اى بدل بعض او اشتمال لابدل غلط اذ لايقع فى فصيح الكلام ولابدل كل اذ لم يعتبره المصنف فى الجمل التى لامحل لها من الاعراب لانه لايفارق الجملة التأكيدية الا باعتبار قصد نقل النسبة الى مضمون الجملة الثانية فى البدلية دون التأكيدية وهذا المعنى لايتحقق فى الجمل التى لامحل لها من الاعراب لانه لانسبة بين الاولى منها وبين شئ آخر حتى ينتقل الى الثانية وتجعل بدلا من الاولى وانما يقصد من تلك الجمل استئناف اثباتها وبعضهم اعتبره فى الجمل التى لامحل لها ونزل قصد استئناف اثباتها منزلة نقل النسبة فادخل بدل الكل فى كمال الاتصال ومثل له بقول القائل فتعنا بالاسودين فتعنا بالتمر والماء فاذا قصد الاخبار بالاولى ثم بالثانية تكون الاولى كغير الوافية بالمراد لما فيها من ابهام ما والمقام يقتضى الاعتناء بشان المخبر به تفصيلا لما فيه من تشويق المخبر ونحو ذلك كانت بدل كل فتحصل من هذا ان فى جعل الجملة الواقعة بدل كل من كل داخلة فى كمال الاتصال او غير داخلة خلافا بخلاف الواقعة بدل بعض او اشتمال فانهما داخلان فيه قطعا لان المبدل منه فيهما غير واف بالمراد حتى فى البدل الافرادى فانك اذا قلت اعجبنى زيد لم يتبين الامر الذى منه اعجبك واذا قلت وجهه تبين وهو بعض زيد فكان بدل بعض واذا قلت اعجبنى الدار حسنها فكذلك والحسن ليس بعضا فكان بدل اشتمال ومن هذا تعلم ان البدل الاتصالى لايخلو من بيان ووفاء ولم يقتصر على البدل فى جميع الاقسام دون المبدل منه مع ان الوفاء انما هو بالبدل لان مقام البدل يقتضى الاعتناء بشأن النسبة وقصدها مرتين او كد ولا يقال حيث كان البدل الاتصالى لايخلو عن بيان يلزم التباسه بعطف البيان لانا نقول البيان فى البدل غير مقصود بالذات بل المقصد تقرير النسبة وعطف البيان المقصود منه التفسير والايضاح لاتقرير النسبة فافهم ووجه منع العطف فى بدل البعض والاشتمال ان البدل منه فى نية الطرح عن القصد الذاتى فصار العطف عليه كالعطف على مالم يذكر وقول بعضهم وجه المنع ان البدل والمبدل منه كالشئ الواحد لايتم مع كون المبدل منه

(لانها) اى الاولى (غير وافيه بتمام المراد او كغير الوافية حيث يكون فى الوفاء قصور ما او خفاء ما (بخلاف الثانية) فانها وافية كل الوفاء والمقام يقتضى اعتناء بشانه) اى بشان المراد (لنكتة ككونه) اى المراد (مطلوبا فى نفسه او فضيلة

كالمعدوم اذ لا يجد ماهو بمنزلة المعدوم بالموجود مع ان البعض من حيث هو والمشتمل عليه من حيث هو لا اتحاد بينه وبين ماقبله تأمل (قوله لانها غير وافية) علة لمحذوف اى وتبدل الثانية من الاولى لانها الخ قوله او كغير الوافية) اى لكونها مجملة او خفية الدلالة قاله عبد الحكيم وذلك كما فى الآية والبيت الآتيين على مايقتضيه صنيع الشارح وعليه فيكون المصنف اهمل التمثيل لما اذا كانت الاولى غير وافية والاحسن كما فى ابن يعقوب ان يراد بغير الوافية الجملة التى اتبعت ببدل البعض والاشتمال لانه لايفهم المراد الا بالبدل اذ لا اشعار للاعم بالاخص ولا للمجمل بالمبين وان يراد بكغير الوافية الجملة التى اتبعت ببدل الكل بناء على اعتباره فى الجمل لان مدلول الاولى هو مدلول الثانية ماصدقا وان اختلفا مفهوما والما صدق اكثر رعاية من المفهوم وعلى هذا يكون قوله او فى تفصيلا باعتبار مطلق المشاركة لا باعتبار الوفاء بالمقصود فى الحالة الراهنة ولا يقال حمل قوله او كغير الوافية على التى اتبعت ببدل الكل لايناسب مذهب المصنف لان بدل الكل عنده لايجرى فى الجمل التى لامحل لها لانا نقول قوله او كغير الوافية اشارة لمذهب غيره من جريان بدل الكل فى الجمل وكانه قال او كغير الوافية على ماشى عليه غيرنا وانما كان حمل كلام المصنف على هذا الذى قلنا احسن لان غير الوافية هى التى صدر بها فينصرف التمثيل الذى ذكر لها وتكون التى هى كغير الوافية كالمستطردة باعتبار مالم يذكر وذكره الغير ويمكن ان يجعل قول المصنف او كغير الوافية للتنويع الاعتبارى وحينئذ فتكون الجملة الاولى فى كل من الآية والبيت غير وافية باعتبار ووافية تشبه غير الوافية باعتبار آخر بيان ذلك ان فى الاولى وفاء باعتبار كونها اعم واشمل فيصح جعل الاولى مشاركة للثانية فى الوفاء بالمراد وان كانت الاولى وافية به اجمالا والثانية وافية به تفصيلا وزادت الثانية بالتفصيل فتكون اوفى فشبه الاولى بغير الوافية لخلوها عن التفصيل الذى هو المقصود ويصح جعل الاولى غير وافية بالمراد الذى هو التفصيل حيث جعل المراد هو التفصيل تأمل (قوله حيث يكون فى الوفاء قصور ما) اى حيث يكون فى وفاء الاولى بالمراد قصور لكونها مجملة كما فى الآية وقوله او خفاء اى او يكون فى الاولى خفاء فى الدلالة على المراد كما فى البيت وهذا راجع لقوله او كغير الوافيه (قوله والمقام يقتضى اعتنا بشانه) جملة حالية اى لكون الاولى غير وافية بالمراد والحال ان المقام يقتضى اعتنا بشأنه فى ثم اتى بالمبدل منه ثم البدل لان قصد الشئ مرتين اوكد ولم يقتصر على البدل مع ان الوفاء انما هو به كذا قرر شيخنا العدوى والمراد بالمقام هنا حال المراد وفى ابن يعقوب ان قوله والمقام الخ جواب عما يقال هب ان الجملة الاولى غير وافية كل الوفاء بالمراد فلم لم يقتصر عليها ويوكل فهم المراد للسامع فقد يتعلق الغرض بالابهام فاشار الى ان البدل انما يؤتى به فى مقام يقتضى الاعتناء بشانه فتقصد النسبة مرتين فى الجمل والمنسوب اليه من حيث الفسبة مرتين

في المفردات (قوله اى بشان المراد) اى وحينئذ فلا بد من اتمامه ولم يرجع الضمير الى تمام المراد لان الاعتناء بشان المراد يقتضي المبالغة في اتمامه (قوله لنكتة) الاولى حذفه اذ النكتة نفس المقام كما في الاطول وابن يعقوب (قوله ككونه مطلوبا في نفسه) اى وشان المطلوب ان يعتنى به ويبين وذلك كما في الآية وكان الاولى حذف قوله في نفسه ليشمل ما اذا كان المراد مطلوبا ذريعة لغيره كما اشار له الشارح بقوله فيما يأتي وذريعة الخ (قوله اوفظيعا) اوعظيما في القبح والشناعة فلفظاعته وكون العقل لا يدركها ابتداء يعتنى بشانه فيبدل منه ليتقرر في ذهن السامع بقصده مرتين نحو ان يقال لامرأة تزنى وتتصدق توبيخا لها وتقريعا لا تجمعي بين الامرين لا تزنى ولا تتصدق وهذا المثال بناء على ورود بدل الكل في الجمل التي لا محل لها (قوله اوعجيبا) اى فيعتنى به لاعجاب المخاطب فصد البيان غرابته وكونه اهلا لان ينكر ان ادعى نفيه هو اواصل يتعجب منه ان ادعى اثباته كما لذا رأيت زيدا محتاجا ويتعفف فتقول زيد جمع بين امرين يحتاج ويتعفف وتحويل قالوا مثل ما قال الاولون قالوا ائذا متنا الخ فان البعث بعد صيرورة العظام ترابا عجيب عند منكريه ومن عجائب القدرة عند مثبتيه وهذا ايضا مثال لبدل الكل ومثاله ايضا قال زيد قولا قال انا اهزم الجند وحدى (قوله اولطيفا) اى ظريفا مستحسنا فيقتضي ذلك الاعتناء به لادخال ما يستغرب في اذهان السامعين كما اذا رأيت زيدا رقيق القلب حسن السيرة فتقول زيد جمع بين امرين جمع بين رقة القلب وحسن السيرة ونحو لا تجمع بين الامرين لا تجمع بين السماع واللهو (قوله فتنزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض) اى في المفرد والافهى بدل حقيقة وكذا قوله الاشتمال على ما تقدم ثم ان تنزيل الجملة الثانية من الاولى منزلة بدل الاشتمال استشكلوه بان ضابط بدل الاشتمال وهو ان يكون المبدل منه متناضيا للذكر البدل غير موجود هنا واجيب بان هذا ضابط البدل في المفردات (قوله نحو امدكم) اى نحو قول الله تعالى حكاية عن قول نبيه هود لقومه ولا يقال الكلام فيما لا محل له وامدكم بما تعلمون محلها النصب لانها مفعول اتقوا قبله لانا نقول هذه الجملة صلة الموصول وقد صرح ابن هشام بان المحل للموصول دون الصلة وصرح العلامة السيد بان المحل لمجموع الصلة والموصول فمجرد الصلة لا محل لها وقوله فان المراد اى من هذا الخطاب (قوله والمقام يقتضي اعتناء بشانه) الجملة حالية اى والحال ان المقام يقتضي الاعتناء بشان التنبيه المذكور لكونه مطلوبا في نفسه لان ايقاظهم من سنة غفلتهم عن نعم الله تعالى مطلوب في نفسه لانه تذكير للنعم لتشكر والشكر عليها مبدأ لكل خير (قوله وذريعة الى غيره) وهو التقوى المشار لها بقوله تعالى قبل ذلك واتقوا الذي امدكم بما تعلمون بان يعلموا بذلك التنبيه ان من قدر ان يتفضل عليهم بهذه النعمة فهو قادر على الثواب والعقاب فيتقونه (قوله لدلالته عليها بالتفضيل)

قوله اواصل الخ هكذا في الاصل ولعله محرف والاصل اواهلا لان يتعجب منه الخ ولعله (مصححه)

اوعجيبا اولطيفا) فتنزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال فالاول (نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد الذي على نعم الله تعالى) والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه وذريعة الى غيره (والثاني) اعني قوله امدكم بانعام الخ اوفي تاديته) اى تاديه المراد الذي هو التنبيه (لدلالته) اى الثاني (عليها) اى على نعم الله تعالى (بالتفضيل) من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها (والثاني) اعني المنزل منزلة بدل الاشتمال نحو

اقوله لله ارحل لاتقيم عندنا والافكن في السر والجهر مسلما فان المراد به) اى بقوله ارحل (كمال اظهار الكراهة لاقامته) اى المخاطب وقوله لاتقيم عندنا اوفى بتأديته لدلالته) اى دلالة لاتقيم (عليه) اى على كمال اظهار الكراهة (بالمطابقة مع التأكيد) الحاصل من النون وكونها مطابقة باعتبار الوضع العرفى حيث يقال لاتقم عندى ولايقصد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره (فوزانه) اى وزان لاتقيم عندنا وزان حسنها فى لتجبنى الدار حسنها الا ان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون تأكيدا

اى حيث سميت بنوعها بخلاف الاول فانه يدل عليها اجمالا لان الامداد يشعر بان المراد بما يعلمونه نعم وهى غير مسماة بنوعها (قوله من غير اصالة) اى من غير ان يحال تفصيلها على علم المخاطبين المعاندين لكفرهم لانه لو احيل تفصيلها الى علمهم لربما نسبوا تلك النعم الى قدرتهم جهلا منهم و ينسبون له تعالى نعما اخرى كالاحياء والتصوير (قوله فوزانه) اى فمرتبة قوله امدكم بانعام وبنين الخ بالنسبة لقوله امدكم بما تعلمون (قوله ووزان وجهه) اى مرتبة قولك وجهه بالنسبة لزيد فى قولك اعجبنى زيد وجهه (قوله لدخول الثانى) اعنى مضمون امدكم بانعام وبنين الخ وقوله فى الاول يعنى امدكم بما تعلمون (قوله يشمل الانعام وغيرها) اى من السمع والبصر والعز والراحة وسلامة الاعضاء والبدن ومنافعها فما ذكر من النعم فى الجملة الثانية بعض ماذكر فى الاولى كما ان الوجه بعض زيد وكان الاولى للشارح ان يقول لان مايعلمون يشمل ماذكر فى الجملة الثانية من النعم الاربعة وغيرها كالسمع والبصر لان كلامه يوهم ان المراد بغير الانعام النعم الثلاثة المذكورة بعدها فى الآية الثانية وليس هذا مرادا بقى شئ آخر وهو ان قوله امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ان كان هو المراد فقط من الجملة الاولى كانت الثانية بدل بعض ولكن يفوت التنبيه على جميع النعم المعلومة لهم وان اريد ماهو اعم لم تكن الثانية بدل بعض بل من ذكر الخاص بعد العام فلا تكون الثانية اوفى لان الاولى اوفى من جهة العموم والثانية اوفى من جهة التفصيل آه يعقوبى (قوله اعنى المنزل منزلة بدل الاشتمال) اى فى المفردات فلا يقال ان جملة لاتقيم عندنا بدل اشتمال وحينئذ فما معنى التنزيل (قوله اقول له ارحل لاتقيم عندنا) قال فى شرح الشواهد لايعلم قائله ومعنى البيت اقول له حيث لم يكن باطنك وظاهرك سالما من ملابسة مالاينبغى فى شأننا فارحل ولاتقم فى حضرتنا وقوله والافكن الخ اى وان لم ترحل فكن على مايكون عليه المسلم من استواء الحالين فى السر والجهر اى فى الظاهر والباطن (قوله فان المراد به كمال اظهار الكراهة لاقامته) ليس المراد ان ارحل موضوع لكمال اظهار الكراهة لانه انما وضع لطلب الرحيل لكن لما كان طلب الشئ عرفا يقتضى غالبا محبته ومحبة الشئ تستلزم كراهة ضده وهو الاقامة عنافهم منه كراهة الاقامة والدليل على ان الامر اجرى على هذا الغالب ولم يرد به مجرد الطلب الصادق بعدم الكراهة للضد قوله والا فكن فى السر الخ فانه يدل على كراهة اقامته لسوء لانا مأمور بالرحيل مع عدم المبالاة باقامته وعدم كراهتها بل لمصلحة له فيها مثلا فظهر من هذا ان لفظ ارحل دال على كراهة الاقامة لزوما وذكر هذا اللفظ يفيد اظهار الكراهة والعدول عن الاشارة والرمز والحال مايفيد اظهار الكراهة الى اللفظ الاقوى منها يدل على كمال ذلك الاظهار (قوله لدلالته عليه بالمطابقة مع التأكيد) وذلك لان لفظ لاتقيم يدل على

كراهة الاقامة بالمطابقة العرفية وذكر هذا اللفظ مفيد لاظهار كراهتها ونون التأكيد دالة على كمال هذا الاظهار كذا قرر شيخنا العدوى وعليه يكون قوله لاتقيمن ليس دالا على كمال اظهار الكراهة بدون اعتبار التأكيد بل بواسطة اعتباره وحينئذ فقول المصنف مع التأكيد متعلق بالدلالة فيفيد مقارنة الدلالة للتأكيد فى كون لاتقيمن اوفى والحاصل ان كلا من ارحل ولاتقيمن وان دل على كمال اظهار الكراهة الا ان دلالة لاتقيمن على ذلك بالمطابقة ودلالة ارحل عليه بالالتزام ولما كانت دلالة لاتقيمن على هذا المقصودا وفى لما ذكر وهو مع ذلك ليس بعض مدلول ارحل ولا نفسه بل هو ملابسه للملازمة بينهما صار بدل اشتمال منه و يمكن ان يقال ان قوله لاتقيمن يدل على كراهة الاقامة بالمطابقة العرفية وذكر هذا اللفظ مفيد لاظهار تلك الكراهة والعدول عن الاشارة وغيرها مما يفيد اظهار لكراهة المذكورة الى اللفظ الاقوى منهما يدل على كمال ذلك الاظهار كما ان نون التوكيد وحدها تفيد كمال ذلك الاظهار وعلى هذا الاحتمال يكون قوله لاتقيمن اوفى بتأدية المرا من ارحل من وجهين الاول دلالة ارحل على كمال اظهار الكراهة بالالتزام ودلالة لاتقيمن بالمطابقة الثانى اشتمال لاتقيمن على التأكيد دون ارحل وعلى هذا الاحتمال فقول المصنف مع التأكيد حال من ضمير دلالته اى لدلالته عليه بالمطابقة حال كونه مصاحبا التأكيد وهذا يفيد ان دلالته عليه بالمطابقة حال كونه مع التأكيد دون حال خلوه عنه وكل من الاحتمالين قرره بعضهم (قوله وكونها مطابقة الخ) هذا جواب عما يقال ان قوله لاتقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهى واما اظهار كراهة المنهى عنه وهو الاقامة فمن لوازمه ومقتضياته وحينئذ فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة فكيف يدعى المصنف انها بالمطابقة وحاصل الجواب انا نسلم ان دلالته على اظهار كراهة الاقامة بالالتزام لكن هذا بالنظر للوضع اللغوى ودعوى المصنف ان دلالته عليه بالمطابقة بالنظر للوضع العرفى لا اللغوى لان لاتقم عندى صار حقيقة عرفية فى اظهار كراهة اقامته حتى انه كثيرا مايقال لاتقم عندى ولا يقصد بحسب العرف كف عن الاقامة الذى هو المدلول اللغوى بل مجرد اظهار كراهة حضوره واقامته عنده سواء وجد معها ارتحال اولا (قوله فوازنه) اى فى رتبة لاتقيمن مع قوله ارحل (قوله وزان حسنها) اى مرتبة حسنها مع الدار فى قولك اعجبنى الدار حسنها (قوله لان عدم الخ) اى انما كان وزانه وزان حسنها لان عدم الاقامة اى الذى هو مطلوب بلاتقيمن وقوله مغاير للارتحال اى الذى هو مطلوب بقوله ارحل وقوله مغاير للارتحال اى بحسب المفهوم وان تلازما بحسب الوجود (قوله فلا يكون تأكيدا) اعترض بانه ان اراد نفى التأكيد اللفظى فقط فلا يكون مخرجا للمعنوى وحينئذ لم يتم التعليل وان اراد نفى التأكيد مطلقا فيرد عليه ان هذا يفيد ان التأكيد المعنوى لايكون مغايرا فى المعنى وهو مشكل بما تقدم من قوله لاريب فيه فانه تأكيد لقوله ذلك الكتاب

مع مغايرته له في المعنى و بما ذكروه في قوله انما نحن مستهزؤن انه تأكيد لقوله انا معكم لان الاستهزاء بالايمان رفع له والايمان نقيض الكفر ورفع نقيض الشيء تأكيد له واجيب باختيار الثاني وهو ان المراد نفي التأكيد مطلقا الا ان المراد بقوله مغاير للارتحال اى مغايرة قوية لا يؤول الامر ان فيهما لشيء واحد وان تلازما في الوجود وحينئذ فلا تكون الجملة الثانية توكيد اللفظيا لانه لا مغايرة فيه بين المفهومين ولا تأكيدا معنويا لان المفهومين فيه وان تغايرا لكن مغايرة قريبة بحيث يرجع معها الثاني الى معنى الاول كما مر كذا قرره شيخنا العدوي (قوله وغير داخل فيه) اى وعدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال (قوله فلا يكون بدل بعض الخ) هذا ظاهر بناء على ان الامر بالشيء لا يتضمن النهي عن ضده واما على القول بان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده بمعنى النهي عن ضده جزؤه كما ذهب اليه جمع وصرح به السيد في شرح المفتاح فيكون قوله لا تقيم عندنا في حكم بدل البعض من الكل كذا في الفناري (قوله ولم يعتد ببدل الكل) اى بحيث يذكر ما يخرجه فالقصد بهذا نفي كون لا تقيم بدل كل ليتم دليل السير وليس قصد الشارح به الاعتذار عن عدم ذكر المصنف بدل الكل حتى يرد عليه بان الاولى له ان يقدم هذا الكلام عند قوله السابق منزلة بدل البعض او الاشتمال او يؤخره عن بقية التوجيه (قوله لانه) اى بدل الكل (قوله انما يتميز عن التأكيد) اي اللفظي في المفردات وقوله بمغايرة اللفظين اى في البدل واما التوكيد اللفظي فلا يجب فيه المغايرة بين اللفظين بل تارة يتغايران وتارة يكونان غير متغايرين (قوله وكون المقصود) اى من البدل هو الثاني اى بنقل نسبة العامل اليه وهو عطف على مغايرة (قوله وهذا لا يتحقق الخ) اى وما ذكر من مغايرة اللفظين التي يحصل معها تمييز بدل الكل من التوكيد وكون المقصود الثاني لا يتحقق في الجمل لان التوكيد اللفظي في الجمل فيه المغايرة بين اللفظين دائما وكل من الجمل مستقل فيكون كل منهما مقصودا فلو كان بدل الكل يجري في الجمل لما تميز عن التوكيد فحينئذ لا بدل كل في الجمل لاغناء التوكيد فيها عنه فلذا لم يعتد المصنف ببدل الكل بحيث يخرجه والحاصل ان المصنف لم يذكر ما يخرج بدل الكل لفقد وجوده في الجمل لان ما يفرق به بين بدل الكل والتوكيد في المفردات لا يتحقق في الجمل وحينئذ فالتأكيد يغني عن البدل فيها كذا قرر شيخنا العدوي (قوله لاسيما التي لا محل لها من الاعراب) اى لانه لا يتصور فيها ان تكون الثانية هي المقصودة بالنسبة اذ لا نسبة هناك بين الاولى وشيء آخر حتى تنقل للثانية وتجعل الثانية بدلا من الاولى في تلك فظهر من كلام الشارح ان بدل الكل لا يكون في الجمل مطلقا سواء كان لها محل اولا وهذا مخالف لما ذكره العلامة السيد في حاشية الكشاف من ان ذلك خاص بما لا محل له حيث قال ثم الظاهر ان قوله انما نحن مستهزؤن بدل كل من قوله انا معكم وارباب البيان لا يقولون بذلك في الجملة التي

(وغير داخل فيه فلا يكون بدل بعض ولم يعتد بدل الكل لانه انما يتميز عن التأكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني وهذا لا يتحقق في الجمل لاسيما التي لا محل لها من الاعراب

لامحل لها من الاعراب آه ومقتضى ذلك ان الجمل التى لها محل يجرى فيها بدل الكل لانه يتأتى فيها قصد الثانية بسبب قصد نقل نسبة العامل اليها بخلاف التى لامحل لها من الاعراب فانه لانسبة فيها للعامل حتى تنقل الى مضمون الجملة الثانية هذا وقد تقدم ان بعضهم نزل استئناف حكم الجملة التى لامحل لها من الاعراب منزلة نقل الحكم الى مضمون الثانية فيجوز بدل الكل فى الجملة مطلقا اى سواء كان لها محل من الاعراب امْ لا فان قلت كان على المصنف ان يذكر مايخرج بدل الغلط حتى يتم مدعاه من بدل الاشتمال قلت تركه لعدم وقوعه فى الفصيح كذا قيل وفيه ان الذى لايقع فى الفصيح الغلط الحقيقى واما ان كان غير حقيقى بان تغالط بان يفعل المتكلم فعل الغالط لغرض من الاغراض فهذا واقع فى الفصيح الا انه نادر وندرته لاتقتضى عدم ذكر مايخرجه فلعل المصنف انما ترك مايخرجه لعدم تأتيه فى البيت المذكور لان بدل الغلط انما يكون اذا لم يكن بين البدل والمبدل منه ملابسة لزومية على الظاهر تأمل (قوله مع مابينهما من الملابسة) اى لان الامر بالشئ كالرحيل يستلزم النهى عن ضده كالاقامة (قوله فيكون بدل اشتمال) هذا نتيجة دليل السير (قوله والكلام الخ) هذا اشارة الى جواب اعتراض وارد على المصنف وحاصله ان الكلام فى الجمل التى لامحل لها وما اتى به من البيت ليس الجملتان فيه كذلك لان قوله ارحل لاتقيم محكيان بالقول فمحلهما نصب وحاصل الجواب ان ماذكره المصنف من البيت مثال لكمال الاتصال بين الجملتين بسبب كون الثانية بدل اشتمال من الاولى بقطع النظر عن كون الجملتين لهما محل من الاعراب اولا واجاب السيد بجواب آخر وحاصله ان قوله ارحل لاتقيم حكاية عما يقوله الشاعر فى زمان الاستقبال وعلى هذا فهو مثال باعتبار المحكى ولامحل له من الاعراب (قوله لان الاولى) اى الجملة الاولى من القسمين بدل البعض وبدل الاشتمال (قوله باعتبار الاجمال) اى العموم وهذا باعتبار ماتمثل به للقسم الاول من الآية لان الجملة الاولى فيها دالة على النعم المذكورة بالعموم بخلاف الجملة الثانية فانها تفوقها بدلالتها عليها بالخصوص (قوله وعدم مطابقة الدلالة) هذا بالنظر لما تمثل به للقسم الثانى من البيت وذلك لان المقصود من قوله ارحل لاتقيم عندنا كمال اظهار الكراهة لا قامته ودلالة الجملة الاولى على ذلك المعنى بالالزوم كما تقدم بيانه بخلاف الجملة الثانية فانها تفوقها بدلالتها على ذلك بالمطابقة باعتبار الوضع العرفى (قوله فصارت) اى الاولى بالنسبة للثانية كغير الوافية هذا يقتضى ان المصنف لم يمثل لغير الوافية بل لما هو كغير الوافية والاولى حمل الكلام على ماتلوناه سابقا من ان غير الوافية هى التى اتبعت ببدل البعض والاشتمال وان التى هى كغير الوافية هى التى اتبعت ببدل الكل بناء على اعتباره فى الجمل وانما كان حمل الكلام على هذا اولى لما مر من ان غير الوافية هى التى صدر بها فيصرف التمثيل لها وتكون التى هى كغير الوافية كالمستطردة باعتبار مالم يذكره هو

(مع مابينهما) اى بين عدم الاقامة والارتحال (من الملابسة) اللزومية فيكون بدل اشتمال والكلام فى ان الجملة الاولى اعنى ارحل ذات محل من الاعراب مثل ماسر فى ارسوا نزوالها وانما قال فى المتالين وان الثانية او فى لان الاولى وافية مع ضرب من القصور باعتبار الاجمال وعدم مطابقة الدلالة فصارت كغير الوافية (او) لكون الثانية (بيانا لها) اى للاولى (لخفائها) اى الاولى (نحو فوسوس اليه الشيطان قال يآدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لايبلى فان وزانه) اى وزان قال يآدم (وزان عمر فى قوله اقسم بالله ابو حفص عمر) ما مسها من نقب ولادبر ۞

وذكره الغير (قوله لخفائها) اى فالمقصود بالجملة الثانية بيان الاولى لما فيها من الخفاء مع اقتضاء المقام ارادته من غير ان يقصد بها استئناف الاخبار بنسبتها كما فى البدل والفرق بين البدل والبيان مع وجود الخفاء فى كل من المبدل منه والمبين ان المقصود فى البدل هو الثانى لا الاول والمقصود فى البيان هو الاول والثانى توضيحه فالايضاح فى الاول حاصل غير مقصود منه بالذات وحاصل مقصود من الثانى (قوله فوسوس اليه الشيطان الخ) ضمن وسوس معنى القى فعدى بالى فكانه قيل فالقى اليه الشيطان وسوسته وهذه الجملة فيها خفاء اذلم تتبين تلك الوسوسة فبينت بقوله قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى واضاف الشجرة للخلد باعتبار ان الاكل منها سبب لخلود الآكل وعدم موته ومعنى وملك لا يبلى لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال واعترض على المصنف فى تمثيله بالآية بان الظاهر ان جملة وسوس الخ فى محل جر لعطفها على جملة قلنا المضافة لاذ من قوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم الآية الا ان يقال انه مثال لكمال الاتصال بين الجملتين بسبب كون الثانية بيانا بقطع النظر عن كون الاولى لها محل اولا تأمل (قوله فان وزانه الخ) الملائم لما سبق فوزانه آه اطول (قوله ما مسها من نقب ولا دبر) النقب ضعف اسفل الخف فى الابل وضعف اسفل الحافر فى غيرها من خشونة الارض والنقبة بالضم اول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة والدبر جراحة الظهر وهذا البيت لاعرابى اتى عمر بن الخطاب فقال ان اهلى بعيدوانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء استحمله فظنه كاذبا فقال والله ما نقبت ولم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بغيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره

* اقسم بالله ابو حفص عمر * ما مسها من نقب ولا دبر * اغفر له اللهم ان كان فجر *

اى حنث فى يمينه وعمر مقبل من قبل الوادى فجعل يقول اذا قال الاعرابى اغفر له اللهم ان كان فجر اللهم صدق اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقباء عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه كذا فى الفائق (قوله حيث جعل الثانى بيانا للاول) اى فيهما فكما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابى حفص لانه كنية يقع فيها الاشتراك كثيرا كذلك وسوسة الشيطان بينت بالجملة بعدها مع متعلقاتها لخفاء تلك الوسوسة واعترض على الشارح بان ظاهره ان الجملة الثانية فى نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم الخ عطف بيان فى الاصطلاح وقد صرح فى المغنى بان ما لا ينعت لا يعطف عليه عطف بيان لان عطف البيان فى الجوامد بمنزلة النعت فى المشتقات وايده بالنقل عن ابن مالك وغيره وقد تقدم ان الجملة لا تنعت بمثلها اللهم الا ان يقال قول المغنى ما لا ينعت يعنى من المفردات لا يعطف عليه عطف بيان وحينئذ فلا يعارض ما هنا تأمل (قوله فظهر ان ليس لفظ قال) اى فقط وقوله للفظ وسوس اى فقط وقوله من باب بيان الفعل اى بالفعل وقوله بل المبين هو بفتح الياء بصيغة اسم المفعول مجموع

حيث جعل الثانى بيانا وتوضيحا للاول فظهر ان ليس لفظ قال بيانا وتفسيرا للفظ وسوس حتى يكون هذا من باب بيان الفعل لا من بيان الجملة بل المبين هو مجموع الجملة (واما كونها) اى الجملة الثانية (كالمنقطعة عنها) اى عن الاولى (فلكون عطفها عليها) اى عطف الثانية على الاولى (موهما لعطفها على غيرها) مما ليس بمقصود وشبه هذا بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف الا انه لما كان خارجيا يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع (ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله

الجملة اى وكذلك المبين بصيغة اسم الفاعل هو مجموع الجملة وهذا جواب عما يقال اعتراضا على المصنف لم لايجوز ان يكون البيان فى الآية المذكورة من باب بيان الفعل بالفعل فيكون البيان فى المفردات لا فى الجمل وحينئذ فلا يصح التمثيل بالآية المذكورة ووجه ماذكره الشارح من الظهور انه اذا اعتبر مطلق القول بدون اعتبار الفاعل لم يكن بيانا لمطلق الوسوسة اذ لا ابهام فى مفهوم الوسوسة فانه القول الخفى بقصد الاضلال ولا فى مفهوم القول ايضا بخلاف ما اذا اعتبر الفاعل فانه حينئذ يكون المراد منها فردا صادرا من الشيطان ففيه ابهام يزيله قول مخصوص صادر منه وقال بعضهم وجه الظهور ان القول اعم من الوسوسة لانها خصوص القول سرا والعام لابين الخاص وفيه ان كون الثانى اعم من الاول لايضر فى كونه عطف بيان اذا اللازم فيه حصول البيان باجتماعهما لا كون الثانى اخص من الاول قاله عبد الحكيم فان قيل لم لايجوز ان يكون القول المقيد بالمفعول بيانا للوسوسة المقيدة بكونها الى آدم من غير اعتبار الفاعل فى كليهما فلا تكون الجملة عطف بيان للجملة قلت هذا ليس بشئ اذ لا معنى لاعتبار الفعل المعلوم بدون الفاعل واعتباره مع المفعول (قوله واما كونها كالمقطعة عنها) فيجب فصلها عنها كما يجب الفصل بين كاملتى الانقطاع وهذا شروع فى شبه كمال الانقطاع وحينئذ فكان المناسب لما تقدم ان يقول واما شبه كمال الانقطاع فلكون عطفها عليها الخ (قوله موهما لعطفها على غيرها) اى يوقع فى وهم السامع وفى ذهنه عطفها على غيرها ولو على سبيل الرجحان (قوله مما ليس بمقصود) اى مما ليس بمقصود العطف عليه لاداء العطف عليه لخلل فى المعنى كما يتضح ذلك فى المثال الآتى وقوله مما ليس الخ بيان لغيرها (قوله وشبه) هو بصيغة الفعل الماضى المبنى للفاعل اى وشبه المصنف هذا اى كون عطفها على السابقة موهما (قوله على مانع من العطف) اى وهو ايهام خلاف المقصود فان قلت ان كمال الاتصال فيه مانع من العطف فمقتضاه ان يسمى شبه كمال الانقطاع قلت المراد ان العطف مع الايهام مشتمل على مانع من العطف مع وجود المصحح له وهو التغاير الكلى بخلاف كمال الاتصال فان المصحح فيه منتف لعدم التغاير الكلى بين الجملتين فمن قال ان المانع فى كمال الاتصال ايضا موجود فلابد هنا من اعتبار قيد مع التغاير فى المعنى حتى تكون صورة الايهام شبيهة بكمال الانقطاع فقدوهم (قوله الا انه) اى ذلك المانع (قوله لما كان خارجيا) اى عن ذات الجملتين بخلاف المانع فى كمال الانقطاع فهو امر ذاتى لايمكن دفعه اصلا وهو كون احديهما خبرية والاخرى انشائية او لاجامع بينهما (قوله ويسمى الفصل) اى ترك العطف وقوله لذلك اى لاجل كون العطف موهما او لاجل دفع الايهام وقوله قطعا مفعول يسمى الثانى والاول نائب الفاعل الذى هو الفصل ووجه تسميته بالقطع اما لقطعه لتوهم خلاف المراد واما لان كل فصل قطع فيكون من تسمية المقيد باسم المطلق (قوله مثاله) اى مثال الفصل لدفع الايهام المسمى بالقطع وعبر

بالمثال. دون الشاهد لاجل قوله ويحتمل الاستئناف لان الاحتمال لا يدخل في المثال ويظهر في الشاهد (قوله ابغي بها بدلا) الباء للمقابلة فاقيل ان بها بمعنى عنها متعلق بمحذوف حال من بدلا والمعنى اطلب بدلا عنها تكلف مستغنى عنه (قوله اراها) بصيغة المجهول شاع استعماله بمعنى الظن واصله ارانى الله اياها تهيم في الضلال ثم بنى للمجهول وحينئذ فالضمير المستتر في اراها الذى هو نائب الفاعل مفعول اول والهاء مفعول ثان وجملة تهيم مفعول ثالث وانما جعل الشاعر ضلالها مظنونا مع ان المناسب دعوى اليقين لانه اذا علم فا .ظنها به هذا الامر كان متحققا لفساد ظنها رعاية لمقابلة الظن بالظن او للتأدب عن نسبه الضلال اليها على طريق اليقين (قوله تهيم) يقال هام على وجهه يهيم هيما وهيمانا ذهب في الارض من العشق وغيره (قوله فبين الجملتين) اى الخبريتين اعنى قوله وتظن سلمى وقوله اراها في الضلال تهيم وحاصل كلامه ان هاتين الجملتين بينهما مناسبة لوجود الجهة الجامعة وهى الاتحاد بين مسنديهما وهو تظن وارى لان معنى ارى اظن وشبه التضايف بين المسند اليه فيهما وهو ضمير تظن واراها المستتر فيهما فان الاول عائد على سلمى وهى المحبوبة والثانى عائد على الشاعر وهو المحب وكل من المحب والمحبوب يشبه ان يتوقف تعقله على تعقل الآخر الا انه ترك العطف لمانع واعترض على الشارح في قوله فبين الجملتين مناسبة ظاهرة بان هذا ينافى ماتقدم له من ان الوصل يقتضى مغايرة ومناسبة والمناسبة لا تناسب كمال الانقطاع ولا شبهه واجيب بان المناسبة التى لا تناسبه هى الصحيحة للعطف بخلاف التى معها ايهام المنافى للعطف فيصح وجودها فيه (قوله لكن ترك العاطف لئلا يتوهم انه) اى الجملة الثانية وذكر الضمير باعتبار انها كلام وحاصله انه لو عطف جملة اراها على جملة تظن سلمى لكان صحيحا اذ لا مانع من العطف عليه اذ المعنى حينئذ ان سلمى تظن كذا واظنها كذا وهذا المعنى صحيح ومراد للشاعر الا انه قطعها ولم يقل واراها لئلا يتوهم السامع انها عطف على ابغى وحينئذ يقصد المعنى المراد اذ المعنى حينئذ ان سلمى تظن اننى ابغى بها بدلا وتظن ايضا اننى اظنها ايضا تهيم في الضلال وليس هذا مراد الشاعر لان مراده اننى احكم على سلمى بانها اخطأت في ظنها انى ابغى بها بدلا وتدل على ان مراده ماذكر قوله قبل ذلك

* زعمت هواك عفا الغداة كما عفا * عنها طلال بالوى ورسوم *

فان قلت هذا التوهم باق بعد القطع لانه يجوز ان يكون اراها خبرا او حالا او بدلا من ابغى فى كل من الفصل والوصل ايهام خلاف المراد وحينئذ فلا يتجه تعليل الفصل بايهام الوصل خلافه قلت هذا مدفوع لان الاصل في الجمل الاستقلال وانما يصار الى كونها في حكم المفرد اذا دل عليه الدليل على ان الشيخ عبد القاهر نص على ان ترك العطف بين الجمل الواقعة اخبارا لا يجوز افاده المولى عبد الحكيم

قوله وهو ضمير تظن الخ فيه نظر فان تظن لا ضمير فيه اصلا لكون فاعله اسما ظاهرا وهو سلمى تأمل (مصححه)

وتظن سلمى اننى ابغى بها بدلا اراها في الضلال تهيم) فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين لان معنى اراها اظنها وكون المسند اليه في الاولى محبوبا وفي الثانية محبا لكن ترك العاطف لئلا يتوهم انه عطف على ابغى فيكون من مظنونات سلمى (ويحتمل الاستئناف) كأنه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تحير في اودية الضلال (واما كونها) اى الثانية (كالمتصلة بها)اى بالاولى

(قوله)

(قوله ويحتمل) اى قوله اراها فى البيت المذكور الاستئناف اى كما يحتمل ان يكون غير استئناف وعلى هذا الاحتمال فتكون من شبه كمال الاتصال والحاصل ان جملة اراها فى الضلال يحتمل ان تكون غير استئناف بان يقصد الاخبار بها كالتى قبلها من غير تقدير سؤال تكون جوابا عنه فيكون المانع من العطف هو الايهام السابق ويحتمل ان تكون مستأنفة بان يقدر سؤال تكون هى جوابا عنه فيكون المانع من العطف كون الجملة كالمتصلة بما قبلها لاقتضاء ماقبلها السؤال اوتنزيله منزلة السؤال والجواب ينفصل عن السؤال لما بينهما من الاتصال وعلى هذا الاحتمال تكون هذه الجملة من القسم الذى ذكره المصنف بقوله واما كونها كالمتصلة الخ (قوله كيف تراها فى هذا الفن) اى هو صحيح اولا (قوله فقال اراها تحير) اى فقال اراها خطئة تحير فى اودية الضلال اى فى الضلال الشبيه بالاودية فهو من اضافة المشبه به للمشبه والفن منصب على التحير (قوله واما كونها كالمتصلة بها) اى كمال اتصال والمناسب لما مر ان يقول واما شبه كمال الاتصال فلكونها جوابا الخ (قوله فلكونها اى الثانية جوابا الخ) كلامه يقتضى ان وقوع الجملة جوابا السؤال اقتضته الاولى موجب الفصل وهو كذلك لان السؤال والجواب ان نظر الى معنييهما فبينهما شبه كمال الاتصال كما يأتى بيانه وان نظر الى لفظيهما فبينهما كمال الانقطاع لكون السؤال انشاء والجواب خبرا وان نظر الى قائليهما فكل منهما كلام متكلم ولا يعطف كلام متكلم على كلام متكلم آخر فعلى جميع التقادير الفصل متعين لكن هذا مخالف لما ذكره فى المطول فى آخر بحث الالتفات فى قول الشاعر ﴿ فلا صرمة تبدو وفى اليأس راحة ﴾ حيث جعل وفى اليأس راحة جوابا السؤال اقتضته الاولى حيث قال فكأنه لما قال فلا صرمة يبدو قيل له ماتصنع به فاجاب بقوله وفى اليأس راحة وقد اشتملت الجملة على الواو والصرمة بفتح الصاد القطيع ومخالف لما ذكروه فى قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الخ من انه جواب لسؤال اقتضاه قوله قبل ما كان للنبى والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولى قربى من بعدما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم تقديره لم استغفر ابراهيم لابيه وقد اشتملت تلك الجملة الواقعة جوابا على الواو واجيب بان الواو فى البيت والآية للاستئناف لا للعطف وما قيل انه لم يعهد دخول الواو على الجملة المستأنفة النحوية اعنى الجملة الابتدائية ففيه نظر بل قد عهد ذلك كالواو فى قوله تعالى من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم فى طغيانهم يعمهون برفع يذرهم كما صرح به فى المغنى واجيب ايضا بان السؤال المعتبر فيه الفصل ما كان منشأه التردد فى حال المسؤل عنه بان حاله كذا ام لا بان كان واردا على سبيل النص كما فى الآية ونظائرها وذلك لان المطلوب فى الاول بيان ما اجمل فيعتبر الاتصال الموجب للفصل وفى الثانى دفع ما اورد فكان كل من الغرضين اللذين ادیا بالسؤال والجواب من طرف فكان المقام مقام وصل يقتضى المناسبة من وجه والمغايرة من

(فلكونها) اى الثانية (جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل) الاولى (منزلته) اى السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له (فتفصل) الثانية (عنها) اى عن الاولى (كما يفصل الجواب عن السؤال) لما بينهما من الاتصال

وجه آخر هذا محصل ما ذكره ارباب الحواشي الاان النقض على كلام المصنف بما تقدم للشارح في المطول في بحث الالتفات والجواب عنه بما ذكر ظاهر واما النقض بالآية فنيه شيء منشأه الغفلة عن سبب النزول كما قاله العلامة عبدالحكيم فان الآية الاولى اعني قوله تعالى ماكان للنبي الخ نزلت في منع الرسول عليه الصلاة والسلام من الاستغفار لعمه ومنع المؤمنين من الاستغفار لاباثهم محجبين في ذلك بان ابراهيم استغفر لابيه على ما في الكشاف فالآية الاولى منع لهم عن الاستغفار للآباء والاقربين والثانية جواب لتمسكهم باستغفار ابراهيم فعطف الثانية على الاولى للتناسب وليست جوابا عن سؤال نشأ من الآية الاولى تأمل ذلك (قوله اقتضته الاولى) اى اشتملت عليه ودلت عليه بالفحوى وذلك لكونها مجملة في نفسها باعتبار الصحة وعدمها كما في المثال السابق اعني قوله وتظن سلمى الخ فان الظن يحتمل الصحة وعدمها اولكونها مجملة السبب اوغير ذلك مما يقتضي السؤال كما يأتي (قوله فتنزل الاولى منزلته) اى وبسبب اقتضاء الاولى للسؤال واشتمالها عليه تنزل تلك الجملة الاولى منزلة ذلك السؤال المقدر لان السبب ينزل منزلة المسبب لكونه ملزوما له ومقتضيا له (قوله ومقتضيته) عطف تفسير (قوله فتفصل الثانية عنها) اى عن تلك الاولى المقتضية للسؤال المقتضى للجواب الذي هو الجملة الثانية (قوله كما يفصل الجواب عن السؤال) اى المحقق (قوله لما بينهما) اى السؤال المحقق والجواب من الاتصال اى من الاتصال الشبيه اى من شبه كمال الاتصال فكما ان الجملة الاولى في الاقسام الثلاثة من كمال الاتصال مستتبعة للثانية ولاتوجد الثانية بدون الاولى كذلك السؤال مستتبع للجواب والجواب لايوجد بدون السؤال وحينئذ فكل من صورة السؤال والجواب والاستئناف من شبه كمال الاتصال كما هو الظاهر من التشبيه وقيل المراد من الاتصال في صورة السؤال والجواب كمال الاتصال وفيه ان كمال الاتصال منحصر في الاقسام الثلاثة المذكورة وليست صورة السؤال والجواب داخلة في شيء منها وما قيل انهم لم يعدوها في اقسام الاتصال لان السؤال والجواب لايحتاج في الفصل بينهما الى اعتباره لانهما يكونان كلامي متكلمين ولايعطف كلام متكلم على كلام متكلم آخر فنيه نظر وذلك لانه مع كونه غير صحيح في نفسه لانه يقال وعليكم السلام معطوفا على السلام عليكم لاينفع في شرح كلام المصنف رحمه الله تعالى لانه غير صريح في ان الفصل بينهما لكمال الاتصال وقيل ان صورة الجواب والسؤال داخلة في صورة البيان لان الجواب مبين لمبهم السؤال وليس بشيء لان الجواب لايدفع الابهام الذي في السؤال اذ الابهام فيه انما يدفع الابهام الذي في مورد السؤال افاد ذلك العلامة عبد الحكيم (قوله قال السكاكي الخ) اعلم ان مذهب المصنف ان الموجب للفصل بين الجملتين تنزيل الجملة الاولى منزلة السؤال فتعطى بالنسبة

قال السكاكي فينزل ذلك) السؤال الذي تقتضيه الاولى وتدل عليه بالفحوى (منزلة السؤال الواقع) ويطلب بالكلام الثاني ووقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام الاول لذلك وتنزيله منزلة الواقع انما يكون (لنكتة كاغناء السامع عن ان يسئل او) مثل (ان لايسمع منه) اى من السامع (شيء) تحقيرا له وكراهة لكلامه اومثل ان لا يقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال

الى الثانية حكم السؤال بالنسبة الى الجواب الذى هو تلك الثانية فى منع العطف وعلى هذا لامدخل للسؤال فى منع العطف فى الحالة الراهنة وان كان هو الاصل فى المنع وحاصل مذهب السكاكى ان السؤال الذى اقتضته الجملة الاولى ويفهم منها بالفحوى اى بقوة الكلام باعتبار قرائن الاحوال ينزل منزله السؤال الواقع بالفعل المحقق المصرح به وتجعل الجملة الثانية جوابا عن ذلك السؤال وحينئذ فتقطع تلك الجملة الثانية عن الجملة الاولى اذ لايعطف جواب سؤال على كلام آخر وعلى هذا فالمقتضى لمنع العطف كون الكلام جوابا لسؤال لاتنزيل الجملة الاولى منزلة السؤال كما هو مذهب المصنف والحاصل انه على مذهب المصنف الجملة الاولى منزلة منزلة السؤال المقدر واما على مذهب السكاكى الذى تعلق به التنزيل انما هو السؤال المقدر الذى اقتضته الجملة الاولى فينزل منزلة السؤال الواقع فالجملة الثانية جواب للجملة الاولى على مذهب المصنف وللسؤال المقدر على كلام السكاكى (قوله وتدل عليه) بيان لماقبله وقوله بالفحوى اى بقوة الكلام باعتبار قرائن الاحوال (قوله الواقع) اى المحقق المصرح به (قوله ويطلب) اى ويقصد فى الكلام الثانى وهو الجملة الثانية وقوله وقوعه نائب فاعل يطلب والضمير عائد على الكلام الثانى وقوله جوابا له اى للسؤال المقدر الذى تقتضيه الاولى وجوابا حال من الكلام الثانى ولو قال الشارح ويجعل الكلام الثانى جوابا له كان اخصر واوضح (قوله فيقطع) اى الكلام الثانى (قوله لذلك) اى لاجل كون الكلام الثانى جوابا للسؤال المقدر اذلا يعطف جواب سؤال على كلام آخر (قوله وتنزيله منزلة الواقع) اى وتنزيل السؤال المقدر منزله السؤال الواقع لاجل ان يكون الكلام الثانى جوابا له انما يكون الخ وقضية كلام الشارح ان النكتة خاصة بالتنزيل على كلام السكاكى مع ان التنزيل ايضا على مذهب المصنف انما يكون لنكتة فكان الاولى للشارح ان يعمم فى كلامه بان يقول والتنزيل انما يكون لنكتة ليشمل التنزيلين اعنى تنزيل الجملة الاولى منزلة السؤال وتنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع فتأمل قرره شيخنا العدوى (قوله كاغناء البامع عن ان يسئل) اى تعظيما له اوشفقة عليه فالبليغ شانه اذا تكلم بكلام يتضمن السؤال يأتى بجواب ذلك السؤال ولايحوج السامع لكونه يسأل ذلك السؤال تعظيما له اوشفقة عليه (قوله اومثل ان لا يسمع الخ) قدر مثل اشارة الى ان قول او ان لا يسمع الخ عطف على قوله اغناء اى او مثل ارادة ان لا يسمع الخ لا على ان يسأل وانما قدر كلمة مثل لا الكاف لانها حرف واحد يستكره مزجها من الشارح بالمتن قال يس لكن مثل فى كلام الشارح عطف على كاغناء (قوله اومثل ان لا يقطع الخ) اى اومثل عدم انقطاع كلامك ايها المتكلم بكلامه اى السامع وانت تحب ذلك اى مثل ارادة عدم تخلل كلامك بسؤاله لئلا يفوت انسياق الكلام الذى قصد ان لاينسى منه شئ (قوله بتقليل

اللفظ الباء بمعنى مع (قوله وهو) اى تكثير المعنى المصاحب لتقليل اللفظ تقدير السؤال الخ وفيه ان التقدير المذكور سبب فى التكثير لانفسه فكان الاولى ان يقول وذلك بسبب تقدير السؤال الخ والكلام من باب اللف والنشر المرتب وذلك لان تقدير السؤال سبب لتكثير المعنى وترك العاطف سبب فى تقليل اللفظ (قوله اوغير ذلك) عطف على اغناء اوعلى القصد وذلك مثل التنبيه على فطانة السامع وان المقدر عنده كالمذكور اوالتنبيه على بلادته وعدم تنبهه لذلك الابعد ايراد الجواب عنه حيث لم يرد السؤال بعد القاء المتكلم الجملة التى هى منشأ السؤال (قوله وليس فى كلام السكاكى الخ) هذا شروع فى اعتراض وارد على قول المصنف فتنزل الجملة الاولى منزلة السؤال المقدر وحاصله ان المصنف مختصر لكلام السكاكى وتابع له وهو لم ينقل بما قاله المصنف وحينئذ فالمصنف مخطئ فى كلامه وحاصل ما اجاب به الشارح انا نسلم ان المصنف مختصر لكلام السكاكى لكن لانسلم خطاءه اذهو مجتهد فى هذا الفن فتارة يخالف اجتهاده اجتهاد السكاكى وتارة يوافقه (قوله تنزل منزلة السؤال) اى المقدر اى وحيث لم يكن فيه دلالة على ذلك فيعترض على المصنف حيث خالفه مع انه مختصر لكلامه (قوله فكان المصنف نظر الخ) هذا اعتذار عن المصنف فى مخالفته للسكاكى وحاصله ان قطع الثانية عن الاولى لما كان كقطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها لزم كون الاولى منزلة منزلة السؤال لان الحاق القطع بالقطع يقتضى الحاق المقطوع عنه الذى هو الاولى بالمقطوع عنه الذى هو السؤال والا كان القطع لامن جهة الاتصال المنسوب للجواب والسؤال بل من جهة اخرى (قوله انما يكون الخ) خبر ان اى انه نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال انما يكون فى تلك الحالة لا فى حالة تنزيل السؤال المقدر منزلة الواقع كما قال السكاكى واما نحو مثل قطع الخ فهو منقول مطلق اى قطعا مماثلا لقطع الخ (قوله والاظهر انه لاحاجة الى ذلك) اى الى ذلك التنزيل المرتب عليه قطع الثانية عن الاولى (قوله كاف فى ذلك) اى فى قطع الثانية عن الاولى وعدم عطفها عليها واما تنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع فللنكتة المتقدمة وتوضيح ذلك البحث على ما فى ابن يعقوب ان تشبيه القطع بالقطع اى قطع الثانية عن الاولى بقطع الجواب عن السؤال لايقتضى تشبيه المقطوع عنه بالمقطوع عنه لصحة كون القطع من حيث وجود ربط يشبه ذلك الربط مع كون المقطوع عنه فى احد الربطين سببا والآخر مسبب السبب مثلا ولاينزل احدهما منزلة الآخر الا فى مجرد الربط وهو مستغنى عن تشبيه القطع بالقطع من غير حاجة لتشبيه احد المقطوع عنهما بالآخر ولهذا يصح هنا ان يجعل كون الجملة الاولى منشأ السؤال الذى هو سبب الجواب كافيا فى القطع لانها سبب السبب من غير حاجة لزيادة تنزيلها منزلة السؤال وتشبيهها به

وترك العاطف اوغير ذلك وليس فى كلام السكاكى دلالة على ان الاولى تنزل منزلة السؤال فكان المصنف نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال انما يكون على تقدير تنزيل الاولى منزلة السؤال وتشبيهها به والاظهر انه لاحاجة الى ذلك بل مجرد كون الاولى منشأ للسؤال كاف فى ذلك اشير اليه فى الكشاف (ويسمى الفصل لذلك) اى لكونه جوابا لسؤال اقتضته الاولى (استئنافا وكذا) الجملة (الثانية) نفسها تسمى استئنافا ومستأنفة

كما اشار اليه صاحب الكشاف حيث جعل الاستئناف كالجارى على المستأنف عنه وكالمتصل به ولهذا لايصح عطفه عليه لما بينه وبينه من الاتصال ولوكان على تقدير السؤال وتنزيل المستأنف عنه منزلة السؤال لم يصلح كون الجواب كالجارى عليه اذلا يجرى الجواب على السؤل على انه وصف له فقد اكتفى بمجرد الربط الحاصل بالنشأه ولم يعتبر تشبيهها بالسؤال ولا تشبيه الاستئناف بالجواب اه كلامه لايقال الاكتفاء بمجرد كون الاولى منشأ للسؤال ينافيه جعل السؤال كالمذكور على ماقاله السكاكى لانا نقول تقدم ان جعل السؤال كالمذكور ليس للقطع بل لنكت اخرى قد تقدمت ولك ان تقول تنزيل الاولى منزلة السؤال للقطع اوكونها منشأ للسؤال للقطع اوتقدير السؤل كالمذكور للقطع مثالها واحد والاختلاف فى الاعتبار والتعبير واللازم حاصل فى الكل فاى فائدة لهذا الاختلاف فتأمل (قوله ويسمى الفصل) اى الذى هو ترك العطف (قوله استئنافا) تسميته بذلك من تسمية اللازم باسم المزوم لان الاستئناف الذى هو الاتيان بكلام مستقل فى جميع اجزاء تراكيبه عما قبله يستلزم قطعه اى ترك عطفه على ماقبله (قوله يسمى استئنافا الخ) تسميتها بذلك من تسمية الشئ باسم ماتعلق به لان الجملة لابسها الاستئناف وتعلق بها هذا ويحتمل ان الاستئناف مشترك بين المعنى المصدرى والمعنى الاسمى (قوله اى الاستئناف) يعنى مطلقا سواء اريد به فصل الجملة الثانية اونفسها (قوله لان السؤال الخ) هذا تعليل لمحذوف اى وانما انحصر فى ثلاثة اضرب لان السؤال الخ وحاصله ان المتبهم على السامع اما سبب الحكم الكائن فى الجملة الاولى على الاطلاق بمعنى انه جهل السبب من اصله فيسأل عنه واما سبب خاص بمعنى انه تصور نفى جميع الاسباب الا سبب خاص تردد فى حصوله ونفيه فسأل عنه واما غير السبب بان يتبهم عليه شئ مما يتعلق بالجملة الاولى (قوله عن سبب الحكم) اى المحكوم به الكائن فى الجملة الاولى (قوله مطلقا) حال من السبب اى حال كون السبب مطلقا اى لم ينظر فيه لتصور سبب معين بل لمطلق سبب وذلك كون السامع يجهل السبب من اصله وذلك بان يكون التصديق بوجود السبب حاصلا للسائل والمطلوب بالسؤال تصور حقيقة السبب كما قاله فى البيت المذكور فان التصديق بوجود العلة يوجب التصديق بوجود السبب الا انه جاهل حقيقته فيطلب بما شرح ماهيته ولذا يسئل بما والتصديق الحاصل بوجود سبب معين ضمنى ليس مقصودا للسائل (قوله عليل) خبر مبتدأ محذوف اى انا عليل وهذه الجملة منشأ السؤال (قوله سهر دائم) خبر لمبتدأ محذوف اى سبب علتى سهر دائم وهذا محل الشاهد حيث ترك العاطف لما بين الجملتين من شبه كمال الاتصال والمغايرة التى يقتضيها العطف لاتناسبه واما قوله عليل اى انا عليل فلا شاهد فيه لما نحن بصدده لانه جواب عن سؤال ملفوظ به واحتمال كون عليل خبرا اولا وسهر خبرا

(وهو) اى الاستئناف (ثلاثة اضرب لان السؤال) الذى تضمنته الاولى (اما عن سبب الحكم مطلقا نحو ه قال لى كيف انت قلت عليل ٭ سهر دائم وحزن طويل ٭ اى ما بالك عليلا او ما سبب علتك) بقرينة المعرف والعادة لانه اذا قيل فلان مريض فانما يسأل عن مرضه وسببه لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا لاسيما السهر والحزن

ثانيا بتأويله بساهر وكذا حزن او كون سهر مبتدأ ودائم خبره والجملة كالبدل مما قبلها او حالية اى ذو سهر دائم تعسف لايتبادر من الكلام فلا يرتكب (قوله اى ماباتك عليلا) اى ماحالك حال كونك عليلا ولاشك ان السؤال عن حال العليل بعد العلم بعلته يوجب كون المعنى ماسبب علتك اذلا يبقى مايسئل عنه من احوال العلة بعد العلم بها الا سببها فيقدر هذا السؤال المفيد لهذا المعنى (قوله او ماسبب علتك) هذا تنويع فى التعبير والمعنى واحد لان كلا من العبارتين يفيد السؤال عن سبب العلة وان كانت العبارة الاولى تفيد ذلك بالتلويح والثانية تفيد بالتصريح كذا قرر شيخنا العدوى (قوله بقرينة الخ) مرتبط بمحذوف اى وانما كان السؤال عن السبب المطلق لا عن السبب الخاص بقرينة العرف واضافة القرينة لما بعده بيانية واشار بعطف العادة عليه الى ان المراد العرف العادى (قوله فانما يسئل عن مرضه) على تقدير مضاف اى عن سبب مرضه فعطف سببه عليه تفسير وقوله لان يقال هل سبب علته كذا وكذا اى على وجه التردد فى ثبوت سبب خاص وبيان ماذكره الشارح انه اذا قيل فلان مريض لم يتصور السامع منه الا مجرد المرض ويبقى السبب مجهولا له فيقول ماسبب مرضه فيكون السؤال تصوريا بمعنى انه يطلب تصور السبب لكونه جاهلا به لانه يعلم الاسباب بخصوصها ويتردد فى تعيين احدها ليكون السؤال عن السبب الخاص واجابة ذلك السؤال التصورى بسبب خاص تحصل مطلوب السائل اعنى تصور سبب المرض مع التصديق لكون السبب الخاص سببا الا ان هذا التصديق لما لم يغاير التصديق الحاصل له قبل السؤال لم يكن هذا السؤال الا لتصور ماهية السبب فافهم فانه مما خفى على بعض الناظرين اه عبد الحكيم فان قلت حيث كان السائل حالى الذهن من السبب وطالبا لتصور السبب المطلق فلا يؤكد الكلام الملقى اليه لان التأكيد انما يجئ لطالب الحكم وقد اشتمل الجواب المذكور على التأكيد لان اسمية الجملة من المؤكدات كما مر فلا يصح ان يكون السؤال هنا عن السبب المطلق بل عن السبب الخاص واجيب بان اسمية الجملة لا تكون من المؤكدات الا اذا انضم اليها مؤكد والا فلا تكون من المؤكدات كما هنا فعدم التأكيد هنا دليل على ان السائل طالب لتصور السبب مطلقا (قوله لاسيما السهر والحزن) اى خصوصا السهر والحزن فهما اولى بعدم القول لانه يبعد كونهما سببين من الاسباب المحدثة للمرض وحينئذ فلا يقال فى السؤال هل سبب علته السهر او الحزن اذلا يتوهم سببيتهما للمرض حتى يسئل عنهما والحاصل انه اذا قيل فلان مريض فالعادة تمنع من ان يقال هل سبب مرضه السهر او الحزن منعا اكثريا من ان يقال هل سبب مرض الحمى او البرودة لانه لا يتوهم سببية الحزن والسهر للمرض حتى يسئل عنهما لانهما من ابعد الاسباب لمحدثة للمرض وانما تقتضى العادة بالسؤال عن مطلق السبب بان يقال ماسبب مرضه لما مر (قوله حتى يكون الخ) هذا تفريع على المنفى (قوله واما عن سبب خاص لهذا الحكم) يسئل السائل عنه هل هو حاصل او غير حاصل

حتى يكون السؤال عن السبب الخاص (واما عن سبب خاص) لهذا الحكم (نحو وما ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء كأنه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل ان النفس لامارة بالسوء) بقرينة التأكيد فالتأكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد (وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم) الذى هو فى الجملة الثانية اعنى الجواب لان السائل متردد فى هذا السبب الخاص هل هو سبب الحكم ام لا (كما مر) فى احوال الاسناد الخبرى من ان المخاطب اذا كان طالبا متردد احسن تقوية الحكم بمؤكد ولا يخفى ان المراد الاقتضاء استحسانا

(فيكون)

فيكون المقام مقام ان يتردد فى ثبوته فلذا يؤتى بالجواب مؤكدا (قوله لهذا الحكم) اى الكائن فى الجملة الاولى كعدم التبرئة فى الآية الآتية (قوله وما ابرئ نفسى) هذه الجملة منشاء السؤال وقوله ان النفس لامارة بالسوء هذا هو الاستئناف قال فى الكشاف وما ابرئ نفسى اى من الزلل ولم اشهد لها بالبراءة الكلية ولا ازكيها ولا يخلوا ما ان يريد فى هذه الحادثة لهم المفهوم من قوله ولقد همت به وهم بها الذى هو فعل النفس على طريق الشهوة البشرية عن طريق القصد والعزم واما ان يريد عموم الاحوال اه (قوله كأنه قيل الخ) اى لان الحكم بنفى تبرئة النفس من طهارتها من الزلل يتبادر منه ان ذلك لانطباعها من اصلها على طلب مالا ينبغى فكان المقام مقام ان يتردد فى ثبوت امرها بالسوء بعد تصوره فكأنه قيل لم نفيت البراءة عن نفسك هل لان النفس امارة بالسوء اى انها منطبعة على ذلك فالسائل متردد طالب للتعيين كذا فى ابن يعقوب وقوله فكان المقام الخ اولى من قول الشارح اذا كان طالبا مترددا لان التردد بالفعل لم يتحقق لان حال الانبياء عند من عرف زكاتها يبعد التردد فى كون نفسه تأمر بالسوء ولكن لما نفى تبرئة النفس عن موجبات نقصانها صار للمقام مقام التردد باعتبار اصل معناه كذا قرر شيخنا العدوى وعبارة عبد الحكيم قوله كأنه قيل الخ اى وليس السؤال المقدر ماسبب عدم تبرئك لنفسك على ماسبق اليه الوهم لانه معلوم وهو الهم المفهوم من قوله ولقد همت به وهم بها فالسؤال المقدر هل جنس النفس مجبولة على الامر بالسوء فلا براءة لهذه النفس الشريفة المزكاة فاجيب نعم ان جنس النفس آمرة بالسوء مجبولة عليه فيكون هو السبب لنفى التبرئة اه (قوله هل النفس امارة بالسوء) اى هل لان النفس امارة بالسوء اى هل سبب عدم التبرئة ان النفس الخ لان الغرض ان السؤال عن سبب خاص (قوله بقرينة التأكيد) هذا مرتبط بمحذوف اى فالسؤال عن سبب خاص بقرينة التأكيد بان واللام لانه يدل على ان السائل سأل عن سبب خاص مع التردد فيه فاجيب بالتأكيد على ماينبه الشارح لان السؤال عن مطلق السبب لا يؤكد جوابه (قوله وهذا الضرب) اى النوع من السؤال وهو السؤال عن سبب خاص للحكم الكائن فى الجملة الاولى اوالمراد هذا الضرب من الاستئناف من حيث السؤال يقتضى الخ فاندفع ما يقال ان الضرب قسم من اقسام الاستئناف وهو لا يقتضى التأكيد (قوله يقتضى تأكيد الحكم) اى الجواب لان السؤال لما كان عن سبب خاص وهو طالب له لا لما هيته علم ان السؤال جملة طلبية فيقتضى تأكيد الحكم ولذا قيل فى هذا الباب ان دلت الجملة الاولى على سؤال تصديق اى فيه تردد فى النسبة بعد تصور الطرفين كانت الجملة الثانية مؤكدة والا فلا لان التأكيد بان انما يكون للنسبة لا لاحد الطرفين (قوله كما مر) الكاف تعليلية (قوله من ان المخاطب اذا كان طالبا الخ) الاولى ان يقول من ان المخاطب قد ينزل منزلة المتردد الطالب اذا قدم اليه ما لوح بالخبر فيستشرف

استشراف المتردد فحينئذ يحسن تقوية الحكم بمؤكد وما ابرى يلوح بالخبر كما قررنا وانما كان هذا اولى مما قاله الشارح لما تقدم من ان المخاطب هنا غير متردد فى الحكم طالب له لان حال الانبياء عند من عرف زكاتها يبعد التردد فى كون نفسه تأمر بالسوء نعم هو منزل منزلة المتردد لان يوسف عليه السلام لما فى نبرئة النفس عن موجبات نقصانها صار المقام مقام تردد باعتبار مفاده تأمل (قوله لا وجوبا) اى وحينئذ فلا يكون تعبير المصنف بيقتضى المشعر بالوجوب مناسبا (قوله بمنزلة الواجب) اى فى طلب مراعاته والاتيان به وحينئذ فساغ التعبير بيقتضى (قوله واما عن غيرهما) اى عن غير السبب الخاص وغير السبب المطلق وهو شئ آخر له تعلق بالجملة الاولى يقتضى المقام السؤال عنه اما عام كما فى الآية واما خاص كما فى البيت لان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب والسؤال عن تعيينه (قوله قالوا) اى الرسل اعنى الملائكة المرسلين لقوم لوط وقوله سلاما مفعول لمحذوف اى نسلم عليك يا ابراهيم سلاما (قوله قال سلام) اى قال ابراهيم فى جواب سلام الملائكة سلام اى عليكم فهو مبتدأ حذف خبره (قوله اى فما زال ابراهيم فى جواب سلامهم) اى سلام الملائكة عليه ولاشك ان قول ابراهيم ليس سببا لسلام الملائكة لا عاما ولا خاصا وعام فى حد ذاته (قوله الدالة على الدوام والثبات) اى بخلاف تحيتهم فانها بالجملة الفعلية لانه نصب لفظ سلام بتقدير الفعل كما بينا وقد يقال ان الفعلية تدل على الحدوث والاستمرار وهو موازى الدوام والثبات وحينئذ فلا احسنية وحسن الدوام على التجدد والحدوث يحتاج لبيان كما قرر شيخنا العدوى ثم ان التفريق بين الجملتين واعتبار النكات المذكورة انما يراعى فى الحكاية لا فى المحكى لانها الكلام البليغ غاية البلاغة فقول الفناري ومن تبعه يحتمل ان يكون تفاوت المتخاطبين بلغة يعتبر فيها مثل ما يعتبر فى اللغة العربية ويحتمل ان يكون تفاوتهم بها لانهم كانوا على ما قيل يتكلمون باللغة العربية نعم شيوع هذه اللغة انما كان من اسماعيل عليه الصلاة والسلام بعيد عن المقصود افاده المولى عبد الحكيم (قوله زعم) قال فى شرح الشواهد لا اعرف قائله والزعم اكثر استعماله فى الاعتقاد الباطل وقد يستعمل فى الحق على ما فى القاموس ومن ذلك ما هنا بدليل قوله صدقوا (قوله بمعنى جماعة عاذلة) اى من الذكور ولم يجعله الشارح جمع عاذلة بمعنى امرأة عاذلة لقول الشاعر صدقوا بضمير الذكور ولم يجعله جمع عاذل لان فاعلا لا يطرد جمعه على فواعل الا اذا كان صفة لمؤنث او لما لا يعقل كحائض وصاهل واما ان كان صفة لمن يعقل كعاذل فلا يطرد بل هو سماعى بخلاف فاعلة فانه يطرد جمعها على فواعل مطلقا وقد يقال ما المانع من جعل هذا من جملة ما سمع تأمل (قوله وشدة) عطف تفسير كما ان قوله بعد ولا تنكشف تفسير لما قبله (قوله ولكن غمرتى لا تنجلى) لما كان قوله صدقوا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما تنكشف كما هو شان اكثر الغمرات والشدائد استدرك على ذلك بقوله ولكن غمرتى لا تنجلى والمعنى انى كما قالوا ولكن لا اطمع فى فلاحى (قوله كما قيل الخ)

لا وجوبا والمحسن فى باب البلاغة بمنزلة الواجب واما عن غيرهما) اى غير السبب المطلق والخاص (نحو قالوا سلاما قال سلام اى فماذا قال) ابراهيم فى جواب سلامهم فقيل قال سلام اى حياهم بتحية احسن لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبات (وقوله زعم العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة (انى فى غمرة) وشدة (صدقوا) اى الجماعات العواذل فى زعمهم انى فى غمرة (ولكن غمرتى لا تنجلى) ولا تنكشف بخلاف اكثر الغمرات والشدائد كأنه قيل اصدقوا ام كذبوا فقيل صدقوا (وايضا منه) اى من الاستيناف وهذا اشارة الى تقسيم آخر له (ما يأتى باعادة اسم ما استؤنف عنه) اى اوقع عنه الاستيناف واصل الكلام ما استؤنف عنه الحديث

(هذا)

هذا تقدير للسؤال الناشئ من الجملة الاولى فانه لما اظهر الشكاية من جماعة الغد الله على اقتحام الشدائد كان ذلك مما يحرك السائل ليسأل هل صدقوا فى ذلك الزعم ام لا فالسائل متصور للصدق والكذب وانما يسئل عن تعيين احدهما لتردده فى الثابت لما زعموه هل هو الصدق او الكذب فان قلت حيث كان المقام مقام تردد كان الواجب فى الجواب التأكيد بان يقال انهم لصادقون مثلا اجيب بان السؤال المقدر لما كان فعلا اتى بالجواب مطابقا والتأكيد تقديرى بمثل القسم اى صدقوا والله مثلا (قوله وايضا منه) اى ونعود ايضا الى تقسيم آخر منه اى من الاستئناف اى بمعنى الجملة الثانية (قوله الى تقسيم آخر) اى باعتبار اعادة اسم ما استؤنف عنه الحديث والاتيان بوصفه المشعر بالعلية وان كان الاستئناف فى ذلك لا يخلو عن كونه جوابا عن السؤال عن السبب او غيره الذى هو حاصل التقسيم السابق (قوله ما يأتى) اى استئناف يأتى (قوله باعادة) اى مع اعادة فالباء للمصاحبة بمعنى مع واضافة اسم الى ما من اضافة الاسم الى المسمى اى اسم ذات وقوله استؤنف عنه اى لاجله اى اوقع الاستئناف والحديث لاجله فعن بمعنى اللام ويصح ان تكون بمعنى بعد (قوله اى اوقع عنه الاستئناف) اى لاجله او بعده وهذا بيان لحاصل المعنى المراد فالفعل اما مسند الى مصدره ويؤيده شيوع هذا التقدير واما الى الجار والمجرور ويؤيده تقديم الشارح له على الاستئناف (قوله واصل الكلام) اى اصل قوله استؤنف عنه اى اصله بعد بنائه للمجهول فهو بيان للاصل الثانى والا فالاصل الاصيل باعادة اسم ما استأنف المتكلم الحديث اى الكلام عنه فبنى الفعل للمجهول بعد حذف الفاعل واقامة المفعول به مقامه فصار باعادة اسم ما استؤنف عنه الحديث ثم حذف المفعول الذى له الاصالة بالنيابة وهو الحديث اختصارا لظهور ذلك المراد ولما حذف ذلك المفعول نزل الفعل منزلة اللازم فانيب الجرور او المصدر المفهوم من استؤنف بتأويل استؤنف باوقع كما قال الشارح (قوله فحذف المفعول) اى فى الاصل الاول الذى هو نائب فاعل فى هذا الاصل الثانى وهو لفظ الحديث (قوله منزلة اللازم) اى بالنسبة للمفعول الصريح حيث قطع النظر عن ذلك المفعول واقتصر على المفعول بالواسطة وهو قوله عنه (قوله نحو احسنت انت الى زيد) اشار الشارح بانت الى ان التاء فى احسنت تاء الخطاب لا تاء المتكلم فالمعنى حينئذ نحو قولك لمخاطب قد احسن الى زيد احسنت الى زيد وانما جعل الشارح التاء للخطاب مع انه يصح جعلها للمتكلم لتناسب مع احسنت فى المثال الآتى لانه يتعين ان تكون الثانية للخطاب والا لقال صديق القديم وايضا لا معنى لتعليل احسان المتكلم الى زيد فى المثال الثانى بصداقته للمخاطب الابعد اعتبار امر خارج عن مفاد الكلام كصداقة المخاطب للمتكلم او قرابته له ثم ان المقصود من هذا الكلام اعنى قولك احسنت الى زيد اعلام المخاطب بانه وقع الاحسان منه بالقياس

فحذف المفعول ونزل الفعل منزله اللازم (نحو احسنت) نت (الى زيد

الى زيد لتقرير الاحسان السابق واستجلاب الاحسان اللاحق لافادة لازم الفائدة كما قيل حتى يكون معنى الكلام انى اعلم احسانك الى زيد ويكون السؤال بالمقدر الواقع من المخاطب سؤالا عن سبب علمه و يكون الجواب عنه بانى اعلم ذلك لانه حقيق بالاحسان اولانه صديق لك لان هذا مع بعده عن الفهم يرد عليه ان العلم بكونه حقيقا بالاحسان لايستلزم العلم باحسان المخاطب اليه ثم ان فعل المخاطب الامر الحسن مع زيد انما يتحقق كونه احسانا اذا كان زيد محلا للاحسان لان الفعل الحسن فى غير موقعه اساءة فاذا كان زيد محلا للاحسان وقلت لمخاطبك الذى صدر منه الاحسان له احسنت الى زيد يجعله السؤال منه عن سبب كون زيد محسنا اليه او عن اهليته للاحسان فالمخاطب بعد تصديقه لمتكلم فى قوله احسنت الى زيد مصدق بكون زيد محسنا اليه لسبب الانه تارة يكون جاهلا بنفس السبب طالبا لتصوره فيكون السؤال المقدر لماذا احسن اليه على صيغة الماضى المبنى للمجهول اى لاى سبب صار محسنا اليه وتارة يكون عالما باسباب كونه محسنا اليه ككونه فى نفسه حقيقا بالاحسان وكونه صديقا للمخاطب وهو السائل اوقريبا له اوغير ذلك جاهلا بتعيينه فيطلب تعين السبب فيكون السؤال المقدر هل هو حقيق بالاحسان والجواب على التقديرين زيد حقيق بالاحسان من غير اشارة الى سبب استحقاقه او صديقك القديم اهل لذلك مع بيان سبب استحقاقه الانه على التقدير الاول يكون مقصود السائل تصور السبب المعين والتصديق به تابع له حاصل بالعروض وعلى التقدير الثانى يكون مقصود السائل اولا وبالذات التصديق بالسبب الحامل واما تصوره حاصل بالعروض * بقى شئ آخر وهو انه على التقدير الثانى يستحسن التأكيد فى الجواب لكون السائل مترددا فى تعين السبب لان السؤال عن السبب الخاص بخلاف السؤال الاول وهو لماذا احسن اليه فانه سؤال عن السبب المطلق والجواب ان كلام المصنف فى نفس الاستيناف وكونه على وجهين وان الوجه الثانى ابلغ من الاول واما استحسان التأكيد على التقدير الثانى وعدمه على التقدير الاول فخارج عما نحن فيه وبما حررناه ظهر لك اندفاع اعتراض العلامة السيد بان المخاطب اعلم بسبب فعله الاختيارى وحينئذ فلا معنى لسؤاله من الغير وهو لتكلم عن سبب احسانه وذلك لان السؤال المقدر الواقع من المخاطب سؤال عن كون زيد محسنا اليه لا عن كون المخاطب محسنا واذا علمت اندفاع ذلك الاعتراض تعلم انه لاحاجة لما اجيب به من الجوابين الذين اولهما ان السائل لايتعين ان يكون المخاطب بل سامع آخر وثانيهما السائل هو المخاطب ولكن السؤال للتقرير لا للاستفهام وظهر لك ايضا مما قلناه ان تقرير السؤال لما اذا احسن اليه او هل هو حقيق بالاحسان يصح مع كل من الجوابين الذين ذكرهما المصنف وانه ليس فى الكلام

لف ومشر مرتب كما قيل اه عبد الحكيم مع بعض زيادة وتصرف (قوله باعادة

زيد حقيق بالاحسان باعادة اسم زيد (ومنه مابنى على صفته (اى صفة ما استؤنف عنه دون اسمه والمراد صفة تصلح لترتب الحديث عليه (نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك) والسؤال المقدر فيهما لما ذا احسن اليه اوهل هو حقيق بالاحسان (وهذا) اى الاستئناف (المبنى) على الصفة (ابلغ) لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة القديمة فى المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف الصالح للعلية انه علة له وههنا بحث وهو ان السؤال ان كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لامحالة والافلا وجه لاشتماله عليه كما فى قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العوائل ووجه التفصى عن ذلك مذكور فى الشرح

اسم زيد) اى الذى استؤنف الحديث والكلام لاجله (قوله مابنى) اى استئناف بنى ويركب من تركيب الكل على اجزائه ولم يعبر بالاعادة لان الصفة لم تذكر اولا حتى تعاد (قوله والمراد صفة تصلح لترتب الحديث) اى الحكم بمعنى المحكوم به فى الجملة الثانية وضمير عليه للصفة بمعنى الوصف (قوله صديقك القديم الخ) اى فهذا استئناف مركب من صفة ما استؤنف الحديث لاجله وهذه الصفة وهى الصداقة تصلح لترتب الحديث عليها (قوله فيهما) اى فيما بنى على الاسم وفيما بنى على الصفة (قوله لما ذا احسن اليه) بصيغة الماضى وهذا راجع للمثال الاول وبقدر السائر فيه غير المخاطب من السامعين كما علم من ضبطه بصيغة الماضى لعدم اشتمال الجواب فيه على خطاب ولبس بصيغة المضارع وبقدر السائل المخاطب لانه لامعنى لسؤال الشخص عن سبب فعله الان بقال السؤال لتقدير الحكم لالاستعلام وقوله اوهل هو الخ راجع للمثال الثانى وتقدير السؤال فيه من المخاطب لاشتمال الجواب على الخطاب ففى كلام الشارح اشارة الى انه لايتعين تقدير السؤال من المخاطب كما فى المثال الاول ففى كلام الشارح توزيع على طريق اللف والنشر المرتب على مافى الفناري لكن لايخفى صحة تقدير هل هو الخ فى المثال الاول ايضا فتأمل (قوله الموجب للحكم) اى الذى تضمنه الجواب كثبوت الاهلية للاحسان للصديق القديم وقوله كالصداقة الخ مثال للسبب الموجب للحكم (قوله لما يسبق الخ) علة لقوله لاشتماله الخ وقوله من ترتب الحكم اى كثبوت الكون اهلا للاحسان وقوله على الوصف الصالح للعلية اى كالصداقة القديمة وقوله انه اى الوصف وهو بدل من ما وانما كان يسبق للفهم ماذكر لان تعليق الحكم على مشتق يؤذن بعلية مامنه الاشتقاق كقولك اكرم العالم (قوله وههنا) اى فى الابلغية المعللة بماذكر بحث فهو ايراد على قوله وهذا ابلغ لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم وتقريره ان المراد بالحكم الحكم الذى يتضمنه الجواب يدل عليه التعليل بان ترتب الحكم على الوصف مشعر بالعلية والحكم الذى يتضمنه الجواب هو الحكم المسئول عن سببه اذلو كان غيره لم يطابق الجواب السؤال لان بيان سبب الحكم الغير المسئول عنه لايكون جوابا للسؤال عن سبب الحكم المسؤل عنه فحينئذ يرد عليه ان السؤال ان كان عن سبب الحكم فلا بد من اشتمال الجواب عليه فى اى استئناف كان اى سواء كان مبنيا على الاسم اومبنيا على الصفة وان لم يكن سؤالا عنه فالجواب غير مشتمل على السبب فى اى استئناف كان اذلامعنى لاشتماله على بيانه وحينئذ فلا فرق بين الاستئنافين فجعل المبنى على الصفة ابلغ من المبنى على الاسم وتعليله بماذكر لايتم فقول الشارح وهو ان السؤال اى المقدر وقوله ان كان عن السبب اى فى المبنى على الاسم والمبنى على الصفة وقوله فالجواب اى فى كل منهما يشتمل على بيانه وقوله والافلا وجه اى والايكن السؤال فى المبنى على الاسم والمبنى على الصفة عن السبب بل كان عن غيره

فلا وجه لاشتمال الجواب على سبب الحكم وحينئذ فليس احدهما ابلغ من الآخر فلا يتم ماذكره المصنف من ابلغية المبني على الصفة على المبني على الاسم ولا يتم ماسبق منهم التعليل وقول الشارح كما في (قوله تعالى قالوا سلاما الخ تنظير في كون السؤال ليس عن السبب الا ان الاستئناف فيه ليس مبنيا على الاسم ولا على الصفة تأمل كذا قرره شيخنا العدوي (قوله ووجه التخصيص) بالفاء اي التخلص من ذلك البحث مذكور الخ وحاصل الجواب انا نختار الشق الاول وهو ان السؤال عن السبب في المبني على الاسم والمبني على الصفة غير ان الجواب الذي هو الاستئناف تارة يذكر فيه ذلك السبب فقط وتارة يذكر فيه السبب وسبب السبب فان ذكر فيه السبب فقط فهو القسم الاول اعني مابني على الاسم مثل كون زيد حقيقا بالاحسان فانه سبب الحكم الذي هو ثبوت استحقاقه للاحسان وان ذكر فيه السبب وسبب السبب فهو القسم الثاني اعني مابني على الصفة كالصداقة القديمة فانها سبب لاستحقاق الاحسان ولاشك ان الثاني ابلغ من الاول لانه كالتدقيق والاول من باب التحقيق ومن الاول ماذا قيل ما بال زيد يركب الخيل فقلت هو حقيق بركوبها والثاني ما لو قلت في الجواب هو حقيق بركوبها لانه من ابناء الملوك (قوله وقد يحذف صدر الاستئناف) اي الجملة الاستئنافية ولا مفهوم للصدر بل العجز كذلك كما في نعم الرجل زيد على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والخبر محذوفا فلو قال وقد يحذف بعض الاستئناف لكان احسن ولعله انما ترك المصنف الكلام على ذلك لقلته في كلامهم اولضعف القول المذكور في المثال (قوله فعلا كان) اي ذلك الصدر كما في الآية او اسما كما في المثال الآتي ومنه ماتقدم من قوله سهر دائم وحزن طويل (قوله اي يسبحه رجال) اي وحذف الفعل اعتمادا على يسبح الاول لاعلى المذكور في السؤال المقدر لانه لايجوز كما في دلائل الاعجاز فلا مخالفة بينه وبين الشارح فاندفع قول بعضهم ان في كلام الشارح مخالفة لما صرح به الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز من ان السؤال المشتمل على الفعل اذا كان مقدرا لايجوز حذف الفعل في الجواب وعلى هذا فيكون تقدير السؤال في الآية من المسبحون (قوله وعليه) اي ويجري عليه اي على حذف صدر الاستئناف (قوله اي على قول الخ) اي لاعلى قول من يقول ان المخصوص مبتدأ محذوف الخبر والا فيكون المحذوف العجز ولاعلى قول من يقول ان المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله او انه بدل او عطف بيان والا فلا حذف اصلا ولا يكون في الكلام استئناف (قوله ويجعل الجملة الخ عطف لازم على ملزوم (قوله وقد يحذف الاستئناف كله) اي قد تحذف الجملة المستأنفة بتمامها فلا يبقى منها صدر ولا عجز وحينئذ فيكون الفصل الذي هو ترك العطف بين المحذوفة وماقبلها تقديريا لان الفصل الحقيقي انما يكون بين الملفوظين (قوله اما مع قيام شيء مقامه) اي مقام ذلك الاستئناف المحذوف لكونه يدل على ذلك

(وقد يحذف صدر الاستئناف) فعلا كان او اسما (نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) فمن قرأها مفتوحة الباء كأنه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه قوله نعم الرجل او نعم رجلا (زيد على قول) اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ اي هو زيد ويجعل الجملة استئنافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم وقد يحذف الاستئناف (كله اما مع قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف) اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام (وليس لكم الا ف) اي مؤلفة في الرحلتين المعروفتين كأنه قيل اصدقتنا في هذا الزعم ام كذبتم فقيل كذبتم

المحذوف (قوله نحو قول الحماسى) اى قول الشاعر الذى ذكر ابو تمام شعره فى ديوان الحماسة وهو ساور بن هند بن قيس بن زهير وبعد البيت المذكور

* اولئك اومنوا جوعا وخوفا * وقد جاعت بنو اسد وخافوا *

ومراده هجو بنى اسد وتكذيبهم فى انتسابهم لقريش وادعائهم انهم اخوتهم ونظائرهم بان لهم ايلافا فى الرحلتين وليس لكم شئ منهما وايضا قد آمنهم الله من الجوع والخوف كما هو نص القرآن وانتم جايعون خائفون (قوله قريش) هم اولاد النضر ابن كنانة وهو خبران واما قولهم الف فهو منقطع عما قبله قائم مقام الاستئناف والالف مصدر الثلاثى وهو الف يقال الف فلان المكان يألفه الفا والايلاف مصدر الرباعى وهو آلف وكلاهما بمعنى واحد وهو المؤالفة والرغبة (قوله برحلة فى الشتاء والصيف) اى لانه حار ورحلة فى الصيف الى الشام لانه بارد (قوله وليس لكم آلاف) اى رغبة فى الرحلتين المعروفتين اى فقد افترقتم فى دعوى الاخوة لعدم التساوى فى المزايا والرتب اذلو صدقتم فى ادعاء الاخوة والنظارة لهم لاستويتم مع قريش فى مؤالفة الرحلتين (قوله كأنه قيل الخ) وذلك لان قوله زعمتم يشعر بان القائل لم يسلم له ما ادعاه اذ الزعم كما ورد مطية الكذب لكن قد يستعمل لمجرد النسبة لا لقصد التكذيب فليس فيه تصديق ولا تكذيب صريح كما هنا فكان المقام مقام ان يقال اصدقتا الخ ولو حمل الزعم هنا على القول الباطل لاستغنى عن تقدير كذبتم ولا يكون من هذا القبيل * واعلم ان ما ذكره الشارح من ان قوله لهم الف الخ قائم مقام الاستئناف لدلالته عليه غير متعين لجواز ان يكون جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف فكأنه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم المتكلم لهم الف فيكون فى البيت استئنافان احدهما محذوف والآخر مذكور وكل منهما جواب لسؤال مقدر ولا يقال ان هذا الاحتمال عين ما قاله الشارح لان قوله لهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استئنافا جوابا للسؤال عن سببه فاقيم المسبب مقام السبب وحينئذ فلا يصح جعله مقابلا لما قاله الشارح لانا نقول لانسلم ان هذا الاحتمال عين ما قاله الشارح لان لهم الف وليس لكم آلاف على ما قال الشارح تأكيد للاستئناف المحذوف او بيان له لاستلزامه له من غير تقدير سؤال آخر واما على هذا الاحتمال فيكون استئنافا مستقلا جوابا عن السؤال عن علة ادعاء الكذب فتغاير الوجهان بهذا الاعتبار وان كان ماكهما واحدا بحسب القصد فتأمل (قوله فحذف هذا الاستئناف) وهو قوله كذبتم الواقع فى جواب السؤال (قوله لدلالته عليه) اى لانه علة له والعلة تدل على المعلول ويحتمل ان المراد لدلالته عليه اى من حيث انه يدل على نفى المزعوم من الاخوة والنظارة (قبله اكتفاء بمجرد القرينة) اى الدلالة على المحذوف التى لابد منها فى كل حذف (قوله اى هم نحن) فيكون المحذوف جملة المخصوص مع مبتدئه (قوله على قول) اى انما يكون مما حذف فيه المجموع

فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه (او بدون ذلك) اى قيام شئ مقامه اكتفاء بمجرد القرينة (نحو فهم الماهدون) اى هم نحن (على قول) اى على قول من يجعل المخصوص خبرا المبتدأ اى هم نحن ولما فرغ من بيان الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع فى بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال (واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله) فقولهم لا رد لكلام سابق كما اذا قيل هل الامر كذلك فيقال لا اى ليس كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية دعائية فبينهما كمال الانقطاع لكن عطفت عليها لان ترك العطف وهم انه دعاء على المخاطب بعدم التأييد مع ان المقصود الدعاء له بالتأييد فانما وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قولهم لا

على قول واما على قول من يجعله مبتدأ والجملة قبله خبر عنه فليس من هذا الباب اى الاستئناف بل مما حذف فيه المبتدأ فقط وقد يقال لا وجه لتخصيص حذف الاستئناف مع عدم قيام شئ مقامه بقول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف بل يجرى ايضا على قول من يجعله مبتدأ خبره محذوف فكان على المصنف ان يقول على قولين اللهم الا ان يكون اقتصاره على ذلك للقول لانه المشهور بين النحاة فتدبر (قوله ولما فرغ من بيان الاحوال الاربعة الخ) اى وهى كمال الانقطاع بلا ايهام وكمال الاتصال وشبه الاول وشبه الثانى (قوله شرع فى بيان الحالتين الخ) وهما كمال الانقطاع مع الايهام والتوسط بين الكمالين (قوله واما الوصل) اى الذى يجب مع كمال الانقطاع وقوله لدفع الايهام اى لاجل دفع ايهام السامع خلاف مراد المتكلم لو لم يعطف هذا وكان المناسب لكلامه سابقا ان يقول واما كمال الانقطاع مع الايهام الذى يجب فيه الوصل لدفع الايهام فهو كقولهم الخ (قوله فكقولهم) اى فى المحاورات عند قصد النفى لشئ تقدم مع الدعاء للمخاطب بالتأييد (قوله لا وابدك الله) ذكر صاحب المغرب ان ابابكر الصديق رضى الله تعالى عنه مر برجل فى يده ثوب فقال له الصديق اتبيع هذا فقال لا يرحمك الله فقال له الصديق لا تقل هكذا قل لا ويرحمك الله واعلم ان دفع الايهام لا يتوقف على خصوص العطف بل لو سكت بعد قوله لا او تكلم بما يدفع الاتصال ثم قال رحمك الله او ابدك الله من غير عطف لكان الكلام خاليا عن الايهام وقد فصل بعض القراء بين عوجا وقيما دفعا لتوهم ان قيما صفة لعوجا وحينئذ فوجب الوصل مع كمال الانقطاع مع الايهام بالنسبة للفصل مع الاتصال فتأمل (قوله هل الامر كذلك) اى هل اسأت الى فلان او هل الامر كما زعم فلان (قوله فيقال لا) اى ما اسأت الى فلان او ليس الامر كما زعم فلان (قوله فهذه) اى جملة ليس الامر كذلك التى تضمنتها لا (قوله دعائية) اى بالتأييد للمخاطب (قوله لكن عطف عليها الخ) هذا تصريح بان الواو المذكورة عاطفة لا زائدة لدفع الايهام وليست استئنافية كما قيل لكونها فى الاصل للعطف فلا يصار الى خلافه الا عند الضرورة ولعل ذلك القائل ارتكب ذلك هربا من لزوم عطف الانشاء على الاخبار وفى الفنارى يحكى عن الصاحب ابن عباد انه قال هذه الواو احسن من واوات الاصداغ على خدود المرد الملاح (قوله لان ترك العطف الخ) قيل ان هذا الوهم بعد ايراد العاطف باق لانه يجوز ان يكون للعطف على المنفى لا على النفى واذا كان العطف على المنفى كانت لا مسلطة على المعطوف والجواب ان العطف على المنفى المحذوف مع وجود المذكور مما لا يذهب اليه الوهم (قوله فانما) اين شرطية جوابها قوله فالمعطوف الخ اى فاى محل وقع فيه هذا الكلام اى مثل هذا الكلام مما جمع فيه بين لا التى لرد كلام سابق وجملة دعائية نحو لا ونصرك الله اولا ورحمك الله اولا واصلحك الله فالمعطوف عليه هو مضمون قوله لا اى ما تضمنه لا من الجملة

وبعضهم لما لم يقف على المعطوف عليه فى هذا الكلام نقل عن الثعالبى حكاية مشتملة على قوله قلت لا وابدك الله وزعم ان قوله وابدك الله عطف على قوله قلت ولم يعرف انه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول وانه لو لم يحك الحكاية لحين ما قال للمخاطب لا وابدك الله فلا بد من معطوف عليه (واما التوسط) عطف على قوله اما الوصل لدفع الايهام اى اما الوصل لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد صحف بعضهم اما بفتح الهمزة اما بكسر الهمزة فركب متن عماء وخبط خبط عشواء

وقوله فانما الخ تفريع على قوله لكن عطفت عليها واتى الشارح بهذا التعميم توطئة للرد على البعض الآتى (قوله وبعضهم) هو الشارح الزوزنى (قوله فى هذا الكلام) اى لاوايدك الله وماماثله (قوله وزعم) اى ذلك البعض وهو عطف على نقل (قوله عطف على قوله قلت) اى لاعلى مضمون قوله لا (قوله ولم يعرف) اى ذلك القائل وهذه جملة حالية من فاعل نقل وقوله انه اى الحال والشان وقوله لوكان اى قوله وايدك الله وقوله كذلك اى معطوفا على قلت (قوله لم يدخل الدعاء تحت القول) اى وهو خلاف المقصود من هذا التركيب فان المقصود منه باعتبار الاستعمال العرفى والقصد الغالبى انه من جملة المقول وان المعنى قلت لا وقلت ايدك الله وهذا يقتضى عطف ايدك الله على مضمون لا لا على مضمون قلت وليس المعنى قلت لا فيما مضى ثم انشأ الآن بقول ايدك الله كما هو مقتضى عطفه على نفس قلت لان العطف عليه يقتضى خروجه عن القول وانه غير محكى به كما لايخفى لان هذا المعنى وان امكن لايقصد عرفا (قوله وانه لولم يحك الحكاية) عطف على انه لوكان اى ولم يعرف ذلك البعض ان الثعالبى لولم يحك الحكاية اى لولم يصرح القول فالمراد بالحكاية قلت وقوله فحين ماقال الخ الفاء زائدة وحين ظرف لقوله لابد وما مصدرية وقوله فلابد جواب لو والفاء فيه زائدة اى ولم يعرف ذلك البعض ان الثعالبى لولم يصرح بالقول لابد من معطوف عليه حين قوله للمخاطب لاوايدك الله ولم يوجد معطوف عليه ووجود العطف من غير معطوف عليه باطل فبطل كلامه وتعين كون المعطوف عليه مضمون لا سواء صرح قبلها بالحكاية اولا وهو المطلوب والحاصل ان قوله وانه لولم يحك الخ اعتراض ثان على ذلك القائل وحاصله ان الذى ذكره من العطف على قلت انما يتأتى فى خصوص تلك الحكاية واما اذا قلت لاوايدك الله من غير قلت احتاج الامر للمعطوف عليه ولم يوجد معطوف عليه ووجود العطف بدون معطوف عليه باطل ولايقال يقدر قلت معطوفا عليها لان العطف على المحذوف مع وجود المذكور مما لايذهب اليه الوهم فتأمل قرره شيخنا العلامة العدوى (قوله واما للتوسط) الجار والمجرور متعلق بالوصل محذوفا والوصل مبتدأ واذا فى قوله فاذا اتفقتا خبره واصل الكلام واما الوصل لاجل التوسط فيتحقق بين الجملتين اذا اتفقتا الخ والفاء فى جواب الشرط داخلة فى المعنى على الجملة لكنها زحلقت عن المبتدأ الى الخبر كما فى اما زيد فقائم والجملة عطف على جملة واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم (قوله لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال) وذلك بان لايكون بين الجملتين احد الكمالين ولاشبه احدهما (قوله وقد صحف بعضهم) وهو الشارح الزوزنى وقوله اما بفتح الهمزة مفعول صحف وقوله بكسر متعلق بصحف وفى بعض النسخ وقد صحفه بعضهم اما بالكسر والضمير وعليها فالمعنى وقد صحف بعضهم هذا اللفظ اما بالكسر وفى ضبط بفتح اما على هذه النسخة وعليه فاما بدل

من الضمير (قوله فركب) اى فصار مثل من ركب متن اى ظهر وقوله عمياء اى ناقة عمياء وخبط خبط عشواء اى خبط خبطا كخبط ناقة عشواء اى ضعيفة البصر اولا تبصر ليلا والمراد انه وقع فى خبط عظيم من جهة اللفظ و من جهة المعنى اما من جهة اللفظ فلان قرائنه بالكسر تحوج الى تقدير اما فى المعطوف عليه قبلها كما اعترف هو بذلك لان اما العاطفة لابد ان يتقدمها اما فى المعطوف عليه فيصير تقدير الكلام هكذا واما الوصل فاما الدفع الايهام واما التوسط ويرد عليه ان حذف اما من المعطوف عليه لا يجوز فى السعة حتى يقال انها مقدرة قبل قوله لدفع الايهام ويرد عليه ايضا ان الفاء فى قوله فكقولهم وفى قوله فاذا تفقنا تكون ضايعة وتبقى اذا بلا جواب فى قوله فاذا اتفقنا ان كانت شرطية او بلا متعلق ظاهر ان كانت لمجرد الظرفية فان اجاب بجعل الفاء فى قوله فكقولهم مؤخرة عن تقديم وانها داخلة فى الاصل على اما المحذوفة الداخلة على الدفع فرحلقت وادخلت على كقولهم و بتقدير الجواب او متعلق الظرف كان ذلك تعسفا لما فيه من الحذف والمجرفة على ما لا يخفى مع عدم الحاجة لذلك واما من جهة المعنى فلانه قد علم من قول المصنف سابقا فى مقام تعداد الصور اجمالا والا فالوصل ان الوصل يجب فى صورة كمال الانقطاع مع الايهام و فى صورة التوسط بين الكمالين وحينئذ فيجب ان يجعل ما هنا تفصيلا للصورتين المذكورتين اللتين يجب فيهما الوصل وهو مايقتضيه فتح اما اذا المعنى واما الوصل الذى يجب مع كمال الانقطاع مع الايهام لاجل دفع الايهام فكقولهم الخ واما الوصل الذى يجب لاجل توسط الجملتين بين الكمالين ففيما اذا اتفقنا الخ ولو كررت اما لكان ماهنا عين ما تقدم لان المعنى واما الوصل الواجب فاما لدفع الايهام واما للتوسط فيكون مكررا مع ماسبق . لاداعى لذلك التكرار هذا محصل ماذكره العلامة عبد الحكيم مع بعض تصرف (قوله لفظا ومعنى) راجعان لكل من خبرا وانشاء وكذا قوله او معنى فقط (قوله بجامع) اى مع تحقق جامع بينهما اى فى ذلك الاتفاق بانواعه (قوله من انه اذا لم يكن جامع) اى والحال انهما اتفقا خبرا لفظا و معنى او اتفقا انشاء كذلك (قوله فاللفظان اما خبران) نحو تذهب الى فلان وتكرمه (قوله فاللفظان اما انشاآن) نحو الم اقل لك كذا وكذا والم اعطك اى قلت لك واعطيتك (قوله ثمانية اقسام) اى وكلها من باب التوسط (قوله اورد للقسمين الاولين) اعنى الجملتين المتفقتين خبرا لفظا ومعنى والجملتين المتفقتين انشاء لفظا ومعنى (قوله يخادعون الله) اى باظهار خلاف مايبطنون وقوله وهو خادعهم اى مجاز بهم على خداعهم فالجملتان خبريتان لفظا ومعنى والجامع بينهما اتحاد المسندين لانهما معا من المخادعة وكون المسند اليهما مخادعا والآخر مخادعا فبينهما شبه التضايف اوشبه التضاد لما تشعر به المخادعة من العداوة واورد على المصنف ان هذه آية سورة النساء فالجملة لها محل من الاعراب لانها خبر ان من قوله تعالى ان المنافقين يخادعون الله الخ وليست آية

(فاذا اتفقنا) اى الجملتان (خبرا او انشاء لفظا ومعنى (او معنى فقط بجامع) اى بان يكون بينهما جامع بدلالة ماسبق من انه اذا لم يكن جامع فبينهما كمال الانقطاع ثم الجملتان المتفقتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى قسمان لانهما اما انشائيتان او خبريتان والمتفقتان معنى فقط ستة اقسام لانهما ان كانا انشائيتين معنى فاللفظان اما خبران او الاولى خبرو الثانية انشاء او بالعكس و ان كانا خبريتين معنى فاللفظان اما انشاآن او الاولى انشاء والثانية خبرا و بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام والمصنف اورد للقسمين الاولين مثاليهما (كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله ان الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم) فى الخبريتين لفظا ومعنى الا انهما فى المثال الثانى متناسبتان فى الاسمية بخلاف الاول (وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا) فى الانشائيتين لفظا ومعنى واورد للاتفاق معنى فقط مثالا واحدا اشارة الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من اقسامه الستة واعاد فيه لفظ الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال

البقرة لانه ليس فيها وهو خادعهم والكلام الآن فيما لامحل له من الاعراب واجيب بان المقصد بيان التوسط بين الكمالين بقطع النظر عن كون الجملة لها محل من الاعراب اولا (قوله ان الابرار الخ) اى فالجملتان خبريتان لفظا ومعنى والجامع بينهما التضاد بين المسندين والمسند اليهما لان الابرار ضد الفجار والكون فى النعيم ضدا لكون فى الجحيم (قوله بخلاف الاول) اى فان الجملة الاولى فيه فعلية والثانية جملة اسمية وقوله الا انهما الخ بيان لنكتة تعداد المثال مع كون الجملتين فى كل منهما خبرية لفظا ومعنى (قوله كلوا واشربوا ولاتسرفوا) اى فقوله واشربوا ولاتسرفوا جملتان انشائيتان لفظا ومعنى معطوفتان على مثلهما والجامع بينهما اتحاد المسند اليه فى كلها وهى الواو التى هى ضمير المخاطبين وتناسب المسند فيها وهو الامر بالاكل والشرب وعدم الاسراف لما بين هذه الثلاثة من التقارن فى الخيال لان الانسان اذا تخيل الاكل تخيل الشرب لتلازمهما عادة واذا حضرا فى خياله تخيل مضرة الاسراف (قوله واورد) اى المصنف (قوله اشارة) اى حال كونه مشيرا الى انه يمكن تطبيقه الخ ووجه الاشارة من قوله وتحسنون بمعنى احسنوا اوواحسنوا ولايصح جعل قوله اشارة مفعولا لاجله علة لقوله اورد اذلا معنى لذلك الاولو كانت الاقسام اثنين واورد منها مثالا واحدا تأمل ذلك قرره شيخنا العدوى (قوله على قسمين من اقسامه الستة) الاقسام الستة وهى السابقة فى قول الشارح والمتفقتان معنى فقط ستة الخ والمراد بالقسمين اللذين يمكن تطبيق المثال عليهما ان تكون الجملتان خبريتين لفظا انشائيتين معنى او تكونا انشائيتين معنى والاولى خبرية فى اللفظ والثانية انشائية فيه وبقى على المصنف امثلة الاربعة تمام الستة لمثاله ماذا كانتا انشائيتين معنى والاولى انشائية لفظا دون الثانيه قم الليل وانت تصوم النهار ومثال الخبريتين معنى مع كونهما معا انشائيتين لفظا الم آمرك بالتقوى والم آمرك بترك الظلم ومثال الخبريتين معنى مع كون الاول خبرية لفظا والثانية انشائية لفظا امرتك بالتقوى والم آمرك بترك الظلم ومثال الخبريتين معنى مع كون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية لفظا قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لايقولوا على الله الا الحق ودرسوا مافيه فان درسوا عطف على قوله الم يؤخذ وهو وان كان انشاء بوجود الاستفهام الانه فى تأويل الخبر وهو اخذه عليهم ميثاق الكتاب لان الاستفهام للانكار تأمل (قوله واذ اخذنا ميثاق الخ) اذ ظرف لمحذوف معطوف على ماقبله اى واذكر اذ اخذنا وقوله لاتعبدون الا الله اى قائلين لهم لاتعبدون وفيه ان الكلام فى الجمل التى لامحل لها من الاعراب وقد تقدم مايؤخذ منه الجواب اوان اخذ الميثاق كالقسم والمعنى واذكر وقت قسمنا على بنى اسرائيل وهذا جوابه وحينئذ فلا اعتراض ثم ان على الاحتمال الاول فى قوله لاتعبدون التفات ان قرئ الفعل بالياء التحتية وان قرئ بالتاء الفوقية فلا التفات وعلى الثانى بالعكس (قوله

(وكقوله واذ اخذنا ميثاق بنى اسرائيل لاتعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذى القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا) فعطف قولوا على لاتعبدون مع اختلافهما لفظا لكونهما انشائيتين معنى لان قوله لاتعبدون اخبار فى معنى الانشاء (اى لاتعبدوا) وقوله وبالوالدين احسانا لابد له من فعل فاما ان يقدر خبرا فى معنى الطلب اى (وتحسنون بمعنى احسنوا) فتكون الجملتان خبرا لفظا انشاء معنى وفائدة تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الانشاء اما لفظا فللملاءمة مع قوله لاتعبدون واما معنى فللمبالغة باعتبار ان المخاطب كانه سارع الى الامتثال فهو يخبر عنه كما تقول لمن تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر (او) يقدر من اول الامر صريح الطلب

قوله وهو اى التعبير الخ لعله يوجد فى بعض نسخ الشارح هذه العبارة وهى قوله وهى ابلغ من الصريح فكتب عليها المحشى اه مصححه قوله اى من اول الامر مقتضاه انه زائد على كلام الشارح مع انه موجود فيه اه (مصححه)

وبالوالدين) متعلق بالفعل المقدر العامل فى المصدر ومحل الشاهد من نقل الآية قوله وبالوالدين احسانا لانه المحتمل للقسمين واما قوله وقولوا فليس محتملا الا لوجه واحد وحاصل ماذكره الشارح فى هذه الآية ان جملة وقولوا عطف على جملة لاتعبدون لاتحادهما فى الانشائية معنى وان اختلفتا لفظا لان الاولى خبرية والثانية انشائية واما جملة وبالوالدين فان قدر الفعل العامل فى المصدر خبرا بمعنى الطلب كانت تلك الجملة عطفا على جملة لاتعبدون والجملتان انشائيتان فى المعنى خبريتان لفظا وان قدر الفعل العامل فى المصدر طلبا كانت تلك الجملة عطفا على جملة لاتعبدون والاولى خبرية لفظا انشائية معنى والثانية انشائية لفظا ومعنى (قوله فعطف قولوا على لاتعبدون الخ) اى والجامع بين هذه الجمل باعتبار المسند اليه واضح لاتحاده فيها وباعتبار المسندات فالاتحاد كذلك لان كلا من تخصيص الله تعالى بالعبادة والاحسان للوالدين والقول الحسن للناس عبادة مأمور بها واخذ الميثاق عليها فان قلت لم لايجوز ان يكون قولوا عطفا على الفعل المقدر اى تحسنون او احسنوا فيكون العطف على الاحتمال الاول من عطف الانشائية لفظا ومعنى على الانشائية معنى الخبرية لفظا وعلى الاحتمال الثانى من عطف الانشائية لفظا ومعنى على مثلها وحينئذ فيكون وقولوا محتملا لقسمين كالذى قبله قلت هذا وان كان جائزا فى نفسه بناء على ان المعطوفات اذا تكررت يكون كل منها معطوفا على ماقبله وهو احد قولين لكن الشارح لم يقل به لان الجمهور من النحاة على خلافه حيث كان العطف بحرف غير مرتب (قوله لان قوله لاتعبدون اخبار فى معنى الانشاء) وذلك لان اخذ الميثاق يقتضى الامر والنهى فاذا وقع بعده خبر اول بالامر او بالنهى كما هنا اى لاتعبدوا غير الله تعالى وكل منهما انشاء (قوله لابد له من فعل) لان قوله وبالوالدين معمول لابد له من عامل يعمل فى محله النصب والاصل فيه ان يكون فعلا (قوله فاما ان يقدر خبرا فى معنى الطلب) اى بقرينة المعطوف عليه وهو قوله لاتعبدون (قوله فتكون الجملتان الخ) اى وهما قوله لاتعبدون الا الله وقوله وتحسنون المقدر (قوله وفائدة تقدير الخبر) هو مبتدأ محذوف الخبر اى ظاهرة لفظا ومعنى اما لفظا الى آخره (قوله فالملاءمة) اى المناسبة بينه وبين قوله لاتعبدون من جهة ان كلا خبر مراد منه الطلب (قوله كانه سارع الخ) ان قلت ماذكره انما يصح لو كان الاخبار بلفظ الماضى قلت وكذلك بالحال افاده عبد الحكيم (قوله فهو) اى المتكلم يخبر عنه اى عن المأمور به المفهوم من الامتثال (قوله تريد الامر) اى تريد بلفظ تذهب (قوله وهو) اى التعبير بالخبر مكان الامر ابلغ من الصريح اى ابلغ من صريح الامر ويقاس عليه ماقال ان التعبير بالخبر مكان النهى كما هنا ابلغ من صريح النهى وانما كان الخبر المذكور ابلغ لافادته المبالغة بالاعتبار المذكور (قوله او يقدر) عطف على يقدر فى قوله سابقا فاما ان يقدر خبرا

(وقوله)

وقوله صريح الطلب اى من اول الامر والقرينة على ذلك التقدير قوله بعد وقولوا للناس حسنا والحاصل ان تقدير تحسنو فيه مشاكلة فى اللفظ لما قبله مبالغة باعتبار الاشارة الى سرعة الامتثال وتقدير احسنوا فيه مشاكلة لمابعده وفيه اضمار تحسنون فانه مجاز فى التعبير عن احسنوا فلكل من التقديرين مرجحان وظاهر كلام المتن ان التقدير الاول اولى وقوة كلام الشارح تدل عليه ايضا لان المصنف قدمه واعتنى الشارح بتوجيهه وبينه اتم بيان (قوله على ماهو الظاهر) اى لان الاصل فى الطلب ان يكون بصيغته الصريحة لايقال وبقرينة وقولوا لانا نقول يعارضها قرينة لاتعبدون (قوله فيكونان) اى لاتعبدون واحسنوا والصواب فتكونا لانه منصوب عطفا على يقدر المنصوب عطفا على يقدر السابق ونصب ماهو من الافعال الخمسة بحذف النون اللهم الا ان يجعل مستأنفا اى اذا تقرر ذلك فتكونان الخ وان كان فيه تكلف (قوله اذ لفظ الاولى اخبار) علة لمحذوف اى لا لفظا لان لفظ الاولى الخ وفى نسخة مع ان لفظ الاولى اى والحال ان لفظ الاولى وهى لاتعبدون اخبار وقوله ولفظ الثانية اى وهى قوله واحسنوا (قوله والجامع بينهما) اى والوصف الذى يقتضى الجمع بينهما بحيث يكون مقربا لهما (قوله اى بين الجملتين) اى سواء كان لهما محل من الاعراب اولا وقوله يجب ان يكون باعتبار اى يجب ان يكون محققا باعتبار المسند اليهما اى بالنسبة الى اللذين اسند اليهما فى الجملتين اتحدا او تغايرا فضمير التثنية عائد على ال الموصولة باعتبار المعنى (قوله والمسندين) اى وباعتبار اللذين اسند فى الجملتين اتحدا او تغايرا (قوله جميعا) راجع للمسند اليهما وللمسندين فلابد من المناسبة بين الامرين او الاتحاد فيهما فلو وجدت مناسبة بين المسندين فقط او المسند اليهما فقط او اتحاد بين المسندين او المسند اليهما فقط فلا يكفى (قوله اى بل يجب الخ) اى لا باعتبار المسند اليهما فقط ولا باعتبار المسندين فقط ولا باعتبار المسند فى الاولى والمسند اليه فى الثانية ولا باعتبار العكس اى المسند اليه فى الاولى والمسند فى الثانية ثم ان ظاهر قول المصنف والشارح الاكتفاء بوجود الجامع بين المسند اليهما والمسندين فى الجملتين وانه لاعبرة بالجامع باعتبار المتعلقات ولعله كذلك ان لم يكن القيد مقصودا بالذات فى الجملتين فانظره (قوله يشعر زيد) بفتح عينه وضمها (قوله للمناسبة الخ) اى مع اتحاد المسند اليهما كما يأتى وهو متعلق بمحذوف اى فالعطف صحيح للمناسبة الظاهرة (قوله بين الشعر والكتابة) اى اللذين هما مسند ان والمناسبة بينهما من جهة ان كلا منهما تأليف كلام على وجه مخصوص وذلك لان النظم تأليف كلام موزون والكتابة تأليف كلام نثر لان الكتابة اذا قوبلت بالشعر فمعناها تأليف الكلام النثر على هذا فبين الكتابة والشعر تماثل لايغاير قهما فى الحقيقة وان اختلفا بالعوارض كالنظمية والنثرية وحينئذ فالجامع بينهما عقلى كما يأتى تأمل (قوله وتغاير فهما الخ) هذا جامع آخر غير الاول وذلك لان التقارن المذكور جامع خيالى كما يأتى والحاصل ان الجامع

على ماهو الظاهر اى (واحسنوا) بالوالدين احسانا فتكونان انشائيتين معنى اذ لفظ الاولى اخبار ولفظ الثانية انشاء (والجامع بينهما) اى بين الجملتين (يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا) اى باعتبار المسند اليه فى الجملة الاولى والمسند اليه فى الثانية وكذا المسند فى الاولى والمسند فى الثانية (نحو يشعر زيد ويكتب) للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتغايرهما فى خيال اصحابهما (ويعطى) زيد (ويمنع) لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلابد من تناسبهما

بين المسند اليهما في الجملتين عقلي لاغير وهو الاتحاد واما بين المسندين فيهما فيصح ان يعتبر انه التماثل فيكون عقليا ويصح ان يعتبر انه التقارن في حيال اصحابهما فيكون خياليا فتأمل (قوله اصحابهما) وهم الادباء الذين يعانون النظم والنثر (قوله لتضاد الخ) اى فالعطف صحيح لتضاد العطاء والمنع اى لتناسبهما بحكم التضاد وعلى هذا فالجامع بين المسندين وهمي لما يأتي من التضاد امر بسببه يحتال الوهم في اجتماع الامرين المتضادين عند المفكرة وفي قوله لتضاد الاعطاء والمنع نظر اذليس بينهما تقابل التضاد بل تقابل العدم والملكة اللهم الا ان يكون مراده التضاد اللغوي اعني مطلق التنافي قاله بس وكأنه مبني على ان المنع عدم الاعطاء والظاهر انه كف النفس عن الاعطاء فهو امر ثبوتي وحينئذ فالتضاد بينهما ظاهر ولا اعتراض (قوله هذا) اى ماسبق من المثالين (قوله عند اتحاد المسند اليهما) اى والاتحاد مناسبة بل اتم مناسبة لانه جامع عقلي (قوله فلابد من تناسبهما) اى ان يكون بينهما مناسبة وعلاقة خاصة ولايكفي كونهما انسانين او قائمين او قاعدين مثلا على مايأتي والحاصل انه اذا اتحد المسند اليه فيهما كما في المثالين السابقين لم يطلب جامع آخر غير ذلك الاتحاد بل ذلك الاتحاد هو الجامع وان لم يتحدا فلابد من مناسبة خاصة بينهما ولاتكفي المناسبة العامة (قوله لمناسبة بينهما الخ) متعلق بمحذوف اى فالعطف فيهما صحيح لمناسبة اى عند تحقق مناسبة خاصة بينهما معتبرة في المقام ولم ينبه على المناسبة بين المسندين في هذين المثالين للعلم بها مما تقدم (قوله او نحو ذلك) كاشتراكهما في تجارة او اتصافهما بعلم او شجاعة او امارة (قوله وبالجملة) اى واقول قولا ملتبسا بالجملة اى بالاجمال اى واقول قولا مجملا (قوله ان يكون احدهما) اى احد الامرين المسند اليهما المتغايرين (قوله بسبب من الآخر) متعلق بمحذوف اى مرتبطا ومتعلقا بشئ ناشئ من الآخر فمن ابتدائية وفي بعض النسخ ان يكون احدهما مناسبا للآخر (قوله وملابساله) عطف تفسير (قوله لها نوع اختصاص) اى واما مطلق المناسبة في شئ كالجزئية والحيوانية والانسانية فلايكفي (قوله فانه) اى هذا التركيب اى نحو هذا التركيب لاجل قوله واتحد الخ وقوله وان اتحد اى هذا اذا لم يتحد المسند ان كما في المثال بل وان اتحدا كما في خاتمي ضيق وخفي ضيق (قوله ولهذا حكموا الخ) اى ولعدم المناسبة الخاصة المشترطة عند التغاير حكموا بامتناع الخ لانه لامناسبة خاصة بين المسند اليهما وهما الخف والخاتم ولاغيره بمناسبة كونهما معاملبوسين لبعدها مالم يوجد بينهما تقارن في الخيال لاجل ذلك اولغيره او يكون المقام مقام ذكر اشياء المتفقة في الضيق من حيث هي اشياء ضيقة والاجاز العطف لان المعنى حينئذ هذا الامر ضيق وذاك الامر ضيق فقد عاد الامر الى اتحاد الركنين كذا في ابن يعقوب وفي عبد الحكيم ان محل منع العطف في خفي ضيق وخاتمي ضيق اذا كان المقام مقام الاشتغال بذكر الخواتم

(اهـ)

كما اشار اليه بقوله (وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما) اى بين زيد وعمرو كالاخوة او الصداقة او العداوة او نحو ذلك وبالجملة يجب ان يكون احدهما بسبب من الآخر وملابساله ملابسة لها نوع اختصاص (بخلا زيد كاتب وعمرو شاعر بدونها) اى بدون المناسبة بين زيد وعمرو لانه لايصح وان اتحد المسندان ولهذا حكموا بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق (وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا) اى بسواء كان بين زيد وعمرو مناسبة اولم يكن لعدم تناسب الشعر وطول القامة (السكاكي ذكر انه يجب ان يكون بين الجملتين مايجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل وهو الجامع العقلي او من جهة الوهم وهو الجامع الوهمي او من جهة الخيال وهو الجامع الخيالي

اما اذا كان المقام مقام بيان احوال الامور التي تتعلق بالشخص فانه يصح العطف بان تقول كي واسع وداري واسعة وحاتمي ضيق وخفي ضيق وغلامي آبق آه (قوله مطلقا) اى فان العطف لايصح فيه مطلقا وقوله اى سواء كان بين زيد وعمر ومناسبة اى كصداقة اوعداوة (قوله لعدم تناسب الشعر الخ) علة لعدم صحة العطف مطلقا وحاصله انه على فرض وجود المناسبة بين زيد وعمر وفهى مفقودة بين المسندين اعنى الشعر وطول القامة فالمناسبة معدومة اما من جهة اومن جهتين (قوله السكاكى ذكر الخ) حاصله ان السكاكى قسم الجامع الى عقلى ووهمى وخيالى ونقل المصنف كلامه مغير العبارته قصدا لاخلاصها فلزم المصنف من الفساد على ذلك التعبير الذى عبر به ماسيظهر لك فى الشارح بعد الفراغ من شرح كلام المصنف (قوله ان يكون بين الجملتين) اى من حيث اجزائهما لامن حيث ذاتهما كما هو ظاهره وقوله عند القوة المفكرة اى فيهما فهى عندية مجازية وانما كان الجمع فى المفكرة لان الجمع من باب التركيب وهو شانها (قوله مايجمعهما) اى جامع يجمعهما كالاتحاد والتماثل والتضليف (قوله جمعا من جهة العقل) اى جمعا ناشئا من جهته وذلك بان يتخيل العقل بسبب ذلك الجامع على جمعهما فى المفكرة (قوله وهو) اى ذلك الجامع الذى يجمع العقل بين الجملتين بسببه فى القوة المفكرة الجامع العقلى اى وليس المراد به مايدركه العقل من المعانى الكلية (قوله اومن جهة الوهم) عطف على قوله من جهة العقل فالجامع الوهمى عبارة عن امر يجمع بين الشيئين فى القوة المفكرة جمعا ناشئا من جهة الوهم وذلك بان يتخيل بسبب ذلك الجامع على جمعهما فى المفكرة وذلك كشبه التماثل والتضاد على مايأتى وليس المراد بالجامع الوهمى مايدرك بالوهم من المعانى الجزئية الموجودة فى المحسوسات على مايأتى (قوله اومن جهة الخيال) عطف على قوله من جهة العقل فالجامع الخيالى عبارة عن امر يجمع بين الشيئين فى القوة المفكرة جمعا ناشئا من جهة الخيال وذلك بان يتخيل الخيال بسبب ذلك الامر كالاقتران فيه على الجمع بينهما فى القوة المفكرة وليس المراد بالجامع الخيالى مايجتمع فى الخيال من صور المحسوسات على مايأتى (قوله وهو الجامع الخيالى) لم يجر هنا على سنن ماقبله حيث نسب الجامع سابقا للقوة المدركة وهى الواهمة لالخزانتها وهى الحافظة وهنا نسبة لخزانة القوة المدركة وذلك لان الخيال خزانة للحس المشترك كما يأتى ولعل ذلك لاستقلال النسبة للحس المشترك حيث يقال حسى اولا يتوهم ان المراد الحس الظاهر كالسمع والبصر والشم والذوق واللمس (قوله والمراد الخ) هذا شروع فى بيان القوى الباطنية المدركة كما زعم الحكماء وهى اربعة القوة الواهمة والقوة العقلية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة وحاصل القول فيها ان القوة العاقلة على مازعموا قوة قائمة بالنفس اوبالقلب تدرك الكليات والجزئيات

المجردة عن عوارض المادة المعروضة للصور وعن الابعاد كالطول والعرض والعمق وذلك لانها مجردة ولايقوم بها الا المجردة وزعموا ان لذلك القوة خزانة وهى العقل الفياض المدبر لفلك القمر لما بينهما من الارتباط فاذا كنت ذاكرا لمعنى الانسان كان ذلك ادراكا للقوة العاقلة فاذا غفلت عنه كان مخزونا فى العقل الفياض ووجه تسميته بالفياض وارتباطه بالقوة العاقلة انهم يقولون ان ذلك العقل هو المفيض للكون والفساد على جميع مافوق كرة الارض من الحيوانات والنباتات والمعادن وهو المعبر عنه بلسان الشرع بجبريل هكذا زعموا ويزعمون ايضا ان العقل الفياض المدبر لفلك القمر ناشئ عن عقل الفلك الذى فوقه المدبر له وهكذا الى آخر الافلاك التسع وهى السموات السبع والكرسى والعرش وهى عندهم حية دراكة لها نفوس وعقول وهناك عقل يسمونه العقل الاول وهو العقل الناشئ بطريق التعليل عن واجب الوجود وهو الذى اثر فى عقل الفلك الاعظم وهو العرش فالعقول عندهم عشرة كلها مندرجة تحت مطلق عقل * واما الوهمية فهى القوة المدركة للمعانى الجزئية الموجودة بشرط ان تكون تلك المدركات الجزئية لاتتأدى الى مدركها من طرق الحواس وذلك كادراك صداقة زيد وعداوة بكر وادراك الشاة ايذاء الذئب مثلا ولهذا يقال ان البهائم لها وهما تدرك به كما ان لها حسا ومحل تلك القوة اول التجويف الآخر من الدماغ من جهة القفا وذلك لانهم يقولون ان فى الدماغ تجاويف اى بطونا ثة احدها فى مقدم الدماغ واخرى فى مؤخره واخرى فى وسطه فيزعمون ان الوهم قائم باول التجويف الآخر ولتلك القوة الوهمية خزانة تسمى الذاكرة والحافظة قائمة بمؤخر تجويف الوهم فاذا ادركت محبة زيد او عداوة عمرو كان ذلك الادراك بالقوة الواهمة فاذا غفلت عن ذلك كان مخزونا فى خزانتها وهى الحافظة فترجع تلك القوة اليه عند المراجعة * واما الحس المشترك فهو القوة التى تتأدى اى تصل اليها الصور المحسوسة الجزئية من الحواس الظاهرة فتدركها وهى قائمة بول التجويف الاول من الدماغ من جهة الجبهة ويعنون بالصور المدركة بهذه القوة مايمكن ادراكه بالحواس الظاهرة ولوكان مسموعا كصورة زيد المدركة بالبصر وكرائحة هذا الشئ المدركة بالشم وكحسن هذا الصوت اوقبحه المدرك بالسمع وحلاوة هذا العسل المدركة بالذوق ونعومة هذا الحرير المدركة باللمس ويعنون بالمعانى الجزئية المدركة للوهم مالايمكن ادراكه بالحواس الظاهرة كالمحبة والعداوة والايذاء وخزانة الحس المشترك الخيال وهو قوة قائمة بآخر تجويف الحس المشترك تبقى فيه تلك الصور بعد غيبتها عن الحس المشترك فاذا نظرت لزيد ادركت صورته بالبصر وتأدى تلك الصورة للحس المشترك فيدركها فاذا غفلت عنها كانت مخزونة فى الخيال ليرجع الحس اليها عند مراجعتها وكذا يقال فيما اذا ذقت عسلا مثلا اولمست شيأ اوسمعت صوتا

فالحواس الظاهرة كالطرق الموصلة اليه ❁ واما المفكرة فهى قوة فى التجويف المتوسط بين الحرانتين تتصرف فى الصور الخيالية وفى المعانى الجزئية الوهمية وفى المعانى الكلية العقلية وهى دائما لاتسكن يقظة ولامناما واذا حكمت بين تلك الصور وتلك المعانى فان كان حكمها بواسطة العقل كان ذلك الحكم صوابا فى الغالب وذلك بان كان تصرفها فى الامور الكلية وان كان حكمها بواسطة الوهم بان كان تصرفها فى معان جزئية اى بواسطة الخيال بان كان تصرفها فى صور جزئية كان ذلك الحكم كاذبا فى الغالب فالاول كالحكم على زيد بالانسانية والثانى كالحكم على ان زيدا عدوه والثالث كالحكم بان رأس الحمار ثابتة على جثة الانسان والعكس وكالحكم على الجبل المزقش بانه ثبان ولا ينتظم تصرفها بل تتصرف بها النفس كيف اتفق وعلى اى نظام تريد لانها سلطان اقوى فلها تصرف فى مدركاتها بل لها تسلط على مدركات العاقلة فتنازعها فيها وتحكم عليها بخلاف احكامها وهى انما تسمى مفكرة فى الحقيقة اذا تصرفت بواسطة العقل بان كان تصرفها فى معان كلية اوتصرفت بواسطة العقل والوهم معابان كان تصرفها فى معان كلية وجزئية واما ان تصرفت بواسطة الوهم وحده بان كان تصرفها فى معان جزئية او بواسطة الخيال وحده بان كان تصرفها فى صور جزئية اوبواسطتهما خصت باسم المتخيلة اوالموهمة وهذه القوة اى المفكرة فى التجويف الوسط من الدماغ وليس فيه غيرها اذلم يذكروا لها خزانة بل خزانتها خزائن القوى الاخر فتأخذ صورة من الخيال وتحكم عليها بمعنى من المعانى التى فى الحافظة اوالعكس وتأخذ صورة من الخيال وتحكم عليها بمعنى كلى من المعانى التى فى خزانة العقل وهكذا وقد تقرر بهذا ان فى الباطن سبعة امور القوة العاقلة وخزانتها والوهمية وخزانتها والحس المشترك وخزانته والمفكرة وبهذه السبعة ينتظم امر الادراك وذلك لان المفهوم المدرك اما كلى اوجزئى والجزئى اما صورى وهى المحسوسة بالحواس الخمس الظاهرة واما معان ولكل واحد من الاقسام الثلاثة مدرك وحافظ فمدرك الكلى هو العقل وحافظه المبدأ الفياض ومدرك الصور هو الحس المشترك وحافظها هو الخيال ومدرك المعانى هو الوهم وحافظها هو الذاكرة ولابد من قوة اخرى متصرفة وتسمى مفكرة ومتخيلة وهذا كله عند الحكماء واستدلوا على تعدد هذه القوى بان الافة اذا اصابت محل تلك القوى ذهب ادراكها المخصوص الاترى لقلة الحفظ بالجماعة فى القفا لضعف عصب محل القوة الوهمية ولفساد التصرف بفساد وسط الدماغ واما اهل السنة فلا يثبتون هذه القوى تحقيقا فيجوزون هذا التفصيل ماعدا العقل الفياض الذى جعلوه خزانة القوة العاقلة ويجوز عندهم ان يكون المدرك قوة واحدة وتسمى بهذه الاسماء باعتبار تعلقها بتلك المدركات وحكمها بتلك الاحكام فهى من حيث حكمها بالاحكام

الكاذبة وادراك المعانى الجزئية وهم ومن حيث ادراك الصور الظاهرية من الحواس حس مشترك وخيال ومن حيث التصرف الصادق وادراك المعانى الكلية متعقلة ومن حيث التصرف الكاذب متخيلة ومتوهمة (قوله المدركة للكليات) اى بالذات وكذا يقال فى بقية تعاريف القوى المذكورة بعد وانما قلنا بالذات فى التعاريف لان كلا من القوى المذكورة يدرك غير ما له بالواسطة كالعقل مثلا فانه يدرك الجزئى بواسطة تجريده عن العوارض الجسمانية والواهمة فانها تدرك صور المحسوسات بواسطة الحس المشترك وبهذا يندفع ما يقال اذا قيل زيد انسان فاما ان يكون الحاكم الحس المشترك فيرد عليه انه انما يدرك زيدا فقط ولا يدرك النسبة ولا المحمول الكلى فكيف يصح الحكم منه والحاكم يجب ان يدرك الطرفين واما ان يكون الحاكم الواهمة فيرد عليه انها لا تدرك الموضوع ولا المحمول فكيف تحكم واما ان يقال الحاكم العقل فيرد عليه انه لا يدرك الموضوع ولا النسبة فكيف يحكم * وحاصل الجواب انا نختار الاخير وهو ان الحاكم العقل وقولكم انه لا يدرك الموضوع ولا النسبة ان اريد انه لا يدركهما اصلا لا بالذات ولا بالواسطة فهو ممنوع اذ الموضوع الجزئى يدركه بواسطة تجريده عن العوارض الجسمانية والنسبة يدركها بواسطة الواهمة وان اريد انه لا يدركهما بالذات فسلم لكن الحكم لا يتوقف على ذلك اذ المدار على كون الحاكم مدركا للطرفين ولو بالواسطة ويندفع ايضا ما يقال ان المعانى الجزئية تنسب منتزعة من الصور فتعقلها متوقف على تعقل صور المحسوسات فكيف تدركها الواهمة من غير ادراك الصور وحاصل الدفع ان ادراكها اللاحق مثلا التى هى امر جزئى يتأدى بغير طرق الحواس بذاتها وادراكها للذئب مثلا الذى هو صورة يتأدى بواسطة الحواس الظاهرة بواسطة الحس المشترك لان القوى الباطنية كالمرائى المتقابلة ينعكس الى كل ما ارتسم فى الاخرى هذا والموافق لما تقدم من ان الوهمية سلطان القوى وان لها التصرف فى مدركاتها ان الحاكم انما هو تلك القوة هذا محصل ما فى شرح شيخنا الشيخ الملوى لا لفيته وهو مبنى على ان تلك القوى مدركة حقيقة والذى صرح به بعض المحققين كالسيد فى حاشية شرح المطالع ان المدرك للكليات والجزئيات سواء كانت صورا او معانى انما هو النفس الناطقة لكن بواسطة هذه القوى وان نسبة الادراك لهذه القوى كنسبة القطع الى السكين فى يد صاحبه فاذا قيل لقوة من تلك القوى انها مدركة لذا كذا فالمراد انها آلة لادراكه وعلى هذا فلا يرد شئ من البحثين السابقين فاذا قلت زيد انسان فالحاكم النفس وهى تدرك الجميع بآلات مختلفة قوله من غير ان تتأدى) او تصل اليها من طرق الحواس وهذه زيادة توضيح لان المعانى عبارة عما يقابل الصور والمتأدى بالحواس هو الصور فالمسموعات والمشمومات والمذوقات والملموسات داخلة فى الصور لا فى المعانى وليس المراد بالصور خصوص المبصرات والمعانى ما عداها حتى يدخل فيها ما ذكر (قوله كادراك

(قوله هذا والموافق الى قوله هذا محصل الخ هو موجود فى بعض النسخ وفيه ان الذى تقدم انه سلطان القوى انما هو المفكرة لا الوهمية فتأمل (مصححه) وبالوهم القوة المدركة للمعانى الجزئية الموجودة فى المحسوسات من غير ان تتأدى اليها من طرق الحواس كادراك الشاة معنى فى الذئب وبالخيال القوة التى تجتمع فيها صور المحسومات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهو القوة التى تتأدى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة وبالمفكرة القوة التى من شانها التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة من الحس المشترك والمعانى المدركة بالوهم بعضها مع بعض وبعض بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة ولمعانى ما لا يمكن فقال السكاكى

الشاة معنى) اى كقوة ادراك الشاة اى كالقوة التى تدرك بها الشاة معنى فى الذئب وهو الايذاء والعداوة فالعداوة التى فى الذئب معنى جزئى تدركه الشاة بالواهمة ولم يتأد اليها من حاسة ظاهرة ولا من السمع ولا من البصر ولا من الشم ولا من الذوق ولا من اللمس (قوله التى تجتمع فيها الخ) اى فهى خزانة للحس المشترك وليست مدركة (قوله وتبقى) اى تلك الصور المحسوسات وقوله فيها اى فى تلك القوة الخيالية فمتى التفت اليها الحس المشترك بعد غيبتها عنه وجدها حاصلا فى الخيال الذى هو خزانته فالحس المشترك هو المدرك للصور والخيال قوة ترسم فيه تلك الصور فهو خزانة له (قوله وهو) اى الحس المشترك القوة التى تتأدى اى تصل اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فهو كحوض يصب فيه من انابيب خمسة هى الحواس الخمس السمع والبصر والشم والذوق واللمس (قوله التى من شانها التفصيل والتركيب الخ) اى ان شان تلك القوة تركيب لصور المحسوسة التى تأخذها من الحس المشترك وتركب بعضها مع بعض كتركيب رأس الحمار على جثة انسان واثبات انسان له جناحان او رأسان وشانها ايضا تركيب المعانى التى تأخذها من الوهم مع الصور التى تأخذها من الحس المشترك بان تثبت تلك المعانى لتلك الصور ولو على وجه لا يصح كاثبات العداوة للحمار والعشق للحجر والضحك للانسان وشانها ايضا تفصيل الصور عن المعانى بنفيها عنها وتفصيل الصور بعضها عن بعض ومثال تفصيل الصور بعضها عن بعض ولو على وجه لا يصح كتفصيل اجزاء الانسان عنه حتى يكون انسانا بلا يد ولا رجل ولا رأس ومثال تفصيل المعانى عن الصور بنفيها عنها نفى الجمود عن الحجر ونفى المايعية عن الماء ومن اجل ذلك تخترع امور لا حقيقة لها حتى انها تصور المعنى بصورة الجسم والجسم بصورة المعنى فان اخترعت تلك الامور بواسطة تركيب صور مدركة بالحس المشترك سمى ما اخترعته خياليا كاختراعها اعلاما باقوية منشورة على رماح زبرجدية وان اخترعتها بما ليس مدركا بالحس سمى ما اخترعته وهميا وذلك كما اذا سمع انسان قول القائل الغول شئ يهلك فيصوره بصورة مخترعة بخصوصها مركبة مع انياب مخترعة بخصوصها ايضا (قوله الماخوذة من الحس) اى التى يأخذها منه (قوله والمعانى المدركة بالوهم) المناسب لما قبله ان يقول والمعانى التى يأخذها من الوهم (قوله ونعنى بالصور) اى المدركة بالحس المشترك (قوله وبالمعانى) اى المدركة بالوهم وقوله ما لا يمكن اى ادراكه اى ما لا يمكن ادراكه باحدى الحواس لا يقال يدخل فى هذه المعانى الكلية المدركة بالعقل لانا نقول ان ما واقعة على معانى جزئية لان المعانى المدركة بالوهم التى الكلام فيها لا تكون الا جزئية (قوله فقال) عطف على قوله سابقا ذكر وقوله هنا الكاكى اظهار فى محل اضمار لبعد العهد بكثرة الفصل (قوله مثل الاتحاد الخ) يفهم منه ان الاتحاد فى واحد من المخبر عنه او به او قيد من قيود هما كاف للجمع بين الجملتين وفساده واضح وهذا حاصل الاعتراض المشار له بقول الشارح

ولما كان الخ وسيجيب عنه الشارح بعد بان كلامه هنا فى بيان الجامع فى الجملة لا فى بيان القدر الكافى بين الجملتين لانه ذكره فى موضع آخر وسيأتى البحث عنه (قوله فى المحوصه) اى المبتدأ نحو زيد قائم وزيد قاعد وقوله او فى الخبر نحو زيد كاتب وعمرو كاتب كذلك ولو عبر بالمسند اليه والمسند بدل المخبر عنه والخبر لكان اولى لاجل ان يشمل الجمل الانشائية وقوله او فى قيد من قيودهما مثاله فى قيد المسند اليه زيد الراكب قائم . ع والراكب ضارب ومثاله فى قيد المسند زيد اكل راكبا وعمرو ضرب راكبا (قوله وهذا) اى قول السكاكى مثل الاتحاد الخ ظاهر فى ان المراد بالتصور الامر المتصور لان المخبر عنه والخبر والقيد التى مثل بها للتصور امور متصورة لا تصورات ولا بدع فى اطلاق التصور على المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية (قوله لا يكفى الخ) اى بل لابد من جامع بين جميع الاجزاء الاربعة على الوجه السابق (قوله مقررا) خبر كان مقدما وقوله انه لا يكفى اسمها (قوله باعتراف السكاكى) اى وعبارته السابقة تؤذن بالكفاية كما يأتى بيانه (قوله غير المصنف عبارة السكاكى) جواب لما اى غيرها للاصلاح لما فيها من ايهام خلاف المقصود فابدل الجملتين بالشيئين الشاملين للركنين بجعل ال فى الشيئين للعموم بمعنى ان كل شيئين من الجملتين يجب الجامع بينهما فيقتضى ذلك وجوب وجود الجامع بين كل ركنين وابدل تصور المنكر بالتصور المعرف مرادا به الادراك لا التصور لان تصور المنكر نكرة فى سياق الاثبات فلا يصدق الا على فرد فيقتضى كفاية الاتحاد فى متصور واحد فعدل عنه للمعرف ليفيد ان الجامع الاتحاد فى جنس المتصور فيصدق بتصور المسندين والمسند اليهما ولا يكفى تصور واحد والحاصل ان المصنف انما عدل عن الجملتين الى الشيئين لان الجامع يجب فى المفردات ايضا فنبه على ان ماذكره لا يخص الجملتين وعدل عن تصور الى التصور لان المتبادر منه كفاية الاتحاد فى متصور واحد فعدل للمعرف ليفيد ان الجامع الاتحاد فى جنس المتصور ولا يكفى الاتحاد فى متصور واحد (قوله الجامع بين الشيئين) اى بين كل شيئين من الجملتين قال للاستغراق فيستفاد منه اشتراط وجود الجامع بين كل ركنين من اركانهما (قوله وهو) اى الجامع العقلى امر اى كالاتحاد فى التصور والتماثل وقوله اجتماعهما اى اجتماع الشيئين اى اجتماع معناهما فى المفكرة وهى الآخذة من الوهم والحس المشترك لتتصرف فى ذلك المأخوذ منهما بالتركيب فيه والحل على وجه الصحة او البطلان كحمار وانت خبير بان الذى اوجب الجمع عند المفكرة هو قوة الفعل المدركة بسبب الاتحاد او التماثل مثلا فلذا يسمى كل منهما جامعا عقليا والحاصل ان القوة العاقلة هى التى تجمع بين الشيئين فى المفكرة بسبب هذا الامر فتتصرف فيهما المفكرة حينئذ بما تتصرف به وعلى هذا فتسمية الاتحاد فى التصور مثلا جامعا عقليا لكونه سببا فى جمع العقل بين الشيئين فعلم من هذا

الجامع بين الجملتين اما عقلى وهو ان يكون بين الجملتين اتحاد فى تصور ماشل الاتحاد فى المخبر عنه او فى الخبر او فى قيد من قيودهما وهذا ظاهر فى ان المراد بالتصور الامر المتصور ولما كان مقررا انه لا يكفى فى عطف الجملتين وجود الجامع بين مفردين من مفرد منهما باعتراف السكاكى ايضا غير المصنف عبارة السكاكى وقال (الجامع بين الشيئين اما عقلى) وهو امر بسببه يقتضى العقل اجتماعهما فى المفكرة وذلك (بان يكون بينهما اتحاد فى التصور

ان الجامع العقلي هو السبب في جمع العقل سواء كان مدركا بالعقل لكونه كليا او مضافا لكلي او مدركا بالوهم بان كان جزئيا لكونه مضافا لجزئي وليس المراد بالجامع العقلي ما كان مدركا بالعقل (قوله وذلك) اى الجامع العقلي وقوله بان يكون اى يتحقق بوجود الاتحاد او التماثل بينهما من تحقق الجنس في النوع كما يقال يوجد الحيوان بوجود الانسان (قوله اتحاد في التصور) اى عند تصور العقل لهما وذلك اذا كان الثاني هو الاول نحو زيد كاتب وهو شاعر ولا يضر اختلاف الجامع فانه في المسند اليه عقلي وفي المسندين خيالي وهو تقارن الشعر والكتابة فان قلت ان الاتحاد في التصور يرفع التعدد المحوج للجامع قلت اذا قلنا مثلا زيد يكتب وبشعر فقولنا بشعر مسند اليه به حصل التعدد اللفظي وان اتحد المدلول فالتعدد المحوج للجامع موجود في الصناعة اللفظية والاتحاد في المدلول اقوى جامع بين اللفظين المعتبرين في الجملتين فان قيل ماذكر من الاتحاد يمكن الخروج به عن البحث السابق عند اختلاف ركنين من الجملتين لوجود مطلق الاختلاف المصحح للعطف واما عند الاتحاد في الركنين فقد صارت الجملة الثانية نفس الاولى فكيف يتحقق الاختلاف الموجب لطلب الجامع قلت ان الكلام في مصحح العطف بالواو ولابد فيه من الاختلاف بوجه ما ولا يأتي ان يوجد الاتحاد في الركنين عند العطف بها والا كانت الثانية تأكيدا فلا يصح العطف فان قلت كون المسند اليهما او المسندين متحدين معنى بل وكونهما متلبسين باى جامع كان عقليا اووهميا اوخياليا انما يقتضي اجتماع ذينك التناسبين عند المفكرة لانهما اللذان جمع بينهما الوهم او العقل او الخيال ولا يلزم من ذلك اجتماع مضمون الجملتين الذي هو النسبة الحكمية والمطلوب اجتماع مضمونا الجملتين لا اجتماع المفردات الموجودة في الجملتين لان الجملتين هما اللتان وقع فيهما العطف فيطلب الجامع بينهما لا المفردات اذ لا عطف فيها حتى يطلب الجامع بينها قلت اذا تحقق الجامع بين المفردات تحقق بين النسبتين ضرورة ان تناسب المفردات يقتضي التناسب بين النسبتين في الجملتين وحينئذ فاذا اجتمعت المفردات عند المفكرة اجتمع فيها النسبتان تبعا للمفردات فصح العطف (قوله او تماثل) اى او يكون بينهما تماثل وذلك بان يتفقا في الحقيقة ويختلفا في العوارض لمثال ما اذا كان بينهما تماثل في المسند اليه كان يقال زيد كاتب وعمرو شاعر فبين زيد وعمرو تماثل في الحقيقة الانسانية فكأنه قيل الانسان كاتب والانسان شاعر ومثل التماثل في المسند نحو زيد اب لبكر وعمر واب لخالد فابوة زيد وابوة عمرو حقيقتهما واحدة وان اختلفا بالشخص فاذا جردتا عن الاضافة المشخصة صارتا شيئا واحدا (قوله فان العقل بتجريده الخ) هذا بيان لوجه كون التماثل جامعا عقليا وهو في الحقيقة جواب عما يقال ان المتماثلين قد يكونان جزئيين جسمانيين والعقل لا يدرك الجزئيات الجسمانية لان العقل مجرد عن المادة اعني العناصر الاربعة

او تماثل فان العقل بتجريده اياهما عن التشخص في الخارج يرفع التعدد) بينهما فيصيران متحدين وذلك لان العقل يجرد الجزئي الحقيقي عن عوارضه المشخصة الخارجية وينتزع منه معنى الكلي فيدركه

ولو احقها والجزئيات الجسمانية ليست مجردة عنها فلا تناسب العقل المجرد والذى يناسبه انما هو الكلى والجزئى المجرد وحيث كان الجزئى الجسمانى لا يدركه العقل فكيف يجمع بينهما فى المفكرة وحاصل ما اجاب به المصنف ان العقل يدركهما بعد تجريدهما عن المشخصات وقوله بتجريده مصدر مضاف لفاعله وهو متعلق بيرفع والباء سببية والمراد بتجريد العقل للمثلين عن المشخصات عدم ملاحظته اياك المشخصات التى فيهما كما فى الاطول وقوله عن التشخص اى عن الصفة المشخصة اى المميزة لهما فى الخارج التى بها يباين احدهما الآخر من طول وعرض ولون ومن اللون المخصوص والمقدار المخصوص وقوله يرفع اى العقل وقوله التعدد اى الحاصل بين المثلين كزيد وعمرو وهذه الجملة خبران (قوله فيصيران متحدين) اى فيصيران شيئا واحدا عند المفكرة كالمتحدين والاتحاد جامع لان حضور احد الامرين المتحدين فى الحقيقة فى المفكرة حضور للآخر فعلم من هذا ان لاتحاد جامع سواء كان حقيقيا او حكميا (قوله ودلالة) اى التجريد المذكور حاصل لان الخ (قوله لان العقل يجرد الجزئى الحقيقى) المراد به الجزئى الجسمانى وهو مايمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه واعترض بان تجريد العقل الجزئى المذكور لايكون الا بعد ادراكه والعقل لايدركه لانه انما يدرك الكلى او الجزئى المجرد وحينئذ فلا يمكن ان يجرد الجزئى الحقيقى اذ فيه تجريد الشئ قبل ادراكه وحاصل الجواب ان المنفى عن العقل ادراكه للجزئى المذكور بالذات وهذا لاينافى استشعاره له بالوسائط فالجزئيات الجسمانية تدرك اولا بالحس فاذا ادركها الحس استشعرها العقل ثم يجردها بعد ذلك عن المشخصات بواسطة المفكرة ثم يدركها بالذات (قوله الخارجية) اى كالالوان والاكوان المخصوصة والمقدار المخصوص والمراد بالخارج هنا مايعم خارج الاعيان وخارج الاذهان فتدخل الجزئيات المعدومة (قوله وينتزع منه المعنى الكلى) اى الماهية الكلية كماهية الانسان اعنى الحيوان الناطق (قوله على ماتقرر فى موضعه) متعلق بيجرد والمراد بموضعه كتب الحكمة (قوله وانما قال فى الخارج) اى ولم يطلق الشخص (قوله لانه لايجرده) اى لان العقل لايجرد الجزئى الحقيقى (قوله عن المشخصات العقلية) اى وهى الفصول التى لايتحقق التمايز بين الكليات فى العقل الابها كالناطقية بالنسبة للانسان والناهقية بالنسبة للحمار والصاهلية بالنسبة للفرس ويقال لها مشخصات ذهنية ايضا (قوله لان كل ماهو موجود فى العقل) اى كماهية الانسان وهذا علة لعدم تجريد العقل للمشخصات العقلية (قوله فلا بد له) اى للموجود فى العقل وقوله من تشخص اى من مشخص ومعين وقوله فيه اى فى العقل (قوله به) اى بذلك المشخص (قوله عن سائر المنقولات) اى كماهية الفرس والحاصل ان الامرين الكليين كالانسان والفرس كل منهما حاصل عند العقل ومتعين فيه عن غيره بواسطة ان المعين الاول الناطقية وللثانى الصاهلية

على ماتقرر فى موضعه وانما قال فى الخارج لانه لايجرده عن المشخصات العقلية لان كل ماهو موجود فى العقل فلا بد له من تشخص فيه به يمتاز عن سائر المعقولات وههنا بحث وهو ان التشخص هو الاتحاد فى النوع مثل اتحاد زيد وعمرو مثلا فى الانسانية واذا كان التمثل جامعا لم تتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على اخوة زيد وعمرو او صداقتهما او نحو ذلك لانهما متمثلان لكونهما من افراد الانسان والجواب ان المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما فى وصف له نوع اختصاص بهما على ماسيتضح فى باب التشبيه (قوله وتنايف) وهو كون الشيئين بحيث لايمكن تعقل كل منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر (كما بين العلة والمعلول)

فلو جردهما العقل عن مميزهما لزم انهما معلوم واحد ولزم ان الاشياء كلها معلوم واحد عند تجريد سائر الكليات وكون الاشياء كلها معلوما واحدا باطل كذا قرره شيخنا العدوى (قوله و ههنا) اى فى هذا المحل بحث من جهة جعل التماثل جهة جامعة (قوله وهو ان التماثل) اى عند الحكماء (قوله هو الاتحاد فى النوع) اى فى الحقيقة (قوله مثلا) تأكيد لقوله مثل (قوله لم يتوقف الخ) اى مع انه تقدم ان المسند اليهما اذا تغايرا فلا بد من تناسبهما نحو زيد شاعر وعمر وكاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما الخ (قوله او نحو ذلك) اى كاشتراكهما فى صنعة (قوله ان المراد بالتماثل ههنا) اى فى كلام المصنف التماثل عند البيانيين وهو اشتراك الشيئين فى وصف مع اشتراكهما فى الحقيقة لا مجرد اشتراكهما فى النوع والحاصل ان هذا البحث مغالطة منشأها توهم ان المراد بالتماثل هنا التماثل بالمعنى المصطلح عليه عند الحكماء وهو الاتحاد فى الحقيقة وجوابها منع ان المراد بالتماثل هنا التماثل بالمعنى المذكور بل بالمعنى المصطلح عليه عند البيانيين وهو الاشتراك فى وصف له مزيد اختصاص وارتباط بالشيئين بحيث يوجب اجتماعهما فى المفكرة مع اشتراكهما فى الحقيقة (قوله على ما سيتضح فى باب التشبيه) اى من اشتراك المشبه والمشبه به فى وصف خاص زائد على الحقيقة فاذا قيل زيد كعمر ولم يكف ان يقال فى الانسانية بل لا بد من وصف زائد على ذلك كالكرم والشجاعة فان قلت المذكور فى باب التشبيه لا بد من المشاركة فى وصف خاص دون الحقيقة والمعتبر هنا المشاركة فى الحقيقة والوصف جميعا فكيف يحمل ما هنا على ما هناك قلت المشاركة فى الحقيقة لازمة للمشاركة فى الوصف فاذا قيل زيد كعمرو فى الكرم فكأنه قيل زيد كعمرو فى الانسانية مع الكرم وحينئذ فيقوى بذلك ما اعتبر هنا لان باب الجامع تعلقا بباب التشبيه من حيث استدعاء كل منهما امرا مشتركا فيه فيكون ما اعتبر فى احدهما معتبرا فى الآخر (قوله او تضايف) كان يقال ابو زيد يكتب وابنه يشعر فالجامع بين الاب والابن المسند اليهما عقلى وهو التضايف وكذا يقال فى ابوك زيد وابنك عمرو وان اختلفا من جهة ان الجامع بين المسندين فى المثال الاول خيالى وفى المثال الثانى عقلى وهو التماثل (قوله بحيث لا يمكن تعقل كل منهما الخ) اى بحيث يكون تصور احدهما لازما لتصور الآخر وحينئذ فحصول كل واحد منهما فى المفكرة يستلزم حصول الآخر فيها ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما فيها وليس المراد به اتحادهما فيها (قوله كما بين العلة والمعلول) اى كالتضايف الذى بين مفهوم العلة وهو كون الشئ سببا وبين مفهوم المعلول وهو كون الشئ مسببا عن ذلك الشئ كان يقال العلة اصل او موجودة والمعلول فرع او موجود او بين ما صدق العلة وبين ما صدق المعلول باعتبار مفهوم العلة ومفهوم المعلول كأن يقال حركة الخاتم موجودة وحركة الاصبع موجودة او حركة

بالاصبع علة وحركة الخاتم معلولة او النار محرقة والحطب محرق وبقولنا باعتبار الخ اندفع مايقال انه لاتضايف بين حركة الاصبع وحركة الخاتم لانه يمكن تعقل احدهما بدون تعقل الآخر مع ان الاول علة والثانى معلول (قوله فان كل امر) الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر اى اذا اردت ان تعرف الفرق بين العلة والمعلول فنقول لك ان كل الخ وكذا يقال فيما بعد (قوله بالاستقلال) اشار به الى العلة التامة واشار بقوله او بواسطة انضمام الغير اليه الى العلة الناقصة فالاولى كحركة الاصبع بالنسبة لحركة الخاتم والثانية كالنجار بالنسبة للسرير فانه يصدر عنه بواسطة الآله وكالنار بالنسبة للاحراق فانه يصدر عنها بواسطة اليبوسة وانتفاء البلل واراد المصنف بالعلة مايشتمل السبب والمحصل فالاول كالزوال بالنسبة لصحة صلاة الظهر فاذا لاحظت الزوال والطهارة وستر العورة وجميع ماتتوقف عليه صحة الصلاة المذكورة كان الجميع علة تامة وان لاحظت الزوال وحده او غيره كذلك كان علة ناقصة والثانى كالمولى سبحانه وتعالى فانه علة فى وجود العالم بمعنى انه محصل له لكن بالاختيار عندنا وبدون اختيار عند الحكماء قرره شيخنا العدوى (قوله او الاقل والاكثر) اى وكالتضايف الذى بين مفهومى الاقل والاكثر كان يقال هذا العدد الاقل لزيد وذلك العدد الاكثر لصاحبه او بين ماصدقيهما باعتبار مفهوميهما لانه يقال الاربعة اقل من الخمسة والخمسة اكثر منها او هذه الاربعة لزيد والخمسة لعمرو وانما كان الاقل والاكثر من المتضايفين لان كلا منهما لايفهم الا باعتبار الآخر فتصور كل منهما مستلزم لتصور الآخر فمتى حصل احدهما فى المفكرة حصل الآخر فيها (قوله فان كل عدد يصير عند العد) اى عند العد مرة واحدا واحدا واثنين اثنين وقوله قبل عدد آخر اى قبل فناء عدد آخر وقوله فهو اى ذلك العدد الذى يصير فانيا اقل وانما سمى جمع الاتحاد والتماثل والتضايف عقليا لان العقل يدرك الامور على حقائقها ويثبتها على مقتضاها والجمع بهذه تحقق فى نفس الامر لايبطله التأمل فنسب للعقل بخلاف الجمع بالامر الوهمى (قوله اووهمى) عطف على قوله عقلى (قوله وهو امر) كشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد وقوله بسببه يختال اى بتخيل الوهم وقوله فى اجتماعهما اى اجتماع الشيئين عند المفكرة وذلك بان يصور الوهم ذلك الامر بصورة تصير سببا لاجتماعهما وليس فى الواقع سبب له سواء كان ذلك الامر يدركه الوهم كشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد الجزئيات او كان لايدركه الوهم ككلياتها والحاصل ان الجامع الوهمى ليس امرا جامعا فى الواقع بل باعتبار ان الوهم جعله جامعا (قوله اذا خلى ونفسه) اى مع نفسه بان لم يتبع الوهم واما لو تبع الوهم لحكم بذلك الاجتماع تبعا له (قوله لم يحكم بذلك) اى الاجتماع لهذا الامر وذلك لان العقل انما يدرك الامور على حقائقها ويثبتها على مقتضياتها بخلاف الوهم فان شانه ادراك الامور لاعلى حقيقتها ويثبتها على خلاف مقتضاها (قوله بان يكون الخ) اى وذلك الجامع الوهمى

فان كل امر يصدر عنه امر آخر بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والآخر معلول (او الاقل والاكثر) فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه (اووهمى) وهو امر بسببه يختال الوهم فى اجتماعهما عند المفكرة بخلاف العقل فانه اذا خلى ونفسه لم يحكم بذلك وذلك (بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلونى بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما فى معرض المثلين

يحصل بسبب الكون المذكور من حصول الجنس بنوعه او ان الباء للتصوير اى وذلك مصور بان يكون الخ وقوله بين تصور بهما اى الشيئين وسيأتى الاعتراض على هذه العبارة فى الشرح والصواب بان يكون بينهما (قوله شبه تماثل) المراد بالتماثل الاتحاد فى النوع وذلك بان يكون بين الشيئين تقارب وتشابه باعتبار وتباين باعتبار آخر (قوله كلونى بياض الخ) الاضافة بيانية اى كلونين هما بياض وصفرة فيصح العطف فى نحو بياض الفضة يذهب الغم وصفرة الذهب تذهب الهم (قوله كلونى بياض وصفرة) اى فهما ليسا متماثلين لعدم صدق تعريف التماثل السابق عليهما ولا متضادين لانهما الامران الوجود يان اللذان بينهما غاية الخلاف فان لم توجد غاية الخلاف كما فى البياض والصفرة باعتبارهما عند الوهم فلا يكونان ضدين (قوله فان الوهم الخ) اى وانما كان بين البياض والصفرة شبه تماثل لان الوهم اى القوة الواهمة (قوله يبرزهما) اى يظهر اللونين المذكورين (قوله فى معرض) اى فى صفة او فى حال المثلين وقد سبق ان المثلين وهما الامران المشتركان فى الحقيقة النوعية المختلفان بالعوارض يرجعان الى المتحدين بتجريد العقل لهما عن العوارض المتخصصة فى الخارج ومعرض بوزن مسجد وهو فى الاصل مكان عروض الشئ (قوله من جهة انه يسبق الى الوهم) اى لعدم غاية الخلاف بينهما وقوله زيد فى احدهما عارض ان جعل ذلك الاحد الصفرة فالعارض الكدرة وان جعل البياض فالعارض الاشراق والصفاء فذلك الاحد غير معين بل هو محتمل كما هو المستفاد من كلام عبد الحكيم والمستفاد من غيره ان ذلك الاحد المزيد عليه معين وهو الصفرة والزائد عليه العارض الذى لا يخرجه عن حقيقته هو الكدرة وهو المتبادر من كلام الشارح والحاصل ان الوهم يدعى ان اصل الصفرة بياض زيد فيه شئ يسير من الكدرة لا يخرجه عن حقيقته او ان البياض اصله صفرة زيد فيه شئ يسير من الاشراق لا يخرجه عن حقيقته وسبب ادعاء الوهم ذلك ان الاضداد تتفاوت والبياض والصفرة ولو كانا ضدين لكن ليس بينهما من الضدية ما بين البياض والسواد بل بينهما كما بين السواد والحمرة فيسبق الى الوهم انهما فى الحقيقة شئ واحد فيحتال على الجمع بينهما عند المفكرة كالمثلين واذا حكم العقل بهذا فهو بالتبع للوهم والا فهو عند الملاحظة الحقيقية يحكم بانهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون فيجوز ان يقال على هذا هذا الاصفر حسن وذلك الابيض احسن منه لوجود الجامع ان قلت فهل يمتنع العطف عند الملاحظة العقلية او يجوز تغليبا للملاحظة الوهمية مطلقا قلت الاقرب الجواز عند غفلة العقل وعدم ملاحظته والمنع عند عدم الغفلة المذكورة كدخول اللام على العلم للمح الاصل ومنعها عند عدمه انظره انتهى يعقوبى (قوله اى ولان الوهم يبرزهما) اى ولاجل ان الوهم يبرز الشيئين اللذين بينهما شبه تماثل فى معرض المثلين (قوله حسن الجمع) اى بالعطف وقوله بين الثلاثة

من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد فى احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون (ولذلك) اى ولان الوهم يبرزهما فى معرض المثلين (حسن الجمع بين الثلاثة التى فى قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحاق والقمر) فان الوهم يتوهم ان الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والعقل يعرف انها امور متباينة

اى المتباينة لتخيل الوهم فيها تماثلا كما تخيله فى البياض والصفرة (قوله فى قوله) اى التى وجدت فى قول الشاعر وهو محمد بن وهيب يمدح المعتصم بالله بن هرون الرشيد وذكره بكنيته ابى اسحاق صونا لاسمه ان يجرى على الالسنة وكما حسن الجمع بين الثلاثة التى ذكرها لما ذكر من التعليل حسن الجمع بين الثلاثة فى قوله

* اذ لم يكن للمرء فى الخلق مطمع * فذو الحاج رانسقاء والذر واحد *

فالوهم هو الذى حسن الجمع بين الملك والسقاء وصغار النمل لاشتراكها فى عدم التوقع منهم والاستغناء عنهم مع كونها متباعدة متباينة غاية التباين (قوله ثلاثة الخ) يصح ان يكون خبرا مقدما على المبتدأ وهو قوله شمس الضحى وماعطف عليه ويصح ان يكون ثلاثة مبتدأ محذوف الخبر اى لنا او فى الوجود ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها وشمس الضحى بدل او عطف بيان او خبر مبتدأ محذوف والاحتمال الثانى اليق واعلق بالقلب وقال ببهجتها ولم يقل ببهجتهم تغليبا للعاقل على غيره مع انه اكثر من تغليب غير العاقل نظرا لكون اشراق غير العاقل حسيا فهو اولى بالاعتبار (قوله فان الوهم اى وان لم يكن البيت مما نحن فيه لانه ليس من عطف الجمل وانما هو من عطف المفردات لكن قد مر ان المفرد كالجملة فى اشتراط الجامع (قوله يتوهم ان الثلاثة من نوع واحد) وهو المشرق او المنور للدنيا وقوله وانما اختلفت بالعوارض وهى كون الشمس كوكبا نهاريا وكون القمر كوكبا ليليا وكون ابى اسحاق حيوانا ناطقا وتوهم الوهم لذلك انما نشأ من اشتراك الثلاثة فى اشراق الدنيا وان كان الاشراق فى اثنين حسيا واشراق الثالث عقليا بالخاصة انواع العدل والاحسان بتنزيل ذلك المعقول منزلة المحسوس لكمال ظهوره والحاصل ان هذه الثلاثة عند النظر والتأمل متباينة لان الشمس كوكب نهارى مضئ لذاته والقمر كوكب ليلى مطموس لذاته مستفاد نوره من نور غيره وهو الشمس واما ابو اسحاق فانسان عم عدله واحسانه جميع العالمين فى زعم الشاعر بحيث صار عموم عدله واحسانه شبيها بعموم نور الشمس فى التوصل الى الاغراض الا انه يسبق الى الوهم تماثل هذه الثلاثة فى الاشراق وانها نوع واحد وانما تمايزت بالعوارض اما التوهم فيما بين الشمس والقمر فواضح واما فيما بينهما وبين ابى اسحاق فلكثرة تشبيه عموم العدل والاحسان بنور الشمس حتى صار بحيث يتوهم ان له اشراقا يهتدى به فى المحسوسات فابرزها الوهم فى معرض المتماثلات (قوله وهو التقابل) اى التعاند (قوله وجوديين) خرج به تقابل الايجاب والسلب كتقابل الحركة لعدمها والسكون لعدمه وتقابل العدم والملكة وهو ثبوت شئ وعدمه عما من شانه ذلك كتقابل العمى للبصر وليس المراد بالوجودى هنا خصوص ما يمكن رؤيته بل المراد به هنا ما ليس العدم داخلا فى مفهومه فيشمل الامور الاعتبارية وحينئذ فيدخل فى التعريف الامران المتضايفان فلابد من زيادة قيد لا يتوقف تعقل احدهما على

(او) يكون بين تصورهما (تضاد) وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد (كالسواد والبياض) فى المحسوسات (والايمان والكفر) فى المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لان الايمان هو تصديق النبى صلى الله تعالى عليه وسلم فى جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعنى قبول النفس لذلك والاذعان له على ما هو تفسير التصديق فى المنطق عند المحققين

تعقل الآخر لاجل اخراجهما ومما يدل على ان المراد بالوجودى هنا ما قلناه ماسيأتى للشارح فى الاول والثانى كذا قرر شيخنا العدوى وفى عبد الحكيم ان هذه الارادة خلاف التحقيق لان قسمة الجامع الى الاقسام الثلاثة باصطلاح الفلاسفة فانهم يثبتون الحواس الباطنية وعندهم الامور الاضافية موجودة يمكن رؤيتها فالاتفاق اجراء الكلام على ظاهرهم (قوله يتعاقبان على محل واحد) اى يوجدان على التعاقب فى محل واحد ولا يجتمعان وقوله يتعاقبان اى يمكن ذلك لانه بالفعل لان الضدين قد يرتفعان ثم ان المحل قد يراد به ما يقوم به الشئ فى الجملة فيشمل المادة وهى الهيولى باعتبار عروض الصور النوعية لها كالطين باعتبار عروض الصور كالزيرية والابريقية له فعلى هذا يدخل فى التعريف التضاد بين الجواهر اعنى الصور النوعية كالابريق والزير ويراد ان يخرج من التعريف الانواع المتنافية من الجواهر لقصره التضاد على المعانى كالسواد والبياض او على المتصف بها باعتبارها كالاسود والابيض لا باعتبار ذات المتصف جعل مكان المحل الموضوع فقال يتعاقبان على موضوع واحد وذلك لان الموضوع مخصوص بالجوهر ذى الصورة فعلى هذا لا يتقابل الا الاعراض فتخرج الانواع وتبقى المعانى ثم انه فى بعض النسخ تقييد الامرين الوجوديين بكونهما بينهما غاية الخلاف فيخرج بهذا القيد التعاند كالتقابل بين السواد والحمرة والبياض والصفرة وعلى ما فى هذه النسخة يكون ماذكره الشارح تعريفا للتضاد الحقيقى وفى بعض النسخ اسقاط هذا القيد فيكون التعريف المذكور تعريفا للتضاد المشهورى الشامل للتعاند والحاصل انه على اعتبار القيد فى التعريف تكون انواع التقابل خمسة التماثل والتناقض والتقابل العدم والملكة والتضاد والتعاند وعلى عدم اعتباره فيه يكون التعريف شاملا للتضاد الحقيقى والمشهورى وتكون انواع التقابل منحصرة فى اربعة التماثل والتناقض والتضاد وتقابل العدم والملكة (قوله كالسواد والبياض) فيقال ذهب السواد وجاء البياض او السواد لون قبيح والبياض لون حسن وقوله فى المحسوسات اى حال كونهما من المحسوسات (قوله والايمان والكفر) نحو ذهب الكفر وجاء الايمان والايمان حسن والكفر قبيح وقوله فى المعقولات حال اى حال كونهما من المعقولات (قوله والحق ان بينهما) اى بين الايمان والكفر تقابل العدم والملكة اى لا تقابل التضاد كما هو ظاهر كلام المصنف وهو مبنى على ان الكفر وجودى فالايمان تصديق النبى صلى الله تعالى عليه وسلم فى كل ما علم مجيئه بالضرورة كالواحدانية والبعث والرسالة والكفر على هذا القول هو الجحد لشئ من ذلك كما سيأتى والجحد امر موجود كالتصديق فكان المناسب جعل ذلك من شبه التضاد (قوله اعنى) اى بالتصديق (قوله والاذعان له) اى الانقياد له وهو تفسير لما قبله والاذعان والانقياد يرجع لكلام نفسانى وهو قول النفس آمنت وصدقت (قوله عند المحققين) كالقطب الشيرازى وظاهر قول الشارح ان التصديق عند

المحققين من المناطقة هو الاذعان بوقوع النسبة اولا وقوعها وليس كذلك لاتساق المناطقة على ان التصديق قسم من اقسام العلم والاذعان المذكور ليس علما كما علمت وانما التصديق عند المحققين من المناطقة ادراك ان النسبة واقعة اوليست بواقعة على وجه الاذعان والقبول وعند غيرهم وهو المشهور ادراك ان النسبة واقعة اوليست بواقعة مطلقا اى ولو كان ذلك الادراك ليس على وجه الاذعان واما التصديق عند المتكلمين فهو الاذعان لما علم مجئ النبي به وقبول النفس لذلك ومرجعه لكلام نفسي (قوله مع الاقرار به باللسان) اى ولو مرة فى العمر (قوله والكفر عدم الايمان الخ) ذكر الشيخ يس عن بعضهم انه على هذا القول يقال الايمان مخلوق لله تعالى والكفر غير مخلوق لان الخلق انما يتعلق بالامور الموجودة كالارادة فيصح ان يقال الكفر ليس مرادالله اذلو كان مرادا للزم وجود المعدوم وانه باطل نعم على القول بان الكفر وجودي يقال فيه انه مخلوق ومراد له سبحانه وتعالى كالايمان فتأمل (قوله عما من شانه الايمان) خرج به الجمادات والحيوانات العجم فلا يقال انها كافرة لانه ليس من شانها ان تتصف بالايمان وهكذا شان تقابل العدم والملكة لابد فيه من اعتبار قبول المحل (قوله وقد يقال الكفر انكار شئ من ذلك) اى مما علم مجئ النبي به بالضرورة واورد على هذا القول انه يقتضي ثبوت الواسطة بين الايمان والكفر فالشاك والجاهل الذى لم يذعن ولم يجحد ليس بمؤمن ولا كافر مع انه لا واسطة بينهما واجيب بان المراد بقولهم الكفر انكار شئ اى حقيقة او حكما لانه اذا دعى واقيم له المعجزة والدليل فتردد انما هو لانكاره فكلا منا فيمن دعى وهو لا يكون الا مصدقا او منكرا وليس كلامنا فيمن لم تبلغه دعوة واعلم انه على التحقيق من ان التقابل بين الايمان والكفر من تقابل العدم والملكة عدم الواسطة بينهما طرا لان الشاك والجاهل داخلان فى الانكار لانتفاء التصديق منهما (قوله فيكونان متضادين) اى وحينئذ فيصح التمثيل الذى ذكره المصنف (قوله ومايتصف بها) عطف على السواد اى وكالذوات المتصفة بالمذكورات (قوله كالاسود الخ) اى فيقال الاسود ذهب والابيض جاء والمؤمن حضر والكافر غاب (قوله وامثال ذلك) عطف على الاسود اى كسوداء و بيضاء ومؤمنة وكافرة او على ضميرها كالاطاعة والعصيان فيقال الطائع جاء والعاصي ذهب (قوله فانه) اى مايتصف بالمذكورات وهذا توجيه لجعل الذوات الموصوفة بالمذكورات متضادة (قوله باعتبار الاشتمال الخ) اى على وجه الدخول فى المفهوم لا باعتبار ذاتيهما بقطع النظر عن وصفيهما فانه لاتضاد بينهما فذات الابيض وذات الاسود بقطع النظر عن وصفيهما وهما البياض والسواد لاتضاد بينهما لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام لا الاعراض ولعدم العناد بينهما (قوله اوشبه تضاد) بان لا يكون احد الشيئين ضدا للآخر ولا موصوفا بضد ما وصف به الآخر ولكن يستلزم كل منهما معنى ينافى مايستلزمه

مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه الايمان وقد يقال الكفر انكار شئ من ذلك فيكونان متضادين (ومايتصف بها) اى بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر وامثال ذلك فانه بعد من المتضادين باعتبار الاشتمال على الوصفين المتضادين (اوشبه تضاد كالسماء والارض) فى المحسوسات فانهما وجوديان احدهما فى غاية الارتفاع والآخر فى غاية الانحطاط وهذا معنى شبه التضاد وليسا متضادين لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام

الآخر وهو قسمان مايكون فى المحسوسات كالسماء والأرض ومايكون فى المحسوسات والمعقولات كالاول والثانى فيقال السماء مرفوعة لنا والارض موضوعة لنا والاول سابق والثانى لاحق فالجامع بين المسند اليهما وهمى لتحققه بشبه التضاد بينهما (قوله كالسماء والارض) اى كشبه التضاد الذى بين السماء والارض (قوله احدهما فى غاية الارتفاع الخ) المراد بالغاية هنا الكثرة وان لم تبلغ النهاية فاندفع مايقال ان السماء الاولى ليست فى غاية الارتفاع لانما فوقها ارفع منها والارض العليا ليست فى غاية الانحطاط وما اجاب به بعضهم من ان المراد بالسماء مجموع السموات وبالارض مجموع الارضين ففيه نظر لان الذى فى غاية الارتفاع العرش والذى فى غاية الانحطاط الماء الذى تحت الارض السابعة (قوله وهذا) اى كون احدهما فى غاية الارتفاع والآخر فى غاية الانحطاط معنى الخ فشبه التضاد هو الكونية المذكورة (قوله وليسا الخ) يعنى ان السماء والارض لما لم يتعاقبا على موضوع اصلا لم يكونا متضادين فهما خارجان من تعريف التضاد بقوله يتعاقبان على محل واحد قال سم وكأن وجه ذلك ان بينهما بعدا كثيرا كما بين المتضادين (قوله دون الاعراض) ظاهر هذا الكلام يدل على ان التوارد على المحل انما هو فى الاعراض وفيه نظر لما عرفت ان المحل اعم من الموضوع والمختص بالاعراض هو الثانى لا الاول (قوله ولا من قبيل الخ) اشارة الى سؤال نشأ مما سبق وجوابه اما السؤال فهو ان يقال جعل الابيض والاسود من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فلم لم يجعل السماء والارض من هذا القبيل بهذا الاعتبار وحاصل الجواب انهما لم يجعلا من قبيل الاسود والابيض لان الوصفين المتضادين فى الابيض والاسود جزأن من مفهوميهما لان الاسود شئ ثبت له السواد والابيض شئ ثبت له البياض بخلاف السماء والارض فان الوصفين المتضادين فيهما وهما الارتفاع والانحطاط لازمان لهما وليسا داخلين فى مفهوميهما فان السماء جرم مخصوص تنوسى فيه معنى السمو والارض جرم مخصوص لم يراع فيه الانحطاط ولكونهما لازمين جعلا شبيهين بالمتضادين وعلى تسليم اشعار السماء بالسمو وانه لم يتناس فيها فالارض لا تشعر بالانحطاط الذى هو المقابل الآخر (قوله والاول والثانى) اى وكشبه التضاد الذى بين مفهوم لفظ الاول ومفهوم لفظ الثانى فيقال المولود الاول سابق والثانى مسبوق ونحو الاب اول والابن ثان (قوله المحسوسات) كمثل والمعقولات كقولك علم الاب اول وعلم الابن ثان (قوله فان الاول) اى وانما كان بين مفهوميهما شبه تضاد فان مفهوم لفظ الاول (قوله هو الذى يكون سابقا على الغير) اى سواء كان محسوسا او معقولا وقوله يكون سابقا على الغير اى على فرض انه لو وجد غير (قوله والثانى) اى ومفهوم لفظ الثانى (قوله فقط) هو بمعنى لا غير فبهذا الاعتبار صار مفهوم الثانى محتويا على قيدين احدهما وجودى والآخر عدمى كما ان مفهوم

دون الاعراض ولا من قبيل الاسود والابيض لان الوصفين المتضادين ههنا ليسا بداخلين فى مفهومى السماء والارض (والاول والثانى) فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذى يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثانى هو الذى يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما ولم يجعلا متضادين كالاسود والابيض لانه قد يشترط فى المتضادين ان يكون بينهما غاية الخلاف ولا يخفى ان مخالفة الثالث والرابع وغيرهما للاول اكثر من مخالفة الثانى له مع ان العدم معتبر فى مفهوم الاول فلا يكون وجوديا (فانه) اى انما جعل التضاد وشبهه جامعا وهميا لان الوهم (ينزلهما منزلة التضايف)

الاول كذلك (قوله فلشيها بالمتضادين) اى كالابيض والاسود (قوله على وصفين لايمكن اجتماعهما) وهما عدم المسبوقية اصلا والمسبوقية بواحد (قوله لانه قد يشترط الخ) اى كما هو احد القولين وان كان الشارح اسقطه سابقا فى تعريف الضدين كما فى اكثر النسخ واشار الشارح بقدالى قلة هذا الاشتراط لقلة القائلين به والى ضعف القول (قوله ولا يخفى الخ) علة لمحذوف اى وهنا الشرط غير موجود هنا لانه لا يخفى الخ (قوله مع ان العدم الخ) ردان (قوله فلا يكون موجودا) اى وحينئذ فلا يكونان ضدين لانهما الامران الوجوديان وظاهر هذا ان التقابل بينهما تقابل السلب والايجاب او العدم والملكة وعبارة المطول مع ان العدم معتبر فى مفهوميهما فلا يكونان وجوديين وهى ظاهرة ايضا اما اعتبار العدم فى مفهوم الاول فظاهر لانه قال فيه ولا يكون مسبوقا بشئ اصلا فلم يكن وجوديا لان الوجودى مالا يشتمل مفهومه على عدم واما اعتباره فى مفهوم الثانى فلاعتبار قيد فقط فيه التى هى بمعنى لاغير وحاصل ماذكره الشارح ان الاول والثانى لايكونان متضادين عند من يشترط فى المتضادين ان يكون بينهما غاية الخلاف ولا عند من لم يشترط ذلك اما عند من يشترط فظاهر لان مخالفة الثالث والرابع فما فوقهما للاول اكثر من مخالفة الثانى له واما عند من لم يشترط ان يكون بينهما غاية الخلاف فيمتنع ايضا جعلهما من المتضادين لكن لا من هذه الحيثية بل من حيثية اخرى وهو كون الاول معتبرا فى مفهومه العدم فلا يكون وجوديا فلا يكون ضدا لغيره لما علم ان الضدين هما الامران الوجوديان الخ (قوله فانه) اى الوهم (قوله انما جعل التضاد) اى او الاتصاف بالتضادين (قوله بنزلهما منزلة التضايف) يعنى ان التضاد عند الوهم كالتضايف عند العقل فكما لاينفك احد المتضايفين عن الآخر عند العقل بل متى خطر عنده احدهما خطر الآخر وبذلك الارتباط جعهما عند المفكرة كذلك لاينفك احد المتضادين عن الآخر عند الوهم وبذلك الارتباط جعهما عند المفكرة وليس المراد ان الوهم يعتبر التضاد داخلا فى التضايف حتى يرد انه اذا كان احد الضدين لاينفك عن الآخر عنده يكون التضاد جامعا عنده من غير حاجة الى تنزيله منزلة التضايف على انه اذا كان التضاد داخلا فى التضايف فلا معنى للتنزيل (قوله فى انه) اى الوهم وهو متعلق بمنزلة (قوله لايحضره) اى لايحضر فيه وكذا يقال فيما بعده (قوله ولذلك) اى ولاجل ذلك اولاجل تنزيله التضاد منزلة التضايف بالمعنى المذكور وهو انه متى خطر احد الضدين فى الوهم خطر فيه الآخر تجد الضد اقرب خطورا بالبال اى فى الوهم بدليل قول الشارح بعد والا فالعقل الخ وقوله مع الضد اى مع خطور الضد وهو متعلق بالخطور (قوله من المغايرات) متعلق باقرب اى اقرب من سائر خطور المغايرات الغير المتضادة اى بعضها مع بعض فاذا خطر السواد فى الوهم كان ذلك اقرب لخطور البياض فيه من خطور القيام والقعود والاكل والشرب فيه وذلك

فى انه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين بهما او يحضره الآخر (ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد) من المغايرات الغير المتضادة يعنى ان ذلك مبنى على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر (او خيالى) وهو امر بسببه يقتضى الخيال اجتماعهما فى المفكرة

لان هذه لايجمعها الوهم لعدم غلبة خطورها مع مايغايرها تماسوى الضد بخلاف الضدين فان الوهم يحكم باجتماعهما والسبب فى ذلك ان المقابل للشئ فيه مايشعر بمنافاة مقابله فيستنشق منه ذلك المقابل والوهم لايبحث عن صحة وجود احدهما بدون الآخر فلذا حكم بالاجتماع (قوله يعنى ان ذلك) اى كون التضاد وشبهه جامعا مبنى على حكم الوهم اى تصوره وادراكه حكما على خلاف الواقع بتلازمهما فى الحضور عنده فقد جاز اذا لحوق الضدين بالمتضايفين (قوله على حكم الوهم) اى لاعلى حكم العقل وقوله والا اى والانقل على حكم الوهم بل قلنا على حكم العقل فلايصح لان العقل يتعقل كلا منهما ذا هلا عن الآخر بخلاف المتضايفين وحينئذ فلا يحكم بتلازمهما فى الحضور عنده فلايكون التضاد وشبهه جامعا عقليا (قوله اوخيالى وهوامر الخ) انت خبير بان الذى اوجب الجمع بين الشيئين عند المفكرة هو قوة العقل المدركة لاخزانتها وكذلك فى الوهم كما تقدم وقد خالف هنا فلم يجعل القوة المدركة للصور الحسية التى هى الحس المشترك مقتضية للجمع فى المفكرة بل جعل خزانتها التى هى الخيال هى المقتضية لذلك فكان المناسب حيث جعل القوة التى جمعت بين الشيئين عند المفكرة هى القوة المدركة فى العقلى والوهمى ان يجعلها كذلك فى الخيالى فيسميه حسيا لكن تساهل فجعلها هى الخيال التى هى الخزانة للحس المشترك اشارة الى ان هذه القوى يمكن ان ينسب حكم المدركة منها الى خزانتها والعكس من جهة ان هذه القوى كما قيل بمنزلة المرائى المقابل بعضها لبعض فهى ترتسم فى كل منها مالرتسم فى الآخر تأمل آه يعقوبى ومن هنا علم ان قول الشارح يقتضى الخيال فيه مسامحة اى يقتضى الحس المشترك الذى خزانته الخيال كما مر ويمكن ان يقال لم ينسب الجامع للحس المشترك لان النسبة للخيال اخف من النسبة الى المشترك ان نسب الى الصفة ولم ينسب الى الموصوف ويقل حسى مخافة اللبس بالنسبة الى احدى الحواس الخمس الظاهرة (قوله وهوامر بسببه يقتضى الخيال اجتماعهما فى المفكرة) اى وان كان العقل اذا خلى ونفسه لايقتضى بذلك الاجتماع ثم انه لايشترط ان يكون ذلك الامر صورة تدرك بالخيال بعد الحس المشترك بل يكون خياليا ولوكان عقليا بسبب كونه كليا او وهميا بسبب كونه جزئيا لايدرك بالحواس فاندفع الاعتراض بان التقارن عقلى اذلا يحس فحقه ان يكون عقليا اووهميا ووجه الاندفاع ان المراد بالجامع فى هذه القوى ماتتوصل كل قوة به الى الجمع عند المفكرة لامايدرك بتلك بالخصوص وهو ظاهر غير انه يرد عليه ان يقال التوصل الى الجمع انما يكون بادراك المتوصل به وكيف تتوصل قوة من تلك القوى الى جمع المتعاطفات بشئ لايدرك بها والجواب ان هذه القوى لايختص ادراكها بما اختصت به بل تدرك غيره ايضا لكن بعد ان تأخذه عن السابق اليه وهو قوته المختصة بادراكه اولا ولذلك يحكم العقل على الجزئيات ويحكم الوهم على الكليات اوالحسيات ويحكم الخيال على المعانى

بعد تصوير الوهم اياها بصور المحسوسات والحكم على الشئ فرع عن تصوره وادراكه فعلى هذا الجامع العقلى مايقتضى بسببه العقل الجمع عند المفكرة ولو سبق اليه الوهم لكونه مدركاله بالخصوص اولا فاخذ منه العقل والجامع الوهمى مايحتال بسببه الوهم على الجمع عند المفكرة ولو سبق اليه الخيال لكونه مدركاله بالخصوص اولا اوسبق اليه العقل لكونه كذلك بالنسبة اليه ثم اخذه الوهم من احدهما والجامع الخيالى هو مايتعلق بالصور الخيالية ولوكان عقليا اووهميا فى اصله اه يعقوبى وسيأتى ذلك ايضا فى الشرح (قوله بان يكون بين تصوريهما) الضمير للشيئين وسيأتى الاعتراض على هذه العبارة فى الشرح والصواب بان يكون بينهما (قوله تقارن فى الخيال) اى خيال المخاطب على مافى الاطول وهو مبنى على الغالب من مراعاة حال المخاطب والمراد بتقارنهما فى الخيال تقارنهما فيه عند التذكر والاحضار وليس المراد بالتقارن فى الخيال ان يكون الشيئان ثابتين فيه لان الصور المتقاربة والمتباعدة كلها ثابتة فى الخيال لانه خزانة لها (قوله سابق على العطف) اى سابق ذلك التقارن فى خيال المخاطب على العطف ليكون مصححاله واما لوكان التقارن حاصلا بالعطف فلايكفى كذا قرر بعضهم وفى الشيخ يس ان الظاهر ان هذا القيد لبيان الوقع لالاحتراز فتأمله (قوله لاسباب مؤدية الى ذلك) متعلق بتقارن اى بان يكون بينهما تقارن فى الخيال لاجل اسباب مؤدية الى ذلك التقارن (قوله واسبابه مختلفة) اى لان تلك الاسباب وان كان مرجعها الى مخالطة ذاوت تلك الصور الحسية المقترنة فى الخيال بمعنى ان تلك المخالطة ما ل تلك الاسباب ومنشؤها الا ان اسباب تلك المخالطة مختلفة فيمكن وجودها عند شخص دون آخر مثلا اذا كان المخاطب صنعته الكتابة فانها تقتضى مخالطته لآلاتها من قلم ودواة ومداد وقرطاس فتقترن صور المذكورات بخياله فيصح ان يعطف بعضها على بعض فيقول القلم عندى والدواة عندك واذا تعلقت همته بصنعة الصياغة اوجب ذلك له مخالطة آلاتها وامورها من سبائك الذهب والفضة فتقترن صور المذكورات بخياله فيصح ان يعطف بعضها على بعض واذا كان من اهل التعيش بالابل مثلا اوجب له ذلك مخالطتها وامورها من رعيها فى خصب ناشئ عن المطر النازل من السماء ومن الايواء بها الى محل الرعى والحفظ كالجبال ثم الى الانتقال بها الى ارض دون اخرى طلبا للكلاء فتقترن صور المذكورات فى خياله فيصح عطف بعضها على بعض باعتبار من اقترنت بخياله دون غيره فظهر من هذا ان اسباب المخالطة توجد لشخص دون غيره وربما كانت مقارنة الصور فى الخيال على وجه الترتيب فتجتمع كذلك عند المفكرة فاذا عكس ترتيبها لم يحسن لمافيه من التخليط الغير المألوف كما فى قوله تعالى افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت والى السماء كيف رفعت والى الجبال كيف نصبت والى الارض كيف سطحت فلو وقع العطف فى غير القرآن بذكر الارض اولا ثم الجبال ثم السماء ثم الابل لم يحسن لان صور

و ذلك (بان يكون بين تصوريهما تقارن فى الخيال سابق) على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك (واسبابه) اى واسباب التقارن فى الخيال (مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة فى الخيالات ترتبا ووضوحا) فكم من صور لاانفكاك بينهما فى خيال وهى فى خيال آخر مما لا تجتمع اصلا

المذكورات لم تقترن فى خيال اصحابها على هذا الوجه فلم تتضح فيها كذلك والمعتبر خيال السامع لانه الذى يراعى حاله فى غالب الخطاب لاخيال المتكلم (قوله ولذلك) اى ولاجل اختلاف اسباب التقارن اختلفت الصور الثابتة فى الخيال اى التى من شانها ذلك واشار بقوله ترتبا ووضوحا الى ان المختلف بسبب اختلاف الاسباب هو ترتب الصور ووضوحها باعتبار الخيالات (قوله ترتبا ووضوحا) تمييز محول من فاعل اختلفت اى اختلف ترتب الصور ووضوحها والمراد بترتبها اجتماعها فى الخيال بحيث لاتنفك عن بعض والمراد بوضوحها عدم غيبتها عن الخيال كما يؤخذ من كلام الشارح اى اختلف اجتماعا وعدم اجتماع ووضوحا وعدم وضوح (قوله فكم من صور الخ) اى لانه كم من صور وهذا التعليل راجع لما قبله على سبيل اللف والنشر المرتب فقوله فكم من صور لا انفكاك الخ راجع لاختلاف الصور ترتبا وقوله وكم من صور لاتغيب الخ راجع لاختلافها وضوحا وقوله فكم من صور لاانفكاك الخ كصورة القلم والدواة والقرطاس وقوله لاانفكاك بينها فى خيال اى كخيال الكاتب الذى تعلقت همته بالكتابة فاذا حضرت صورة احدها فى خياله حضر صور الباقى وذلك لكثرة الف خياله لها وقوله وهى فى آخر مما لاتجتمع اى كخيال النجار اوالبناء فان صور هذه المذكورات لاتجتمع فى خياله وان استحضر واحدا منها بان رآه لم يقارنه الباقى لقلة الف خياله به وهذا مناسب لما قدرناه بقولنا وعدم اجتماع (قوله وكم من صورة لاتغيب الخ) اى كصورة محبوب زيد فانها لاتغيب عن خيال زيد و لاتقع فى خيال عمرو الذى هو غير محب وقول الشارح وهى فى خيال آخر مما لايقع قط هذا مناسب لما قدرناه سابقا بقولنا وعدم وضوح وقد علم من كلام الشارح هذا ان المراد بالترتب ارتباط الصور فى الخيال بحيث لاتنفك والمراد بالوضوح عدم غيبتها عن الخيال وفيه ان الترتب والوضوح بهذا المعنى متلازمان وذلك لان الصور المقترنة فى الخيال بعد فرض تقارنها لاتنفك فى ذلك الخيال فوضوحها فى خيال يقتضى عدم انفكاكها فيه وحينئذ فلايكون لاختلاف التفسيرين فائدة لصحة ان يفسر كل منهما بما ذكر للآخر بل الوجه لذكرهما معا لاغناء احدهما عن الآخر فلعل الاولى ان يفسر الترتب بان يكون حضور الصور على وجه مخصوص لايكون فى آخر كذلك فالخيالات قد تشترك فى وضوح تلك الصور فيها لكن ترتبها فى بعض الخيالات خلاف ترتبها فى غير ذلك البعض فقد اختلف الترتب مع الوضوح بهذا الاعتبار (قوله ولصاحب علم المعانى فضل احتياج) اى زيادة احتياج اى حاجة اكيدة فهو من اضافة الصفة للموصوف وقصد المصنف بهذا حث صاحب هذا العلم على معرفة جزئيات الجامع الواقعة فى التراكيب فى مقام الفصل والوصل وبهذا اندفع مايقال ان صاحب هذا العلم يعرف ان الجامع العقلى امور ثلاثة والوهمى ثلاثة والخيالى واحد فلامعنى لحثه على معرفتها وانما الذى

وكم من صور لاتغيب عن خيال وهى فى خيال آخر مما لايقع قط (ولصاحب علم المعانى فضل احتياج الى معرفة الجامع) لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبنى على الجامع (لاسيما) الجامع الخيالى فان جمعه على مجرى الالف والعادة) بحسب انعقاد الاسباب فى اثبات الصور فى خزانة الخيال وتباين الاسباب

يحث على معرفتها طالب هذا العلم فكان الاولى للمصنف ان يقول ولطالب علم المعانى (قوله لان معظم ابوابه الخ) هذا الكلام على وجه المبالغة والمعنى المراد ان علم المعانى معياره باب الفصل والوصل بمعنى ان من ادركه كما ينبغى لم يصعب عليه شئ من سائر الابواب بخلاف العكس او المراد بالمعظم الاصعب كما قرره بعضهم (قوله وهو مبنى على الجامع) اى وجودا وعدما اى واذا كان باب الفصل والوصل بمنزلة كل ابواب علم المعانى لسهولة اتقانها عن اتقانه وهذا الباب مبنى على الجامع تأكدت حاجة صاحب هذا العلم الى معرفة الجامع (قوله لاسيما الجامع الخيالى) اى لامثل الجامع الخيالى موجود فى التأكيد بمعنى انه اوكد انواع الجامع الثلاثة (قوله فان جمعه) اى فان الجمع بسببه وهذا علة لقوله لاسيما الخ (قوله على مجرى الالف) اى مبنى على جريان المألوف اى على جريان الصورة المألوفة والمعتادة والمراد بجريانها وقوع ذلك المألوف من الصور والمعتاد منها وقوعا متكررا فى الخيالات والنفوس فبذلك يحصل الاقتران الذى هو الجامع (قوله بحسب انعقاد) اى وجود الاسباب متعلق بمجرى والمعنى ان الجمع به مبنى على وجود الصور المألوفة فى الخيال ووجودها فيه بحسب وجود الاسباب المقتضية لاثبات تلك الصور واقترانها فى الخيال كصنعة الكتابة فانها سبب فى اقتران القلم والدواة (قوله فى اثبات الصور) متعلق بالاسباب واضافة خزانة للخيال بيانية وقوله فى خزانة متعلق باثبات (قوله وتباين الاسباب) اى والاسباب المتباينة المقتضية لاثبات صور المحسوسات فى الخيال وهو مبتدأ وقوله مما يفوته الحصر اى الضبط والعد خبره ولكون تلك الاسباب لا تنحصر كان الجامع الخيالى اكثر الجوامع وقوعا والاحتياج اليه اشد واعلم ان تلك الاسباب المقتضية لاثبات الصور فى الخيال تختلف باختلاف الاشخاص والاغراض والازمنة والامكنة لما سبق لك ان منشأ تلك الاسباب المخالطة واسباب المخالطة مختلفة فيمكن وجودها عند شخص دون آخر وحيث كانت تلك الاسباب لا تنحصر فاختلاف الصور باعتبار الحضور فى الخيالات لا ينحصر ايضا ولهذا تجد الشئ الواحد يشبه بصور من الصور الحسية المخزونة فى الخيال فيشبهه كل شخص بصورة مخالفة لما يشبهه بها الآخر لكون تلك الصورة التى شبهه بها كل واحد هى الحاضرة فى خياله كما روى ان سلاحيا وصائغا وبقارا ومؤدبا اطفال طلع عليهم البدر بعد التشوف اليه فاراد كل واحد ان يشبه بافضل ما فى خزانة خياله فشبهه الاول بالترس المذهب والثانى بالسبيكة المدورة من الابريز والثالث بالجبن الابيض يخرج من قالبه والرابع برغيف احمر يصل اليه من بيت ذى ثروة فالصور التى من شانها حصولها فى الخيال اختلفت فى حضورها فى الخيالات بمعنى انها وجدت فى خيال دون آخر لان كل شخص شبه بما هو ملائم لما هو مخالطه فان من خالط شيئا فلا بد ان يغترف من بحره (قوله مما يفوته الحصر) اى مما يتجاوزه ولا يتسلط عليه الحصر (قوله فظهر) اى من تفسير الشارح للجوامع الثلاثة بما تقدم

التشوق ٣ وهو تتبع علم

(قوله مايدرك بالعقل) اى خصوص مايدرك بالفعل وهكذا بل المراد بالعقلى امر بسببه يقتضى العقل الاجتماع فى المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه اولا وبالوهمى امر بسببه يقتضى الوهم الاجتماع فى المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه اولا وكذلك الخيال (قوله لان التضاد الخ) لم يلتفت فى التعليل الى الجامع العقلى لصحة ادراك العقل ماذكره المصنف فيه من الاتحاد والتماثل والتضايف وان كان الجامع العقلى قد يكون مدركا للوهم (قوله ليس من الصور) اى بل هو وصف للصور (قوله بل جميع ذلك) اى جميع الجوامع المتقدمة وهى سبعة (قوله معان معقولة) اى يدركها العقل لكونها معانى كلية ان لم تضف الى شئ اواضيفت الى كلى فان اضيفت الى جزئى كانت من مدركات الوهم فالتماثل مثلا ان اعتبر غير مضاف اومضافا لكلى كان من مدركات العقل وان اعتبر مضافا لجزئى كان من مدركات الوهم (قوله وقد خفى هذا) اى قولنا ليس المراد الخ على كثير من الناس فاعتقدوا ان الجامع العقلى هو مايدرك بالعقل والجامع الوهمى هو مايدرك بالوهم والجامع الخيالى هو مايدرك بالخيال فاعترضوا الخ (قوله من المحسوسات الخ) اى وحينئذ فمقتضاه ان يكون الجامع بينهما خياليا لان الخيال يدركهما بعد ادراك الحس المشترك فكيف يجعلهما المصنف من الوهميات ويجعل الجامع بينهما وهميا مع ان الوهم انما يدرك المعانى الجزئية ولا يخفى ضعف هذا الاعتراض عند التأمل لان الجامع ليس هو نفس الضدين كما لا يخفى حتى يصح هذا الاعتراض (قوله واجابوا) عطف على اعترضوا (قوله وهذا) اى كون كل منهما مضاد الآخر (قوله وفيه نظر) اى فى هذا الجواب نظر من حيث قوله وهذا معنى جزئى (قوله لانه ممنوع) اى لانا لانسلم ان تضاد البياض للسواد معنى جزئى بل هو كلى لان التضاد المأخوذ مضافا لكلى كلى (قوله ان تضاد هذا السواد) اى المخصوص وقوله لهذا البياض اى المخصوص (قوله فتماثل الخ) اى نسلم ولكنه معارض بالمثل لان تماثل هذا اى كزيد وقوله مع ذاك اى مع عمرو مثلا (قوله فتماثل) اى فنقول تماثل هذا الخ اى فالاخذ بهذا المراد يؤدى لفساد كلام المصنف اولتحكم (قوله وشبههما) اى وغيرهما من بقية الجوامع وقوله فى انها اى التماثل والتضايف وغيرهما مثل التضاد وشبهه (قوله الى الكليات) كقولك تضاد البياض للسواد وقوله الى الجزئيات كقولك تضاد هذا البياض لهذا السواد فان هذا البياض الذى اضيف اليه التضاد معنى جزئى (قوله كانت كليات) فتكون من مدركات العقل (قوله كانت جزئيات) اى فتكون من مدركات الوهم (قوله فكيف يصح جعل بعضها) وهو الاتحاد والتماثل والتضايف وقوله على الاطلاق اى سواء اضيف لكلى اوجزئى (قوله وبعضها وهميا) وهو التضاد وشبه التضاد وشبه التماثل وقوله فكيف الخ استفهام انكارى بمعنى النفى اى لا يصح ذلك لانه تحكم محض ثم ان ما اقتضاه هذا الجواب من ان تضاد المضاف للجزئى جزئى لايسلم لانهم صرحوا بان امكان زيد كلى لانه يتعدد

مما يفوته الحصر فظهر ان ليس المراد بالجامع العقلى مايدرك بالعقل وبالوهمى مايدرك بالوهم وبالخيالى مايدرك بالخيال لان التضاد وشبهه ليسا من المعانى التى يدركها الوهم وكذا التقارن فى الخيال ليس من الصور التى يجتمع فى الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وقد خفى هذا على كثير من الناس فاعترضوا بان السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات. واجابوا بان الجامع كون كل منهما مضادا للآخر وهذا معنى جزئى لايدركه الا الوهم وفيه نظر لانه ممنوع وان اردوا ان تضاد هذا السواد لهذا البياض معنى جزئى فتماثل هذا مع ذاك وتضايفه معه ايضا معنى جزئى فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبههما فى انها ان اضيفت الى الكليات كانت كليات وان اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا

باعتبار الازمنة والامكنة وهذا الامكان جزئى ضرورة ان الاشارة لاتكون الا للمحسوس المشاهد اللهم الا ان يقال ان هذا الجواب مبنى على تسليم ان التضاد المضاف للجزئى جزئى جدلا او ان المراد بالجزئى فى كلامه الجزئى الاضافى لا الحقيقى ولا شك ان الجزئى الاضافى يصدق على الكلى كما بين فى محله فتأمل (قوله ثم ان الجامع الخيالى الخ) هذا اعتراض من الشارح على البعض القائل ان الجامع العقلى هو مايدرك بالعقل والمراد بالجامع الخيالى مايدرك بالخيال وتوضيحه ان ذلك البعض لما فسر الجوامع المذكورة بما يدرك بهذه القوى واعترض على التفسير المذكور بالجامع الوهمى قال له الشارح اعلم ان الاعتراض بالجامع الوهمى فيه قصور اذ حيث كان المراد بالجوامع المذكورة مايدرك بهذه القوى فلا يصح هذا التفسير فى الجامع الخيالى ايضا قرر ذلك شيخنا العدوى (قوله بل هو) اى التفاوت من المعانى اى المدركة بالعقل او بالوهم على التفصيل المتقدم (قوله فان قلت) اى معترضا على السكاكى بوقوع التنافى فى كلامه والغرض من ذكر الشارح لهذا الاعتراض والجواب عنه التوطئة والتمهيد للاعتراض على المصنف حيث وقع الخلل فى كلامه (قوله مشعرا الخ) اى لانه قال الجامع بين الجملتين اما عقلى وهو ان يكون بين الجملتين اتحاد فى تصور ما الخ ومن المعلوم ان الكلام فى الجامع المصحح للعطف اذ ما لايصح العطف لايتعلق الغرض ببيانه وتصور بمعنى متصور وتنوينه يدل على الافراد (قوله وهو نفسه معترف بفساد ذلك) اى وحينئذ ففى كلامه تناف (قوله حيث منع الخ) اى لعدم الجامع بين المسند اليهما وان كان الجامع بين المسندين موجودا وهو الاتحاد فى التصور (قوله محدثة) خبر حذف من الاولين لدلالة الاخير عليه فهو من عطف الجمل (قوله قلت) اى جوابا عن السكاكى وقوله كلامه هنا اى قوله الجامع بين الجملتين الخ وقوله ليس الا فى بيان الجامع بين الجملتين اى فى بيان حقيقته من حيث هو وكون ذلك كافيا فى صحة العطف اولا فهو شئ آخر (قوله واما ان الخ) اى واما بيان جواب ان اى قدر الخ وحاصل هذا الجواب انا لانسلم ان كلام السكاكى هنا اعنى قوله والجامع بين الجملتين الخ فى بيان الجامع المصحح للعطف حتى يلزم التنافى فى كلامه بل كلامه هنا فى بيان حقيقة الجامع واما ان كونه كافيا اولا فشئ آخر وقد علم من سابق كلامه من عدم صحة نحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة ومن لاحق كلامه من عدم صحة نحو خاتمى ضيق وخفى ضيق مع اتحاد المسندين فى المثالين ان الكافى فى صحة العطف وجود الجامع فى كلا الجزئين فكلامه السابق واللاحق مما يعين المراد من كلامه هنا (قوله اى قدر مبتدأ) ويجب خبره والجملة خبران واسمها ضمير الشان ولايصح نصب اى على انه اسم ان لان ان لاتدخل على ماله صدر الكلام واى هنا استفهامية فهى واجبة التصدير (قوله ففوض الى موضع آخر) اى فوكول بيانه لموضع آخر وحينئذ فلا تنافى فى كلامه

ثم ان الجامع الخيالى هو تقارن الصور فى الخيال وظاهر انه ليس بصورة ترسم فى الخيال بل هو من المعانى فان قلت كلام المفتاح مشعر بانه يكفى لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحة نحو خفى ضيق وخاتمى ضيق ونحو الشمس ومرارة الارنب والف باذنجانة محدثة قلت كلامه ههنا ليس الا فى بيان الجامع بين الجملتين واما ان اى قدر من الجامع يجب لصحة العطف ففوض الى موضع آخر وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المسندين والمسند اليهما جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه فى بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ماترى فذكر مكان الجملتين الشيئين

(قوله)

(قوله وقد صرح فيه) اى فى الموضع الآخر وهو الذى منع فيه صحة نحو خفى ضيق وخاتمى ضيق الخ (قوله لما اعتقدان كلامه) اى كلام السكاكى اعنى قوله والجامع بين الجملتين اما عقلى وهو ان يكون بين الجملتين اتحاد فى تصور ما الخ (قوله فى بيان الجامع) اى الكافى فى صحة العطف (قوله سهو منه) اى من السكاكى بواسطة السؤاله المذكور حيث قال فى الايضاح واما مايشعر به ظاهر كلام السكاكى فى مواضع من كتابه انه يكفى ان يكون الجامع باعتبار المخبر عنه او الخبر او قيد من قيودهما فهو منقوض بنحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبى فيه مع القطع بامتناعه ولعله سهو منه فانه صرح فى مواضع اخر منه بامتناع عطف قول القائل خفى ضيق على خاتمى ضيق مع اتحادهما فى الخبر آه قلت تراه قد حكم على السكاكى بالسهو فى كلامه ولم يصلحه بتقييده بالسابق واللاحق كما ذكرشارحنا فى الجواب السابق وقوله سهو خبر لان (قوله واراد) اى المصنف وضمير اصلاحه لكلام السكاكى والجملة حالية (قوله غيره) جواب لما وقوله الى ماترى اى الى مارأيت قال العلامة عبد الحكيم فى ضنى ان تبديل المصنف الجملتين بالشيئين لتعميم الحكم فان الجامع كما يجب بين الجمل يجب بين المفردات عند عطفها وكذا المركبات الغير التامة وتعريفه التصور للاشارة الى التصور المعهود الذى هو جزء من الشيئين فاللام فيه بمنزلة الصفة فى قول السكاكى فى تصورما مثل الاتحاد فى المخبر عنه او به او قيد من قيودهما الا ان القسم الاول من الجامع العقلى يكون مختصا بالجمل والمركبات والثانى والثالث بالمفردات وليس هذا التغيير لدفع الشبهة المذكورة فان المصنف اشار بقوله ظاهر كلام السكاكى الى انه لو حمل كلامه على خلاف الظاهر بقرينة ماذكره فى الموضع الآخر بان يكون المراد بيان الجامع مطلقا لا الجامع الصحيح للعطف لم ترد الشبهة واما ماقاله الشارح من ان تغيير المصنف لكلام السكاكى لاجل الاصلاح ففيه انه ان اراد بالشيئين مابين الجملتين فالشبهة باقية وان اراد المفردين فلا معنى للاتحاد فى العلم فان اتحاد العلم وتعدده تابع لاتحاد المعلوم وتعدده وكذا لامعنى لتماثلهما فى العلم وتضايفهما فيه اذ التماثل والتضايف من اوصاف المعلوم لا العلم ولم يظهر لى الآن مقصود الشارح آه كلامه (قوله فوقع الخلل فى قوله) اى فى قول المصنف وحاصل ايضاح المقام ان المصنف لما ذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد فى التصور مقام قوله اتحاد فى تصورما مثل الاتحاد فى المخبر عنه او به او قيد من قيودهما ظهر انه اراد بالتصور الذى اعتبر فيه اتحاد المعنى المتعارف وهو العلم فلزمه الفساد فى القولين المذكورين وهذا الفساد انما لزم من تغييره ولا يرد ذلك على عبارة السكاكى لانه مثل الاتحاد فى تصور بالاتحاد فى المخبر عنه او فى الخبر او فى قيد من قيودهما فعلم ان مراده بتصوريهما فى قوله الوهمى ان يكون بين تصوريهما والخيالى ان يكون بين تصوريهما متصورهما على قياس

ومكان قوله اتحاد فى تصور ما اتحاد فى التصور فوقع الخلل فى قوله الوهمى ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبه تضاد وفى قوله الخيالى ان يكون بين تصوريهما تقارن فى الخيال لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعنى العلم بهما وكذا التقارن فى الخيال انما هو بين نفس الصور فلابد من تأويل كلام المصنف

ماسبق آه فناری (قوله انماهو بين نفس السواد والبياض) اى اللذين هما متصوران (قوله اعنى) اى بتصوريهما العلم بهما (قوله انما هو بين نفس الصور) اى لا بين التصورات وهذا انما يظهر على القول بتغاير العلم والمعلوم فالعلم حصول الصورة فى الذهن والمعلوم هو الصورة والتحقيق انهما متحدان بالذات وانما يختلفان بمجرد الاعتبار فالصورة باعتبار حصولها فى الذهن علم وباعتبار حصولها فى الخارج معلوم فالعلم هو الصورة الحاصلة فى الذهن لا حصول الصورة فى الذهن لان الادراك من قبيل الكيف لا من قبيل الفعل او الانفعال (قوله فلابد من تأويل كلام المصنف) اى بان يقال اراد المصنف بتصورهما مفهوميهما وهما الامران المتصوران وتجعل الاضافه للضمير بيانية وقد يقال ان مثل هذا لا يقال فيه انه خلل اذ غاية مافيه اطلاق المصدر على متعلقه وهو امر لا ينكر لانه مجاز والمجاز لا حجر فيه مع وجود العلاقة المصححة كيف والشارح نفسه حمل التصور فى كلام السكاكى السابق على المتصور حيث قال فيما سبق وهذا ظاهر فى ان المراد بالتصور الامر المتصور ولا يقال انما حمله على ذلك وجود القرينة الدالة عليه فى كلام السكاكى لانا نقول تلك القرينة بعينها او ما يقاربها فى كلام المصنف كما يعلم بالتأمل على انا لو فرضنا عدم القرينة بالكلية لم يكن فى كلام المصنف خلل بناء على ماهو التحقيق من ان العلم والمعلوم شئ واحد بالذات وانما يختلفان بمجرد الاعتبار على انه لو كان مراد المصنف بالتصور الامر المتصور لكان يكفيه عن ذكر التصور ان يقول الوهمى ان يكون بينهما شبه تماثل الخ والخيالى ان يكون بينهما تقارن مع انه بصدد تلخيص العبارات ورعاية الاختصار منها وايضا ان اريد بالمفهومين المفهومان من حيث انهما مفهومان حاصلان فى الذهن فلا يصح الحكم بالتضاد لان المفهوم من حيث انه مفهوم هو الصورة الحاصلة ولا تضاد بين الصور وان اريد من حيث ذاتهما لم يصح الحكم بالتقارن فى الخيال لانه انما هو بين الصور وان اريد مطلقا فالتضاد بينهما من حيث الوجود العينى والتقارن من حيث الوجود الذهنى فهذا بعينه يجرى فيما اذا اريد بتصورهما العلم بمعنى الصورة الحاصلة فان التضاد بينهما بالنظر الى الوجود العينى والتقارن باعتبار الوجود الذهنى (قوله وحمله) اى حمل كلام المصنف وهذا كلام مستأنف رد لما يقال جوابا عن المصنف انه اراد بالشيئين الجملتين وانما غاير للاختصار والتفنن واراد بالتصور مفردا من مفردات الجملة اطلاقا للتصور على المتصور وحملا لال على الجنس لا على العهد فيرجع كلامه بهذا الاعتبار لما قاله السكاكى وحاصل الرد ان هذا الحمل غلط لان المصنف قد رد هذا الكلام فى الايضاح على السكاكى وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه فكيف يحمل كلام المصنف على كلامه على ان ظاهر عبارة المصنف يأبى هذا الحمل اذ ليس فيها مايدل عليه اذ المتبادر من الشيئين اى شيئين من اجزاء الجملتين لا نفس

وحمله على ماذكره السكاكى بان يراد بالشيئين الجملتان وبالتصور مفرد من مفردات الجملة غلط مع ان ظاهر عبارته يأبى ذلك و لبحث الجامع زيادة تفصيل وتحقيق اوردناها فى الشرح وانه من المباحث التى ماوجدنا احدا حام حول تحقيقها (ومن محسنات الوصل) بعد وجود الصحيح (تناسب الجملتين فى الاسمية والفعلية

(الجملتين)

الجملتين وكون المراد بالتصور معرفا مفردا من مفردات الجملة بعيد جدا اذالمتبادر منه الادراك فتعبير المصنف بالتصور معرفا مما يأبى هذا الحمل هذا محصل كلامه كما يفيده كلام المطول وحواشيه واعترض بان المصنف بعد ما حمل فى الايضاح كلام السكاكى على السهو وفرغ منه ثم قال الجامع بين الشيئين عقلى ووهمى وخيالى اما العقلى فهو ان يكون بين الشيئين اتحاد فى التصور الخ ما ذكره فلا يتعين ان قصده بهذا الكلام اصلاح كلام السكاكى بل يجوز ان يريد نقل كلامه بعبارة اخصر منه فلا يبعد ان يريد بالشيئين الجملتين وبالتصور المعلوم التصورى وقصد بذكره معرفا الاشارة الى جنس العلوم التصورى المتناول لكل متصور سواء كان مخبرا عنه او خبرا او قيدا من قيودهما بل حمل كلام المصنف على هذا المعنى هو المتعين والا لم يصح قوله ثم قال الجامع بين الشيئين الخ وذلك لان المصنف ناقل عن السكاكى فاذا كان مراده غير المعنى المراد للسكاكى لم يصح النقل اذ كيف ينسب له ما ليس قائلا به (قوله وانه) اى ماذكر من زيادة التفصيل والتحقيق (قوله ومن محسنات الوصل) اى العطف بين الجملتين واشار بمن الى انه قد بقى من المحسنات امور اخر كالتوافق فى الاطلاق والتوابق فى التقييد كما اشار لذلك الشارح بقوله او يراد فى احدهما الاطلاق الخ (قوله بعد وجود المصحح) اى للعطف ككونهما انشائيتين لفظا ومعنى او معنى فقط او خبريتين كذلك لكن مع جامع عقلى او وهمى او خيالى (قوله تناسب الجملتين فى الاسمية والفعلية) اى فى كونهما اسميتين او فعليتين فالياء فى اسمية وفعلية ليست للنسبة وانما هى ياء المصدر اى المصيرة مدخولها مصدرا ثم ان كلام المصنف يقتضى ان الوصل صحيح بدون التناسب المذكور فيصح عطف الاسمية على الفعلية والعكس وانما يعدل للتناسب المذكور لافادة الحسن فقط وليس كذلك اذ التناسب المذكور قد يكون واجبا وقد يكون ممنوعا فاذا قصد تجريد النسبة فى الجملتين عن الخصوصية بان اريد مطلق الحصول تعين التناسب فيقال زيد قائم وصديقه جالس او قام زيد وجلس صديقه بناء على ان الاسمية لا تفيد الدوام الا بالقرائن وان الفعلية لا تفيد التجدد الا بها ولا دلالة لها على اكثر من الثبوت وكذا يتعين التناسب اذا اريد الدوام فيهما او التجدد فيهما بناء على افادة الاسمية للدوام والفعلية للتجدد وان قصد الدوام فى احديهما والتجدد فى الاخرى امتنع التناسب وتعين ان يقال عند قصد الدوام فى الاول والتجدد فى الثانى زيد قائم وجلس صديقه وعند قصد العكس قام زيد وصديقه جالس كما هو ظاهر وحينئذ فلا يكون التناسب من المحسنات واجيب بان النسبة الواقعة فى الجملتين على ثلاثة اقسام الاول ان يقصد تجريدها عن الخصوصية بان يراد مطلق الحصول او يقصد بها الدوام فيهما او التجدد كذلك والثانى ان يقصد الدوام فى احديهما والتجدد فى الاخرى ولا استحسان فى هذين القسمين بل التناسب واجب فى الاول وممتنع فى الثانى كما مر والثالث ان يقصد النسبة فى ضمن اى خصوصية وهذا هو

محل الاستحسان لانه يجوز كل من التناسب وتركه لحصول المقصود بكل لكن التناسب اولى فيكون من المحسنات فمحل الاستحسان انما هو عند جواز الامرين هذا محصل ماذكره ارباب الحواشى ولكنا لعلامة عبدالحكيم ذكر مايخالف ذلك حيث قال اذا كان المقصود منهما التجدد والثبوت اولم يكن شئ منهما مقصودا فيهما اولم يكن مقصودا فى احداهما دون الاخرى ففى جميع هذه الصور رعاية التناسب بينهما من محسنات العطف اما فى الصورتين الاخيرتين فظاهر لان المقصود يحصل بلا اختلاف ايضا لكن التناسب اولى واما فى الصورتين الاوليين فلان وجوب اتفاقهما ليحصل المقصود اعنى التجدد اوالثبوت لاينافى ان يكون ذلك الاتفاق محسنا بالنسبة للعطف لتحقق مجوزاته فى صورة اختلافهما ايضا وهو عدم الاختلاف خبرا وانشاء ووجود الجامع آه كلامه (قوله فى المضى) اى بان يكون فعل كل منهما ماضيا (قوله والمضارعة) اى بان يكون فعل كل منهما مضارعا وقوله فى المضى والمضارعة اى وفى غيرهما كالاطلاق والتقييد (قوله من غير تعرض الخ) هذا بيان لمجرد الاخبار وذكر التجدد والثبوت على سبيل التمثيل والمراد من غير قصد التعرض لقيد زائد على مجرد الاخبار ولاشك ان كون المقصود مجرد الاخبار من غير قصد امر زائد لاينافى دلالته على التجدد اوالثبوت اوغيرهما فاندفع مايرد على الشارح من ان قام زيد وقعد عمرو يا لان على التجدد والمضى وزيد قائم وعمرو قاعد يد لان على الثبوت المقابل للتجدد اعنى الحدوث فى زمان معين من الازمنة الثلاثة فكيف يصح التمثيل بهما لمجرد الاخبار وحاصل ماذكر من الجواب ان المراد بالتعرض المنفى التعرض بحسب القصد لا بحسب دلالة اللفظ فقد يكون قصد المتكلم افادة مجرد نسبة المسند الى المسند اليه فيأتى بالجملة اسمية كانت اوفعلية فيفيد الكلام مجرد تلك النسبة وان كانت الجملة دالة بحسب الاصل على التجدد اوالثبوت ثم لايخفى عليك ان اللائق بجعل قوله من غير تعرض الخ بيانا لمجرد الاخبار ان يقول من غير تعرض للتجدد والثبوت بدون قوله فى احديهما وفى الاخرى فالاحسن ان يقال انه تقييد لمجرد الاخبار باين المراد منه ان لايكون المقصود اختلافهما فى التجدد والثبوت مثلا وذلك بان يكون المقصود من الجملتين التجدد اوالثبوت اولم يكن شئ منهما مقصودا فيهما اولم يكن مقصودا فى احديهما دون الاخرى ففى جميع هذه الصور رعاية التناسب بينهما من محسنات العطف كما مر توجيهه عن العلامة عبدالحكيم (قوله قلت) اى بناء على هذه الارادة اى يلزمك ان تقول ذلك لانك لو خالفت بينهما اوقعت فى ذهن السامع خلاف مقصودك آه يس وانظر قوله اى يلزمك مع كون التناسب مستحسنا فلعل الاولى ان يقول اى يستحسن ان تقول فتأمل (قوله الا المانع) استثناء من محذوف اى فلايترك هذا التناسب اللفظى الا لمانع يمنع منه فيترك (قوله فقال زيد قام وعمر و يقعد) اى اذا اريد الاخبار بتجدد

و) تناسب (الفعليتين فى المضى والمضارعة) فاذا ارت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد فى احد يهما والثبوت الاخرى قلت قام زيد و قعد عمرو وكذا زيد قائم وعمرو قاعد (الا المانع) مثل ان يراد فى احديهما التجدد و فى الاخرى الثبوت فيقال قام زيد وعمرو قاعد اويراد فى احد يهما المضى و فى الاخرى المضارعة فيقال زيد قام وعمر و يقعد او يراد فى احد يهما الاطلاق و فى الاخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى وقالوا لو انزل علينا ملكا لقضى الامر

القعود لزيد فى المستقبل والاخبار بتجدد القيام له فيما مضى وكان الاولى فى المثال ان يقول نحو قام زيد ويقعد عمر والا ان يقال انه نبه بهذا المثال على ان الجملة الاولى اذا كان عجزها فعليه فالمناسب رعاية ذلك فى الثانية ولا يعدل عن التناسب فى العجزين الا لمانع كما ان الجملتين الفعليتين الصرفتين اى اللتين ليستا خبرا عن شئ يطلب التناسب بينهما الا لمانع فتأمل (قوله او يراد فى احديهما الاطلاق الخ) يؤخذ من هذا ان التوافق فى الاطلاق والتقييد من محسنات الوصل الا لمانع وهو كذلك كما يرشد اليه كلام المصنف حيث عبر بمن المفيدة ان من المحسنات غير ماذكره وهو التوافق فى الاطلاق والتقييد كما تقدم التنبيه على ذلك (قوله بالشرط) اى بفعل الشرط والشرط ليس بشرط (قوله وقالوا لولا انزل عليه ملك) اى هلا انزل عليه ملك فنؤمن به ونتجو وقضى الامر بهلاكهم وعدم ايمانهم لو انزلنا ملكا فقضى الامر عطف على جملة قالوا وجملة قضى الامر مقيدة بفعل الشرط فالحاصل ان الجملة الاولى مطلقة والثانية مقيدة بالانزال لان الشرط مقيد للجواب وانما كانت عطفا على قالوا لا على القول لانها ليست من مقولهم بل من مقول المولى قال العلامة اليعقوبى ولا يخفى وجود الجامع بين الجملتين لان الاولى تضمنت على مايقولون ان نزول الملك يكون على تقدير وجوده سبب نجاتهم وايمانهم وتضمنت الثانية ان نزوله سبب هلاكهم وعدم ايمانهم وسوق الجملتين لافادة غرض واحد يتحقق فيه الجامع عند الشك مما يصحح العطف عندهم حتى فى الجملتين اللتين لفظ احديهما خبر ولفظ الاخرى انشاء فاجرى الشرطية وغيرها ولا يخفى تحقق الجامع بما ذكر من التأويل لان العرض من سوقهما بيان مايكون نزول الملك سببا له فقد اشتركتا فى هذا المعنى وان كان الصحيح ماافادته الثانية فى نفس الامر آه (قوله ومنه) اى من التقييد بالشرط قوله تعالى الخ وهذه الآية عكس ماقبلها (قوله فاذا جاء اجلهم الخ) اى لا يستأخرون ساعة اذا جاء اجلهم ولا يستقدمون فقوله ولا يستقدمون عطف على مجموع الجملة قبله شرطها وجزائها فالمعطوف مطلق والمعطوف عليه مقيد بالشرط عكس الآية السابقة (قوله فعندى) الفاء للتعليل علة لقوله ومنه (قوله على الشرطية قبلها) يحتمل ان المراد بها مجموع الشرط والجزاء وهو الاظهر ويحتمل ان المراد بها قوله لا يستأخرون مأخوذا مع قيده على جعل الشرط قيدا للجزاء بان تجعل الشرطية جملة مقيدة وهذا قريب من الاول فى المعنى وان اختلفا اعتبارا (قوله لا على الجزاء) اى وحده من حيث انه جزاء والا لكان هو ايضا جوابا لاذا اذ المعطوف على الجواب جواب فيرد عليه انه لا يتصور التقدم بعد مجئ الاجل لان الوقت الذى جاء الاجل فيه بالفعل لا يمكن موت قبله وحينئذ فلا فائدة فى نفيه لانه نفى لما هو معلوم الاستحالة فقوله اذ لا معنى الخ اى صحيح فى اللغة وان كان صادقا فان قلت من المقرر ان المعطوف عليه اذا كان مقيدا بقيد متقدم عليه كان المتبادر فى الخطابيات من العطف هو اشتراكهما

ومنه قوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون فعندى ان قوله ولا يستقدمون عطف على الشرطية قبلها لا على الجزاء اعنى قوله لا يستأخرون اذ لا معنى لقولنا اذا جاء اجلهم لا يستقدمون

فى القيد قلت قد يخالف الظاهر المتبادر لدليل اقوى منه كما فى الآية الكريمة فان التقدم اذا جاء الاجل مستحيل استحاله ظاهرة فلا فائدة فى نفيه وجوز بعضهم جعل قوله ولا يستقدمون اسناف اخبار اى واخبرك انهم لا يستقدمون اى لا يموتون قبل مجئ اجلهم اى الوقت الذى هو آخر عمرهم وفى بعض حواشى البيضاوى يصح ان يكون قوله ولا يستقدمون عطفا على قوله لا يستأخرون وفائدة العطف المبالغة فى انتفاء التأخير وذلك لانه لما قرنه به ونظمه فى سلكه اشعر انه بلغ فى الاستحالة الى مرتبة التقدم فكما انه يستحيل التقدم يستحيل التأخر كما هو قضية الخبر الالهى وان امكن فى نفسه وهذا هو السر فى ايراده بصيغة الاستقبال يعنى انه بلغ من الاستحالة الى حيث ينفى طلبه كما ينفى طلب المستحيل اه كلامه

تذنيب

قيل الفرق بين التذنيب والتنبيه مع اشتراكهما فى ان كلا منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة ان ما ذكر فى حيز التنبيه بحيث لو تأمل المتأمل فى المباحث المتقدمة لفهمه منها بخلاف التذنيب آه فارى (قوله هو) اى بحسب الاصل جعل الشئ ذنابة لانه نفس الذنابة فهو مصدر بحسب الاصل والذنابة بضم الذال وكسرها مؤخر الشئ ومنه الذنب وهو ذيل الحيوان (قوله شبه به) الضمير فى به للجعل المذكور فيكون المصدر الذى هو الذكر المذكور مشبها بالمصدر الذى هو الجعل المذكور وحاصل كلامه ان المصنف شبه ذكر بحث الجملة الحالية عقب بحث الفصل والوصل بجعل الشئ ذنابة للشئ بجامع التتميم والتكميل فى كل او بجامع ايجاد الشئ متصلا بآخر الشئ اتصالا يقتضى عده من اجزائه وكونه من اذنابه لقصد التكميل واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الاصلية التحقيقية ثم بعد ذلك اطلق التذنيب بمعنى الذكر وارید متعلقه وهو الالفاظ المذكورة المخصوصة على طريق المجاز المرسل والعلاقة التعلق ضرورة ان التذنيب ترجمة وهى اسم للالفاظ المخصوصة والحاصل ان فى الكلام مجازا مرسلا مبنيا على استعارة مصرحة وانما ارتكب ذلك ليكون ماهنا موافقا لما ذكروه فى التراجم ولو اقتصرنا على الاستعارة كما قال الشارح لم يكن موافقا لما ذكروه (قوله وكونها الخ) هو بالجر عطف على بحث عطف تفسير وقوله عقب ظرف لذكر (قوله لمكان التناسب) المكان مصدر ميمى بمعنى الحدث وهو الكون والوجود من كان التامة اى لوجود التناسب بين الجملة الحالية والفصل والوصل وهو علة لذكر بحث الجملة الحالية عقب بحث الفصل والوصل اى وانما ذكره عقب بحث الفصل والوصل لوجود التناسب بين الجملة الحالية والفصل والوصل لان الجملة الحالية تارة تقترن بالواو وتارة لا تقترن بها والفصل ترك الاقتران بالواو والوصل الاقتران بها فاقتران الجملة الحالية بالواو شبيه بالوصل وعدم

تذنيب

هو جعل الشئ ذنابة لشئ شبه به ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو وتارة وبدونها اخرى عقب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب (اصل الحال المنتقلة) اى الكثير الراجح فيها كما يقال الاصل فى الكلام هو الحقيقة (ان تكون بغير واو) واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة فانها يجب ان تكون بغير واو البتة لشدة ارتباطها بما قبلها وانما كان الاصل فى المنتقلة الخلو عن الواو (لانها فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر) بالنسبة الى المبتدأ فان قولك جاء زيد راكبا اثبات الركوب لزيد كما فى زيد راكب

اقترانها بالواو شبيه بالفصل فان قلت الواو في الوصل عاطفة وفي الجملة الحالية غير عاطفة فلا تناسب قلت الاصل في واو الحال العطف بالمناسبة موجودة بهذا الاعتبار وحاصل ماذكره في هذا التذنيب تقسيم الجملة الحاليه الى اقسام خمسة مايتعين فيه الواو ومايتعين فيه الضمير ومايجوز فيه الامر ان على السواء ومايترجح فيه الضمير ومايترجح فيه الواو (قوله المنتقلة) اى الغير اللازمة لصاحبها المنفكة عنه (قوله اى الكثير) بمعنى الشائع وقوله الراجح فيها اى لموافقته للقواعد (قوله كما يقال الخ) اى وهذا كما يقال الاصل في الكلام الحقيقة اى الكثير الراجح فيه ان يكون حقيقة والمرجوح ان يكون مجازا واشار الشارح بماذكره الى ان مراد المصنف بالاصل الكثير الراجح ولم يرد بالاصل القاعدة ولا الدليل ولا غير ذلك مما يراد به في غير هذا الموضع ولكن الاولى ان يراد بالاصل هنا في كلام المصنف مقتضى الدليل كما يرشد اليه التعليل بعد بقوله لانها في المعنى حكم الخ اى ان مقتضى الدليل ان تكون الحال بغير واو وانما سمي مقتضى الدليل اصلا بابتنائه على الاصل الذي هو الدليل (قوله واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة) فيه ان الذي يقابل المنتقلة عن صاحبها انما هو اللازمة لصاحبها سواء وردت بعد جملة فعلية نحو خلق الله الزرافة يداها اطول من رجليها او اسمية نحو هذا ابوك عطوفا لا المؤكدة لانها انما تقابل المؤسسة فالاولى للشارح ان يقول واحترز بالمنتقلة عن اللازمة ولا يقال يلزم من كونها مؤكدة ان تكون لازمة فصحت المقابلة نظرا للازم لانا نقول نسلم ذلك الا ان اللازمة اعم من المؤكدة الاترى انها في المثال الاول المذكور لازمة وهي غير مؤكدة فمقتضى ذلك ان تكون الحال اللازمة غير المؤكدة ليس محترزا عنها بالمنتقلة وليس كذلك (قوله لمضمون الجملة) اراد بالمضمون ماتضمنته واستلزمته الجملة قبلها وذلك كما في قولك هذا ابوك عطوفا فان الجملة الاولى تقتضي العطف فلذا كان قوله عطوفا تأكيدا وليس المراد بالمضمون المصدر المنصيد من الجملة كما هو الظاهر لان مضمون هذه الجملة ابوة زيد وهي غير العطف وكان الاولى للشارح ان يحذف قوله لمضمون الجملة لاجل ان يشمل كلامه المؤكدة لعاملها نحو وارسلناك للناس رسولا ثم وليتم مدبرين والمؤكدة لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا (قوله البتة) اى قطعا اى دائما لان ذلك فيها كثير (قوله لشدة ارتباطها بماقبلها) اى وصيرورتهما كالشئ الواحد اى وحينئذ فلا يبحث عنها في هذا الباب والحاصل ان الحال المؤكدة لظهور ارتباطها بالمؤكد لايحتاج فيها الى ربط بالواو فلا يبحث عنها في هذا الباب فلذا احترز المصنف عنها بالتقييد بالمنتقلة (قوله لانها في المعنى حكم على صاحبها) اى امر محكوم به على صاحبها وذلك لانك اذا قلت جاء زيد راكبا افاد ذلك ان زيدا ثبت له المجئ حال وصفه بالركوب وفي ضمن ذلك ان الركوب ثابت له وحينئذ فالركوب محكوم به على زيد لثبوته له وانما قال في المعنى لان الحال في اللفظ غير محكوم بها لانها فضلة يتم الكلام بدونها (قوله كالخبر

بالنسبة الى المبتدأ) فانه محكوم به وعليه فى المعنى بل وكذلك فى اللفظ فالتشبيه ناقص لان الغرض منه افادة مماثلة الحال للخبر من جهة ان كلا محكوم به فى المعنى على صاحبه وان كان الخبر محكوما به عليه ايضا فى اللفظ بخلاف الحال (قوله فان قولك جاء زيد راكبا اثبات الركوب الخ) كان الظاهر ان يقول فان فى قولك او يقول فان قولك جاء زيد راكبا معناه اثبات الخ ليستقيم التركيب اللهم الا ان يقال فى الكلام حذف مضاف قبل قوله اثبات اى ذو اثبات فتأمل وحاصل ماذكره الشارح ان كلا من الحال والخبر يقتضى الكلام كونه عارضا ثابتا للعروض فهما متساويان فى ذلك ومختلفان فى ان المقصود الاصلى من التركيب بالنسبة للخبر ثبوته للمبتدأ بخلاف الحال فليس ثبوته لصاحبه مقصودا من التركيب بل المقصود ثبوت امر آخر له كالمجئ فى المثال ومجئ بالحال قيدا ليهون ذلك الامر وهو المجئ فيستفاد ثبوت الحال بطريق اللزوم العرضى كما مر (قوله الا انه) اى اثبات الركوب فى الحال وقوله على سبيل التبعية اى اثبت على سبيل التبعية ولم يقصد ابتداء (قوله وانما المقصود) اى بالاخبار (قوله هذا المعنى) مفعول تزيد والمراد بهذا المعنى اثبات الركوب بقى شئ وهو ان هذا الكلام الذى ذكره الشارح مخالف لما هو مقرر من ان الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات والنفى كان ذلك القيد هو الغرض الاصلى والمقصود بالذات من الكلام والحال من جملة القيود ويمكن ان يقال الحكم عليه هنا بانه على سبيل التبعية وانه غير مقصود بالذات من حيث انه فضلة يستقيم الكلام بدونه والمسند هو المقصود بالذات من حيث انه مسند وركن لا يستقيم الكلام الا به وذلك لاينا فى ان المقصود بالذات من التركيب للبليغ هو القيد او يقال ان ماهو مقرر امر اغلبى كذا قرر شيخنا العدوى (قوله اى ولانها فى المعنى وصف لصاحبها) اى لان الكلام يقتضى اتصاف صاحبها بها حال الحكم لتكون قيدا له وانما قيد بالمعنى لانها ليست وصفا فى اللفظ بل حال (قوله كالنعت) اى فى الوصفية وان كان النعت وصفا للمنعوت فى اللفظ والمعنى (قوله الا ان المقصود الخ) حاصله ان الحال والنعت وان اشتركا فى ان كلا وصف فى المعنى للموصوف الا انهما يفترقان من جهة ان القصد من الحال جعلها قيد الحكم صاحبها لاقتران الحال مع الحكم فى صاحب الحال فاذا قلت جاء زيد راكبا افادان زيدا موصوف بالمجئ وان اتصافه بالمجئ انما هو فى حال اتصافه بالركوب وان القصد من النعت جعله قيدا لذات المحكوم عليه لا قيدا للحكم فاذا قلت جاء زيد العالم فالمقصود تقييد نفس ذات زيد بالعلم لا تقييد حكمه الذى هو المجئ ولهذا يصح بطريق الاصالة ان يكون نحو الابيض والاسود والطويل والقصير من الاوصاف التى لا انتقال فيها ولا تقيد وجودها بوجود الاحكام نعتا بخلاف الحال فان الاصل فيها ان لا تكون كذلك لانها قيد للحكم الذى اصله العروض والثبوت بعد الانتفاء فينبغى ان تكون من الاوصاف التى تثبت بثبوت الاحكام وتنتفى بانتفائها لان الثابت اللازم

الا انه فى الحال على سبيل التبعية وانما المقصود اثبات المجئ وجئت بالحال لتزيد فى الاخبار عن المجئ هذا المعنى (ووصفه) اى ولانها فى المعنى وصف لصاحبها (كالنعت) بالنسبة الى المنعوت الا ان المقصود فى الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهى قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فانه لا يقصد به ذلك بل مجرد اتصاف المنعوت به واذا كانت الحال مثل الخبر والنعت فكما انهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال واما ماورده بعض النحويين من ان الاخبار والنعوت المصدرة بالواو كالخبر فى باب كان والجملة الوصفية المصدرة بالواو التى تسمى واو تأكيد لصوق الصفة بالموصوف

لايفيد التجدد العارض فقول الشارح الا ان المقصود فى الحال اى منها وقوله على هذا الوصف اى الحالى وقوله حال مباشرة الفعل اى الحدث سواء دل عليه بفعل او وصف وقوله وبيان اى مبين وقوله لكيفية وقوعه اى لصفته التى وقع عليها وقوله فانه لايقصد به ذلك اى كون الموصوف على هذا الوصف حال مباشرة الفعل وقوله بل مجردا تصاف المنعوت به اى من غير ملاحظة ان المنعوت مباشر للفعل او غير مباشر له (قوله واذا كان الحال الخ) هذا اشارة الى مقدمة صغرى مأخوذة من المتن وقوله فكما انهما يكونان بدون الواو اشارة الى مقدمة كبرى محذوفة من المصنف وقوله فكذلك الحال اشارة الى النتيجة المحذوفة (قوله واما ما اورده بعض النحويين) اى على الكبرى القائلة والخبر والنعت يكونان بدون الواو (قوله كالخبر فى باب كان) اى كما فى بيت الحماسة من قول سهيل ابن شيبان * فلما صرح السر * فامسى وهو عريان * وادخل بالكاف بالخبر الواقع بعد الانحو ما احد الا وله نفس امارة (قوله والجملة الوصفية) اى الواقعة صفة للنكرة كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وكقوله تعالى او كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها فان الجملة فى الآيتين عند صاحب الكشاف صفة للنكرة والواو زائدة دخولها وخروجها على حد سواء وفائدتها تأكيد وصل الصفة بالموصوف اذ الاصل فى الصفة مقارنة الموصوف فهذه الواو اكدت الوصوق (قوله فعلى سبيل التشبيه والالحاق بالحال) لانها قد تقترن بالواو فى بعض الاحيان وحينئذ فلا يرد ذلك نقضا لان اقترانها على سبيل التشبيه والالحاق لاعلى سبيل الاصالة فلم يخرجا عن الاصل والحاصل ان كون الحال اصلها عدم الاقتران بالواو مكتسب من مشابهتها للخبر والنعت فلما خولف هذا الاصل المكتسب فيها واقترنت بالواو حمل الخبر والنعت عليها لورودها بعد ما قد يستقل كالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وذكر بعضهم ان امسى فى البيت تامة بمعنى دخل فى المساء والجملة بعدها حال لاخبر ومذهب صاحب المفتاح ان الجملة فى الآيتين حال من قرية لكونها نكرة فى سياق النفى وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة لكن كلام صاحب المفتاح يضعفه انه يقتضى تقييد الاهلاك بالحال وهو غير مقصود وان كان الاهلاك واقعا فى تلك الحالة فصاحب الكشاف راعى جزالة المعنى فجعلها صفة فانه من علماء البيان وهم يرجحون جانب المعنى على جانب اللفظ مع وقوع الجملة صفة لقرية فى قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون (قوله هذا الاصل) اعنى كون الحال بغير واو كما فى الخبر والنعت (قوله اذا كانت الحال اى المتقدمة وهى المنتقلة (قوله جملة) اى اسمية او فعلية (قوله فانها الخ) الفاء للتعليل اى انما خولف ذلك الاصل فى الحال التى هى جملة لانها الخ (قوله من حيث هى جملة) الحيثية للتقييد وقوله مستقلة بالافادة خبر ان اى لان الجملة الواقعة حالا مستقلة بالافادة من حيث كونها جملة ومقتضى ذلك الاستقلال انها تحتاج الى رابط يربطها

فعلى سبيل التشبيه والالحاق بالحال (لكن خولف) هذا الاصل اذا كانت الحال (جملة فانها) اى الجملة الواقعة حالا (من حيث هى جملة مستقلة بالافادة) من غير ان تتوقف على التعليق بما قبلها وانما قال من حيث هى جملة لانها من حيث هى حال غير مستقلة بل متوقفة على التعليق بكلام سابق فصد تقييدها بها (فتحتاج) الجملة الواقعة حالا (الى ما يربطها بصاحبها) الذى جعلت حالا عنه (وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل) الذى لا يعدل عنه ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط (هو الضمير بدليل) الاقتصار عليه فى الحال (المفردة والخبر والنعت

بما قبلها وانما كانت الجملة المذكورة مستقلة بافادة من حيث كونها جملة لان الجملة وضعت لتفيد فائدة يحسن السكوت عليها بناء على القول بوضع المركبات او استعملت لتفيد ماذكر بناء على مقابله والحاصل ان الجملة الحالية وجد فيها جهتان جهة كونها جملة وهذه الجهة هي الاصل في الجملة الحالية وجهة كونها حالا وهي عارضة والاولى توجب احتياجها لما يربطها بما قبلها دون الثانية (قوله من غير ان تتوقف الخ) تفسير للاستقلال (قوله على التعليق) اى الارتباط فلا تحتاج الى ما يربطها من الحيثية الثانية لامن الحيثية الاولى (قوله فتحتاج الخ) اى فهى من هذه الجهة اى جهة كونها جملة تحتاج الخ وروعيت هذه الحالة المحوجة للربط لانها الاصل وجهة كونها حالا عارضة كما علمت (قوله وكل من الضمير) اى ضمير صاحب الحال (قوله صالح للربط) اما الضمير فلكونه عبارة عن المرجع واما الواو فلكونها موضوعة لربط ماقبلها بما بعدها او هي في اصلها للجمع كما قيل ان اصل هذه الواو الحالية هي العاطفة واختلف في ايهما اقوى في الربط فقيل الواو لانها موضوعة له وقيل الضمير لدلالته على المربوط به واليه اشار بقوله والاصل الخ (قوله الذى لا يعدل عنه) اى لا ينبغي العدول عنه لكثرته والمراد بالاصل هنا الكثير الراجح في الاستعمال لا الاصل في الوضع والمراد لا يعدل عنه في نظر البلغاء والا فكثيرا ما يقررون في العربية جواز الامرين فظاهر كلا مهم جواز العدول من غير موجب كذا قرر شيخنا العدوى وتأمله (قوله مالم تمس حاجة الخ) اى فان مست الحاجة الى زيادة الربط اتى بالواو لان الربط بها اقوى لما مر من انها موضوعة للربط ويحتمل ان المراد فان مست الحاجة لزيادة الربط اتى بهما (قوله بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة) فيه ان الضمير فيها ليس للربط لان الحال المفردة لا تحتاج لرابط بل لضرورة الاشتقاق لان كل مشتق يتحمل الضمير فالدليل لم ينتج المطلوب وقوله والخبر والنعت اعم ان يكونا مفردين او جملتين فالاول نحو زيد ابو ه قائم وزيد قائم والثانى نحو رجل ابوه صالح مررت به اورجل كريم مررت به وفي عبد الحكيم ان المراد بالحال المفردة في كلام المصنف المسندة الى متعلق ذى الحال نحو ضربت زيدا قائم ابوه وكذا يقال في الخبر والنعت وحينئذ فلا يرد ان الضمير في الثلاثة لكونها صفة محتاجة للفاعل لانه للربط ولذا يرتبط كل واحد منها بموصوفها اذا كانت جامدة من غير ضمير اه كلامه ولا يقال ان كون الواو يؤتى بها عندا لحاجة الى مزيد الارتباط مناف لكون الضمير هو الاصل واكثر موقعا اذ مقتضى ذلك ان الارتباط به ازيد لانا نقول ان كثرة الموقع لا تدل على كثرة الربط وذلك لان الواو موضوعة للربط واما الضمير فهو موضوع للعود على مرجعه والربط حاصل لزوما والحاصل ان اصالة الضمير بحسب الاستعمال لا من حيث الوضع واما الواو فهي اصل في الربط باعتبار الوضع فتأمل قرره شيخنا العدوى (قوله فالجملة ان خلت الخ) هذا في قوة قضية كلية قائلة كل جملة اريد جعلها حالا وخلت

فالجملة) التى تقع حالا (ان خلت عن ضمير صاحبها) الذى تقع هى حالا عنه (وجب فيها الواو) ليحصل الارتباط فلا يجوز خرجت زيد قائم ولما ذكر ان كل جملة خلت عن الضمير وجبت فيها الواو اراد ان يبين ان اى جملة يجوز ذلك فيها واى جملة لا يجوز فقال (وكل جملة خالية عن ضمير ما) اى الاسم الذى يجوز ان ان ينتصب عنه حال) و ذلك بان يكون فاعلا او مفعولا

(عن ضمير)

عن ضمير صاحبها وجب ربطها بالواو وهذا شروع في تفصيل محل انفراد الواو الضمير ومحل اجتماعهما (قوله التي تقع حالا) اى التي يراد جعلها حالا (قوله ان خلت الخ) اى بان لم يوجد فيها الضمير لفظا ولا تقديرا وقوله وجب فيها الواو اى لفظا او تقديرا كما في قول الشاعر يصف غائصا لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله

﴿ نصف النهار الماء غامره ٠ ورفيقه بالغيب ما يدرى ﴾

فالواو مقدرة اى والماء غامره لكن قال الدماميني الربط يحصل بالواو والضمير فحيث لا واو ولا ضمير يقدر احدهما فلم قدرت الواو هنا على الخصوص مع انه يمكن تقدير الضمير بل هو الاولى لانه الاصل في الربط فيقال التقدير الماء غامره فيه (قوله الذي تقع هي حالا عنه) هذا بيان لصاحب الحال لا تقييد له (قوله ليحصل الارتباط) اى لكونه مرتبطة به غير منقطعة عنه (قوله فلا يجوز الخ) اى بدون الواو فان قلت اى فرق بين الجملة الحالية وبين الخبرية والنعتية حيث احتيج في الحالية الى الربط بالواو ولم يجز فيهما قلت الفرق ان الخبرية جزء الجملة وذلك كاف في الربط فلم تناسبها الواو التي اصلها للعطف الذي لا يكون للخبر والنعتية تدل على معنى في المنعوت فصارت كأنها من تمامه فلم تناسبها الواو ايضا فاكتفى فيهما بالضمير بخلاف الحالية فانها لكونها فضلة مستغنى عنها في الاصل تحتاج الى رابط فان لم يوجد الضمير تعينت الواو (قوله اراد ان يبين ان اى جملة الخ) اى اراد ان يبين جواب هذا الاستفهام الذي هو اى جملة يجوز ان تقع حالا حال كونها مقترنة بالواو واى جملة لا يجوز وقوعها حالا حال كونها مقترنة بالواو وحاصل جوابه ان كل جملة خلت عن الضمير صح وقوعها حالا حال تلبسها بالواو الا المضارع المثبت الخالي عن الضمير فانه لا يصح وقوعه حالا حال تلبسه بالواو وقصد الشارح بهذا الدخول الاعتذار عن المصنف من حيث التكرار الواقع في كلامه لان الجملة التي ذكرثانيا انه يصح وقوعها حالا بالواو هي التي ذكر اولا فيها انه يجب قرنها بالواو وحاصل ما اعتذر به ان المصنف بين اولا وجوب الواو في الخالية عن الضمير اذا كانت حالا وليست كل جملة خالية عن الضمير يصح وقوعها حالا فتجب الواو فيها بل من الجمل الخالية عن الضمير ما يصح ان تقع حالا فتجب الواو فيها ومنها ما لا يصح وقوعها حالا فاشار المصنف لبيان ذلك ثانيا بقوله وكل جملة الخ قرره شيخنا العدوى (قوله اراد ان يبين الخ اى لما في قوله اولا وجب فيها الواو من الاجمال وقوله ذلك اى الرابط بالواو مع الخلو من الضمير وقوله ان اى جملة الخ اى مبتدأ وقوله يجوز الخ خبره والجملة خبر ان واسمها ضمير الشان وليست اى منصوبة اسم ان لانها لازمة للصدارة فلا يعمل فيها ما قبلها (قوله وذلك) اى الجواز المذكور (قوله بان يكون) اى بسبب كون الاسم فاعلا كقولك جاء زيد فزيد اسم يصح ان يجيء منه الحال فاذا اتيت بجملة خلت عن ضميره كقوله عمرو يتكلم جاز ان تقع هذه الجملة حالا بالواو عن هذا الاسم وهو زيد اى جاء زيد

حال كون عمرو يتكلم (قوله او مفعولا) اى ولو بواسطة حرف الجر نحو مررت بزيد واراد الشارح بالمفعول ما يشمل المفعول حقيقة نحو رأيت زيدا او المفعول تقديرا نحو ريد من قولك هذا زيد اذهو في تقدير اعنى زيدا بالاشارة اى اقصده بها فزيد اسم يصح مجئ الحال منه وان كان خبرا في اللفظ فيقال هذا زيد راكبا ومنه قوله تعالى حكاية عن زوجة ابراهيم هذا بعلى شيخا (قوله معرفا او منكرا) راجع لكل من الفاعل والمفعول (قوله مخصوصا) اى بنعت او باضافة او نفي او نهي او استفهام (قوله لانكرة) محترز قوله يجوز ان ينتصب عنه حال (قوله محضة) اى خالية من التخصيص بما ذكر (قوله على الاصح) راجع للثلاثة وهو قول سيبويه ومن وافقه ثم ان قوله لانكرة محضة ينبغي ان يقيد بعدم تقدم الحال اذ يجوز وقوع النكرة المحضة ذا حال اذا قدم عليها الحال نحو جاءني راكبا رجل على ما هو المشهور اللهم الا ان يقال الجملة الحالية الخالية عن الضمير المقترنة بالواو لا يجوز تقدمها على صاحبها رعاية لاصل الواو الذي هو العطف لكن نص بعضهم على جوازه عند الجمهور وان منعه المغاربة نقله الدماميني آه فناري (قوله وانما لم يقل الخ) اى مع انه اخصر وحاصله انه لو قال عن ضمير صاحب الحال لزم جعله صاحب حال قبل تحقق الحال وهو مجاز والحقيقة اولى لاصالتها ووجه المجاز ان الاخبار في هذا التركيب انما هو بالصحة التي لا تستلزم الوقوع ومادام وقوعها حالا لم يحصل لا بسمى ما يجوز انتصاب الحال عنه صاحب الحال الاعلى سبيل المجاز الاول ولو قال المصنف بدل هذه الجملة وورود الجملة حالا بالواو وحدها جائزا لا في كذا لكان كافيا عما ذكره من التطويل والتعقيد (قوله مبتدأ خبره الخ) اى وما بينهما قيود للمبتدأ لا يقال هذا من الاخبار بمعلوم لان جواز انتصاب الحال عن الاسم هو جواز وقوع الحال الذي هو الجملة المذكورة عن ذلك الاسم لانا نقول جواز ورود الحال عن الاسم في الجملة اعم من جواز وقوع الجملة الحالية عن الضمير حالا عن ذلك الاسم بالواو فهو يفيد فائدة خاصة ووجه الاعمية انه صادق بما اذا كانت جملة الحال مشتملة على الضمير وبما اذا كانت حالية عنه بخلاف الخبر فانه خاص بالثاني (قوله يصح) عبر به دون يجب لان جعل الجملة الثانية عطفا على الاولى جائز ان لم يقصد التقييد آه سيراميي (قوله بالواو) اى اذا كانت ملتبسة بالواو او الباء بمعنى مع (قوله وما لم يثبت) اى والاسم الذي لم يثبت له هذا الحكم وهذا من تتمة العلة اى وهنا لم يثبت له هذا الحكم اذ لا يلزم من الصحة الوقوع (قوله اعني الخ) لما كان المتبادر عود الاشارة الى صحة وقوعها حالا مع انه ليس مرادا قال اعني الخ (قوله الا مجازا) اى باعتبار ما يؤول اليه (قوله ولم يقل يجوز الخ) اى بدل قوله يجوز ان ينتصب عنه حال (قوله ليدخل فيه) اى في القول المذكور وهو كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال (قوله الجملة الخالية الخ) اى ودخولها مطلوب لاجل اخراجها

ما هو مشهور من ان تجويز مجئ الحال من الثلاثة المذكورة هو مذهب سيبويه تأمل (مصححه)

معرفا او منكرا مخصوصا لانكرة محضة ولا مبتدأ او خبرا فانه لا يجوز ان ينتصب عنه حال على الاصح وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان قوله كل جملة مبتدأ خبره قوله (يصح ان تقع) تلك الجملة (حالا عنه) اى عما يجوز ان ينتصب عنه حال (بالواو) وما لم يثبت له هذا الحكم اعني وقوع الحال عنه لم يصح اطلاق اسم صاحب الحال عليه الا مجازا او انما قال ينتصب عنه حال ولم يقل يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة وحينئذ يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها بقوله (الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو) فانه لا يجوز ان يجعل ويتكلم عمرو حالا عن زيد (لما سيأتي) من ان ربط مثلها يجب ان يكون بالضمير فقط ولا يخفى ان المراد بقوله كل جملة الجملة الصالحة للحالية في الجملة

بعد ذلك بالاستثناء ووجه دخول الجملة المذكورة فى كلامه انه يصدق عليها انها خالية عن ضمير الاسم الذى يجوز ان ينتصب عنه حال بخلاف مالو قال يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه فانها لاتدخل فيه اذلا يصدق عليها انها خالية عن ضمير الاسم الذى يجوز ان تقع حالا لعدم جواز وقوعها حالا مع ان دخولها مطلوب لاجل ان تخرج بعد ذلك بالاستثناء (قوله فيصح استثناؤها) اى استثناء متصلا الذى هو الاصل فلا ينافى صحة الاستثناء على انه منقطع لو عبر بقوله يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه كذا قرر شيخنا العدوى (قوله فانه لايجوز الخ) اى ويجوز ان تجعل تلك الجملة عطفا على جملة جاء زيد عند وجود الجامع (قوله لما سيأتى) اى فى قوله لان الاصل الخ (قوله من ان ربط مثلها) وهى المضارعية المثبتة وعبر بالمثل لان مايأتى نظير لما هنا لافرد منه لان ماهنا فى المضارع الغير المتحمل للضمير وما سيأتى فى المتحمل للضمير والتعليل الآتى يقتضى امتناع ربط المضارع المثبت مطلقا بالواو (قوله بالضمير فقط) اى وليس فى يتكلم عمرو ضمير فلو قيل معه صح جعلها حالا (قوله الصالحة للحالية) اى وهى الخبرية وقوله فى الجملة الاولى ان يقول ولو فى الجملة اى فى بعض الاحوال وانما زاد ذلك لتدخل الجملة المصدرة بالمضارع المثبت فانه يصح وقوعها حالا فى بعض الاحوال وهو مااذا احتوت على ضمير ذى الحال ان قلت الجملة فى قوله وكل جملة مقيدة بالخلو عن الضمير فكيف تدخل المصدرة بالمضارع المثبت مع ان صلاحيتها عند اشتمالها على الضمير قلت المراد انها اذا جعلت غير خالية عنه بل مشتملة عليه صلحت لذلك فتأمل (قوله فانها لاتقع حالا البتة) اى الا بتقدير قول يتعلق بها فاذا قلت جاء زيد هل ترى فارسا يشبهه لم يصح ان يكون جملة هل ترى الخ حالا الا بتقدير مقولا فيه هل ترى الخ لان الحال كالنعت وهو لاتكون انشاء ان قلت هو كالخبر ايضا والخبر يكون انشاء على الاصح قلت غلب شبهه بالنعت لانه قيد والقيود ثابتة باقية مع ماقيد بها والانشاء ليس كذلك بل يوجد باللفظ ويزول بزواله وتوضيحه كما قال بعض وانما امتنع وقوع الانشائية حالا لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمونها فيجب ان يكون مضمونها حاصلا وهذا انما يظهر فى الخبرية دون الانشائية لان الانشائية اما طلبية كاضرب او اوقاعية نحو بعت واشتريت بالاستقراء والمقصود من الاول مجرد الطلب سواء وقع مضمونها اولا ومن الثانية الايقاع وايا ما كان فلا يصح ان يقيد مضمون لعامل الحاصل بالفعل بطلب شئ لم يقع او بايقاع شئ لم يقع اذلا معنى لتقييد ماوقع بما لم يقع اذلا يد فى القيد ان يكون واقعا كالمقيد واعلم ان الجملة الشرطية كالانشائية فى انها لاتقع حالا وذلك لانها لتصدرها بالحرف المقتضى للصدارة لاتكاد ترتبط بشئ قبلها الا اذا كان ماقبلها له مزيد اقتضاء للارتباط بما بعده كالمبتدأ والمنعوت بخلاف صاحب الحال فانه ليس له مزيد اقتضاء لها لانها فضلة تنقطع عنه

بخلاف الانشائيات فانها لاتقع حالا البتة لامع الواو ولابدونها (والا) عطف على قوله ان خلت اى وان لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها (فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها) اى الواو (نحو ولا تمنن تستكثر) اى ولاتعط حال كونك تعد ماتعطيه كثيرا (لان الاصل) فى الحال هى الحال (المفردة) لعراقة المفرد فى الاعراب وتطفل الجملة عليه بوقوعها موقعه (وهى) اى المفردة (تدل على حصول صفة) اى معنى قائما بالغير لانها لبيان الهيئة التى عليها الفاعل او المفعول

فقولك اكرم العالم وان اساء ليس ان اساء فيه حالا بل كلام مستأنف وجواب الشرط محذوف وزعم بعضهم انه حال وان وصلية اى اكرمه فى حال اساءته فاحرى فى غيرها فالغرض من الكلام التعميم لا الشرط كقولك اضرب زيدا ان ذهب وان اتى اى اضربه فى كلتا الحالتين لامتناع ان يشترط فى شئ من الاحكام شئ وضده (قوله اى وان لم تخل الخ) اى بان اشتملت على ذلك فهى حينئذ اما ان تكون اسمية او فعلية والفعلية اما ان تكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب فيها الواو كالاسمية فى بعض الاحوال وبعضها يجب الضمير كالمضارعية المثبتة وبعضها يستوى فيه الامر ان وهى المضارعية المنفية والماضوية لفظا وبعضها يترجح فيه احدهما كالاسمية فى بعض الاحوال وقد اشار المصنف لتفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعليه الخ (قوله والفعل مضارع) اى لفظا ومعنى (قوله امتنع دخولها) اى ووجب الاكتفاء بالضمير وقد يقال ان كانت هذه الصورة لاتمس الحاجة فيها الى زيادة الربط ابدا فيحتاج ذلك الى بيان وتوجيه وان كان يحتاج فيها لذلك فينبغى جواز الواو فيها حينئذ ومشابهتها للمفرد معارض بالاحتياج للزيادة (قوله تستكثر) اى بالرفع على القراءة المتواترة واما على قراءة الحسن البصرى بجزم تستكثر فلا يصح التمثيل لانه بدل اشتمال من تمنن لا حال ولا يصح ان يجزم لكونه جوابا للنهى لان شرط الجزم فى جوابه صحة تقدير ان الشرطية قبل لا على الراجح وهذا الشرط مفقود هنا (قوله تعد الخ) اى فالسين والتاء للعد وجعلهما بعضهم للطلب فالمعنى حينئذ لاتعط قليلا تطلب كثيرا فى نظيره كذا قرر شيخنا العدوى (قوله لان الاصل الخ) علة لامتناع الواو والاكتفاء بالضمير فى الجملة المذكورة (قوله لعراقة المفرد) اى اصالته فى الاعراب وهذا علة لمحذوف كما يؤخذ من كلام ابن يعقوب حيث قال واصالة المفرد اما بمعنى ندرة ورودها دون الجملة واما بمعنى ان الحال فضلة وكونها فضلة يقتضى اعرابها بالنصب والاعراب يقتضى الافراد لعراقة الخ (قوله وهى تدل) اى بحسب اصل وضعها (قوله اى معنى قائم بالغير) اشار بهذا الى ان المراد الصفة اللغوية لا النحوية وقوله تدل على حصول صفة اى صراحة او بطريق اللزوم كما فى قولك جاء زيد غير ماش فان عدم المشى يستلزم الركوب او يقال ان الكثير فيها ذلك اى الدلالة على حصول صفة فاندفع ما يقال ان قولك جاء بد غير ماش لايدل على حصول صفة بل انما دل على عدم الصفة (قوله التى عليها الفاعل) اى حال التلبس بالفعل وقوله او المفعول اى ولو بواسطة حرف الجر فدخل المجرور (قوله والهيئة معنى قائم بالغير) وذلك لان ما يقوم بالغير باعتبار حصوله فيه يقال له هيئة وباعتبار قيامه به يقال له صفة (قوله غير ثابتة) بان تنفك عن صاحبها (قوله ذلك الحصول) اشار به الى ان مقارن صفة للحصول (قوله لما) اى لعامل اى

والهيئة معنى قائم بالغير (غير ثابتة) لان الكلام فى الحال المنتقلة (مقارن) ذلك الحصول (لما جعلت) الحال (قيدا له) يعنى العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة (وهو) اى المضارع المثبت (كذلك) اى دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فتمتنع الواو فيه كما فى المفردة (اما الحصول) اى اما دلالة المضارع المثبت على حصول صفة غير ثابتة (فلكونه فعلا) فيدل على التجدد وعدم الثبوت (مثبتا) فيدل على الحصول (واما المقارنة فلكونه مضارعا) فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال وفيه نظر لان الحال التى يدل عليها المضارع هو زمان التكلم وحقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضى واوائل المستقبل والحال التى نحن بصددها يجب ان يكون مقارنا لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان او حالا او استقبالا فلا دخل للمضارعة فى المقارنة

لمدلول عامل وهو العامل فى صاحبها لانه العامل فيها (قوله وهذا) اى التخصيص المذكور معنى المقارنة اى معناها اللازمى اذ معناها المطابق تشارك وقوعى المضمونين فى زمان واحد (قوله فتمتنع الواو فيه كما فى المفردة) اعترض بان هذا قياس فى اللغة وقد منعه كثير من المحققين واجيب بانا لانسلم ان هذا قياس فى اللغة اذ التعليلات النحوية المذكورة فى امثال هذه المباحث مناسبات لما وقع عليه الاستعمال والافاصل الدليل الاستعمال (قوله فيدل على التجدد) اى لصفته التى هى معنى الفعل والمراد بتجددها حدوثها فى الزمان ووجودها بعد عدم (قوله وعدم الثبوت) اى عدم الدوام واعترض بان المعتبر فى الفعل وضعا انما هو التجدد بمعنى الطروء بعدم وهذا صادق مع الثبوت بعد دلالة الفعل عليه من جهة ان الشان فى كل طارئ عدم بقائه فدلالة الفعل على ذلك المعنى بطريق اللزوم العادى (قوله فيدل على الحصول) اى حصول معناه لما اثبت له (قوله واما المقارنة) اى واما دلالة المضارع على مقارنة الحصول لما جعلت الحال قيداله (قوله فيصلح للحال) هذا روح العلة اى وحينئذ فيكون مضمونه مقارنا للعامل اذا وقع حالا لان الحال يجب مقارنتها للعامل وانت خبير بان قوله فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال لا يفيد المقارنة على التعيين بل يحتملها كما يحتمل التأخر فلو قال الشارح بعد قول المصنف مضارعا وهو حقيقة فى الحال كان اولى واعلم ان صلاحية المضارع للحال والاستقبال قيل بطريق الاشتراك فيهما وقيل انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وقيل انه حقيقة فى الاستقبال مجاز فى الحال وتمسك اصحاب القول الاول بان المضارع يطلق عليهما كما تطلق الاسماء المشتركة على معانيها وتمسك اصحاب القول الثانى بان المتبادر منه الحال وفهم الاستقبال يحتاج الى قرينة والتبادر للذهن من امارات الحقيقة وبان المناسب ان يكون للحال صيغة كما للماضى نحو ضرب وللمستقبل نحو اضرب وتمسك صحاب القول الثالث بان وجود الحال خفى حتى ذهب كثير من الحكماء الى انه غير موجود والفضل للتقدم كما لا يخفى (قوله وفيه نظر) اى فى هذا التعليل اعنى وقوله واما المقارنة فلكونه مضارعا نظر لانه لا ينتج المدعى وحاصل ذلك النظر ان الحال الذى يدل عليه المضارع زمان التكلم وحقيقته عرفا اجزاء متعاقبة من اواخر الماضى واوائل المستقبل والحال النحوية التى نحن بصددها ينبغى ان يكون مضمونها مقارنا لزمان مضمون عاملها ماضيا كان اوحالا اومستقبلا فالمضارع انما يدل على مقارنة مضمونه لزمن التكلم وليس هذا مرادا هنا لان المراد مقارنة مضمون الحال لزمن مضمون عاملها فهذه المقارنة المرادة هنا لا ينتجها المضارع (قوله وحقيقته) اى حقيقة الحال الزمانية وهى زمان التكلم التى يدل عليها المضارع (قوله اجزاء متعاقبة من اواخر الماضى واوائل المستقبل) اى مع الآن الحاضر فهى غير بسيطة وهذا هو الحال الزمانية

العرفية واما الحال الزمانية الحقيقية فهى بسيطة لانها الجزء الآنى الفاصل بين الماضى والمستقبل (قوله المقيد بالحال) اظهار فى محل الاضمار اى المقيد بها وانما اظهر فى محل الاضمار للايهام (قوله ماضيا كان او حالا او استقبالا) هذا تعميم فى زمان وقوع مضمون الفعل العامل فى الحال واذا كان زمان العامل فى الحال تارة يكون ماضيا وتارة يكون حالا وتارة يكون استقباليا كان اعم من زمان التكلم الذى يدل عليه الفعل المضارع الواقع حالا وحينئذ فلا يكون للمضارعة دخول فى افادة المقارنة المرادة هنا وهى مقارنة مضمون الحال لمضمون العامل فى زمانه اى زمان كان وان كانت تدل على المقارنة فى بعض الاحوال وذلك اذا كان زمان العامل حالا كذا قرر شيخنا العدوى (قوله فالاولى ان يعلل الخ) اى لسلامة هذا التعليل من الخدش المذكور مع كونه اخصر من التعليل الذى ذكره المصنف (قوله بانه على وزن اسم الفاعل) اى لتوافقهما فى الحركات والسكنات (قوله و بتقديره معنى) اى لان المضارع اذا وقع حالا يؤول باسم الفاعل لاشتراكهما فى الحال والاستقبال فقولك جاء زيد يتكلم فى معنى جاء متكلما اى ولما كان اسم الفاعل اذا وقع حالا تمتنع فيه الواو كان المضارع مثله ولا يقال ان ماذكره الشارح من التعليل موجود فى المضارع المنفى مع انه يجوز ارتباطه بالواو لانا نقول هذه حكمة تلتمس بعد الوقوع والنزول فلا يلزم اطرادها (قوله واما جاء الخ) جواب عما يقال انه قد جاء المضارع المثبت بالواو فى النثر والنظم (قوله واصك وجهه) الصك الضرب قال تعالى فصكت وجهها اى ضربته (قوله وقوله) اى قول عبد الله ابن همام السلولى (قوله فلما خشيت الخ) لما ظرف بمعنى حين على ماذهب اليه ابن السراج وذهب سيبويه الى انها حرف بمعنى ان والخشية بمعنى الخوف وقوله اظافيرهم الاظافير جمع اظفار وهى جمع ظفر والمراد به هنا الشوكة والقوة والضمير للاعداء وفى الكلام حذف مضاف اى وحين خفت نشب اظافير الاعداء بى وهو كناية عن الظفر به من باب اطلاق الملزوم وارادة اللازم اى حين خفت ان يظفروا بى نجوت وهذا كله بناء على ان المراد بالاظفار حقيقتها واما على ان المراد بها الاسلحة كما ذهب اليه الشارح فلا يحتاج لهذا التكلف ومالك اسم رجل او فرس قال ثعلب الرواة كلهم على ان ارهنهم بفتح النون ماضيا على ان ارهنته بمعنى رهنته الا الاصمعى فانه رواه وارهنهم بضم النون على انه مضارع وعلى هذه الرواية مشى المصنف و بها يصح الاستشهاد وحاصل معنى البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت مالكا مرهونا عندهم ومقيما لديهم (قوله لتكون الجملة اسمية) وهى يصح ارتباطها بالواو (قوله كما فى قوله تعالى الخ) اى وهذا كما قيل فى قوله تعالى الخ وفى التسهيل ان المضارع المثبت اذا كان معه قد تجب فيه الواو ولا يرتبط بالضمير وحينئذ فلا يحتاج لجعله اسمية بتقدير المبتدأ فالكلام فى غير المقرون بقد فا لتنظير بالآية لا يتم (قوله وقيل) اى فى الجواب عن ذلك (قوله شاذ) اى واقع على خلاف القياس النحوى

من ان اظافير جمع الاظفور لغة فى ظفر واما اظفار فهو جمع ظفر كما قال و مثله فى القاموس فليتأمل (تصحيحه)

فالاولى ان يعلل امتناع الواو فى المضارع المثبت بانه على وزن اسم الفاعل لفظا و بتقديره معنى (واما ماجاء من) غير قول بعض العرب (قمت واصك وجهه وقوله فلما خشيت اظافيرهم) اى اسلحتهم (نجوت وارهنهم مالكا فقيل) انما جاء الواو فى المضارع المثبت الواقع حالا (على) اعتبار (حذف المبتدأ) لتكون الجملة اسمية (اى وانا اصك وانا ارهنهم) كما فى قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون انى رسول الله اليكم اى وانتم قد تعلمون (وقيل الاول) اى قمت واصك وجهه (شاذ والثانى) اى اى نجوت و ارهنهم (ضرورة وقال عبد القاهر هى) اى الواو (فيهما للعطف) لا للحال اذ ليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا ما لكا بل المضارع بمعنى الماضى (والاصل) قمت (وصككت) ونجوت (ورهنت عدل) عن لفظ الماضى (الى) لفظ (المضارع حكاية للحال) الماضية ومعناها ان يفرض ما كان فى الزمان الماضى

فلا ينافى الفصاحة ولا وقوعه فى كلام الله تعالى فى قوله ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله اى كفروا حالة كونهم صادين عن سبيل الله قالوا نؤمن بما انزل علينا ويكفرون بما وراءه اى قالوا ذلك والحال انهم كافرون بما وراءه كما مر فى الفصاحة (قوله ضرورة) اى دعت اليه الضرورة وهو ايضا شاذ (قوله وقال عبد القاهر) هو جواب ثالث (قوله اذ ليس المعنى الخ) اى لانه يلزم عليه اما الشذوذ والضرورة او حذف المبتدأ وفيه انه ان كان هناك قرينة على ان المعنى ليس على الحالية فكلامه مسلم والا فلا يتم اذ المتبادر من الكلام الحالية فلعل الشيخ اطلع على دليل آخر حتى جزم بالنفى كذا قرر شيخنا العدوى (قوله عدل الخ) هذا اعتذار عن عطف المضارع على الماضى (قوله حكاية للحال الخ) اى فهى ماتمة من رعاية التناسب بين المعطوفين لما علمت من ان رعاية المعنى اوجب من رعاية اللفظ (قوله ومعناها) اى معنى حكاية الحال ان يفرض الخ وانما يرتكب هذا الفرض فى الامر الماضى المستغرب كأنه يحضره للمخاطب ويصوره ليتعجب منه كما تقول رأيت الاسد فآخذ السيف فاقتله ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع هذا بالنظر الى المثال الذى كلامه فيه لا ان مطلق حكاية الحال الماضية هكذا اذ قد يكون التعبير عن الماضى بلفظ اسم الفاعل من قبيل حكاية الحال كما صرحوا به فى قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه ولذا عمل باسط فى المفعول مع انه يشترط فى اعمال اسم الفاعل كونه بمعنى الحال او الاستقبال وبالجملة ليس معنى حكاية الحال الماضية ان اللفظ الذى فى ذلك الزمان يحكى الآن على ماتلفظ به كما فى قولهم دعنا من تمرتان بل المقصود حكاية المعنى بان يفرض الفعل الواقع فى الزمان الماضى واقعا الآن ثم يعبر عنه بالمضارع او باسم الفاعل هذا وذكر الاندلسى ان معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر نفسك كأنك موجود فى الزمان الماضى او تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن لكن ماذكره الشارح مأخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر ان ذلك الامر الماضى واقع فى حال التكلم كما فى قوله تعالى قل فلم تقتلون انبياء الله من قبل واستحسنه الرضى (قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع) اى الدال على الحضور لانه يدل فى الاصل على ان المعنى موجود حال التكلم آه ابن يعقوب وهذا موافق للقول بان المضارع حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال (قوله وان كان منفيا) عطف على معنى قوله والفعل مضارع مثبت لانه فى معنى قولنا فان كان الفعل مضارعا مثبتا وقوله منفيا اى بغير لن لان الجملة المنفية بها لاتقع حالا لان لن تخلص الفعل للاستقبال والجملة الحالية لاتصدر بعلم الاستقبال للتنافى بحسب الظاهر (قوله فالامران جائزان) اى على السواء وبعضهم رجح الترك (قوله بالتخفيف) اى والمعنى فاستقيما غير متبعين (قوله فلا يصح الخ) اى لامتناع عطف الخبر على الانشاء عند علماء المعانى لما بين الجملتين من كمال الانقطاع وهو مانع من العطف عندهم (قوله فتكون الواو

واقعا فى هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع (وان كان) الفعل مضارعا (منفيا فالامران) جائزان الواو وتركه (كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف) اى بتخفيف نون ولا تتبعان فيكون لا للنفى دون النهى لثبوت النون التى هى علامة الرافع فلا يصح عطفه على الامر قبله فتكون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بالتشديد فانه نهى مؤكد معطوف على الامر قبله (ونحو وما لنا) اى اى شىء ثبت لنا (لا نؤمن بالله) اى حال كوننا غير مؤمنين فالفعل المنفى حال بدون الواو وانما جاز فيه الامران (لدلالته على المقارنة

لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا) والمنفي انما يدل مطابقة على عدم الحصول (وكذا) يجوز الواو وتركه (ان كان) الفعل (ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى) اخبار عن زكريا (انى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر) بالواو (وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم) بدون الواو وهذا فى الماضى لفظا واما الماضى معنى فالمراد به المضارع المنفى بلم ولما فانهما يقلبان معنى المضارع الى المضى فاورد للنفى بلم مثالين احديهما مع الواو والآخر بدونه واقتصر فى المنفى بلما على ما هو بالواو فكأنه لم يطلع على مثال ترك الواو الا انه مقتضى القياس فقال (وقوله انى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر

للحال ان قلت ان قراءة التخفيف كما تحتمل ان يكون الفعل معربا مرفوعا بثبوت النون فى موضع الحال كما قال الشارح يحتمل ان يكون معربا مرفوعا بثبوت النون على انه خبر فى معنى النهى كقوله تعالى لاتعبدون الا الله ويحتمل ان لاتتبعان نهى مؤكد بالنون الثقيلة وحذفت النون الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم تحذف الثانية لانها لو حذفت لحذفت متحركة فيحتاج الى تحريك الساكنة وحذف الساكنة اقل تغيير او يحتمل انه نهى مؤكد بنون التوكيد الخفيفة وكسرت لالتقاء الساكنين على ماذهب اليه يونس فعلى هذه الاحتمالات الثلاثة يكون انشاء ويصح العطف على قوله فاستقيما وحينئذ فلا يصح الاستشهاد بالآية لتطرق الاحتمال لها واجيب بان تطرق الاحتمالات المذكورة لايضر فى الاستشهاد لانه مبنى على الظاهر والاحتمالات المذكورة خلاف الظاهر كذا ذكره العلامة عبد الحكيم بقى شئ آخر وهو ان ولاتتبعان على تقدير كونه حالا يكون مؤكدة لان الاستقامة تتضمن عدم اتباع سبيل الذين لايعلمون وكلا منا فى الحال المنتقلة لافى المؤكدة كذا فى ابن يعقوب وانظره مع قول الشارح سابقا واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة فانه يجب ان تكون بغير واو البتة لشدة ارتباطها بماقبلها فتأمل (قوله العامة) اى عامة القراء اى اكثرهم (قوله فانه نهى مؤكد) اى بنون التوكيد الثقيلة والفعل مجزوم بحذف نون الرفع ولايجوز ان تكون على هذه القراءة نفيا ونون الرفع محذوفة لتوالى الامثال لان الفعل المنفى بلا تأكيده شاذ (قوله معطوف على الامر قبله) اى وكل منهما انشاء (قوله ومالنا لانؤمن بالله) اى اى شئ ثبت لنا فكان مانعا لنا من الايمان فى حال كوننا غير مؤمنين بالله اى لامانع لنا من الايمان فى هذه الحالة بل هذه الحالة ان وقعت فبلا سبب ووقوعها بلا سبب باطل وحينئذ فهذه الحالة غير حاصلة فالاستفهام انكار لحصول شئ فى هذه الحالة وهو مستلزم لانكارها على سبيل المبالغة اذ حصول شئ مالازم فى هذه الحالة واذا كان منكرا كانت تلك الحالة منكرة فتأمل (قوله فالفعل المنفى حال) والعامل فى الحال هو العامل فى لنا المقدر وصاحب الحال هو الضمير المجرور وهو معمول محلا للعامل فى الحال فهو على القاعدة من ان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها (قوله لدلالته على المقارنة) اى والمقارنة يناسبها ترك الواو وقوله دون الحصول اى دون حصول صفة اى وعدم حصول الصفة يناسبه دخول الواو فلذا جاز الامران والحاصل ان المضارع المنفى اشبه المفرد فى شئ دون شئ فلذا جاز فيه الامران ولو اشبهه فى الشيئين لامتنع دخول الواو عليه كما امتنع دخولها على الحال المفردة (قوله لكونه مضارعا) فيه ان المضارع انما يدل على مقارنة مضمونه للحال التى يدل عليها وهى زمان التكلم ولايخفى ان هذه المقارنة ليست هى المرادة فى هذا المقام بل المراد مقارنة مضمون الحال لمضمون العامل فى زمانه كان حالا او استقبالا او ماضيا بقى شئ آخر وهو انه جعل هنا

السبب فى مقارنة كونه مضارعا وفيما يأتى فى الماضى المنفى جعل السبب فيها استمرار النفى مع ان الفعل فى الموضعين منفى على ان المقارن فى الحقيقة لزمن التكلم انما هو النفى لا مضمون الفعل فى الموضعين فتأمل سم قال يس ويمكن ان يجاب عنه بان لم ولما كانا كالجزء من الفعل وقلبا معناه كان المجموع كأنه صيغة ماض اه (قوله والمنفى انما يدل مطابقة على عدم الحصول) اى وان دل التزاما على حصول مايقابل الصفة المنفية لانه متى نفى شئ تثبت نقيضه لان النقيضين لا يرتفعان لكن الاصل المعتبر دلالة المطابقة (قوله وكذا ان كان ماضيا الخ) كذا دليل الجواب اى وان كان الفعل ماضيا لفظا ومعنى او معنى فكذا وهذه الجملة عطف على جملة وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامر ان (قوله ماضيا لفظا او معنى) يشمل المثبت نحو ضرب والمنفى نحو ماضرب ويشمل نحو ليس اه يس (قوله انى يكون لى غلام) اى يوجد والسؤال ليس على وجه الشك فى المقدور بل سؤال فرح وتعجب كما قال ابن يعقوب لا استبعادى كما قال غيره (قوله وقد بلغنى الكبر) جملة حالية ماضوية مرتبطة بالواو فان قلت الكلام فى الحال المنتقلة والكبر بعد بلوغه غير منتقل فكيف اورده هنا قلت الحال بلوغ الكبر والبلوغ المذكور تارة يحصل وتارة لا يحصل وان كان بعد حصوله لازما غير منتقل فصح التمثيل على ان الكبر يمكن عقلا زواله بعود الشخص شابا بل قد وقع ذلك لبعض الافراد كزليخا (قوله حصرت صدورهم) اى حال كونهم ضاقت صدورهم عن قتالكم مع قومهم اى جاؤكم فى هذه الحالة (قوله وهذا) اى ماذكر من المثالين (قوله فى الماضى لفظا) اى فى الحال الماضية لفظا اى ومعنى (قوله معنى) اى فقط (قوله فانهما) اى لم ولما والفاء للتعليل اى وانما كان المضارع المذكور ماضيا فى المعنى لانهما يقلبان معناه التضمنى وهو الزمان الى المضى فقول الشارح معنى المضارع اظهار فى محل الاضمار فان قلت لم يستبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم المضى مثل لم ولما كما استبشعوا تصديرها بعلم الاستقبال قلت تصديرها بعلم الاستقبال مؤد للتنافى فى بعض المواد وهو ما اذا كان عامل الحال مقترنا بزمن التكلم فانه لو صدر الحال بعلامة الاستقبال لزم التناقض لان مقارنته بالعامل تقتضى كونه فى زمان الحال وتصديره بعلامة الاستقبال يقتضى ان يكون فى زمان الاستقبال فلما كان التناقض لازما فى بعض المواد استبشعوا تصديرها بعلامة الاستقبال مطلقا طردا للباب ولم يستبشعوا تصديرها بعلامة الماضى لما يأتى من ان لما الاستغراق الازمنة وغيرها لانتفاء متقدم لكن الاصل استمرار ذلك الانتفاء فيحصل المقارنة للحال فلا منافاة بهذا الاعتبار (قوله فكأنه لم يطلع على مثال) اى مما يستشهد به فلا يقال المثال لا يشترط صحته وقد مثل له فى التسهيل بقول الشاعر

* فقالت له العينان سمعا وطاعة * وحدرتا كالدر لما يثقب *

اى وحدرتا دمعا شبيها بالدر فى حال كونه غير مثقب (قوله الا انه) اى ترك الواو

(قوله فقال) عطف على فاورد (قوله ولم يمسسنى بشر) ان قلت عدم مساس البشر اياها لم ينتقل فكيف عد من الاحوال المنتقلة قلت الحال المنتقلة هى التى لاتكون فى الصفات اللازمة وعدم المس كذلك وان ينفك عنها قاله عبد الحكيم فان قلت عدم مس البشر ماض والعامل وهو يكون مستقبل فلامقارنة بين الحال وعاملها قلت اجابوا عن ذلك بان التقدير كيف يكون لى غلام والحال انى اعلم حينئذ انى لم يمسسنى بشر فيما مضى ومن هذا تعلم ان العامل فى الحال اذا قيد بحال يعلم مضيها وسبقها لذلك العامل وجب تأويلها بما يفيد المقارنة (قوله لم يمسسهم سوء) حال من الواو فى قوله فانقلبوا (قوله ولما يأتكم الخ) حال من الفاعل فى تدخلوا اى ام ظننتم دخول الجنة والحال انكم ما اتيكم مثل الذين خلوا من قبلكم (قوله اى اما جواز الامرين فى الماضى المثبت) ارادبه الماضى لفظا ومعنى قال سم ولا يبعد ان يدخل فيه الماضى المستعمل فى موضع المضارع لنكتة كالمبالغة فى نحو اتى امر الله وانظر لو استعمل المضارع فى الماضى مجازا هل يدخل فى ذلك تأمل (قوله فلدلالته على الحصول) اى فيناسبه ترك الواو لمشابهته للفرد من تلك الجهة (قوله يعنى حصول الخ) اشار الشارح بهذا الى ان ال فى الحصول للعهد الذكرى وقد تضمن هذا الكلام اعنى قوله لدلالته على حصول صفة غير ثابتة شيئين اعنى كون الحاصل صفة وكون تلك الصفة غير ثابتة اى غير دائمة وقوله لكونه فعلا مثبتا علة لافادته هذين الشيئين على سبيل اللف والنشر الغير المرتب وذلك لانه من حيث كونه ثابتا يفيد الحصول لصفة ومن حيث كونه فعلا والفعل يقتضى التجدد المستلزم للعهد يفيد عدم الثبوت وفيه ماتقدم (قوله دون المقارنة) اى فيناسبه الواو لعدم مشابهته للفرد من تلك الجهة والحاصل ان الماضى المثبت اشبه المفرد فى شئ دون شئ فلذا جاز فيه الامران الواو وعدمها فلو اشبه فيهما لامتنع دخول الواو عليه كما امتنع فى المفرد (قوله فلا يقارن الحال) اى فلا يقارن الماضى يعنى مضمونه وقوله الحال اعنى زمان التكلم هذا مراده وفيه انه يدل على مقارنة مضمونه لزمن مضمون العامل وهذه المقارنة هى المرادة هنا (قوله اى ولعدم دلالته على المقارنة) اى ولعدم دلالة الماضى على مقارنة مضمونه للزمن الحالى اعنى زمان التكلم (قوله شرط ان يكون الخ) اى شرط فى الماضى المثبت الواقع حالا ان يكون مع قد الخ ظاهرة اى اذا لم يكن الماضى تاليا لالا ولا متلوا باو والا فلا يقترن بها فلا يقال ماجاء الا قد ضحك ولا لاضربته قد ذهب او مكث بل يتعين حذفها نحو وما تأتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين وكما قوله * كن للخليل نصيرا جارا وعدلا * ولا تشح عليه جادا وبخلا * كذا فى التسهيل (قوله او مقدرة) قال ابن مالك هذه دعوى لايقوم عليها حجة لان الاصل عدم التقدير ولان وجود قد مع الفعل المشار اليه لايزيده معنى على مايفهم منه اذا لم توجد وحق المحذوف المقدر

وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم (اما المثبت) اى اما جواز الامرين فى الماضى المثبت (فلدلالته على الحصول) يعنى حصول صفة غير ثابتة (لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا) فلا يقارن الحال (ولهذا) اى ولعدم دلالته على المقارنة (شرط ان يكون مع قد ظاهرة) كما فى قوله تعالى وقد بلغنى الكبر (او مقدرة) كما فى قوله تعالى حصرت صدورهم لان قد تقرب الماضى من الحال والاشكال المذكور وارد ههنا وهو ان الحال التى نحن بصددها غير الحال التى تقابل الماضى وتقرب قد الماضى منها

ثبوته يدل على معنى لايفهم بدونه فان قلت قدتدل على التقريب قلنا دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام انتهى عبد الحكيم (قوله لان قد تقرب الماضى من الحال) هذا علة للعلل مع علته واعترض هذا التعليل بان قدتفيد المقاربة بالباء لا المقارنة بالنون والمطلوب فى الحال هو الثانى لا الاول وحينئذ فلاتكون كلمة قد المقربة للحال كافية فى ذلك المقام واجيب بان المقاربة بمنزلة المقارنة فان القريب من الشئ فى حكمه ولذا اطلق الآن على الزمان القريب من الحال فقول الشارح لان قدتقرب الماضى من الحال اى والمقاربة فى حكم المقارنة فلااشكال (قوله والاشكال المذكور) اى فيمامضى عند قوله اما المقارنة فلكونه مضارعا وقوله وارد ههنا اى على التعليل المذكور بقولهم لان قد تقرب الماضى من الحال وحاصل ماذكره من الاشكال ان الحال التى انفت عن الماضى ويدل عليها المضارع وتقرب قداليها هى زمان التكلم وهى خلاف الحال التى نحن بصددها وربما بعدت قدعنها كااذا قلت جاءنى زيد فى السنة الماضية وقدركب فان مجيئه فى السنة الماضية فى حال الركوب ينافيه قرب الركوب من زمان التكلم الذى هو مفاد قد (قوله وهو ان الحال التى نحن بصددها) وهى الحال النحوية اعنى الصفة التى يقارن مضمونها مضمون العامل بان يكون زمانهما واحدا (قوله غير الحال تقابل الماضى) اى تغايرها وانما كانت غيرها لان الحال التى يدل عليها المضارع وتقابل الماضى وتقرب قد الماضى منها زمان التكلم وهو غير الصفة التى يقارن مضمونها مضمون عاملها بالضرورة (قوله فيجوز المقارنة) تفريع على مغايرة الحالين اى واذا كانت الحال التى نحن بصددها وهى النحوية غير الزمانية فيجوز المقارنة المرادة هنا اعنى مقارنة مضمون الحال النحوية لمضمون عاملها فى الزمان اذا كانت تلك الحال وعاملها ماضيين وحينئذ فمقتضاه امتناع الواو لمشابهة تلك الحال الماضية للحال المفردة فى الدلالة على المقارنة والحصول وقولكم الماضى المثبت لايفيد المقارنة ممنوع حيث كان يفيد المقارنة فلاوجه لاشتراط قدمعه بل وجودها معه مضر لان لفظ قد الخ (قوله اذا كان الحال والعامل ماضيين) اى فقولكم الماضى المثبت لايفيد المقارنة غير مناسب (قوله التى هى زمان التكلم) اى وهذه ليست نحن بصددها (قوله وربما بعده) اى وربما بعد قد الماضى الواقع حالا عن مقارنة مضمون العامل وذلك كما لوكان العامل ماضيا والحال كذلك فاذا قربت الحال بقد صارت قريبة من الحال فلايحصل التقارن اى وحينئذ فوجودها مع الماضى مضر ولاظهور لما ذكره من تعليل اشتراطها معه بكونها تقرب الماضى من الحال (قوله وقدركب فرسه) اى فان مجيئه فى السنة الماضية فى حال الركوب ينافيه قرب الركوب من زمن التكلم الذى هو مفاد قد (قوله والاعتذار عن ذلك) اى اشتراطهم دخول قد على الماضى الواقع حالا مذكور فى الشرح وهذا جواب عما يقال اذا كان دخول قد على

فيجوز المقارنة اذا كان الحال والعامل ماضيين ولفظ قد انما يقرب الماضى من الحال التى هى زمان التكلم وربما بعده عن الحال التى نحن بصددها كما فى قولنا جاءنى زيد فى السنة الماضية وقدركب فرسه والاعتذار عن ذلك مذكور فى الشرح (واما النفى) اى اما جواز الامرين فى الماضى المنفى (فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول) اى دلالته على المقارنة (فلان لما للاستغراق) اى لامتداد النفى من حين الانتفاء الى زمان التكلم (وغيرها) اى غير لما مثل لم وما

الماضى الواقع حالا ربما ضرفا وجه اشتراط النحاة دخولها عليه اذا وقع حالا وحاصل ماذكره فى الشرح من الاعتذار ان قد وان قربت الماضى من الحال بمعنى زمن التكلم والحال التى نحن بصددها الصفة التى يقارن مضمونها مضمون العامل بان يكون زمانهما واحدا وهما متباينان لكنهما متشاركان فى اطلاق اسم الحال عليهما وفى الجمع بين الماضى والحال بشاعة وقبح من حيث اللفظ فذكرت قد لتقرب الماضى من الحال فى الجملة دفعا لتلك البشاعة اللفظية فتصدير الماضى المثبت بقد لمجرد الاستحسان ونص عبارة المطول وغاية مايمكن ان يقال فى هذا المقام ان حالية الماضى وان كانت بالنظر لعامله ولفظة قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضى والحال لتنا فى الماضى والحال فى الجملة اى بالنظر للظاهر فاتوا بلفظة قد نظرا لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد فى السنة الماضية وقد ركب فرسه فظهر ان تصدير الماضى لمثبت بلفظ قد لمجرد الاستحسان لا لما ذكره المصنف (قوله اى اما جواز الامرين) اعنى الاتيان بالواو وتركه وقوله فى الماضى المنفى اى الماضى لفظا ومعنى او معنى فقط وهو المضارع المنفى بلم ولما (قوله فلدلالته على المقارنة) فلذا جاز ترك الواو فيه لمشابهته بتلك الدلالة الحال المفردة (قوله دون الحصول) اى فلذا جاز الاتيان بالواو فيه لعدم مشابهته للحال المفردة فى ذلك والحاصل ان الماضى المنفى من حيث شبهه بالمفردة فى الدلالة على المقارنة يستدعى سقوط الواو كما فى المفردة ومن حيث عدم شبهه بها فى الحصول الذى وجد فى المفردة يستدعى الاتيان بها (قوله للاستغراق) اى نصا بخلاف غيرها فانه وان كان للاستغراق لكنه ليس نصا بل بمعونة ان الاصل استمرار الانتفاء (قوله اى لامتداد النفى من حيث الانتفاء) اى لا من حيث ذاته لان النفى من حيث ذاته لا امتداد فيه لانه فعل الفاعل اى انها تدل على امتداد الانتفاء فيما مضى من حيث حصوله سابقا الى زمان التكلم فاذا قلت ندم زيد ولما ينفعه الندم فمعناه ان الندم انتفت منفعته فيما مضى واستمر الانتفاء الى زمان التكلم اى وحيث كانت لما دالة على امتداد الانتفاء الى زمان التكلم فقد وجدت مقارنة مضمون الحال المنفية بها لزمن التكلم هذا مراد المصنف ويرد عليه مامر من ان تلك المقارنة غير مرادة وانما المطلوب فى الحال مقارنتها لعاملها (قوله مثل لم وما) فى كون مالانتفاء متقدم نظر لما ذكره النحاة وصرح به فى المطول من ان مالنفى الحال كليس كذا قرر بعضهم وقد يقال مراد الشارح مامع الماضى بدليل تخصيصه فيما مر المضارع المنفى بلم ولما وليست مامع الماضى لنفى الحال بل مع المضارع فتأمل (قوله لانتفاء متقدم) اى موضوع لانتفاء حدث متقدم وقضيته عدم دلالته على الاستغراق مع ان الفعل كالنكرة والنكرة فى سياق النفى للعموم وهذا موجود فى جميع ادوات النفى غير ان لما تدل على اتصال النفى بالحال بخلاف لم (قوله

قوله من حيث الانتفاء هكذا فى النسخ حيث بالمثلثة والذى فى نسخ الشارح من حين بالنون وهو الانسب بقوله الى زمان التكلم وهو الذى كتب عليه فى التجريد الخ (مصححه)

مع ان الاصل)اى مع زيادة ان الاصل استمرار ذلك الانتفاء اى لوقت التكلم والمراد بالاصل هنا الامر الكثير اى مع زيادة ان الكثير فى ذلك الانتفاء بعد تحققه استمراره لان ماتحقق وثبت بقاؤه يتوقف عدمه على وجود سبب ونفى السبب اكثر من وجوده (قوله لما سيجئ) اى فى التحقيق الآتى عن قريب (قوله حتى تظهر الخ)غاية لقول المصنف استمراره اى فاذا ظهرت قرينة على الانقطاع فلا يقال الاصل بقاؤه (قوله كما فى قولنا) اى كالقرينة التى فى قولنا الخ (قوله لكنه ضرب اليوم)اى فهذا قرينه على ان انتفاء الضرب لم يستمر من الامس الى وقت التكلم فهو مخصص للاصل لامناقض له (قوله اى باستمرار النفى الخ)اشار بهذا وبما بعده الى ان ضمير به يصح رجوعه لاسم ان ويصح رجوعه لخبرها والمراد بالنفى الانتفاء ولو عبر به كان اوضح لانه الذى تقدم ذكره صريحا (قوله وترك التقييد) عطف تفسير (قوله على انقطاع ذلك الانتفاء)اى قبل زمن التكلم (قوله بخلاف المثبت)اى الماضى المثبت فانه لايفيد الاستمرار المقتضى للمقارنة لاوضعا ولا استصحابا كما فى الماضى المنفى (قوله على افادة) اى كائن على قصد افادة التجدد الذى هو مطلق الثبوت بعد الانتفاء (قوله من غير ان يكون الاصل الخ) انظره مع قولهم الاصل فى كل ثابت دوامه حتى انه وجه افادة الاسمية الدوام بذلك فقد تقدم عن الشيخ عبد القاهر ان نحو زيد منطلق لا يدل على اكثر من ثبوت الانطلاق واما افادته للدوام فمن حيث ان الاصل فى كل ثابت دوامه وهذا وارد على التحقيق الآتى ايضا (قوله واذا قلت) اى ردا لمن قال ضرب وقوله ماضرب اى اولم يضرب (قوله فاذا استغرق النفى لجميع اجزاء الزمان الماضى) اى من حيث ان تلك الاجزاء ظرف للاحداث التى تعلق بها النفى والا فالنفى انما هو كل فرد من الاحداث الواقعة فى اجزاء الزمان الماضى ولو قال الشارح افاد استغراق النفى لكل فرد من افراد الحدث الواقعة فى اجزاء الماضى لكان اوضح وانما كان قولنا ماضرب مفيدا للاستغراق امالمراعاة الاصل كما تقدم واما لان الفعل فى سياق النفى كالنكرة المنفية بلا فهم كذا قيل وفيه انه يمكن استغراق النفى لاجزاء الماضى ويحصل الثبوت فى الحال فلا تحصل المقارنة فالوجه ان يقال فى بيان المقارنة ان الاصل فى النفى بعد تحققه استمراره انتهى سم ثم اعلم انهم صرحوا فى النكرة فى سياق النفى هل تفيد العموم بحسب الوضع بان تدل عليه بالمطابقة لما تقرر من ان الحكم على العام حكم على كل فرد مطابقة او تفيد العموم بحسب اللزوم كما صرح به ابن السبكى نظرا الى ان النفى اولا للماهية ويلزمه نفى كل فرد فهل هذا الخلاف يجرى فى نفى الفعل كما هنا لانه نكرة معنى ام لا قلت لا يبعد ذلك وقد صرح فى جمع الجوامع بتعميم لا اكلت وتكلم على ذلك شارحه المحقق المحلى بما يتعين مراجعته اه يس (قوله لكن لا قطعيا) اى لكن افادة ما الاستغراق النفى ليس قطعيا اى ليس من اصل الوضع (قوله بخلاف لما) اى فانها تفيد ذلك قطعا (قوله وذلك) اى وبيان ذلك اى كون الفعل المثبت لايفيد

(لانتفاء متقدم) على زمان التكلم (مع ان الاصل استمراره) اى استمرار ذلك الانتفاء لما سيجئ حتى تظهر قرينة على الانقطاع كما فى قولنا لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم (فيحصل به) اى باستمرار النفى او بان الاصل فيه الاستمرار (الدلالة عليها) اى على المقارنة (عند الاطلاق) وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء (بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد) من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى فى صدقه وقوع الضرب فى جزء من اجزاء الزمان الماضى واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفى لجميع اجزاء الزمان الماضى لكن لا قطعيا بخلاف لما وذلك لانهم قصدوا ان يكون الاثبات والنفى فى طرفى نقيض ولا يخفى ان الاثبات فى الجملة انما ينافيه النفى دائما

الاستمرار بخلاف المنفى فانه يفيده (قوله فى طرفى نقيض) الاضافة بيانية وفى زائدة طرفين هما نقيض اى نقيضان بان يراد بالنقيض الجنس اى انهم قصدوا ان يكون الاثبات والنفى متناقضين (قوله ولا يخفى ان الاثبات فى الجملة) اى فى جزء من اجزاء الزمان الماضى مثلا (قوله انما ينافيه النفى دائما) اى فى جميع اجزاء الزمان الماضى فالاثبات فى بعض الازمنة لايكون كاذبا الا اذا صدق النفى فى جميعها ولذا تراهم يقولون ان نقيض الموجبة الجزئية انما هو السالبة الكلية اذلو كان النفى كالاثبات مقيدا بجزء من اجزاء الزمان لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا فى الاثبات بوقوعه ولو مرة وقصدوا فى النفى الاستغراق ولم يعكسوا ذلك لسهولة استمرار الترك وصعوبة استمرار الفعل اخذا مما يأتى فان قلت هذا الكلام يشعر بان نحو لم يضرب زيد يدل على استغراق النفى للزمان الماضى وضعا وهذا يخالف ماتقدم من ان الاستغراق انما يستفاد من خارج هو ان الاصل استمرار النفى قلت لامخالفة لان ما تقدم هو المفهوم منه بحسب اصل الوضع وما ذكرهنا انما يفهم منه اذا قوبل الاثبات بالنفى بان قيل فى رد من قال ضرب زيد انه لم يضرب قاله السيد ومحصله ان ماتقدم هو المفهوم منه بحسب الوضع وماهنا هو المفهوم منه بحسب القرينة (قوله اى تحقيق هذا الكلام) وهو ان الاصل فى النفى بعد تحققه استمراره بخلاف الاثبات والمراد بالتحقيق البيان على الوجه الحق (قوله ان استمرار العدم) اى الذى من جملة افراده مفاد الماضى المنفى (قوله لا يفتقر الى سبب) اى الى سبب موجود مؤثر بل يكفى فيه انتفاء سبب الوجود ولما كان لايفتقر الى وجود سبب سهل فيه استصحاب الاستمرار المؤدى للمقارنة (قوله بخلاف استمرار الوجود) اى فانه يفتقر الى وجود سبب مؤثر لاجل ان يجدد ذلك الوجود فى ذلك السبب امداد الذات بالاعراض المقتضية استمرار وجودها ثم ان من جملة افراد استمرار الوجود استمرار وجود مفاد الماضى المثبت فلذا لم يستصحب فيه الاستمرار (قوله وهو) اى بقاء الحادث وضمير وجوده راجع للحادث (قوله لانه) اى استمرار وجود الحادث (قوله ولابد للوجود الحادث من السبب) اى لاجل ان يجدد ذلك الوجود ثم ان هذا الكلام يقتضى ان قدرة المولى تتعلق بكل موجود فتحدث فيه وجودات متعاقبة وهو مبنى على ان الوجود غير الموجود وانه من الاحوال التى هى من الاعراض التى هى من متعلقات القدرة على ان العرض لايبقى زمانين اما على القول بان الوجود عين الموجود والقول بان العرض يبقى زمانين فليس هناك وجود عقبه وجود ولا للوجود الحادث احتياج الى سبب حتى يحتاج بقاء الحادث الى سبب لانه على ماذكر لاتتعلق القدرة بالذوات الا حال ايجادها ثم هى بعد ذلك فى قبضة القدرة ان شاء المولى اعدمها وان شاء ابقاها وابقاؤها على هذا ببقاء العرض الاول كذا قرر شيخنا العدوى (قوله الى وجود سبب) اى الى سبب موجود مؤثر بل يكفيه الخ وهذا مراد من قال ان العدم لايعلل اى

(لايفتقر)

(وتحقيقه) اى تحقيق هذا الكلام (ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود) يعنى ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود ولابد للوجود الحادث من السبب بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود والاصل فى الحوادث العدم حتى توجد علتها فى الجملة لما كان الاصل فى المنفى الاستمرار حصل من اطلاقه الدلالة على المقارنة (واما الثانى) اى عدم دلالته على الحصول (فلكونه منفيا) هذا اذا كانت الجملة فعلية

لايفتقر الى علة وسبب موجود فلاينافى انه يفتقر الى انتفاء سبب الوجود ومن هذا تعلم ان العدم اولى بالممكن من الوجود بمعنى ان العدم اصل فيه دون الوجود لان العدم لايتوقف على سبب موجود بخلاف الوجود (قوله والاصل فى الحوادث) اى الموجودات الحادثة العدم لكون الانتفاء فى سبب الوجود اصلا ولايحتاج العدم الى انتفاء طار بعد سبب الوجود (قوله فى الجملة) اى واقول قولا ملتبسا بالجملة اى بالاجمال اى واقول قولا مجملا وهذا حاصل كلام المصنف (قوله حصل من اطلاقه) اى من كونه غير مقيد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء (قوله الدلالة على المقارنة) قد عرفت ما فى هذا من الاعتراض السابق فى كلام الشارح من ان المطلوب فى الحال مقارنة مضمونها لمضمون عاملها فى الزمان لامقارنة مضمونها لزمن التكلم واللازم من الاستمرار المذكور انما هو مقارنة مضمون الحال لزمن التكلم فاين هذا من ذاك (قوله فلكونه منفيا) اى والمنفى انما يدل النفى فيه بالمطابقة على نفى صفة لاعلى ثبوتها وكون الثبوت حاصلا باللزوم غير معتبر فتقرر بهذا ان الماضى المنفى يشبه الحال المفردة فى افادة المقارنة فاستحق بذلك سقوط الواو ولايشبهها فى الدلالة على حصول صفة غير ثابتة فاستحق بذلك الاتيان بها فجاز الامران فيه كما جازا فى المثبت (قوله هذا) اى ماذكر من التفصيل فى الجملة الفعلية وذكر الشارح ذلك توطئة لقوله وان كانت اسمية فانه مقابل لقوله السابق فان كانت فعلية فهو مفروض مثله فيما اذا لم تحل الجملة من ضمير صاحبها فلا تغفل آميس (قوله وان كانت) اى الجملة الواقعة حالا اسمية سواء كان الخبر فيها فعلا اوظرفا اوغير ذلك كما يدل لذلك امثلة المصنف (قوله فالمشهور) اى عند علماء العربية (قوله جواز تركها) اى سواء كان المبتدأ فى تلك الجملة عين ذى الحال اوغيره وقوله جواز تركها اى وجواز الاتيان بها خلافا لمن قال يتعين الاتيان بها وانما نص على جواز الترك دون جواز الاتيان بها لانه هو المختلف فيه اذا لاتيان بها فى الجملة المذكورة لم يقل احد بامتناعه الالعارض كما فى قوله تعالى فجاءها بأسنا بياتا اوهم قائلون والعارض هنا كراهة الجمع بين واو الحال التى اصلها العطف اذهى للربط الذى هو كالعطف وحرف العطف الذى هو واو (قوله لعكس الخ) اى انما جاز الترك لاجل انه تحقق فيها عكس مامر فى الماضى المثبت والذى مر فى الماضى المثبت هو دلالته على حصول صفة غير ثابتة دون المقارنة وعكسه الموجود فى الجملة الاسمية هو دلالتها على المقارنة من جهة افادتها الدوام والثبوت المقتضى للاستمرار حتى فى زمن التكلم وقد بينا على ان المقارنة يقتضيها الحصول زمن التكلم على مافيه من البحث وعدم دلالتها على حصول صفة غير ثابتة لان الغرض دوامها فلا يمكن عدم الثبوت فاشبهت المفردة من جهة افادة المقارنة وذلك يستدعى سقوط الواو ولم تشبهها من جهة عدم دلالتها على حصول صفة غير ثابتة وذلك يستدعى وصلها بالواو فلما وجد فيها الداعى لكل منهما جاز

(وان كانت اسمية فالمشهور جواز تركها) اى الواو (لعكس مامر فى الماضى المثبت) اى لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لاعلى حصول صفة غير ثابته لدلالتها على الدوام والثبات (نحو كلمته فوه الى فى) بمعنى مشافها (و) ايضا المشهور (ان دخولها) اى الواو (اولى من تركها (لعدم دلالتها) اى الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها

فيها الامر ان كامر فى غيرها (قوله لكونها مستمرة) اى لكونها معدولة عن الفعلية اذا لاصل فى الحال المفرد ثم الفعلية التى هى قريب منه فلا يرد ان الاسمية لاتدل على اكثر من ثبوت المسند للمسند اليه افاده عبد الحكيم (قوله لدلالتها على الدوام والثبات) اى فهى تدل على حصول صفة ثابتة واعترض بان كون الجملة الاسمية للدوام والثبات يقتضى خروج الكلام عما نحن بصدده لان الكلام فى الحال المنتقلة واما غيرها فقد تقدم امتناع الواو فيه مطلقا وقد يجاب بان ذلك التعليل منظور فيه لاصل الجملة الاسمية وذلك كاف على وجه التوسع والا فكونها منتقلة يمنع ذلك الاصل اه يعقوبى (قوله كلمته فوه الى فى) اى ويجوز ان يقال وفوه الى فى بالواو بلا اشكال (قوله بمعنى مشافها) اشار بذلك الى ان الجملة حال من التاء اى كلمته فى حال كونى مشافها له ويصح ان تكون حالا من الهاء اى حال كونه مشافها لى او من التاء والهاء معا اى حال كوننا مشافهين ويروى ايضا كلمته فاه الى فى وخرج بانه على تقدير جاعلا فاه الى فى (قوله وان دخولها اولى) اى لان الدخول وعدمه على حد سواء كما يفهم من قوله جواز تركها واشار الشارح بتقدير المشهور الى ان قول المصنف وان دخولها اولى عطف على قوله جواز تركها لاعلى المشهور (قوله لعدم دلالتها على عدم الثبوت) اى لدلالتها على الثبوت لان نفى النفى اثبات فهى تدل على حصول صفة ثابتة واعترض على المصنف انه قد جعل اولا عدم الدلالة على عدم الثبوت علة لجواز ترك الواو وهنا جعله علة لكون دخول الواو اولى فالاولى ترك قوله لعدم دلالتها الخ والاقتصار على ما بعده لان مدار الاولوية على قوله مع ظهور الاستئناف فيها فالاولى الاكتفاء به واجيب بان علة اولوية دخول الواو مركبة من ذلك ومن ظهور الاستئناف فلما انضم لاعتبار المجوزا عنى الدلالة على المقارنة والدوام والثبوت ظهور الاستئناف ترجح دخول الواو لان الاستئناف فيها يفيدا نقطا عها عن العامل قبلها مع ان المقصود ربطها به وجعلها قيداله فاتى بالواو ليندفع الاستئناف وترتبط بالعامل او يجاب بانه لما كان دعوى الاولويه مشتملة على جواز الترك ورجحان الدخول اعاد الدليل المذكور على جواز الترك وضم اليه دليل الرجحان وهو ظهور الاستيناف (قوله مع ظهور الاستئناف فيها) اى دون الفعلية فان الفعلية وان كانت منتقلة لكن حاصلها الفعل والفاعل وذلك حاصل الحال المفردة المشتقة بخلاف الاسمية فقد يكون جزآها جامدين فلا يكون حاصلها كحاصل المفردة فكان الاستئناف فيها اظهر منه فى الفعلية والحاصل ان الاسمية بعدت عن المفردة من حيث دلالتها على الثبوت ومن ظهور الاستئناف فيها فلذا ترجح فيها الواو (قوله فحسن زيادة رابط) لظهور انفصالها عن العامل فى صاحب الحال والانفصال يحتاج الى مزيد ربط لاجل قطعه بالمرة بخلاف الاتصال (قوله اى وانتم من اهل العلم الخ) اشار الشارح بذلك

فحسن زيادة رابط نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون) اى وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينهما من التفاوت (وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ

الى ان تعلمون يحتمل ان يكون المراد به وانتم من اهل العلم والمعرفة اى ومن شان العالم التمييز بين الاشياء فلا يدعى مساواة الحق للباطل فيكون ذلك الفعل منزلا منزلة اللازم اذلا يطلب له مفعول حينئذ ويحتمل ان يكون المراد وانتم تعلمون ما بين الله تعالى وبين الانداد التى تدعونها من التفاوت الكلى لانهم مخلوقون عجزة والله تعالى خالق قادر فكيف تجعلونهم انداد له فيكون المفعول محذوفا (قوله مابينهما) اى مابين الله والانداد (قوله وقال عبدالقاهر) هذا مقابل المشهور وبيان ذلك ان الذى صرح المصنف بمشهوريته جواز ترك الواو فى الجملة الاسمية وجواز الاتيان بها مع اولوية ذلك من غير تفصيل بين مافيه ظرف مقدم ومالا وبين مافيه حرف ابتداء مقدم ومالا وبين ماعطفت على مفرد ومالا وبين مايظهر تأويلها بمفرد ومالا وكلام الشيخ عبدالقادر يخالف ذلك فانه حكم فى غير المبدوءة بالظرف وغير المبدوءة بحرف الابتداء وغير المعطوفة على مفرد بوجوب الاتيان بالواو فيمتنع تركها الا لظهور التأويل بالمفرد وفيما عدا ذلك يجوز الاتيان بها والراجح تركها (قوله ضمير ذى الحال) لعل الاولى عين ذى الحال ليشمل ما اذا كان المبتدأ ضميرا او اسما ظاهرا كما يؤخذ من كلامه (قوله سواء كان خبره فعلا) ظاهره كان ماضيا او غيره لان الفعل مع فاعله فى تأويل اسم الفاعل وفاعله واعلم ان الحال فى الحقيقة هو يسرع او مسرع لانه هو الواقع وصفا لصاحبها (قوله وذلك) اى بيان ذلك وجوب الربط بالواو فى الحالين المذكورين وقوله لان الجملة اى الحالية وحاصل ذلك البيان ان امر الواو وجودا وعدما فى الجملة يدور على كونها ليست فى حكم المفردة او فى حكمها فتأمل (قوله حتى تدخل فى صلة العامل) غاية فى النفى اى الا اذا دخلت فى صلة عامل الحال اى فيما يتصل بالعامل اى فيما يتعلق به بان يكون قيدا من قيوده ويكون ذلك ظاهرا بدون الواو (قوله وتنضم اليه فى الاثبات) اى وتنضم الى مضمون العامل كالمجئ مثلا فى قولك جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع والمراد بانضمامها لمضمون العامل ان يكون اثباتها فى اثباته وتخصيص الاثبات بالذكر لانه الاصل والا فالحكم فى النفى ايضا كذلك نحو لم يجئ زيد وهو يتبسم او وهو متبسم وعطف تنضم اليه فى الاثبات على ماقبله عطف تفسير باعتبار المراد او عطف لازم على ملزوم كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وتقدر تقدير المفرد) اى وتنزل منزلة المفرد فى انه لا يستأنف لها اثبات زائد على اثبات العامل بل تضاف اليه كما فى المفردة بمعنى انك اذا قلت جاء زيد يركب كان فى تقدير جاء زيد راكبا فالمثبت هو المجئ حال الركوب لا مجئ مقيد باثبات مستأنف للركوب كما هو مقتضى اصل الجملة الحالية آه يعقوبى (قوله وهذا) اى الدخول فى صلة العامل والانضمام اليه فى الاثبات والتنزيل منزلة المفرد فى عدم استئناف اثبات زائد على اثبات العامل مما يمتنع فى نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع اى على تقدير ترك الواو اى حيث كان ماذكر

فى الجملة الاسمية الحالية (ضمير ذى الحال وجبت) الواو سواء كان خبره فعلا (نحو جاء زيد وهو يسرع او) اسما نحو جاء زيد (وهو مسرع) وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل فى صلة العامل وتنضم اليه فى الاثبات وتقدر تقدير المفرد فى ان لا يستأنف لها الاثبات وهذا مما يمتنع فى نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا فى انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع فى صلة المجئ وتضمه اليه فى الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بانه يسرع

ممتنعا فترك الواو ممتنع والاتيان بها واجب بخلاف قولك جاء زيد يسرع فان ماذكر غير ممتنع فيها لان المضارع مع فاعله فى تأويل اسم الفاعل وضميره وحينئذ فالقصد من قولك جاء زيد يسرع الحكم باثبات المجئ حال السرعة لاالحكم باثبات مجئ مقيد باثبات مستأنف للسرعة فلذا سقطت الواو منهـا كما سقطت من المفردة (قوله وجئت بضميره المنفصل) عطف تفسير لقوله اعدت ذكر زيد اى بان جئت بضميره (قوله كان بمنزلة اعادة اسمه) اى الظاهر (قوله سبيلا) اى طريقا (قوله الى ان تدخل يسرع فى صلة المجئ) اى لاتجد طريقا فى ان تجعل يسرع قيد المجئ مضموما اليه فى الاثبات لان اعادة ذكره تمنع من جعله قيدا له ومن ضمه اليه لان المتبادر من اعادة اسمه الظاهر قصد استئناف الاخبار عنه بانه يسرع فالمراد بالخبر فى كلام الشارح الاخبار (قوله والا لكنت الخ) اى والابان اعدته بدون قصد استئناف الاخبار عنه بانه يسرع بل قصدت ضمه للعامل فى الاثبات لكنت الخ (قوله بمضيعة) بكسر الضاد وسكون الياء كمبيعة اسم لمكان الضياع وهو المفازة المنقطعة ويجوز فيها سكون الضاد وفتح الياء كسئلة (قوله وجعلته لغوا فى البين) اى وجعلته ملغى ومزيدا فيما بين الحال وعاملها لان القصد حينئذ الى نفسى تلك الحال المفردة التى ليس لها فى صيغة التركيب اثبات زائد على اثبات عاملها وهذا اعنى قوله وجعلت الخ تفسير لقوله بمضيعة (قوله وجرى الخ) عطف على قوله كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا فانه تشبيه آخر لقوله هو يسرع بعد تشبيهه بزيد يسرع آه عبد الحكيم (قوله وعمرو يسرع امامه) المناسب ان يقول عمرو يسرع الخ بدون واو (قوله ثم تزعم) هو بالنصب عطف على تقول وقوله ولم تبتدئ السرعة اثباتا عطف تفسير اى وهذا الزعم باطل لايصدر عن العقلاء لان الاستئناف ظاهر فيه والحاصل انه لولم يعتبر الاستئناف فى اعادة الاسم الصريح لصح عدم اعتبار الاستئناف فى مثل جانى زيد وعمرو يسرع امامه لانه بمنزلته لكن عدم اعتبار الاستئناف فى ذلك باطل لئلا يلزم على عدم الاعتبار ترك المبتدأ بمضيعة (قوله وعلى هذا) اى التوجيه المشار له بقوله لان الجملة الخ (قوله والقياس) عطف تفسير (قوله ان لاتجئ الجملة الاسمية) اى حالا سواء كان المبتدأ فيها ضمير ذى الحال او اسمه الصريح او اسما آخر غير ذى الحال كما علم من الامثلة السابقة (قوله واصله) عطف تفسير (قوله بضرب من التأويل) اى بالمفرد وهو متعلق بقوله الخارج عن قياسه وذلك كما فى قولك كلمته فوه الى فى فترك الواو فى هذه الجملة لتأولها بالمفرد وهو مشافها وكقوله تعالى وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو فان ترك الواو فيها لتأولها بمتعادين وهذا التأويل لايحسن فى نحو جاء زيد هو يسرع لان التأويل فيه ليس باستخراج معنى من الجملة يعبر عنه بالمفرد فدباح به السياق فعدل عنه لمعنى فى الجملة كالتصريح بعداوة بعضهم بعضا المفيد للتقريع على التعادى من الابعاض مع شمول الجنس لهم بخلاف قولنا متعادين فليس صريحا فى ذلك

والالكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا فى البين وجرى مجرى ان تقول جانى زيد وعمر ويسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجئ الجملة الاسمية الامع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشئ الخارج عن قياسه واصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه هذا كلامه فى دلائل الاعجاز وهو مشعر بوجوب الواو فى نحو جاء زيد وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع او مسرع امامه بالطريق الاولى ثم قال الشيخ (وان جعل نحو على كتفه سيف

ولو اقتضاه وانما التأويل باسقاط الضمير الذى هو كالتكرار فلا فائدة للاتيان به ثم تأويله بالاسقاط بخلاف التأويل فى الجملتين فانه انما هو من جهة المعنى المدلول عليه بالسياق قاله اليعقوبى (قوله ونوع من التشبيه) اى كما فى قوله تعالى فجاءها امرنا بياتا اوهم قائلون فجملة اوهم قائلون حال وتركت الواو فيها لتشبيه واو الحال بواو العطف ولو اتى بالواو لاجتمعت مع حرف عطف آخر وهو واو (قوله هذا كلامه) اى كلام الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز (قوله وهو مشعر) اى من جهة قوله لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا الخ وجرى مجرى ان تقول الخ (قوله امامه) راجع لقوله جاء زيد وعمر ويسرع او مسرع وانما ذكره لاجل ان يكون فى الجملة ضمير يعود على صاحب الحال والا كانت الواو متعينة من غير نزاع (قوله بالطريق الاولى) اى من وجوبها فى وهو يسرع او وهو مسرع ووجه الاولوية انه جعل وهو يسرع او وهو مسرع مشبها بالمثالين المذكورين فى وجوب الواو ولا شك ان المشبه به اقوى من المشبه فى وجه الشبه وعلل بعضهم وجه كون ذلك بالطريق الاولى بان الاستئناف فى المثالين المذكورين اظهر لان الضمير اقرب للاسم من الظاهر ومن الاجنبى وقصد الشارح بقوله وهو مشعر الخ الاعتراض على المصنف وذلك لان ظاهر كلامه ان الجملة الاسمية الواقعة حالا لا يجب اقترانها بالواو عند الشيخ عبد القاهر الا اذا كان المبتدأ فيها ضمير ذى الحال وانه لو كان المبتدأ اسمه الظاهر او اسم اجنبى غيره لا تجب الواو عنده بل تجوز وليس كذلك كما يدل عليه كلامه المذكور (قوله وان جعل نحو على كتفه سيف) اى من كل جملة اسمية خبرها جار ومجرور متقدم فلو كان مؤخرا وجب قرنها بالواو عنده كما تقدم ومذهب المصنف انه يكثر قرنها بالواو مطلقا وذكر صدر الافاضل ان ترك الواو قليل فى الجملة الحالية التى خبرها غير جار ومجرور ومفهومه ان الخبر اذا كان جارا ومجرورا يكثر فيه الترك فيكون مذهبا ثالثا (قوله حالا) اى من معرفة قبله نحو جاء زيد على كتفه سيف فلو كان صاحب الحال نكرة لوجبت الواو لئلا تلتبس الحال بالنعت كقولك جاء رجل طويل وعلى كتفه سيف فتجب الواو هكذا والا كان نعتا (قوله كثر فيها تركها) اى لما ذكره عبد القاهر من التعليل الآتى وهو جعل الاسم مرتفعا بالظرف لاعتماده على ماقبله فتكون الحال مفردة لا جملة اسمية وحينئذ فلا يستنكر ترك الواو (قوله اذا انكرتنى الخ) انكر ونكر بكسر العين واستنكر بمعنى ويقال نكرت الرجل بالكسر نكرا ونكورا اذا كرهته ونكرت انكر بفتح العين فى الماضى اذا لم اعرف قدره وقوله بلدة اى اهل بلدة كما اشار له الشارح (قوله خرجت) اى من تلك البلدة التى انكرنى اهلها (قوله مع البازى) ظرف لغو متعلق بخرجت وكنى بخروجه مع البازى عن الخروج فى بقية من الليل وهذا البيت من جملة ابيات من الطويل قالها بشار بن برد لخالد بن برمك لما وفد عليه وهو بفارس واولها

حالا كثر فيها) اى فى تلك الحال (تركها) اى الواو (نحو) قول بشار * اذا انكرتنى بلدة او نكرتها * (خرجت مع البازى على سواد) اى بقية من الليل يعنى اذا لم يعرف قدرى اهل بلدة اولم اعرفهم خرجت منهم مصاحبا للبازى الذى هو ابكر الطيور مشتملا على شئ من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله على سواد حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم فى مثل هذا فاعلا بالظرف لاعتماده على ذى الحال لا مبتدأ وينبغى ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف فى تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعل ماض هذا كلامه وفيه بحث

*اخالد لم اهبط عليك بذمة * سوى انني عاف وانت جواد*
*اخالد ان الاجر والحمد * حاجتي فايهما يأتي فانت عماد*
*فان تعطني افرغ عليك مدائحي * وان تأب لم يضرب على سداد*
*ركابي على حرف وانت مشيع * ومالي بارض الباخلين بلاد*

اذا انكرتني بلدة البيت (قوله خرجت منهم) اى خرجت من بينهم بان يخرج من البلدة (قوله الذى هو ابكر الطيور) اى فى خروجه من وكره (قوله مشتملا) حال من فاعل خرجت (قوله لاسفار) اى لاضاءة الصبح (قوله حال) اى مؤكدة لانه قد علم من قوله خرجت مع البازى ان خروجه فى بقية من الليل فمعناها مستفاد من غيرها وحينئذ فيعترض بان الجملة المؤكدة يجب فيها ترك الواو لانه يكثر فيها ذلك فقط كما هو اصل المدعى فلا يصح التمثيل بما ذكر ويمكن الجواب بان يقدر قوله على سواد مقدما على قوله مع البازى فتأمل قرره شيخنا العدوى (قوله ثم قال الشيخ الوجه الخ) حاصله ان قوله على سواد وكذا على كتفه سيف فى اعرابه احتمالان احدهما ان يجعل الاسم فاعلا بالظرف لاعتماده على صاحب الحال وعلى هذا فالظرف اما مقدر باسم الفاعل او بالفعل ثانيهما ان يجعل الاسم مبتدأ والمجرور قبله خبرا قال الشيخ عبد القاهر الوجه الارجح من هذين ان يجعل الاسم فاعلا بالظرف لسلامته من تقديم ما اصله التأخير وقال ايضا ينبغى على جعل الاسم فاعلا بالظرف ان يقدر الظرف باسم الفاعل كمستقر دون الفعل كاستقر ويستقر (قوله الوجه ان يكون الخ) اى وعلى هذا فالحال ليست جملة اسمية بل مفردة فلا يستنكر ترك الواو (قوله لا مبتدأ) اى وما قبله خبر حتى يكون جملة اسمية (قوله ههنا) اى فى مقام وقوع الظرف حالا وقوله خصوصا اى بالخصوص لا فى مقام وقوع الظرف خبرا او نعتا لانه يقدر بالفعل ايضا (قوله ان الظرف) نائب الفاعل ليقدر (قوله فى تقدير اسم الفاعل) اى فهو فى تأويل المفرد فيكثر فيه الترك (قوله الا ان يقدر فعل ماض) اى لان الترك اكثر فيه ايضا ولا يقدر مضارعا لان الواو يجب تركها فيه (قوله هذا كلامه) اى كلام الشيخ عبد القاهر (قوله وفيه بحث) اى فى كلامه المذكور بحث وحاصله انه ان اريد ان سبب تقدير اسم الفاعل هنا بالخصوص ان اصل الحال الافراد فيرد عليه ان نحو على كتفه سيف اذا كان خبرا او نعتا كأن يقال زيد على كتفه سيف ومررت برجل على كتفه سيف فالاصل فيهما الافراد فينبغى ان يقدر فيهما اسم الفاعل لهذه العلة ايضا وهى كون اصلهما الافراد فلم يتم قوله وينبغى ان يقدر ههنا خصوصا لانه ينبغى ان يقدر فى غير ذلك ايضا وان كان سبب تقدير اسم الفاعل هنا بالخصوص شيئا آخر فلم يبينه وكان ينبغى بيانه ويرده عليه ايضا ان تجويز تقدير المضارع لا يمنع وجود الواو لانه عند وجود الواو يقدر بالماضى لا بالمضارع وعند انتفائه يقدر بالمضارع ولو كان تجويز تقدير ما يمتنع معه الواو مانعا من الواو لمنع تجويز تقدير اسم الفاعل لان الواو ممتنعة

مع وجوده بالاخرى (قوله والظاهر الخ) اى والظاهر فى توجيه كثرة ترك الواو وحاصله ان نحو على كتفه سيف يجوز فيه اربعة احوال جواز تقدير المضارع لما تبين انه لامانع من تقديره وجواز تقدير اسم الفاعل وهو ارجح لرجوعه الى الاصل وجواز تقدير الماضى وجواز تقدير الجملة الاسمية فعلى التقديرين الاولين تمتنع الواو لان اسم الفاعل مفرد والمضارع المثبت مثله فى المنع وعلى الاخيرين لاتجب بل تجوز لجواز الواو فى الجملة الاسمية وفى الماضى لاسيما مع قدومايمتنع على تقديرين مع رجحان احدهما لكونه الاصل ويجوز سقوطه على تقديرين آخرين كان الراجح والاكثر تركه فقول الشارح فمن اجل هذا اى من اجل ترك الواو على الاحتمالات الاربعة وان كان الترك واجبا على احتمالين وجائزا على احتمالين وهذا الذى ذكره الشارح هو الذى يظهر ان يقال فى تعليل كثرة سقوط الواو لاتقدير الحال بالافراد فقط كمايؤخذ من كلام الشيخ عبد القاهر وان كان مناسبا ايضا لان هذا الذى ذكره الشارح مشتمل على ماقاله الشيخ وزيادة كذا قرره شيخنا العدوى (قوله وقال الشيخ ايضا) هذا يخصص ما يقدم عنه فى الشرح وهو قوله لايجوز ترك الواو من الجملة الاسمية الابضرب من التأويل (قوله لدخول حرف) اى غير الواو على المبتدأ مثل كأن كما فى البيت ومثل ان كما فى قوله تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام ومثل لا التبرئة كما فى قوله تعالى والله يحكم لامعقب لحكمه (قوله يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط) هذا يشير الى ان العلة فى حسن ترك الواو هى ان دخول الحرف يحصل به نوع من الارتباط فاغنى عن الواو وعلله بعضهم بكراهة اجتماع حرفين زائدين على اصل الجملة وهذا التعليل احسن وذلك لان ماعلل به الشارح انما يظهر فى بعض الحروف التى تفيد معنى الارتباط كتشبيه ماقبلها بمابعدها فى كان او تعليل ماقبلها بما بعدها ولايظهر فى غيره مع حسن الترك مع غيره ايضا كلا التبرئة فى قوله تعالى والله يحكم لامعقب لحكمه وكان فى قوله تعالى الا انهم ليأكلون الطعام (قوله نوع من الارتباط) اى من انواع الارتباط بين تلك الجملة والتى قبلها (قوله كقوله) اى الفرزدق يخاطب امرأة عذلته على اعتنائه بشأن بنيه فهو يقول لها * لاتلومينى فى ذلك عسى ان تشاهدبنى والحال ان اولادى * على يمينى ويسارى ينصرونى كالاسود الخوارد * اى الغضاب وقيد بالغضاب لان اهيب مايكون الاسد اذاغضب كذافى الفنارى والسيرامى وفى شرح الشواهد ان البيت للفرزدق من جملة ابيات قالها مخاطبا لزوجته النوار وكان قد مكث زمانا لايولدله فعيرته بذلك واول الابيات

۞ وقالت اراه واحد الا اخاله * يؤمله يوما ولا هو والد ۞

وبعده فقلت عسى البيت وبعده

۞ فان نجيما قبل ان يبلغ الحسا * اقام زمانا وهو فى الناس واحد ۞

والظاهر ان مثل على كتفه سيف يحتمل ان يكون فى تقدير المفرد وان يكون جملة اسمية قدم خبرها وان يكون فعلية مقدرة بالماضى او المضارع فعلى تقديرين تمتنع الواو وعلى تقديرين لاتجب الواو فمن اجل هذا كثر تركها وقال الشيخ ايضا (ويحسن الترك) اى ترك الواو فى الجملة الاسمية (تارة لدخول حرف على المبتدأ) يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط (كقوله * فقلت عسى ان تبصرينى كأنما * بنى حوالى الاسود الحوارد) من حرد اذا غضب فقوله بنى الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصرينى ولولا دخول كأنما عليها لم يحسن الكلام الابالواو

قوله بنى) اصله بنون لى حذفت النون للاضافة واللام للتخفيف فصار بنوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء والضمة كسرة لمناسبة الياء ثم ادغمت الياء فى الياء كما قيل فى مسلمى (قوله من حرد) بكسر الراء يقال حرد حردا بسكون الراء وتحريكها فهو حارد والجمع حوارد فيقال ليث حارد وليوث حوارد مثل صاهل وصواهل وطالع وطوالع لان فاعلا اذا كان صفة لغير عاقل كان جمعه على فواعل قياسا (قوله جملة اسمية) فبنى مبتدأ والاسود خبر (قوله من مفعول تبصريني) اى وهو ياء المتكلم (قوله لم يحسن الكلام الا بالواو) اى فدخول كأنما اوجب استحسان ترك الواو لئلا يتوارد على الجملة حرفان زائدان وقوله لم يحسن الكلام الا بالواو اى لما مر من ان القياس ان لا تجئ الجملة الاسمية حالا الا مع الواو (قوله وقوله حوالى اى فى اكنافى) اشار به الى انه ليس المقصود من حوالى التثنية وان كان ملحقا بالمثنى فى الاعراب وفيما ذكره من التفسير اشارة الى ان حوالى ظرف مكان (قوله حال من بنى) جوز بعضهم ان يكون حالا من الاسود اى الاسود مستقرين فى جوابنى ويمكن ان يكون حالا من الضمير فى الحوارد وعليه فالعامل فى الحال وفى صاحبها واحد بخلاف ماسلكه الشارح (قوله لما فى حرف التشبيه) اى والعامل فيه كأنما لما فى الخ وقولهم الحال لا يأتى من المبتدأ محله اذا لم يكن هناك عامل غير الابتداء كما يرشد له تعليلهم ذلك بقولهم لان العامل فيها هو العامل فى صاحبها والابتداء ضعيف لا يعمل عملين آه ولا يعترض بمخالفة عامل الحال لعامل صاحبها لجوازه عند بعض المحققين او يقال يكفى طلب حرف التشبيه فى المعنى لصاحب الحال وان اهمل عنه (قوله من معنى الفعل) اى لان المعنى اشبه بنى بالاسود حال كونهم حوالى فبنى مفعول به فى المعنى والعامل فى الحال وصاحبها مادل عليه معنى كأن من الفعل فاندفع مايقال انه يلزم على جعل حوالى حالا من بنى مجئ الحال من المبتدأ والجمهور لا يجيزونه لان الابتداء عامل ضعيف فلا يعمل فى معمولين فى الحال وصاحبها وان جعل كأنما عاملا فى الحال لكونه بمعنى الفعل لزم مخالفة عامل الحال لعامل صاحبها (قوله بعقب) اى باثر مفرد انظر لو كان هناك فاصل وانظر هل يدخل فى المفرد الظرف والجار والمجرور ولما كان قول المصنف بعقب مفرد يشمل بظاهره النعت قيده الشارح بالحال كما يقتضيه المقام (قوله كقوله) اى ابن اووس

وهو من السريع وقبله

۞ قل له الملك ولوانه * قد جعت فيه اقانيم ۞

(قوله برداك الخ) اى يبقيك الله تعالى سالما مشتملا عليك التجميل والتعظيم اشتمال البرد على صاحبه والمقصود طلب بقائه على وصف السلامة وكونه مجملا معظما وقوله برداك مبتدأ مرفوع بالالف وتجميل وتعظيم خبره والبردان الثوبان استعارهما الشاعر للوصفين وثنى البرد باعتبار لفظى التجميل والتعظيم المخبر بهما عنه مبالغة وان كان معناهما واحدا كذا فى حاشية شيخنا الحفنى (قوله حال) اى من الكاف فى يبقيك سالما

وقوله حوالى اى فى اكنافى وجوانبى حال من بنى لما فى حرف التشبيه من معنى الفعل (و) يحسن الترك تارة (اخرى لوقوع الجملة الاسمية) الواقعة حالا (بعقب مفرد) حال (كقوله والله يبقيك لنا سالما * برداك تجميل وتعظيم) فقوله برداك تجميل حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو

فهى حال مترادفة اومن الضمير فى سالما فتكون متداخلة لكن الاستشهاد بالبيت على المقصود انما يأتى على الاحتمال الاول كما فى المطول فليس البيت نصا فى المقصود لوجود الاحتمال الثانى وايضا يحتمل ان يكون بردك فاعلا لسالما ويكون تبجيل بدلا من بردك واذا سلم تبجيل الرجل وتعظيمه فقد سلم الرجل كما فى الاطول (قوله لم يحسن فيها ترك الواو) فتركت الواو فى الجملة لمناسبة ماقبلها اعنى الحال المفردة اذ لا يؤتى معها بالواو وقال الخلخالى وجه حسن ترك الواو لئلا يتوهم انها عاطفة تلك الجملة على المفرد المتقدم ونوزع بان عطف الجملة على المفرد اذا كانت فى تأويله غير مستقبح قال الشيخ يس تنبيه بقى من الاقسام الجملة الشرطية نحو جاء زيد وان سأل يعط والواو فيها لازمة خلافا لابن جنى ووجه تمشيته على قاعدة المصنف السابقة انها ليس فيها حصول ولا مقارنة فلذلك لزمت الواو لفقد خاصتى الحال المفردة ولا فرق بين ان يكون الجواب فى الجملة المذكورة خبرا اوانشاء اما الاول فظاهر لانه اذا كان خبرها خبرا كانت خبرية واما الثانى فمشكل لان الجملة الشرطيه حينئذ تكون انشائية والانشاء لايقع حالا واجيب بان الجملة الشرطية اذا وقعت حالا انسلخت الاداة فيها عن معنى الشرط فلا تكون الجملة حينئذ انشائية كما صرح بذلك الدمامينى

(الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة)

﴿ الايجاز والاطناب والمساواة ﴾

الايجاز لغة التقصير يقال اوجزت الكلام اى قصرته يستعمل لازما ومتعديا والاطناب لغة المبالغة يقال اطنب فى الكلام اى بالغ فيه وقدم الايجاز فى الترجمة تنبيها على انه المبتغى فى الكلام واردفه بالاطناب لكونه مقابلا له فلم يبق للمساواة الا التأخير وقدم فيما يأتى المساواة نظر الكونها الاصل المقيس عليه لانها الكلام المتعارف فازاد عليه اطناب وماتقص عنه ايجاز ثم الايجاز لما سبق (قوله قال السكاكى) اى اعتذارا عن ترك تعريف الايجاز والاطناب بتعريف يعين فيه القدر لكل منهما من الكلام بحيث لايزيد ذلك القدر ولاينقص (قوله اما الايجاز والاطناب الخ) ان قلت لم يذكر ان المساواة من الامور النسبية مع انها منها اذلا تعرف الا بالنسبة لنفى الايجاز والاطناب قلت كون الكلام مساواة انما يعرف بكونه ليس فيه زيادة على المتعارف ولانقصان عنه قلت ذكر السيد فى شرح المفتاح انه لم يتعرض للمساواة وان كانت نسبية ايضا لانه لافضيلة لكلام الاوساط فايصدر عن البليغ مساويا له لايكون بليغا اذليس فيه نكتة يعتد بها آه وبحث فيه بان عدم الاعتداد انما يكون اذا قصد البليغ تجريده عن النكت وليس بمتعين لجواز ان يكون فى المقام مقتضيات وخصوصيات لايراعيها غير البليغ واما البليغ فمن حقه ان يراعيها ويشير اليها مع كون لفظيهما متطابقين واجاب العلامة عبد الحكيم بان المراد بكونه ليس بليغا من حيث انه مساو لكلام الاوساط وان كان من حيث اشتماله على المزايا والخصوصيات التى يقتضيها المقام بليغا معتدا به لانه بهذا

الاعتبار ايجاز بالقياس الى المتعارف والى مقتضى المقام (قوله فلكونهما نسبيين) الفاء داخلة على جواب اما وهو قوله لايتيسر الخ وقوله لكونهما نسبيين علة للجواب مقدمة عليه لافادة الحصر اوللاهتمام بها وفى الكلام حذف والاصل لكونهما نسبيين والمنسوب اليه مختلف القدر ولابد من هذا الحذف حتى تنتج العلة المدعى وهو عدم امكان التعيين فالمنسوب اليه هو كل منهما بالنظر للآخر فكل منهما منسوب ومنسوب اليه (قوله اى من الامور النسبية) اى المنسوبة الى غيرها كالابوة والبنوة (قوله التى يكون تعقلها) اى ادراكها (قوله بالقياس) اى بالنسبة الى تعقل شئ آخر فتعقل الايجاز يتوقف على تعقل الاطناب و بالعكس وذلك لان الايجاز ما كان من الكلام اقل بالنسبة لغيره والاطناب ما كان ازيد بالنسبة لغيره وحينئذ فتعقل كل منهما متوقف على تعقل ذلك الغير ضرورة توقف تعقل المنسوب على تعقل المنسوب اليه لاخذه فى مفهومه (قوله فان الموجز الخ) اى فان الكلام الموجز وهذا علة لكونهما نسبيين (قوله انما يكون موجزا) اى انما يدرك من حيث وصفه بالايجاز (قوله وكذا المطنب) اى وكذلك الكلام المطنب وقوله انما يكون مطنبا اى انما يدرك من حيث وصفه بالاطناب وانما قيدنا بقولنا من حيث كذا الخ فيهما لانه لو نظر فى كل منهما من حيث انه جملة او جملتان اوله متعلقات اولا لم يكن نسبيا وهو ظاهر كذا فى ابن يعقوب والاحسن ماقاله العلامة عبد الحكيم وحاصله ان قوله انما يكون اى فى الخارج والذهن موجزا بالنسبة الى كلام آخر زائد عنه اما محقق اومقدر وكلمة من بعدا زيد وانقص ليست تفضيلية بل هى صلة للفعل الذى تضمنته صيغة التفضيل بمعنى اصل الفعل (قوله الا بترك التحقيق) استثناء من محذوف اى لايتيسر التكلم فيهما بحال من الاحوال الا بحالة ترك التحقيق فوجب ترك التعريف لتعذره ثم ان المراد من التحقيق على مافهم المصنف من كلام السكاكى التعريف المبين لمعناهما والمعنى حينئذ لايتيسر الكلام فيهما الا بترك التعريف المبين لمعناهما ولذا اورد على السكاكى النظر الآتى على ماسيتضح لك والشارح فهم ان المراد من التحقيق فى كلام السكاكى تعيين مقدار كل واحد منهما اى لايتيسر الكلام فيهما الا بترك التحديد والتعيين لمقدار كل منهما وعليه فلا يتأتى الايراد الآتى وقد حمل الشارح كلام السكاكى هنا بما فهمه حيث فسر التحقيق بالتعيين واجاب عن النظر الآتى فى كلام المصنف بما حمل به هنا وكان الاولى له ان يفسر التحقيق بالتعريف مجاراة للمصنف ثم يجيب عن النظر بمافهمه والحاصل انه ان اريد بالتحقيق فى كلام السكاكى التعريف الذى يضبط كل واحد منهما ولو فى الجملة كما فهم المصنف فهذا ممكن ولذا اعترضه المصنف بما يأتى وان اريد بالتحقيق فى كلامه تعيين مقدار كل بحيث لايزيد عليه ولا ينقص عنه وهو مافهمه الشارح فهذا غير ممكن وعلى هذا لايرد على السكاكى شئ (قوله والتعيين) اى تعيين القدر المخصوص لكل منهما وهذا تفسير من الشارح للتحقيق الواقع

فى كلام السكاكى غير مافهمه المصنف واورد عليه النظر الآتى (قوله اى لايمكن الخ) هذا تفسير لعدم التيسر اشارة الى انه ليس المراد انه ممكن بعسر كما هو ظاهره وفى هذا التفسير اشارة الى ان المراد بالتحقيق التنصيص وان النفى منصب على القيد اعنى ترك التحقيق وذلك لان عدم ترك التحقيق والتنصيص عبارة عن التنصيص المذكور (قوله على ان هذا المقدار من الكلام ايجاز الخ) ظاهره اطلاق لفظ ايجاز على نفس الالفاظ وهو مخالف لمايأتى من قوله فالايجاز اداء المعنى باقل الخ فان كان يطلق عليهما كما فى لفظ الخبر والانشاء فالامر واضح وان كان لايطلق الاعلى احدهما فقط فيأول احد الموضعين ليرجع للآخر والامر فى ذلك سهل آه يس (قوله اذرب كلام الخ) علة لقوله اى لايمكن ورب هنا للتكثير او التحقيق وقوله اذرب كلام موجز الخ مثلا زيد المنطلق موجز بالنسبة لزيد هو المنطلق ومطنب بالنسبة لزيد منطلق فقول الشارح اذرب كلام موجز مثل زيد المنطلق وقوله يكون مطنبا بالنسبة لكلام آخر وهو زيد منطلق وقوله وبالعكس اى قد يكون الكلام مطنبا نحو زيد المنطلق موجزا بالنسبة لكلام آخر نحو زيد هو المنطلق اى واذا كان الكلام الواحد قد يكون موجزا بالنسبة لكلام ومطنبا بالنسبة لكلام آخر فكيف يمكن ان يقال على طريق التحقيق والتحديد ان هذا القدر ايجاز وهذا اطناب والحاصل ان تعيين مقدار من الكلام للايجاز او للاطناب بحيث لايزاد عليه ولاينقص عنه غير ممكن لان ذلك موقوف على كون المضاف اليه متحد القدر بحيث يقال مازاد على هذا القدر اطناب ومانقص عنه ايجاز والمنسوب اليه الايجاز والاطناب غير متحد فى القدر بل مختلف فلذلك تجد الكلام الواحد بالنسبة الى قدر ايجازا والى قدر آخر اطنابا ومن هذا تعلم ان مجرد كونهما نسبيين لايكفى فى امتناع التعيين والتحقيق بل لابد مع ذلك من اختلاف المنسوب اليه كما ذكرنا سابقا (قوله اى والا بالبناء الخ) اشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف والبناء عطف على ترك اى لايمكن الكلام فيهما الا بترك التحقيق والا بالبناء على امر عرفى لان البناء على الامر العرفى اقرب مايمكن به ضبطهما المحتاج اليه لاجل تمايز الاقسام وايضاح ذلك ان تعيين مقدار كل منهما وتحديده لما كان غير ممكن وكان الامر محتاجا الى شئ يضبطهما فى الجملة وضبط المنسوب بضبط المنسوب اليه والمنسوب اليه غير منضبط على وجه التعيين كما عرفت طلب اقرب الامور الى الضبط وهو الكلام العرفى ليبنيا عليه وانما كان اقرب الى الضبط لان افراده وان تفاوتت لكنها متقاربة ومعرفة مقداره لاتتعذر غالبا وحيث كان المنسوب اليه وهو الامر العرفى مضبوطا فى الجملة كان المنسوب ايضا الذى هو الايجاز والاطناب مضبوطا فى الجملة (قوله على امر عرفى) اى متعارف بين اهل العرف فى اداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزية فيعتبر كل من الايجاز والاطناب بالنسبة اليه فمازاد عليه اطناب ومانقص عنه ايجاز

والتعيين اى لا يمكن التنصيص على ان هذا المقدار من الكلام ايجاز وذاك اطناب اذ رب كلام موجز يكون مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وبالعكس (والبناء على امر عرفى) اى والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف (هو متعارف الاوساط) الذين ليسوا فى مرتبة البلاغة ولا فى غاية الفهاهة

كما قال المصنف بعد (قوله وهو) اى الامر العرفى (قوله متعارف الاوساط)اى المتعامل به فى عرف الاوساط من الناس (قوله ولا فى غاية الفهاهة) اى العجز عن الكلام بل كلامهم يؤدى اصل المعنى المراد اعنى المطابق من غير اعتبار مطابقة مقتضى الحال ولا اعتبار عدمها ويكون صحيح الاعراب والحاصل ان المراد بالاوساط من الناس العارفون باللغة وبوجوه صحة الاعراب دون الفصاحة والبلاغة فيعبرون عن مرادهم بكلام صحيح الاعراب من غير ملاحظة النكات التى يقتضيها الحال فان قلت ان متعارف الاوسط قد يختلف بان يتعارفو عبارتين عن معنى واحد احداهما ازيد من الاخرى من غير زيادة فى المعنى وحينئذ فما المعتبر منهما وان اعتبرا لم تمتاز الاقسام قلت سيأتى رد هذا بان الاوساط ليس فى قدرتهم اختلاف العبارات بالطول والقصر لانهم انما يعرفون اللفظ الموضوع للمعنى فعبارتهم محدودة بذلك واختلاف العبارة بالطول والقصر انما يكون من البلغاء بسبب تصرفهم فى لطائف الاعتبارات (قوله ان كلامهم فى مجرى عرفهم) فى بمعنى عند والمجرى مصدر بمعنى الجريان والعرف بمعنى العادة اى كلامهم عند جريانهم على عادتهم او ان اضافة مجرى للعرف من اضافة الصفة للموصوف اى كلامهم على حسب عادتهم الجارية فى تأدية الخ (قوله عند المعاملات) متعلق بمحذوف اى التى تعرض لهم الحاجة الى تأديتها عند المعاملات والمحاورات اى المخاطبات اعم من ان تكون تلك المخاطبة فى معاملة اولا (قوله اى هذا الكلام) اى المتعارف بين الاوساط (قوله من الاوساط) قيد بذلك لانه قد يحمد من البليغ لانه يورده لكونه مقتضى المقام بان يكون المخاطب من الاوساط (قوله فى باب البلاغة) اى بحيث يعد بليغا (قوله لعدم رعاية مقتضيات الاحوال) اعنى اللطائف والاعتبارات (قوله ولا يذم ايضا منهم) اى بحيث يعد مخلا وقيد بقوله منهم للاحتراز عن البلغاء فان كلام الاوساط قد يذم بالنسبة لهم اذا لم تراع فيه مقتضيات الاحوال وبتقييد الشارح بالاوساط اندفع ما يقال ان كلام اهل العرف ان كان رتبة وسطى بين الايجاز والاطناب فاما ان يكون هو المساواة اولا فان كان هو المساواة فهى محمودة ان طابقت مقتضى الحال ومذمومة ان لم تطابقه لان كل ما خرج عن اصل البلاغة التحق باصوات البهائم فكيف يقول المصنف ان كلام الاوساط لا يحمد ولا يذم وان كان غير المساواة فهو ممنوع لانحصار الكلام فى الايجاز والاطناب والمساواة وحاصل الجواب ان المراد لا يحمد ولا يذم من الاوساط لانهم لا يعتبرون المزايا والخواص وهذا لا ينافى انه يحمد ويذم من البليغ باعتبار اختلاف المقامات على ما سلف وتقسيم الكلام الى الاقسام الثلاثة خاص بالكلام البليغ واما كلام الاوساط فلا يوصف بواحد من الثلاثة فتأمل ذلك (قوله ومجرد تأليف) اى وتأليف مجرد عن النكات وهو اما بالرفع عطف على تأدية او بالجر عطف على دلالات (قوله يخرجها عن حكم النعيق)

(اى كلامهم فى مجرى عرفهم فى تأدية المعانى) عند المعاملات والمحاورات (وهو) اى هذا الكلا (لا يحمد) من الاوساط (فى باب البلاغة) لعدم رعاية مقتضيات الاحوال (ولا يذم) ايضا منهم لان غرضهم تأدية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق (فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال)اى السكاكى (الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ماسبق) اى الى كون عبارة المتعارف اكثر منه

(اى)

اى بسبب كونه مطابقا للصرف واللغة والنحو مما يتوقف عليه تأدية اصل المعنى واصل النعيق تصويت الراعى فى غنمه والمراد به هنا اصوات الحيوانات البهم والمراد بحكمه عدم دلالته (قوله فالايجاز) اى اذا بنينا على انه لا يتيسر الكلام فى الايجاز والاطناب الا بالبناء على امر عرفى فيقال فى تعريف الايجاز هو اداء المقصود اى ما يقصده المتكلم من المعانى (قوله باقل) اى بعبارة اقل اى قليلة فاضل ليس على بابه وقوله من عبارة المتعارف فيه ان العبارة هى الكلام المعبر به والمتعارف هو الكلام ايضا كما مر من ان متعارف الاوساط كلامهم الجارى على عادتهم فى تأدية المعنى وحينئذ فلا معنى لاضافة العبارة للمتعارف الا ان يقال انها بيانية والمعنى بعبارة اقل من العبارة التى هى متعارف الاوساط وبعد ذلك فالمطابق للسياق ان يقول باقل من المتعارف اذ لا فائدة فى زيادة عبارة (قوله والاطناب اداؤه) اى ويقال فى تعريف الاطناب هو اداء المقصود بعبارة اكثر من العبارة التى هى متعارف الاوساط وقد يقال ان الاطناب على اصطلاح السكاكى يعم المساواة كما يأتى وهذا لا يلائمه اللهم الا ان يقال ان هذا التعريف مبنى على اصطلاح آخر آه فناري وقوله والاطناب الخ اى ويقال فى تعريف المساواة هى اداء المقصود بقدر المتعارف (قوله ثم قال اى السكاكى) هذا اشارة الى كلام آخر للسكاكى فى الايجاز (قوله الاختصار) اى الذى هو الايجاز لانهما عند السكاكى مترادفان وانما عبر اولا بالايجاز وثانيا بالاختصار تفننا وكان يغنى السكاكى عن هذا الكلام لو قال فى الكلام السابق الا بالبناء على امر عرفى او على ما يقتضيه المقام (قوله لكونه نسبيا) علة مقدمة على المعلول اى الاختصار يرجع فيه تارة لما سبق الخ لكونه نسبيا (قوله يرجع فيه) اى ينظر فيه اى ينظر فى تعريفه (قوله تارة) اى فى بعض الاحيان (قوله الى ماسبق) اى الى التعريف الذى قد سبق وقوله اى الى كون الخ هذا بيان للتعريف الذى سبق وفيه ان الذى سبق كونه اقل من عبارة المتعارف لا كون المتعارف اكثر منه واجيب بانه يلزم من كونه اقل من المتعارف ان يكون المتعارف اكثر منه فما ذكره الشارح سابق بطريق الالتزام وانما لم يحمل الشارح كلام المصنف على ظاهره بحيث يقول اى الى كونه اقل من المتعارف لان هذا هو صريح معنى الاختصار فلا وجه للقول برجوع الاختصار اليه لانه رجوع الشئ الى نفسه وهو باطل ولا يناسب قول المصنف بعد واخرى الى كون المقام الخ حيث اعتبر فيه الكون المتعلق لغير وهو المقام فعلى بيان ماسبق بما قال الشارح قرينة فى كلام المصنف وهى قوله بعد واخرى الى كون المقام خليقا بابسط منه حيث لم يقل خليقا باقل مما يليق بالمقام هذا ويمكن ان يقال بقطع النظر عن كلام الشارح ان معنى كلام المصنف يرجع فى تعريفه تارة الى اعتبار ماسبق وهو متعارف الاوساط فيقال كما تقدم الايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف (قوله ويرجع تارة اخرى) اى ويرجع فى تعريفه

(قوله الى كون) اى الى اعتبار كون المقام الذى اورد فيه الكلام الموجز (قوله خليقا) اى حقيقا وجديرا بحسب الظاهر (قوله بابسط) اى بكلام ابسط (قوله اى من الكلام الذى الخ) اى من الكلام الموجز الذى ذكره المتكلم سواء كان ماذكره المتكلم اقل من عبارة المتعارف أو اكثر منها اومساويالها مثلارب شحمت ويارب شحمت ويارب قدشحمت هذه الثلاثة اقل مما يقتضيه المقام كما يأتى واولها اقل من المتعارف والثانى مساوله والثالث اكثر منه واشار الشارح بهذا التفسير الى انه ليس المراد بكونه ذكرانه سيق له ذكر فيما تقدم (قوله وتوهم بعضهم) هو الشارح الخلخالى وحاصل كلامه ان المراد بماذكر فى قول المصنف بابسط مماذكر ماذكره آنفا وهو متعارف الاوساط وهذا غلط لانه عليه يحمل كلام المصنف لقولنا يرجع الايجاز ايضا الى اعتبار كون المقام الذى اورد فيه الكلام الموجز ابسط من المتعارف ومحصل ذلك ان الموجز ماكان اقل من مقتضى المقام الابسط من المتعارف وهذا صادق بما اذا كان فوق المتعارف ودون مقتضى المقام اومساويا للمتعارف ودون مقتضى المقام اواقل منهما ولايشمل ماذا كان مقتضى المقام مساويا للمتعارف اوانقص ففيه قصور ويلزم على هذا القول ان ماكان اقل من المتعارف اومساويالله وقداقتضاء المقام لايكون الاقل منه ايجازا ولايعرف لهذا قائل اذهو تحكم محض والتفسير الاول متعين ويلزم على هذا القول ايضا التكرار والتداخل فى كلام المصنف مع وجود مندوحة عنه وهو ماذكره الشارح فى تفسير ماذكر ووجه التكرار ان كلا من قسمى الايجاز يرجع الى المتعارف وان اختلف المعنيان فالمعنى الاول فيه الرجوع اليه باعتبار ان المعنى المتعارف اكثر منه كما قال الشارح والمعنى الثانى يرجع اليه باعتبار ان المقام خليق بابسط من عبارة المتعارف وايضا يرد على كلام الخلخالى هذا انه لامعنى لقولنا مرجع كون الكلام موجزا كون المقام خليقا بابسط من المتعارف وذلك لان كون المقام خليقا بابسط من المتعارف لايناسب ان يكون علة للايجاز اذلا معنى لقولنا هذا الكلام موجز لكون المقام خليقا بابسط من المتعارف بل المناسب فى التعليل ان يقال لكون المقام خليقا بابسط منه اى من هذا الكلام وايضا يلزم على هذا القول الذى قاله الخلخالى ان يكون قول المصنف بماذكر اظهارا فى محل الاضمار اذ المناسب بابسط منه قرر ذلك شيخنا العلامة العدوى (قوله على من له قلب) اى عقل وقوله اوالقى السمع اى اصغى اومال السمع وهو شهيد اى حاضر ولايخفى مافى كلامه من الاقتباس من الآية الشريفة (قوله بحسب الظاهر) اى بحسب ظاهر المقام لا بحسب باطنه لان باطن المقام يقتضى الاقتصار على ماذكر لانه انما عدل عما يقتضيه الظاهر لغرض كالتنبيه على قصور العبارة اولاجل التفرغ لطلب المقصود فلذا كان ماهو اقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر بليغا (قوله وتحقيقا) اى وباطنا وهما منصوبان على التمييز المحول عن الفاعل اى لانه لوكان اقل مما يقتضيه

(و) يرجع تارة (اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر) اى من الكلام الذى ذكره المتكلم وتوهم بعضهم ان المراد بماذكر متعارف الاوساط وهو غلط لايخفى على من له قلب اوالقى السمع وهو شهيد يعنى كما ان الكلام يوصف بالايجاز لكونه اقل من المتعارف كذلك يوصف به لكونه اقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر لانه لوكان اقل مما يقتضيه المقام ظاهرا ومحققا

ظاهر المقام وباطنه (قوله لم يكن فى شئ من البلاغة) اى لعدم مطابقته لمقتضى المقام ظاهرا وباطنا واذا لم يكن فى شئ من البلاغة. فكيف يوصف بالايجاز الذى هو وصف للكلام البليغ (قوله مثاله) اى مثال الموجز المفهوم من الايجاز الراجع لكون الكلام اقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر (قوله قوله تعالى) اى حكاية عن سيدنا زكريا عليه السلام (قوله والمام المشيب) من عطف اللازم على الملزوم والالمام النزول (قوله فينبغى) اى لكون المقام مقام التشكى مما ذكر (قوله ان يبسط فيه الكلام غاية البسط) بناء على الظاهر كأنه يقال وهن عظم اليد والرجل وضعفت جارحة العين ولانت حدة الاذن الى غير ذلك (قوله فللايجاز) اى الذى هو الاختصار عند السكاكى (قوله معنيان) هما كون الكلام اقل من المتعارف وكونه اقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر ويلزم من كون الايجاز له معنيان ان يكون الاطناب كذلك لكنه ترك ذلك لانسياق الذهن اليه مما ذكره فى الايجاز (قوله عموم من وجه) اى وخصوص كذلك وذلك لان كون الكلام اقل من متعارف الاوساط اعم من ان يكون مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر اولا وكون الكلام اقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر اعم من ان يكون اقل من متعارف الاوساط اولا فيتصادقان فيما اذا كان الكلام اقل من عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة فانه اقل من مقتضى الحال لاقتضائه ابسط منه لكونه مقام التشكى من المام الشيب وانقراض الشباب واقل من عبارة المتعارف ايضا وهى يارب شخت بزيادة حرف النداء وياء الاضافة وينفرد المعنى الاول دون الثانى فى قوله اذا قال الحميس اى الجيش نم بحذف المبتدأ فانه اقل من عبارة المتعارف وهى هذه نم فاغتنموها وليس باقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضى حذف المبتدأ وكما فى نحو قولك للصياد غزال عند خوف فوات الفرصة فانه اقل من المتعارف وهو هذا غزال وليس باقل مما يقتضيه المقام لانه يقتضى هذا الاختصار وينفرد المعنى الثانى دون الاول فى قوله تعالى رب انى وهن العظم منى فان المقام يقتضى اكثر منه كما مر والمتعارف اقل منه كما لا يخفى فلا يخفى عليك اجراء هذه النسبة اعنى نسبة العموم والخصوص من وجه بين الاطناب على التفسيرين له وكذا بين الايجاز بالمعنى الثانى وبين الاطناب بالمعنى الاول (قوله وفيه نظر) اى فيما ذكره السكاكى اولا وثانيا (قوله لا يقتضى تعسر تحقيق معناه) اى لا يقتضى تعسر بيان معناه بالتعريف اى والمتبادر من كلام السكاكى ان كون الشئ نسيبا يقتضى تعسر بيان معناه بالتعريف (قوله وتعرف بتعريفات الخ) عطفه على ماقبله عطف تفسير (قوله كالابوة) اى فانهم عرفوها بكون الحيوان متولدا من نطفة آخر من نوعه من حيث هو كذلك وعرفوا الاخوة بكون الحيوان متولدا هو وغيره من نطفة آخر من نوعهما (قوله وغيرهما) كالبنوة فانهم عرفوها بكون الحيوان متولدا من نطفة آخر من نوعه (قوله والجواب انه)

لم يكن فى شئ من البلاغة مثاله قوله تعالى رب انى وهن العظم منى الآية فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف اعنى قولنا يارب شخت وايجاز بالنسبة الى مقتضى المقام ظاهرا لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغى ان يبسط فيه الكلام غاية البسط فللايجاز معنيان بينهما عموم من وجه (وفيه نظر لان كون الشئ امرا نسبيا لا يقتضى تعسر تحقيق معناه) اذ كثيرا ما تحقق معانى الامور النسبية وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والاخوة وغيرهما والجواب انه لم يرد تعسر بيان معناهما لان ماذكره بيان لمعناهما بل اراد تعسر التحقيق والتعيين فى ان هذا القدر ايجاز وذلك اطناب

اى السكاكى وقوله لم يرد اى بتعسر التحقيق فى قوله لكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام الا بترك التحقيق (قوله تعسر بيان معنا هما) اى بالتعريف الضابط لكل واحد منهما كما فهم المصنف وضمير التثنية راجع للا يجاز و الاطناب (قوله لان ماذكره) اى السكاكى فى تعريف الايجاز والاطناب بيان لمعنا هما اى فبيانه لمعناهما بما ذكره دليل على عدم هذه الارادة (قوله بل اراد الخ) الاوضح ان يقول بل اراد بتعسر التحقيق تعسر التعريف المحتوى على تعيين المقدار لكل بحيث لا يزاد عليه ولا ينقص عنه وانما كان تبيين هذا المقدار متعسرا لتوقفه على اتحاد المنسوب والمنسوب اليه وهو هنا مختلف والحاصل انه ليس مراد السكاكى بتعسر التحقيق تعسر التعريف المبين لمعنى كل منهما كما فهم المصنف واعترض بما ذكر بل اراد بتعسر التحقيق تعسر التعريف المشتمل تعيين المقدار لكل وحينئذ فلا اعتراض والدليل على هذه الارادة تعريفه للايجاز والاطناب بما هو مبين لمعناهما بعد حكمه بتعسر تحقيقهما الذى هو الامتناع (قوله ثم البناء على المتعارف) اى على متعارف الاوساط اى على عبارتهم المتعارفة بينهم وهذا اعتراض ثان على السكاكى وحاصله ان ماذكره السكاكى فى تعريف الايجاز والاطناب من بنائهما على متعارف الاوساط ومن بنائهما على البسط الموصوف بانه ابسط مما ذكره المتكلم فيه بحث لان هذا فى الحقيقة رد الى الجهالة والمطلوب من التعاريف الاخراج من الجهالة لا الرد اليها (قوله والبسط) اى والبناء على البسط اى على الكلام المبسوط اللائق بالمقام لاقتضائه اياه لان البناء انما هو على الكلام لا على البسط وايضا الموصوف بكونه ازيد من الكلام المذكور انما هو الكلام (قوله الموصوف) اى بانه ابسط مما ذكره المتكلم (قوله بان يقال) اى فى البناء على المتعارف (قوله هو الاداء) اى اداء المعنى المقصود باقل من المتعارف اى والاطناب اداؤه باكثر من المتعارف (قوله اوبما يليق الخ) عطف على قوله من المتعارف وهذا بيان للبناء على البسط وحاصله ان يقال الايجاز اداء المقصود باقل مما يليق بالمقام والاطناب اداؤه باكثر منه (قوله من كلام الخ) بيان لما يليق بالمقام اى الذى هو كلام ابسط من الكلام الذى ذكره المتكلم (قوله رد الى الجهالة) اى والمطلوب من التعاريف الاخراج من الجهالة لا الرد اليها وقوله رد الى الجهالة اى احالة على امر مجهول فالجهالة مصدر بمعنى اسم المفعول (قوله اذ لا تعرف الخ) علة لمحذوف اى وانما كان فى البناء على الاول وهو متعارف الاوساط رد الى الجهالة لانه لا تعرف الخ وحاصله ان تصور التعريف متوقف على تصور اجزائه الاضافية وغيرها والمتعارف المذكور فى التعريف لم يتصور قدره ولا كيفه فيزداد بذلك جهله فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف مجهولا والمراد بكمية متعارف الاوساط عدد كلمات عبارتهم هل هو اربع كلمات او خمس (قوله وكيفيتها) اى ولا كيفية متعارف الاوساط وانث الضمير باعتبار ان متعارف الاوساط عبارة واراد

(بكيفية)

(ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف) بان يقال الايجاز هو الاداء باقل من المتعارف او مما يليق بالمقام من كلام ابسط من الكلام المذكور (رد الى الجهالة) اذ لا تعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويرجع اليه والجواب ان الالفاظ قوالب المعانى

بكيفية متعارف الاوساط تقديم بعض الكلمات وتأخير بعضها ثم ان معرفة الكيف لايتعلق بها الغرض الذي يخصنا هنا الاان الجهل به يزداد به جهل متعارف الاوساط فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف مجهولا ويصح ان يراد بكيفية متعارف الاوساط كون كلماته طويلة اوقصيرة (قوله لاختلاف طبقاتهم) اى لاختلاف مراتب الاوساط فمنهم من يعبر عن المقصود بعبارة قصيرة ومنهم من يعبر عنه بعبارة طويلة وهذا علة لقوله اذلاتعرف الخ (قوله ولايعرف الخ) عطف على قوله اذلاتعرف وهذا بيان لكون البناء على البسط فيه رد للجهالة وحاصله ان كون المقام يقتضى كذا وكذا لااقل ولااكثر مما لاينضبط فلايكاد يعرف لتفاوت المقامات كثيرا ومقتضيا تها مع دقتها فقوله فلا يعرف ان كل مقام اى ولايعرف جواب ان كل مقام والمراد بالمعرفة المنفية هنا وفيما مر المعرفة التصورية وقوله اى مقدار مفعول مقدم ليقتضى وقوله من البسط اى من ذى البسط واصل التركيب ولايعرف جواب ان كل مقام يقتضى اى مقدار من الكلام المبسوط (قوله حتى يقاس عليه) فيحكم بان المذكور اقل منه اواكثر وهذا غاية للنفى وهو المعرفة من قوله ولايعرف وضمير عليه راجع للقدر الذى يقتضيه المقام (قوله ويرجع اليه) عطف تفسير (قوله والجواب ان الالفاظ الخ) هذا جواب عن الاول وحاصله انا لانسلم ان المتعارف غير معروف بل يعرفه كل احد من البلغاء وغيرهم وذلك لان الالفاظ قوالب المعانى فهى على قدرها بحسب الوضع بمعنى ان كل لفظ بقدر معناه الموضوع له فمن عرف وضع الالفاظ ولو كان عاميا عرف اى معنى يفرغ فى ذلك القالب من اللفظ ضرورة ان المعنى الذى يكون على قدر اللفظ هو ماوضع له مطابقة فاذا اراد تأدية المعنى الذى قصده عبر عنه باللفظ الموضوع له من غير زيادة ولانقص فالتصرف فى العبارة بما يوجب طولها وقصرها من اللطائف والدقائق الزائدة على اصل الوضع شان البلغاء والمحققين ولايتوقف متعارف الاوساط واستعماله على ذلك وحينئذ فمتعارف الاوساط معروف للبلغاء وغيرهم ومحدود معين عندهم فى كل حادثة وهو اللفظ الموضوع للمعنى الذى اريد تأديته وحيث كان المتعارف محدودا معينا فيقاس به ويصح التعريف به ولايكون فى البناء عليه رد للجهالة لوضوحه بالنسبة للبلغاء وغيرهم (قوله الالفاظ قوالب المعانى) اى لانها من حيث فهمها منها اومن حيث وضعها لها مساوية وعكس بعضهم نظرا الى ان المعنى يستحضر اولا ثم يؤتى باللفظ على طبقه وجمع بين القولين بان الاول باعتبار السامع والثانى باعتبار المتكلم (قوله والاوساط) مبتدأ خبره قوله لهم حدا الخ (قوله على اختلاف العبارات) اى على الاتيان بعبارات مختلفة بالطول والقصر عند افادة المعنى الواحد (قوله والتصرف) عطف على اختلاف عطف سبب على مسبب اى ولايقدرون على التصرف فى العبارات بمراعاة النكات اللطيفة المعتبرة اى التى شأنها ان تعتبر (قوله لهم حدا الخ) اى لكل معنى اريد افادته عندهم حدا اى عبارة محدودة اى معلومة

والاوساط الذين لايقدرون فى تأدية المعانى على اختلاف العبارات والتصرف فى لطائف الاعتبارات لهم حد من الكلام يجرى بينهم فى المحاورات والمعاملات معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو للبلغاء العارفين لمقتضيات الاحوال بقدر مايمكن لهم فلايجهل عندهم مايقتضيه كل مقام من مقدار البسط (والاقرب) الى الصواب (ان يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد

اى وحينئذ فلايكون فى البناء على متعارف الاوساط رد الى الجهالة لوضوحه للبلغاء وغيرهم وظهر لك مما قلناه ان القدرة على تأدية المعنى الواحد بعبارات مختلفة فى الطول والقصر انما هو شان البلغاء بخلاف الاوساط فان لهم فى افادة كل معنى حدا معلوما من الكلام يجرى فيما بينهم يدل عليه بحسب الوضع ولاقدرة لهم على ازيد من ذلك ولا انقص (قوله واما البناء على البسط الخ) هذا جواب عن الاعتراض الثانى وحاصله ان البناء على البسط مقصور على البلغاء لا يتجاوزهم الى غيرهم ولانسلم عدم معرفة البلغاء لما يقتضيه كل مقام عند النظر فيه وحينئذ فتكون التعريف بما فيه البسط الموصوف ليس فيه رد للجهالة للعلم بالبسط الموصوف عند البلغاء (قوله الموصوف) اى بكونه ابسط مما ذكره المتكلم (قوله فلا يجهل عندهم الخ) اى لانهم يعرفون اى مقام يقتضى البسط ويعرفون ان ذلك المقام المقتضى للبسط يقتضى اى مقدار منه وحينئذ فيكون التعريف به ليس فيه رد للجهالة (قوله والاقرب الخ) هذا يقتضى ان ماقاله السكاكى قريب الى الصواب مع ان غرض المصنف انه ليس بصواب لانه نظر فيه ولم يجب عنه وعدل الى غيره ويقتضى ايضا ان هذا الكلام الذى اتى به ليس بصواب بل اقرب اليه من غيره وليس هذا مرادا واجيب بان افعل ليس على بابه بل المراد القريب للصواب والمراد بقربه للصواب تمكنه منه وكثيرا مايعبر بالقرب من الشئ عن كونه اياه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان العدل من التقوى داخل فيها لا انه قريب اليها فقط (قوله ان يقال) اى فى ضبط الايجاز والاطناب (قوله المقبول من طرق التعبير الخ) خرج الاخلال والتطويل والحشو مفسدا او غير مفسد فان هذه وان كان طرقا للتعبير عن المراد الا انها غير مقبولة وحاصل ماشار له المصنف منطوقا ومفهوما ان هنا خمسة طرق لان المراد اما ان يؤدى بلفظ مساو له اولا والثانى اما ان يكون ناقصا عنه اوزائدا عليه والناقص اما واف اوغير واف والزائد اما لفائدة اولا فهذه خمسة المقبول منها ثلاثة وهى ماادى بلفظ مساو اوبناقص مع الوفاء اوبزائد لفائدة وماادى بناقص بلا وفاء وهو الاخلال غير مقبول وماادى بزائد لالفائدة غير مقبول وفيه قسمان الحشو والتطويل فصارت الطرق ستة ثلاثة مقبولة وهى المساوة والايجاز والاطناب وثلاثة غير مقبولة وهى الاخلال والتطويل والحشو ثم ان المراد بكون تلك الطرق مقبولة اوغير مقبولة بالنظر للتعبير عن المقصود بقطع النظر عن حال المتكلم من كونه بليغا اومن الاوساط فلا يرد انه ان اريد بقبول الطرق الثلاثة الاول القبول مطلقا اى سواء كان من البليغ اومن الاوساط فالزائد والناقص الوافى غير مقبولين من الاوساط لانهما خروج عن طريقهم لغير داع وان اريد القبول من البليغ فليس المساوى والناقص الوافى مقبولين منه مطلقا بل اذا كان ذلك لداع ويمكن الجواب ايضا باختيار الشق الثانى وان المصنف اتكل فى عدم التقييد بالبليغ للعلم به من كون الكلام فى اساليب

البلاغة التى هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال (قوله تأدية اصله) اى اصل المراد والاضافة بيانية اى تأدية الاصل الذى هو المراد آه يعقو بى وانما زاد لفظ الاصل اشارة الى ان المعتبر فى المساواة والايجاز والاطناب المعنى الاول اعنى المعنى الذى قصد المتكلم افادته للمخاطب ولا يتغير بتغير العبارات واعتبار الخصوصيات فقولنا جانى انسان وجانى حيوان ناطق كلاهما من باب المساواة وان كان بينهما تفاوت من حيث الاجمال والتفصيل والقول بان احدهما ايجاز والآخر اطناب وهم انتهى عبد الحكيم (قوله بلفظ مساوله) وذلك بان يؤدى بما وضع لاجزائه مطابقة وهذه التأدية اعنى تأدية المراد بلفظ مساو هى المساواة وقد اعتمد المصنف فى معرفة ان الاول مساواة وان الثانى ايجاز وان الثالث اطناب على اشعار المفهومات بذلك كما لا يخفى آه اطول (قوله او بلفظ ناقص عنه) اى عن المعنى المراد بان يؤدى باقل مما وضع لاجزائه مطابقة فالنقصان باعتبار التصريح وقوله واف اى بذلك المعنى المراد اما باعتبار اللزوم اذا لم يكن هناك حذف او باعتبار الحذف الذى يتوصل اليه بسهولة من غير تكلف فخرج الاخلال فان التوصل الى المحذوف فيه بتكلف وهذه التأدية اعنى تأدية المراد بلفظ ناقص واف هى الايجاز كذا قرر شيخنا العدوى وعبارة المولى عبد الحكيم او بلفظ ناقص عنه اى عن مقدار اصل المراد اما باسقاط لفظ منه او التعبير عن كله بلفظ ناقص عن ذلك المقدار فيشمل ايجاز القصر وايجاز الحذف فقولنا سقياله وشكرا له مساو لاصل المراد غير ناقص عنه لان تقدير الفعل انما هو لرعاية قاعدة نحوية وهو انه مفعول مطلق لابد له من ناصب والعرب القح تفهم اصل المراد من ذلك وهو وحده تعالى من غير تقدير وهو متعارف الاوساط ايضا فالقول بانه ايجاز عند المصنف ومساواة عند السكاكى لمخالفته مع السكاكى لا يسمع بدون سند قوى من القوم آه كلامه (قوله او بلفظ زائد عليه) اى بان يكون اكثر مما وضع لاجزائه مطابقة لفائدة وهذه التأدية اعنى تأدية اصل المراد بلفظ زائد عليه لفائدة هى الاطناب (قوله فالمساواة ان يكون الخ) المتبادر من هذا التقرير ان قول المصنف لفائدة قيد فى الاطناب وهو صريح الاحتراز الآتى فى المتن ايضا وفيه نظر لانه يقتضى ان المساواة والايجاز مقبولان مطلقا وليس كذلك اذ كيف يقبلان عند البلغاء عند عدم الفائدة فالاولى تقييدهما بها ايضا و يراد بها ما يعم كون المأتى به هو الاصل ولا مقتضى للعدول عنه كما فى المساواة حيث لا يوجد فى المقام مناسبة سواها ولذا قال السبكى فى عروس الافراح الذى يظهر لى من كلام المصنف وهو الصواب ان قوله لفائدة يتعلق بالثلاثة من جهة المعنى وما اقتضته عبارته من تعلقها بالزائد فقط فليس كذلك بل يقال المساواة تأدية اصل المعنى بلفظ مساوله لفائدة والايجاز تأديته بلفظ ناقص لفائدة والاطناب تأديته بلفظ زائد لفائدة (قوله واحترز) هو بالبناء للمفعول او بالبناء للفاعل ويكون فيه الالتفات لان المقام مقام

تأدية اصله بلفظ مساوله) اى لاصل المراد (او) بلفظ (ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة) فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون ناقصا عنه وانيابه والاطناب ان يكون زائدا عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال) وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف به (كقوله والعيش خير

تكلم ويصح ان يقرأ بلفظ المضارع ووجه الاحتراز بما ذكره عن الاخلال ان المراد بالوفاء ان تكون الدلالة على ذلك المراد مع نقصان اللفظ واضحة فى تراكيب البلغاء ظاهرة لاخفاء فيها والاخلال كما قال الشارح ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف به لخفاء الدلالة حيث يحتاج فيها الى تكلف وتعسف فان قلت اذا وجدت قرائن الدلالة اعتبرت وكانت مقبولة وان لم توجد فلادلالة اصلا حتى تكون مقبوله اوغير مقبولة قلت القرائن لابد منها لكن قد يكون الفهم منها واضحا وقد يكون الفهم منها تعسفا وتكلفا لخفائها وبعد الاخذ منها كما يشهد بذلك صادق الذوق فى شاهد الاخلال الآتى قريبا (قوله كقوله) اى الحارث بن حلزة اليشكرى بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام وكسرها والزاى المعجمة المفتوحة واليشكرى نسبة لبنى يشكر بطن من بكر بن وائل والبيت المذكور من قصيدة من مجزو الكامل المضمر المرفل وقبله

* عيشن بجد لايضر ه ك النوك ما اولبت جدا *

(قوله والعيش) اراد به العيشة اى ما يتعيش به من مأكل ومشرب وفى الكلام حذف الصفة اى الناعم والمراد بنعومته كونه لذيذا وقيل المراد بالعيشة الحياة والمراد بنعومتها كونها مع الراحة (قوله فى ظلال النوك) حال من ضمير خيرا ومن المبتدأ على رأى سيبويه واضافة الظلال للنوك من اضافة المشبه به للمشبه بجامع الاشتمال والظلال جمع ظلة بالضم وهى ما يتظلل به كالخيمة فشبه النوك الذى هو الجهل بالظلال بجامع الاشتمال واضاف المشبه به للمشبه (قوله اى الحمق والجهالة) تفسير للنوك بضم النون والمراد بالحمق والجهالة عدم العقل الذى يتأمل به فى عواقب الامور (قوله ممن عاش) اى من عيش من عاش كدا حالة كونه فى ظلال العقل وذلك لان الجاهل الاحمق يندم على اى وجه ولايضيق على نفسه بشئ والعاقل يتأمل فى العواقب والآفات وخوف الفناء والممات فلايجد للعيش لذة (قوله اى مكدودا متعوبا) المتبادر من هذا التفسير انه حال من ضمير عاش ولما كان مصدرا اوله بمكدودا على ماهو احد الطرق فى وقوع المصدر حالا ويحتمل ان يكون صفة مصدر محذوف اى عيشا كدا وقوله متعوبا تفسير لمكدودا (قوله اى الناعم الخ) هذا بيان لما اخل به الشاعر وتوضيحه ان البيت يفيد ان العيش فى حال الجهل سواء كان ناعما اولا خير من عيش المكدود سواء كان عاقلا اولا مع ان هذا غير مراد الشاعر بل مراده ان العيش الناعم فقط مع رذيلة الجهل والحماقة خير من العيش الشاق مع فضيلة العقل والبيت لايبنى بهذا المعنى المراد لان اعتبار الناعم فى الاول وفى ظلال العقل فى الثانى لادليل عليه فنبه المصنف على ان فى المصراع الاول حذف الصفة اى والعيش الناعم وفى المصراع الثانى حذف الحال اى ممن عاش كدا فى ظلال العقل وكل منهما لايعلم من الكلام ولايدل عليه دلالة واضحة اذلا يفهم السامع هذا المراد من البيت حتى يتأمل فى ظاهر الكلام فيجده غير

فى ظلال النوك) اى الحمق والجهالة (ممن عاش كدا) اى مكدودا متعوبا (اى الناعم وفى ظلال العقل) يعنى ان اصل المراد ان العيش الناعم فى ظلال النوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا فلايكون مقبولا (و) احترز (بفائدة عن التطويل) وهو ان يزيد اللفظ على اصل المراد لافائدة ولايكون اللفظ الزائد متعينا (نحو قوله) وقددت الاديم لراهشيه * (والفى) اى وجد (قولها كذبا ومينا) والكذب والمين واحد

صحيح لاقتضائه ان العيش ولو مع النكد فى حالة الحمق خير من العيش النكد فى ظلال العقل وهذا غير صحيح لاستوائهما فى النكد وزيادة الثانى بالعقل الذى من شأنه التوسعة واطفاء بعض نكدات العيش فاذا تأمل فى ظاهر الكلام ووجده غير صحيح قدر ماذكر من الامرين فى البيت لاجل صحة الكلام ولا يقال ان المحذوف فى هذا البيت دلت عليه القرينة التى هى عدم صحة ظاهر الكلام فهى التى عرفتنا ان المراد الناعم وان المراد فى ظلال العقل وحيث كان هناك قرينة دالة على ذلك المحذوف فلا اخلال لانا نقول لانسلم ان القرينة هنا تدل على تعيين ماذكرسلنا انها تدل لكن دلالة ظنية لايهتدى اليها الا بمزيد نظر وتأمل فهو لايخلو عن الخلل بهذا الاعتبار هذا وذكر العلامة جلال الدين السيوطى فى شرح عقد الجمان انه لااخلال فى البيت بل فيه النوع البديعى المسمى بالاحتباك حيث حذف من كل محل ماأثبت مقابله فى الآخر فاذكر فى كل محل قرينة معينة للمحذوف من المحل الآخر (قوله عن التطويل) اى وعن الاسهاب وهو اعم من الاطناب فانه التطويل مطلقا لفائدة اولغيرها كما ذكره التوخى وغيره كذا فى عروس الافراح (قوله نحو قوله) اى قول عدى بن زياد العبادى من قصيدة طويلة يخاطب بها النعمان بن المنذر حين كان حابسا له ويذكره فيها حوادث الدهر وماوقع لجذيمة والزباء من الخطوب ومطلعها

* ابدلت المنازل ام عينا * تقادم عهدهن فقد جلينا * الى ان قال

* الا ياايها المثرى المرجى * الم تسمع بخطب الاولينا *

(قوله وقددت) من القد وهو القطع والتقديد مبالغة فيه والاديم الجلد (قوله لراهشيه) اللام بمعنى الى التى للغاية اى قطعت الجلد الملاصق للعروق الى ان وصل القطع للراهشين (قوله ومينا) فى رواية مبينا وعليها فلا شاهد فى البيت وهذه الرواية خلاف رواية الجمهور وان كانت موافقة لبقية القصيدة لان ابياتها كلها مكسور فيها ماقبل الياء (قوله والكذب والمين واحد) اى فلا فائدة فى الجمع بينهما ولا يقال فائدته التوكيد اذ عطف احد المترادفين على الآخر يفيد تقرير المعنى لانا نقول التأكيد انما يكون فائدة ان قصد لاقتضاء المقام اياه وليس مقام هذا الكلام مقتضيا لذلك لان المراد منه الاخبار بمضمون المقصود وهو ان جذيمة غدرت به الزباء وقطعت راهشيه وسال منه الدم حتى مات وانه وجدما وعدته به من تزوجه كذبا فان قلت ان الثانى وهو المين متعين للزيادة لان الاول واقع فى مركزه والثانى معطوف عليه قلت مدار التعيين وعدم التعيين انه ان لم يتغير المعنى باسقاط ايهما كان فالزائد غير متعين وان تغير المعنى باسقاط احدهما دون الآخر فالزائد هو الآخر ولا يعتبر فى ذلك كون احدهما متقدما والآخر متأخرا كذا ذكر العلامة عبد الحكيم (قوله العرقان فى باطن الذراعين) ينزف الدم منهما عند القطع (قوله لجذيمة) هو بفتح الجيم بصيغة المكبر

قوله قددت اى قطعت والراهشان العرقان فى باطن الذراعين والضمير فى راهشيه وفى الفى لجذيمة الابرش وفى قولها للزباء والبيت فى قصة قتل الزباء لجذيمة وهى معروفة

و بضمها بصيغة المصغر كان من العرب الاولى وكنيته ابو مالك وكان فى ايام العلوائف وقال ابو عبيدة كان بعد عيسى صلوات الله تعالى وسلامه عليه بثلاثين سنة وتولى الملك بعدابيه وهو اول من ملك الحيرة وكان ملكه متسعا جدا ملك من شاطئ الفرات الى ما والى ذلك الى السودان وكان يغير على ملك العلوائف حتى غلب على كثير مما فى ايديهم وهو اول من اوقد الشمع ونصب المجانيق للحرب (قوله الابرش) فى الاصل نقط تخالف شعر الفرس ثم نقل للابرص وقيل لذلك الرجل الابرش لبرص كان به فهابت العرب ان تصفه بذلك فقالوا الابرش والوضاح وقيل سمى بذلك لانه اصابه حرق نار فبقى اثر نقطته سودا وحمرا (قوله وفى قولها) اى وفى لفظ قولها (قوله للزباء هى امرأة تولت الملك بعد ابيها (قوله وهى معروفة) وحاصلها ان جذيمة قتل ابا الزباء وغلب على ملكه والجأ الزباء الى اطراف مملكتها وكانت عاقلة اديبة فبعثت اليه بان ملك النسا لايخلو من ضعف فى السلطان فاردت رجلا اضيف اليه ملكى واتزوجه فلم اجد كفؤا غيرك فاقدم على لذلك فطمع فى زواجها لاجل ان يتصل ملكه بملكها وقيل انه بعث يخطبها فكتبت اليه انى راغبة فى ذلك فاذا شئت فاشخص الى فشاور وزراءه فاشار واعليه بزواجها الاقصير بن سعد فانه قال له ايها الملك لاتفعل فان هذه خديعة ومكر فعصاه واجا بها الى ماسألت فقال قصير عند ذلك لايطاع لقصير امر فصار ذلك مثلا ولم يكن قصيرا ولكن كان اسمه ثم انه قال له ايها الملك حيثما عصيتنى وتوجهت اليها اذا رأيت جندها قداقبلوا اليك فان ترجلوا وحيولك ثم ركبوا وتقدموا فقد كذب ظنى وان رأيتهم حيولك وطافوا بك فانى معرض لك العصا وهى فرس لجذيمة لاتدرك فاركبها وفربها تنج وقد اعدت لاخذه فرسانا فلما حضر غير مستعد للحرب فى ابواب حصنها حيوه وطافوا به فقرب قصير اليه العصا فشغل عنها فركبها قصير فنجا فنظر جذيمة الى قصير على العصا وقد حال دونه السواد فقال ماذل من جربت به العصا فصار مثلا فادخلته الزباء فى بيتها وكانت قدربت شعر عانتها حولا وكشفت له عن باطنها وقالت له هذه عانة عروس او عانة آخذ بالثار فقال بل آخذ بالثار فايس من الحياة فامرت بشد عضديه كما يفعل بالمفصود واجلس على نطع ثم امرت برواهشه فقطعت وكان قد قيل لها احتفظى على دمه فانه ان ضاعت قطرة منه طلب بثاره فقطرت قطرة من دمه فى الارض فقالت لاتضيعوا دم الملك فقال جذيمة دعوا دما ضيعه اهله فلم يزل الدم يسيل الى ان مات وانما اختارت هذا الوجه فى موته لاجل اشتفاء غيظها منه باللوم وهو فى سبيل الموت ثم ان قصيرا اتى الى عمرو بن سعد وهو ابن اخت جذيمة وقد كان جذيمة استخلفه على مملكته حين سار للزباء فاخبره الخبر وحضه على الثار واحتال لذلك فقطع انفه واذنيه والحق بالزباء وزعم لها ان عمرا فعل به ذلك وانه اتهمه على مما لاتها على حاله يخدعها حتى اطمأنت له وصارت ترسله الى العراق بمال فيأتى الى عمرو فيأخذ منه

ضعفه ويشترى به ماتطلبه ويأتى اليها به الى ان تمكن منها وسلته مفاتيح الخزائن وقالت له خذما احببت فاحتمل ماأحب من مالها واتى عمرا فانتخب من عسكره فرسانا والبسهم السلاح واتخذ غرائر وجعل شرجها من داخل ثم حمل على كل بعير رجلين معهما سلاحهما وجعل يسير فى النهار حتى اذا كان الليل اعتزل عن الطريق فلم يزل كذلك حتى شارف المدينة فامرهم بلبس السلاح ودخلوا الغرائر ليلا فلما اصبح دخل وسلم عليها وقال هذه العير تأتيك بمالم آتك بمثله قط فصعدت فوق قصرها وجعلت تنظر العير وهى تدخل المدينة فانكرت مشيها وجعلت تقول

* ماللجمال مشيها وئيدا * اجندلا يحملن ام حديدا *
* ام صرفانا باردا شديدا * ام الرجال جثما قعودا *

فلما دخلت العير فى المدينة خلوا شرجهم وخرجوا بالسلاح واتى قصير بعمر وقائمه على سرداب كان لها كانت اذا خرجت تخرج منه فاقبلت لتخرج من السرداب فوجدت عمرا على بابه فجعلت تمص خاتما فيه سم وتقول بيدى لابيد عمرو وفارقت الدنيا (قوله فى قوله) اى قول ابى الطيب المتنبى من قصيدته التى رثى بها مالك التركى غلام سيف الدولة واولها فيه الخرم وهو حذف الحرف الاول من الوتد المجموع ومطلعها

* لايحزن الله الامير فانني * لآخذ من حلاته بنصيب *
* ومن سر اهل الارض ثم بكى اسى * بكى بعيون سرها وقلوب *
* وانى وان كان الدفين حبيبه * حبيب الى قلبى حبيب حبيبه *
* وقد فارق الناس الاحبة قبلنا * واعيى دواء الموت كل طبيب *
* سبقنا الى الدنيا فلو عاش اهلها * منعنا بها من جيئة وذهوب *
* تملكها الآتى تملك سالب * وفارقها الماضى فراق سليب *

والافضل فيها البيت وهى قصيدة طويلة (قوله والندى) اى الاعطاء (قوله شعوب) بفتح الشين مأخوذ من الشعبة وهى الفرقة (قوله علم للنية) اى علم جنس فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وسميت المنية بذلك لانها تشعب وتفرق بين الاحبة اى لولا تيقن لقاء المنية لم يكن للامور المذكورة فضل (قوله صرفها) اى جرها بالكسر من غير تنوين وقوله للضرورة اى لضرورة موافقة القوافى وجعله الجر بالكسر صرفا هو احد قولين والثانى انه التنوين وقوله صرفها للضرورة اى مع كونها ممنوعة من الصرف لما ذكرنا وانظر هل يقال يجوز ان يكون علما على الموت وهو مذكر وحينئذ فيجوز فيه الصرف وعدمه باعتبارين كما قيل بذلك فى اسماء البلدان والاماكن فليحرر قاله يس والظاهر الجواز وانه لافرق (قوله وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت الخ) هذا بيان لمفهوم البيت وتقدير لما يرد على قوله والندى من كونه حشوا مفسدا للمعنى والجواب عنه وذلك لان منطوقه ثبوت الفضيلة للشجاعة ومامعها على تقدير وجود

(و) احترز ايضا بفائدة (عن الحشو) وهو زيادة معينة لافائدة (المفسد) للمعنى (كالندى فى قوله ولا فضل فيها) اى فى الدنيا (للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب) هى علم للمنية صرفها للضرورة وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت انما يظهر فى الشجاعة والصبر

الموت لان لولا حرف امتناع لوجود بمعنى انها تدل على امتناع جوابها لوجود شرطها وقوله لافضل فيها هو الجواب فى الحقيقة لكن لكون الجواب لا يتقدم يقال فيه انه دليل الجواب واصل التركيب لولا لقاء شعوب لافضل فيها الشجاعة والندى والصبر وهذا الجواب منفى فى ذاته فاذا نفى بمقتضى لولا كان اثباتا لان نفى النفى اثبات فيصير مدلول الكلام ومنطوقه ثبوت الفضل للامور المذكورة على تقدير وجود الموت ومفهومه عدم الفضيلة لما ذكر على تقدير عدم الموت وهذا مسلم فى غير الندى والحاصل ان هذا البيت يفيد بحسب المنطوق ان وجود الموت مقتض لفضل الشجاعة والصبر والكرم ويفيد بحسب المفهوم ان نفى الموت مقتض لنفى الفضل عما ذكر واستلزم وجود الموت لفضل الشجاعة واستلزام نفيه لنفى فضلها صحيح لان الانسان متى علم انه لا يموت لم يبال بالقدوم على المعركة وهذا المعنى يستوى فيه الناس جميعا فلا فضل على تقديره لاحد على احد بخلاف ما اذا علم انه يموت ومع ذلك يقتحم المعركة فلا يكاد يوجد هذا المعنى الا لافراد قلائل من الناس فيثبت لهم الفضل باختصاصهم بما لا طاقة لكل احد عليه وكذلك الصبر على شدائد الدنيا استلزام وجود الموت لفضله واستلزام نفى الموت لنفى فضله صحيح لانه لو انتفى الموت لم يكن له فضل لان الناس كلهم اذا علموا انه لا موت بتلك الشدة صبروا حرصا على تلك الفضيلة اعنى فضيلة نفى الجزع اذ ليست تلك الشدة مفضية الى الموت الذى هو اعظم مصيبة وما دونها جلل ومع ذلك لابد ان تزول عادة بخلاف ما اذا علم الانسان ان تلك الشدة ربما افضت الى الموت الذى هو اشد الشدائد ومع ذلك يصبر عليها فهذا لا يتصف به الا القليل من الناس فيثبت الفضل باختصاصه بما لا طاقة لكل احد عليه واما استلزام وجود الموت لفضيلة الكرم واستلزام نفى الموت لنفى فضيلة الكرم ففير صحيح لان التبادر ان فضل الكرم انما يكون عند نفى الموت لا عند وجوده لان الانسان اذا علم انه لا يموت ومع ذلك يتكرم حتى يبقى معدما والعدم مما يؤدى الى فضيحة ومقاساة شدائد دائمة فلا يكاد يوجد على هذه الحالة الا النادر فيثبت له الفضل لاختصاصه بما لا طاقة لكل احد عليه واما اذا تيقن وجود الموت وترك المال هان عليه بذله وعدم بقائه للورثة بعده وهذا مما يكثر مرتكبه فلا فضل فيه (قوله لتيقن الشجاع بعدم الهلاك) اى فلا يكون له فضل باقتحامه الدخول فى المعركة لاستواء الناس جميعا فى ذلك (قوله وتيقن الصابر بزوال المكروه) اى بحسب العادة وعدم الهلاك بتلك الشدة فلا فضل فيه لان الناس كلهم اذا تيقنوا ذلك صبروا حرصا على فضيلة عدم الجزع (قوله فان بذله حينئذ افضل) اى لان الخلود يوجب الحاجة لزيادة المال (قوله مما اذا تيقن بالموت وتخليف المال) اى لانه جدير بان يجود بماله (قوله وغاية اعتذاره) الضمير عائد على الحشو والكلام من باب الحذف والايصال اى غاية الاعتذار عن ذلك الحشو بحيث يخرجه عن الفساد فحذف الجار واتصل الضمير بالمصدر وقوله ماذكره ابن جنى

لتيقن الشجاع بعدم الهلاك وتيقن الصابر بزوال المكروه بخلاف الباذل ماله اذا تيقن بالخلود وعرف احتياجه الى المال دائما فان بذله حينئذ افضل مما اذا تيقن بالموت وتخليف المال وغاية اعتذاره ماذكره الامام ابن جنى وهو ان فى الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل

اى فى شرح ديوان المتنبى وحاصل ذلك الاعتذار ان نفى الموت مما يوجب رجاء الانتقال من عسر الى يسر ومن فقر الى غنى حسبما جرت به عادة الزمان الطويل من تقرر ذلك الانتقال فيه وذلك مما يحمل على الكرم لكل احد فينتفى الفضل عن الكرم على تقدير نفى الموت لان الانسان اذا تيقن الخلود انفق وهو موقن بالخلف لكونه يعلم ان الله تعالى يخلفه و ينقله من حالة العسر الى حالة اليسر بخلاف ما اذا ايقن بالموت فانه لا يوقن بالخلف لاحتمال ان يأتيه الموت فجأة قبل تغير حاله وحينئذ فيثبت الفضل للبذل على تقدير وجود الموت وقول الشارح وتنقل الاحوال فيه اى فى الخلود وقوله ما يسكن الخ بتشديد الكاف اسم ان وقوله ويسهل البؤس اى الشدة وردذلك الاعتذار بامور الاول ان الشخص على تقدير الخلود يكثر خوفه من الابتلاء بالشدة والضيق حتى يكون خوفه ذلك اعظم من رجاء الخلف وحينئذ فلا يكون رجاؤه الخلف مسهلا للاكرام عند انتفاء الموت فيكون للبذل حينئذ فضل الثانى ان الشخص على تقدير الخلود يقوى احتياجه للمال فيكون لبذله مع احتياجه له فضل الثالث ان الشخص على ذلك التقدير يشتد تعلق قلبه بحوز المال ليكفى شر المهمات بصرفه فيها واما رجاء عود المال اليه بتنقل الاحوال فهو فى غاية الضعف لانه امر معتاد يمكن تخلفه بل قد تخلف بالفعل فى بعض الافراد وحينئذ فيكون فى البذل على ذلك التقدير فضل واما مع اعتبار وجود الموت وعدم الخلود فيسهل بذل المال لتيقن انه يموت ويخلفه لوارثه ومن ثم كان ترك الشاب للمال واعراضه عن امور الدنيا افضل من ترك الشيخ الفانى لذلك لشدة حرص الشاب عليه لظنه طول الحيوة المحتاج لكثرة المال بحسب العادة وضعف تعلق الشيخ بالمال لترقبه الموت كل لحظة اللهم الا ان يقال ان تخريج الكلام ولو على وجه ضعيف اولى من حمله على الفساد وبعضهم اجاب عن البيت بان المراد بالندى الكرم بالنفس وفيه نظر لعوده الى الشجاعة حينئذ فيكون فى الكلام تكرار مع ان الاصل عدم استعماله لذلك المعنى كذا اعترض الشارح على هذا الجواب وقد يقال هذا الاعتراض انما يرد اذا كان غرض المجيب تصحيح كلام ابى الطيب بالكلية واما اذا كان مقصوده اخراجه عن رتبة الحشو المفسد فلا يرد ذلك اذ غاية ما لزم على ذلك الجواب كونه من التطويل واعترض ابن السبكى فى عروس الافراح على المصنف فى تمثيله بالبيت المذكور بان الندى ليس زيادة لفظ لمعنى مدلول لغيره حتى يكون حشوا بل اتيان بلفظ لمعناه الا انه فاسد فى المقام والحشو من القبيل الاول كالتطويل لما تقدم من انه لا يفرق بينهما الا فى التعيين وعدمه واجيب بان المراد بالزيادة بالنسبة الى الحشو ان يؤتى بما لا يحتاج اليه سواء كان ذلك المأتى به مدلولا على معناه بغيره املا وحينئذ فلا اعتراض على المصنف فى تمثيله بالندى فى البيت (قوله كقوله) اى قول زهير بن ابى سلمى وهذا البيت من آخر

كالمعدوم اذلا يعتد بما هو بمنزلة المعدوم بالوجود مع ان البعض من حيث هو والمشتمل عليه من حيث هو لا اتحاد بينه وبين ماقبله تأمل (قوله لانها غير وافية) علة لمحذوف اى وتبدل الثانية من الاولى لانها الخ (قوله اوكغير الوافية) اى لكونها مجملة اوخفية الدلالة قاله عبد الحكيم وذلك كما فى الآية والبيت الآتيين على مايقتضيه صنيع الشارح وعليه فيكون المصنف اهمل التمثيل لما اذا كانت الاولى غير وافية والاحسن كما فى ابن يعقوب ان يراد بغير الوافية الجملة التى اتبعت ببدل البعض والاشتمال لانه لايفهم المراد الا بالبدل اذلا اشعار للاعم بالاخص ولا للمجمل بالمبين وان يراد بكغير الوافية الجملة التى اتبعت ببدل الكل بناء على اعتباره فى الجمل لان مدلول الاولى هو مدلول الثانية ماصدقا وان اختلفا مفهوما والماصدق اكثر رعاية من المفهوم وعلى هذا يكون قوله اوفى تفصيلا باعتبار مطلق المشاركة لا باعتبار الوفاء بالمقصود فى الحالة الراهنة ولايقال حمل قوله اوكغير الوافية على التى اتبعت ببدل الكل لايناسب مذهب المصنف لان بدل الكل عنده لايجرى فى الجمل التى لامحل لها لانا نقول قوله اوكغير الوافية اشارة لمذهب غيره من جريان بدل الكل فى الجمل وكأنه قال اوكغير الوافية على ماشى عليه غيرنا وانما كان حمل كلام المصنف على هذا الذى قلناه احسن لان غير الوافية هى التى صدر بها فينصرف التمثيل الذى ذكره لها وتكون التى هى كغير الوافية كالمستطردة باعتبار مالم يذكره وذكره الغير ويمكن ان يجعل قول المصنف اوكغير الوافية للتنويع الاعتبارى وحينئذ فتكون الجملة الاولى فى كل من الآية والبيت غير وافية باعتبار ووافية تشبه غير الوافية باعتبار آخر بيان ذلك ان فى الاولى وفاء باعتبار كونها اعم واشمل فيصح جعل الاولى مشاركة للثانية فى الوفاء بالمراد وان كانت الاولى وفية به اجمالا والثانية وافية به تفصيلا وزادت الثانية بالتفصيل فتكون اوفى فشبه الاولى بغير الوافية لخلوها عن التفصيل الذى هو المقصود ويصح جعل الاولى غير وافية بالمراد الذى هو التفصيل حيث جعل المراد هو التفصيل تأمل (قوله حيث يكون فى الوفاء قصورما) اى حيث يكون فى وفاء الاولى بالمراد قصور لكونها مجملة كما فى الآية وفى قوله اوخفاء اى اويكون فى الاولى خفاء فى الدلالة على المراد كما فى البيت وهذا راجع لقوله اوكغير الوافية (قوله والمقام يقتضى اعتناء بشانه) جملة حالية اى لكون الاولى غير وافية بالمراد والحال ان المقام يقتضى اعتناء بشأنه فمن ثم اتى بالبدل منه ثم بالبدل لان قصد الشئ مرتين اوكد ولم يقتصر على البدل مع ان الوفاء انما هو به كذا قرر شيخنا العدوى والمراد بالمقام هنا حال المراد وفى ابن يعقوب قوله والمقام الخ جواب عما يقال هب ان الجملة الاولى غير وافية كل الوفاء بالمراد فلم لم يقتصر عليها ويوكل فهم المراد للسامع فقد يتعلق الغرض بالابهام فاشار الى ان البدل انما يؤتى به فى مقام يقتضى الاعتناء بشانه فتقصد النسبة مرتين فى الجمل والمنسوب اليه من حيث النسبة مرتين

منها فى كل مثال اكتفاء بما تقدم مما يفيد ان مقام المساواة هو مقام الاتيان بالاصل حيث لامقتضى للعدول عنه ومقام الايجاز هو مقام حذف احد المسندين او المتعلقات ومقام الاطناب هو مقام ذكر مالا يحتاج اليه فى اصل المعنى كقصد البسط حيث الاصغاء مطلوب وكرعاية الفاصلة وقد تقدم ان المساواة عبارة عن لفظ اتى به ليدل على معناه بتمامه من غير ان يكون ناقصا عن اجزاء المعنى المراد ولازائدا عليه (قوله المقيس عليه) اى الذى قيس عليه اى نسب اليه الايجاز والاطناب وهذا تفسير لما قبله وفيه ان الاصل الذى قيس عليه الايجاز والاطناب انما هو اصل المعنى المراد على ما اختاره المصنف فالوجه انه انما قدم المساواة لقلة مباحثها ولك ان تقول انها الاصل والمقيس عليه عند السكاكى وهذا القدر كاف فى تقديمها انتهى عبد الحكيم وفى ابن يعقوب انما كانت للمساواة اصلا يقاس عليها مع انها نسبة ايضا يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لان تصورها من حيث ذاتها لايتوقف على تعقل شئ بمعنى ان ادراك ان هذا دال على مجموع ما وضع له فقط من غير تعرض لاكثر من هذا لايتوقف على شئ ومن هذا الوجه يقاس عليها وانما يتوقف تعقلها على تعقل غيرها من حيث وصفها بالمساواة المعتبرة اصطلاحا وهى انها لفظ ليس فيه ايجاز اى نقصان عن الاصل ولا اطناب اى زيادة عليه ولايصح القياس عليها من هذا الوجه (قوله ولايحيق) اى لاينزل المكر السيئ وهو فى جانب الله ان يفعل بالعبد مايهلكه وقوله الاباهله اى الا بمستحقه بعصيانه وكفره وانما كان هذا الكلام مساواة لان المعنى قد ادى بما يستحقه من التركيب الاصلى والمقام يقتضى ذلك لانه لامقتضى للعدول عنه الى الايجاز والاطناب آه يعقوبى وفى الفنارى حاق به الشئ احاط به ووصف المكر بالسئ ايماء الى ان بعض المكر ليس سيئا كما فى قوله تعالى ومكروا ومكر الله لان مكر الله جزاء السئ وجزاء السئ ليس سيئا اه وكذلك مكر المقاتل المجاهد فى حال التحرف والتحيز وبهذا يندفع قول ابى السعود فى العروس اعتراضا على المصنف ان الآية من قبيل الاطناب لان السئ زيادة اذ كل مكر لايكون الا سيئا (قوله وقوله) اى النابغة الذبيانى فى مدح ابى قابوس وهو نعمان ابن المنذر ملك الحيرة حين غضب عليه وقد كان من ندمائه واهل انسه قدحه بان مطرودة لايفر منه ولو بعد فى المسافة لان له اعوانا فى كل محل قرب او بعد يأتون به اليه فتى ذهب لمكان ادركه كالليل (قوله وان خلت آه) اى ظننت والمنتأى بالنون الساكنة والتاء المفتوحة والهمزة المفتوحة الممدودة محل الانتاء وهو البعد مأخوذ من انتاى عنه اى بعد فهو اسم مكان وعليه فلا يتعلق به الجار والمجرور لان اسم المكان لا يعمل فيه ولا فى الظرف على الصحيح وحينئذ فعنك متعلق بواسع لتضمنه معنى البعد وظاهر كلام الشارح انه متعلق بالمنتأى حيث قال اى موضع البعد عنك ذو سعة واجيب بانه حل معنى او على رأى من جوز عمله فى الظرف (قوله ذو سعة)

(نحو ولا يحيق المكر السيئ الا باهله وقوله فانك كالليل الذى هو مدركى * وان خلت ان المنتأى عنك واسع اى موضع البعد عنك ذو سعة شبهه فى حال سخطه وهو له بالليل قيل فى الآية حذف المستثنى منه و فى البيت حذف جواب الشرط فيكون كل منهما ايجاز المساواة وفيه نظر لان اعتبار هذا الحذف رعاية لامر لفظى لايفتقر اليه فى تأدية اصل المراد

فيه نظر لان الموصوف بالسعة انما هو المسافة التي بين المخاطب وموضع البعد الذى هو مقام المتكلم فكيف يوصف بها ذلك المكان واجيب بان وصفه بها باعتبار وصف تلك المسافة التى لها به تعلق فهو من باب المجاز المرسل الذى علاقته التعلق (قوله شبهه) اى شبه الشاعر الممدوح وقوله فى حال سخطه اى عليه وهو له اى تخويفه له وهذا تقييد للمشبه فهو بيان لحالته اى شبه السلطان حال كونه فى تلك الحاله وليس هذا بيانا لوجه الشبه لان وجه الشبه عموم الاماكن وبلوغه كل موطن فى اسرع لحظة واشار الشارح بما ذكره لدفع مايقال ان المقام مقام مدح والمناسب له التشبيه بالامر اللطيف فهلا شبهه بالصبح وحاصل الجواب ان الشاعر انما قصد تشبيهه حال كونه فى هذه الحالة وهذه انما يناسبها التشبيه بالليل ولو قصد تشبيهه حال كونه فى غير هذه الحالة لقال كأنك كالصبح لان المناسب للمدح التشبيه بالاشياء اللطيفة كذا قرر شيخنا العدوى (قوله حذف المستثنى منه) اى لان المعنى لايحيق المكر السيئ باحد الاباهله (قوله حذف جواب الشرط) اى لان التقدير وان خلت ان المتأى عنك واسع اى فانت مدرك لى فيه وجعل جواب الشرط محذوفا بناء على مذهب البصريين من ان الجواب لايتقدم (قوله وفيه) اى فى هذا القيل (قوله لان اعتبار هذا الحذف) اى فى الآية والبيت (قوله رعاية لامر لفظى) المراد بالامر اللفظى مالا يتوقف افادة المعنى عليه فى الاستعمال وانما جر الى تقديره مراعاة القواعد النحوية الموضوعة لسبك تراكيب الكلام وسمى ذلك امرا لفظيا لعدم توقف تبادر المعنى المقصود على تقديره (قوله لايفتقر اليه الخ) اى لان معنى المستثنى منه مفهوم من الكلام وكذلك الجزاء معناه مفهوم من المصراع الاول (قوله اطنابا) اى ان كان لفائدة (قوله بل تطويلا) اى ان لم يكن فيه فائدة اصلا والمراد بالتطويل التطويل بالمعنى اللغوى اى الزائد لالفائدة وان كان متعينا فاندفع مايقال ان الاولى ان يقول بل حشوا لان الزائد متعين والحاصل ان ماجرى عرف الاستعمال بالاستغناء عنه بلا قرينة خارجة عن ذلك الكلام المأتى به يكون تقديره مراعاة للقواعد المتعلقة باللفظ فلا يكون حذفه ايجازا والمستثنى منه والجواب مستغنى عنهما فى ذلك التركيب غير محتاج اليهما فى الافادة فلا يكون حذفهما ايجازا وماجرى العرف بذكره بحيث لايستغنى عنه فى نفس التركيب الا بقرينة خارجية يكون حذفه ايجازا للحاجة اليه فى المعنى (قوله و بالجملة) اى واقول قولا ملتبسا بالجملة اى بالاجمال اى واقول قولا مجملا (قوله والايجاز) اى من حيث هو على ضربين وذلك لان اللفظ قد ينظر فيه الى كثرة معناه بدلالة الالتزام من غير ان يكون فى نفس التركيب حذف ويسمى بهذا الاعتبار ايجاز القصر لوجود الاقتصار فى العبارة مع كثرة المعنى وقد ينظر فيه من جهة ان التركيب فيه حذف ويسمى ايجاز الحذف والفرق بين ايجاز الحذف والمساواة ظاهر وكذا الفرق بين مقاميهما لان

حتى لو صرح به لكان اطنابا بل تطويلا وبالجملة لانسلم ان لفظ الآية والبيت ناقص عن اصل المراد (والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو قوله تعالى ولكم فى القصاص حياة فان معناه كثير ولفظه يسير) وذلك لان معناه ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا له الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذى هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض وكان بارتفاع القتل حياة لهم (ولاحذف فيه) اى ليس فيه حذف شئ مما يؤدى به اصل المراد واعتبار الفعل الذى يتعلق به الظرف رعاية لامر لفظى حتى لو ذكر كان تطويلا

مقام المساواة هو مقام الاتيان بالاصل ولا مقتضى للعدول عنه ومقام الايجاز المذكور هو مقام حذف احد المسندين او المتعلقات واما الفرق بين ايجاز القصر والمساواة وبين مقاميهما فهو ان المساواة ماجرى به عرف الاوساط الذين لا يتنبهون لادماج المعانى الكثيرة فى لفظ يسير والايجاز بالعكس ومقام المساواة كثير مثل ان يكون المخاطب ممن لا يفهم بالايجاز اولا يتعلق غرضه بادماج المعانى الكثيرة ومقام الايجاز كتعلق الغرض بالمعانى الكثيرة ويكون الخطاب مع من يتنبه لفهمها ولا يحتاج معه الى بسط (قوله ايجاز القصر) اى ما يسمى بايجاز القصر بكسر القاف على وزن عنب كما حققه بعضهم وان كان المشهور فيه فتح القاف وسكون الصاد كشهد (قوله وهو ما ليس بحذف) اى وهو الكلام الذى ليس ملتبسا بحذف فى نفس تركيبه ولكن فيه معان كثيرة اقتضاها بدلالة الالتزام او التضمن فالباء للملابسة ويصح جعلها للسببية اى وهو ايجاز ليس بسبب الحذف بل بسبب قصر العبارة مع كثرة المعنى (قوله ولكم فى القصاص) اى فى نفسه ولا يقدر فى مشروعيته والا كان فيه حذف وسيأتى انه لا حذف فيه وقوله لكم خبر اول وفى القصاص خبر ثان وحياة مبتدأ مؤخر (قوله فان معناه) اى ما عنى وقصد ان يفيده ولو بالالتزام (قوله وذلك) اى وبيان ذلك اى كون لفظه يسيرا ومعناه كثيرا (قوله لان معناه الخ) زاد معناه ولم يقل لان الانسان الخ اشارة الى ان ماذكره مدلول قوله تعالى ولكم فى القصاص حياة فلفظه يسير ومعناه كثير ولو قال لان الانسان الخ لكان المتبادر منه انه دليل على دعوى تضمن القصاص للحياة فيقتضى ان كل دعوى لها دليل ايجاز وهو ممنوع وقوله لان معناه اى الالتزامى وذلك لان المدلول المطابقى لهذا الكلام الحكم بان القصاص فيه الحيوة للناس فيستفاد منه ان الانسان اذا علم الخ (قوله حياة لهم) اى ابقاء لحياتهم (قوله ولا حذف فيه) هذا من تمام العلة بيان لتطبيق المثال على القاعدة الكلية (قوله اصل المراد) اى وهو قوله سابقا لان الانسان الخ (قوله واعتبار الفعل) المراد به الفعل اللغوى على حذف مضاف اى واعتبار دال الفعل اى الحدث فيشمل الاسم ان قدر متعلقا وهذا جواب عما يقال ان فى الآية حذفا وحينئذ فلا يصح النفى فى قول المتن ولا حذف فيه (قوله الظرف) يحتمل انه اراد به الجنس فيشمل الظرفين او انه اراد الاول والثانى تابع له فى التعلق (قوله لا مرلفظى) اى لقاعدة نحوية موضوعة لاجل سبك تركيب الكلام وهى ان كل جار ومجرور لابد له من متعلق يتعلق به لان اعتبار ذلك الفعل يتوقف عليه اصل المعنى (قوله كان تطويلا) الاحسن ان يقول حشوا الان الزائد متعين واجاب بعضهم بان مراد الشارح بالتطويل التطويل اللغوى وهو الزائد لا لفائدة وان كان متعينا فيشمل الحشو وانما لم يعبر بالحشو رعاية للادب فى اللفظ القرآنى (قوله فضله) مبتدأ خبره قوله بقلة الخ وقوله على ما كان الخ متعلق بفضله وقوله اوجز خبر كان وقوله عندهم ظرف لاوجز وحاصل ما فى المقام ان المعنى

(وفضله) اى رجحان قوله ولكم فى القصاص حياة (على ما كان عندهم اوجز كلام فى هذا المعنى وهو) قولهم (القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره) اى اللفظ الذى يناظر قولهم القتل انفى للقتل (منه) اى من قوله ولكم فى القصاص حياة وما يناظره منه هو قوله فى القصاص حياة لان قوله ولكم زائد على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف فى القصاص حياة مع التنوين احد عشر وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر اعنى الحروف الملفوظة اذ بالعبادة يتعلق الايجاز لا بالكتابة (والنص) اى وبالنص (على المطلوب) يعنى الحياة (وما يفيده تنكير حياة من التعظيم لنعه) اى منع القصاص اياهم (عما كانوا عليه

المشار اليه فى الآية وهو كون القتل بالقتل يمنع القتل فتثبت به الحياة قد نطقت العرب بكلام فصدا لافادته على وجه الايجاز واراد المصنف ان يفرق بين الكلام القرآنى والكلام الذى جرى فى السنتهم وان كان كل من ايجاز القصر فذكر اوجها سبعة يتبين بها الفضل بين الكلامين والفرق بين العبارتين (قوله اى رجحان قوله ولكم الخ) انما لم يسقط قوله ولكم مع انها لا دخل لها فى افادة المعنى المراد ليستقيم كلام المصنف فى قوله ما يناظره منه (قوله على ما كان عندهم) اى على الكلام الذى كان عندهم اى فى اعتقادهم ولعل نكتة التقييد به انه ليس كذلك فى الواقع لان اوجز شئ فى هذا المعنى فى الواقع القصاص حياة وقوله فى هذا المعنى اى وهو كون القتل بالقتل يمنع القتل فتثبت به الحياة (قوله وهو) اى الكلام الذى هو اوجز كلام عندهم فى هذا المعنى (قوله القتل) اى قصاصا وقوله انفى للقتل اى اكثر نفيا للقتل ظلما من غيره ويحتمل ان افعل ليس على بابه اى القتل قصاصا ناف للقتل ظلما لما يترتب عليه من القصاص (قوله اى اللفظ) تفسير لما وقوله قولهم بيان لمرجع ضمير يناظره البارز واما المستتر فهو عائد على ما (قوله منه) اى حال كون المناظرة لقولهم منه (قوله وما يناظره منه) اى واللفظ الذى يناظر قولهم القتل انفى للقتل من جملة قوله تعالى ولكم فى القصاص حياة هو قوله فى القصاص حياة (قوله لان قوله الخ) علة لقوله وما يناظره منه هو قوله الخ (قوله لحروف الخ) اى لان حروف الخ وهذا بيان لقلة حروف ما يناظر قولهم (قوله مع التنوين) قيل الاولى ترك عد التنوين لانه تابع لحركة الآخر فان حرك وجد التنوين وان سكن للوقف سقط وحينئذ فلا اعتبار للتنوين لثبوته فى حال دون حال لحروفه اللفوظة الثابتة وصلا ووقفا عشرة (قوله اعنى الخ) جواب عما يقال ان حروف فى القصاص حياة ثلاثة عشر باعتبار التنوين لان من جملة حروفه ياء فى وهمزة ال وحينئذ فلا يتم قولكم ان حروفه احد عشر باعتبار التنوين (قوله اذ الخ) اذ تعليلية وقوله بالعبارة متعلق بقوله يتعلق اى لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة لا بالكتابة حتى يكون حروف قوله فى القصاص حياة ازيد مما ذكر (قوله والنص على المطلوب) اى التصريح به لاجل ان يرغب العام والخاص فيه ويحافظوا عليه لان النص على المطلوب اعون على القبول بخلاف قولهم المذكور فانه يدل على المطلوب وهو ثبوت الحياة باللزوم من جهة ان نفى القتل يستلزم ثبوت الحياة وقد يقال ان هذا الوجه معارض بكون كلامهم فيه سلوك طريق البرهان وهو فن من فنون البلاغة تأمل ويمكن دفعه بان ذلك اذا لم يقتض المقام التصريح والتنصيص لغرض فى ذلك والمقام هنا يقتضى التصريح والتنصيص ليرغب العام والخاص فى تلك الحياة ويحافظ الجميع عليها (قوله اى وبالنص) اشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف والنص عطف على قوله سابقا قلة حروفه وكذا ما بعده من قوله وما يفيده واطراده الخ (قوله وما بعده) اى وبما يفيده تنكير حياة من التعظيم

اذمعنى الآية ولكم فى هذا الجنس الذى هو القصاص حياة عظيمة (قوله من التعظيم) بيان لما (قوله لمنعه الخ) علة لعظم الحيوة الحاصلة بالقصاص اى وانما عظمت تلك الحياة الحاصلة بالقصاص لمنعه الخ (قوله اى منع القصاص اياهم الخ) اشار بهذا الى ان اضافة المصدر فى منعه الى الفاعل والمفعول محذوف لانه من اضافة المصدر للمفعول والفاعل محذوف (قوله عما كانوا عليه) اى فى الجاهلية من قتل جماعة اى عصبة القاتل فكانوا فى الجاهلية اذا قتل واحد شخصا قتلوا القاتل وقتلوا عصبته فلما شرع القصاص الذى هو قتل القاتل فقط كان فى القصاص حياة لاولياء القاتل لان القاتل اذا قتل وحده كان فيه حياة عظيمة لاصحابه بعدم قتلهم معه وكذاله بسبب اشتراك الكفاءة واما قبل مشروعيته واتباع ما كانت عليه العرب من قتل الجماعة بالواحد كانت فيه اماتة عظيمة لانه اذا قتل واحد قتل فيه هو واصحابه ففيه اماتة لاصحابه (قوله بواحد) اى بسبب قتل مقتول واحد قتله قاتل واحد (قوله فحصل لهم) اى للجماعة الذين كانوا يقتلون وهم اولياء القاتل وقوله فى هذا الجنس فى سببية وقوله من الحكم اى المحكوم به بيان لهذا الجنس وقوله اعنى اى بالحكم وقوله حياة فاعل حصل والمعنى فحصل لاولياء القاتل حياة عظيمة بسبب القصاص ويصح ان يراد بالجنس مطلق الحياة وقوله من الحكم من فيه تعليلية وقوله اعنى اى بالحكم وحينئذ فالمعنى فحصل لهم حياة عظيمة من مطلق الحياة من اجل القصاص وعليه فنى بمعنى من كذا قرر شيخنا العدوى (قوله اومن النوعية) اشار بتقدير من الى ان قول المصنف او النوعية عطف على التعظيم لا يقال ان الحياة العظيمة نوع من الحياة وحينئذ فلا يصح المقابلة فى كلام المصنف لانا نقول جيئية النوعية غير جيئية التعظيم وان كانت الحياة العظيمة نوعا والحاصل ان الحياة العظيمة وان كانت نوعا الا ان نوعيتها حاصلة غير مقصودة فصحت المقابلة بهذا الاعتبار (قوله نوع من الحياة) انما قال نوع لان هذا ليس حياة حقيقة بل المراد بقاؤها واستمرارها فهو نوع من الحياة لا حقيقة الحياة بمعنى ابتداءها بعد عدم (قوله الحاصلة) هو فى كلام المصنف بالجر صفة للنوعية والشارح غير اعراب المصنف كما ترى الا ان يقال ان قول الشارح وهى الحياة حل معنى لا حل اعراب (قوله اى الذى يقصد قتله) اشار الشارح بهذا الى ان مراد المصنف بالمقتول المقتول بالقوة لا بالفعل لانه لم يحصل له حياة (قوله اى الذى يقصد القتل) اى فهو قاتل بالقوة لا بالفعل (قوله لمكان العلم بالاقتصاص) هذا علة للارتداع ومكان مصدر ميمى من كان التامة اى وانما ارتدع لوجود العلم بالقصاص فالقاتل اذا علم بالقصاص حين يهم بالقتل كف عنه فيسلم هو وصاحبه من القتل فصار القصاص سببا فى استمرار حياتهما (قوله واطراده) اى عمومه لافراده (قوله ولكم فى القصاص) الاولى حذف لكم اذ لا دخل لها فى المناظرة (قوله مطردا) اى عاما لكل فرد من افراده (قوله مطلقا) اى فى كل وقت وفى كل فرد من قتل جماعة براحد) فحصل لهم فى هذا الجنس من الحكم اعنى القصاص حياة عظيمة (او) من (النوعية اى) ولكم فى القصاص نوع من الحياة وهى الحياة (الحاصلة للمقتول) اى الذى يقصد قتله (والقاتل) اى الذى يقصد القتل (بالارتداع) عن القتل لمكان العلم بالاقتصاص (واطراده) اى وبكون قوله ولكم فى القصاص حياة مطردا اذ الاقتصاص مطلقا سبب للحياة بخلاف القتل فانه قد يكون انفى للقتل كالذى على وجه القصاص وقد يكون ادعى له كالقتل ظلما وخلوه عن التكرار) بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل ولا يخفى ان الخالى عن التكرار افضل من المشتمل عليه وان لم يكن مخلا بالفصاحة (واستغنائه عن تقدير محذوف) بخلاف قولهم فان تقديره القتل

من افراد المكافين (قوله بخلاف القتل) اى فى قولهم القتل انفى للقتل فانه لااطراد فيه اذليس كل قتل انفى للقتل بل تارة يكون انفى له وتارة يكون ادعى له وجعل كلامهم هذا غير مطرد بالنظر لظاهره وان كان بحسب المراد منه وهو القتل قصاصا مساويا للآية فى الاطراد والحاصل ان ترجيح الآية على كلامهم بالاطراد فى الآية وعدمه فى كلامهم بالنظر لظاهر كلامهم وهذا كاف فى الترجيح (قوله بخلاف قولهم فانه يشتمل الخ) هذا يشعر بان المعنى هنا متحد وهو كذلك من جهة ان كلا بمعنى ازهاق الروح وان كان الاول على جهة القصاص والثانى على جهة الظلم فهو تكرار فى الجملة (قوله افضل من المشتمل عليه) اى لان التكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام (قوله وان لم يكن مخلا) اى وان لم يكن التكرار مخلا بالفصاحة والواو للمبالغة ويقال لها واو الكناية اى هذا اذا كان التكرار مخلا بالفصاحة بل وان لم يكن مخلا بها وذلك لان الكلام الذى فيه التكرار قد يكون فصيحا كما هنا وقد يكون غير فصيح كما بين فى محله فان قلت فى هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلت ان الترجيح من جهة لاينافى المرجوحية من جهة اخرى فكلامهم اشتمل على التكرار وعلى رد العجز على الصدر فبالنظر الى الجهة الاولى معيب وبالنظر لجهة الرد حسن لحسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر ولهذا قالوا الاحسن فى رد العجز على الصدر ان لا يؤدى الى التكرار بان لايكون كل من اللفظين بمعنى الآخر ولايقال ان كلامهم قد تعادل فيه نكتتا العيب والحسن فبقيا قطان وصار حينئذ لاعيب فيه لانا نقول نكتة الرد ضعيفة فلا تعادل التكرار تأمل قرره شيخنا العدوى (قوله فان تقديره القتل انفى للقتل من تركه) جعل كلامهم محتاجا للتقدير اذا كان افعل فيه على بابه والظاهر انه ليس على بابه وحينئذ فيكون مستغنيا عن تقدير محذوف كالآية على انه اذا كان على بابه ففى جعله محتاجا للتقدير نظر لان اعتبار هذا الحذف رعاية لامر لفظى اى مراعاة للقواعد النحوية الموضوعة لسبك تراكيب الكلام وليس اعتباره للافتقار اليه فى تأدية اصل المعنى المراد فاعتبار هذا الحذف كاعتباره فى الآية والبيت السابقين واجيب بان هذا التقدير يتوقف عليه اصل المراد لان تفضيل القتل على تركه لا على غيره من الضرب والجرح وغيرهما لايفهم بدون تقدير هذا المحذوف فالتقدير المذكور يتوقف عليه افادة المعنى المراد بخلاف التقدير فيما مر من الآية والبيت لكن مقتضى ذلك انه من ايجاز الحذف وظاهر كلام المصنف انه من ايجاز القصر فتأمل (قوله من تركه) لايخفى ان الترك لاينفى القتل حتى يصلح لان يكون مفضلا عليه والمراد انفى من كل زاجر آه اطول (قوله متقابلين) اى سواء كان التقابل على وجه التضاد او السلب والايجاب او غير ذلك كما سيأتى شرح ذلك وتعبيره هنا بالمتقابلين اولى مما عبر به فى المطول حيث قال وهى الجمع بين المعنيين المتضادين كالقصاص والحياة لان القصاص ليس

انفى للقتل من تركه (والمطابقة) اى وباشتماله على صنعة المطابقة وهى الجمع بين معنيين متقابلين فى الجملة كالقصاص والحياة (وايجاز الحذف) عطف على ايجاز القصر (والمحذوف اما جزء جملة) عمدة كان او فضلة (مضاف) بدل من جزء جملة (نحو واسئل القرية) اى اهل القرية (او موصوف نحو انا ابن جلا) وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى

ضد الحياة بل سبب للموت الذى هو ضد للحياة بناء على انه امر وجودى يقوم بالحيوان عند مفارقة روحه له (قوله فى الجملة) متعلق بقوله المتقابلين والمعنى على المبالغة اى ولو فى الجملة اى هذا اذا كان تقابلهما بحسب ذاتيهما بل ولو كان تقابلهما فى الجملة اى بحسب ما استلزماه وذلك كالقصاص والحياة فان القصاص انما كان مقابلا للحياة ومضادا لها باعتبار ان فيه قتلا والقتل يشتمل على الموت المقابل للحياة فجعل ما يشتمل على القتل مقابلا فى الجملة (وقوله وايجاز الحذف) اى والايجاز الحاصل بسبب حذف شئ من الكلام فهو من اضافة المسبب الى السبب (قوله اما جزء جملة) المراد بجزء الجملة ما ليس مستقلا كالشرط وجوابه وبالجملة ما كان مستقلا (قوله عمدة كان او فضلة) عمدة خبر كان مقدما واشار الشارح بذلك التعميم الى ان المصنف اراد بجزء الجملة هنا ما يهم الجزء الذى يتوقف عليه اصل الافادة وغيره فدخل العمدة كالمبتدأ والخبر والفاعل والفضلة كالمفعول والدليل على ان المصنف اراد بجزء الجملة ما ذكر ما ذكره بعد ذلك وبهذا اندفع ما اعترض به على المصنف حيث ابدل المضاف من جزء الجملة ومثل له بالآية مع ان المضاف المحذوف فى الآية مفعول لاجزء جملة لان الجملة والكلام مترادفان فلا يكون جزأ لها الا ما كان عمدة من مسند او مسند اليه وما عداهما من المتعلقات فخارجة عن حقيقتها (قوله بدل) اى بدل كل من كل لا بدل بعض لعدم الضمير فيه الرابط له بالكل المبدل منه وانما لم يجعله نعتا لانه وان كان مشتقا وكذا ما بعده لكن عطف عليه ما لا يصح جعله نعتا وذلك قوله صفة وشرط لعدم اشتقاقهما فجعل الكل بدلا ليصح الاعراب فيها جميعا ولا يقال نجعل قوله مضاف او موصوف صفتين لكونهما مشتقين وقوله او صفة او شرط بدلين واذا اجتمع البدل والصفة قدمت الصفة والصفة هنا مقدمة لانا نقول لا يصح ذلك لان المعطوف على البدل بدل وعلى النعت نعت وقولهم اذا اجتمعت التوابع يقدم منها النعت ثم كذا معناه اذا لم يكن هناك عاطف (قوله نحو واسئل القرية) هذا مثال لما فيه حذف الجزء المضاف وهو مفعول والتمثيل لما ذكر بالآية بناء على ان القرية لم يرد بها اهلها مجازا مرسلا لعلاقة الحالية او المحلية والا فلا حذف وكذا على ما قاله داود الظاهرى من ان اسم القرية مشترك بين المكان واهله (قوله نحو انا ابن جلا الخ) هذا البيت من كلام العرجى بسكون الراء (قوله وطلاع الثنايا) بالجر عطفا على جلا ويجوز رفعه عطفا على ابن (قوله متى اضع العمامة تعرفونى) يحتمل ان المعنى متى اضع عمامة الحرب على رأسى وهى البيضة الحديد التى يلبسها المحارب على رأسه تعرفونى اى تعرفوا شجاعتى ولا تنكروا تقدمى وغنائى عنكم ويحتمل ان المعنى متى اضع العمامة التى فوق رأسى على الارض تعرفونى شجاعا لانى عند وضعها اتشمر للحرب والبس البيضة وهى ما يستر الرأس من الحديد فيظهر بذلك شجاعتى وقوتى و يتبين بذلك صدقى فى الانتساب و يحتمل ان المعنى متى اضع

العمامة التي سترت بها وجهي لاجل النكارة واخفاء الحال تعرفوني اي يزول الابهام والخفاء والفرق بين هذا المعنى الاخير والذي قبله انه لم يتقدم للمخاطبين معرفة للمتكلم على المعنى المتقدم بخلاف المعنى الاخير فانه يقتضي انه سبق لهم به معرفة ولكن خفي عليهم حاله بوضع العمامة على وجهه وستره بها (قوله الثنية) اي التي هي واحدة الثنايا وقوله العقبة اي المحل المرتفع (قوله وفلان طلاع الثنايا الخ) اشار بهذا الى ان المراد بكونه طلاع الثنايا ركوبه لصعاب الامور لقوة رجوليته ورفعة همته وشدة شكيمته فلا يميل الى الامور المنحفضة لان المعالي لا تكتسب الا من الصعاب وحينئذ ففي قوله وطلاع الثنايا تجوز حيث شبه صعاب الامور بالثنايا اي الاماكن المرتفعة كالجبال واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصرحة وقوله طلاع ترشيح (قوله جلة وقعت صفة لمحذوف) اعترض بان الموصوف بالجملة والظرف لا يحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن نحو منا ظعن اي منا فريق ظعن ونحو مامنهم تكلم اي مامنهم احد تكلم او بعض اسم مجرور بفي نحو مافيهم نجا اي مافيهم احد نجا وكما في قوله * لو قلت ما في قومها لم يأثم * يفضلها في حسب وميسم * اي ما في قومها احد يفضلها والموصوف هنا ليس كذلك واجيب بان هذا الشرط ليس متفقا عليه بل هو طريقة لبعضهم بل قضية كلام المطول عدم ارتضاء هذا الشرط لحكايته بقيل بعد ان اقر كلام المتن على ظاهره وفي شرح التوضيح في باب النعت تقييد هذا الشرط بما اذا كان المنعوت مرفوعا ولا يخفى ان المنعوت في البيت مجرور ثم اذا بنينا على اشتراط ذلك الشرط مطلقا فيقال ان جلا علم منقول من الجملة لانه صفة لمحذوف (قوله اي انكشف امره) اي ظهر واتضح امره بحيث لا يجهل وعلى هذا المعنى فيكون جلا فعلا لازما (قوله او كشف الامور) اي بينها وعلى هذا فيكون متعديا ومفعوله محذوف واشار الشارح بذلك الى ان جلا يستعمل لازما فيفسر بالمعنى الاول ومتعديا فيفسر بالمعنى الثاني (قوله ههنا) يعني في البيت وعلى هذا القول يكون لا شاهد في البيت لعدم الحذف فيه (قوله باعتبار انه منقول عن الجملة) اي والعلم المنقول عن الجملة يحكى (قوله مع الضمير) اي المستتر (قوله لا عن الفعل وحده) اي والا لنون اذ ليس فيه وزن الفعل المانع من الصرف ولا زيادة كزيادة الفعل والحاصل ان الفعل المنقول للعلمية ان اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي وان لم يعتبر معه الضمير فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه فان كان على وزن يخص الفعل او في اوله زيادة كزيادة الفعل فانه يمنع من الصرف وان لم يكن كذلك فانه يصرف فيرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة حال كونه منونا (قوله وكان وراءهم) اي امامهم على بعض التأويل (قوله بدليل الخ) اي وانما قلنا ان الوصف محذوف بدليل الخ (قوله لدلالته على ان الملك كان لا يأخذ المعيبة) اي فيفهم منه انه انما كان يأخذ السليمة ولو كان يأخذ المعيبة والسليمة

الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور وقوله جلا جلة وقعت صفة لمحذوف (اي) انا ابن (رجل جلا) اي انكشف امره او كشف الامور وقيل جلاه هنا علم وحذف التنوين باعتبار انه منقول عن الجملة اعني الفعل مع الضمير لا عن الفعل وحده (او صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا اي) كل سفينة (صحيحة او نحوها) كسليمة او غير معيبة (بدليل ما قبله) وهو قوله فاردت ان اعيبها لدلالته على ان الملك كان لا يأخذ المعيبة (او شرط كامر) في آخر باب الانشاء (او جواب شرط) وحذفه يكون (اما لمجرد الاختصار

لم يكن لاعابتها فائدة (قوله اوشرط) اى اوجزء جملة شرط (قوله كامر) اى فى آخر باب الانشاء اى من تقدير الشرط فى جواب الامور الاربعة وهى التمنى والاستفهام والامر والنهى قال المصنف فيما تقدم وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها كقولك ليتلى مالا انفقه اى ان ارزقه انفقه واين بيتك ازرك اى ان تعرفنيه ازرك واكرمنى اكرمك اى ان تكرمنى اكرمك ولاتشتم يكن خيرا اى ان لاتشتم يكن خيرا (قوله اوجواب شرط) اى جازم اوغير جازم بدليل مايأتى (قوله امالمجرد الاختصار) اى للاختصار المجرد عن النكتة المعنوية يعنى ان حذف الجواب قد يكون لنكتة لفظية فقط وهى الاختصار كما هنا بخلاف الحذف لمايأتى فانه لنكتتين وانما كان الاختصار نكتة موجبة للحذف فرارا من العبث لظهور المراد وانظر لم ذكر المصنف نكتة الحذف هنا دون غيره مما قبله ولم اقتصر هنا على ماذكر من النكات مع ان الظاهر انها قد تكون غير ماذكر كاختيار تنبه السامع اومقدار تنبهه اوتخييل العدول الى اقوى الدليلين وقد يقال خص هذا النوع بذكر نكت الحذف دون ماقبله للاهتمام به لان فيه حذف كلام برأسه واقتصر على ماذكره من النكت للاعتناء بماذكره من النكتتين لكثرة قصد الحذف لهما حتى كأن الحذف لايكون الالهما ولهذا اوردهما بالعبارة المشعرة بالحصر آه قرمى (قوله اتقوا مابين ايديكم) اى مما قد يخص بعض الناس من عذاب الدنيا كما فعل بغيركم (قوله وماخلفكم) اى مايكون بعد موتكم وبعد بعثكم من عذاب الآخرة (قوله لعلكم ترحمون) اى بانجائكم من العذابين واعترض ابن السبكى فى العروس على المصنف فى تمثيله بالآية للحذف لمجرد الاختصار بانه يمكن ان يكون الحذف فيها من القسم الثانى اى كالآية الآتية بان يكون حذف الجواب اشارة الى انهم اذا قيل لهم ذلك فعلو اشيئا لايحيط به الوصف وامالقصد ان تذهب نفس السامع كل مذهب ممكن فلا يتصور مطلوبا اومكروها الا ويجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف مالو اقتصر على ذكر شىء فربما خف امره عنده الخ وقد يفرق بين هذه الآية والآية الآتية بان هذه الآية قد ذكر مايدل على جواب الشرط المذكور فيها بخلاف الآتية وايضا الآية الآتية جديرة بان يقدر الجوب فيها امرا فظيعا لايحيط به وصف بقرينة السياق ومعونة المقام بخلاف هذه الآية بدليل مابعدها (قوله فهذا) اى قوله واذا قيل لهم شرط الخ وفيه ان الشارح تقدم له فى المساواة فى قول الشاعر فانك كالليل الذى هو مدركى الخ انه قال ماحصله ان حذف الجواب فى مثله رعاية لامر لفظى من غير ان يفتقر اليه فى تأدية اصل المراد حتى لو صرح به كان اطنابا بل تطويلا يعنى فلا يكون من ايجاز الحذف فى شىء وهنا قد حكم هو والماتن على ان الآية المذكورة من ايجاز الحذف فقد جعل حذف الجواب هنا من ايجاز الحذف وفيما مر من المساواة لامن الايجاز وهذا تناقض واجيب بان جواب الشرط فى البيت لما تقدم تقدم مايدل عليه فاغنى عرفا عن اعادته لانه لما تقدم عليه

قوله لا عابتها المناسب لعيبها لان فعله ثلاثى بدليل اردت ان اعيبها (مصححه)

نحو واذا قيل لهم اتقوا مابين ايديكم وماخلفكم لعلكم ترحمون) فهذا شرط حذف جوابه (اى اعرضوا بدليل مابعده) وهو قوله تعالى وماتأتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين (او للدلالة على انه) اى جواب الشرط (شىء لايحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن مثالهما ولو ترى اذ وقفوا على النار) فحذف جواب الشرط للدلالة على انه لايحيط به الوصف اولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن

فكأنه ذكر وفى الآية المذكورة هنا دل عليه متأخر فلما تأخر الدليل ضعفت دلالته عليه فكأنه لم يذكر وتأمله (قوله لا يحيط به الوصف) اى لا يحصره وصف واصف بل هو فوق كل ما يذكر فيه من الوصف وذلك عند قصد المبالغة لكونه امرا مرهوبا منه فى مقام الوعيد او مرغوبا فيه فى مقام الوعد والقرائن تدل على هذا المعنى ويلزم من كونه بهذه الصفة ذهاب نفس السامع ان تصدى لتقديره كل مذهب فما من شئ يقدره فيه الا ويحتمل ان يكون هناك اعظم من ذلك وهذان المعنيان اعنى كونه لا يحيط به الوصف وكون نفس السامع تذهب فيه كل مذهب ممكن مفهو مهما مختلف ومصدوقهما متحد قد يقصدهما البليغ معا وقد يخطر بباله احدهما فقط ولتباينهما مفهوما عطف الثانى بالواو فقال او لتذهب نفس السامع فى تقديره كل مذهب فيحصل الغرض من كمال الترغيب او الترهيب ولا تفاوتهما مصدوقا مثل لهما معا بمثال واحد (قوله كل مذهب ممكن) اى فى كل طريق ذهاب فكل منصوب على الظرفية او كل ذهاب فهو منصوب على المصدرية والمراد ان تتعلق نفس السامع ان تصدى لتقديره بكل ما كان يمكن ان يكون جوابا لذلك الشرط فاذا سمع السامع ولو ترى اذ وقفوا على النار ذهبت نفسه وتعلقت بكل طريق ممكن وجعلته جوابا كسقوط لحمهم او حرقهم او ضربهم الخ (قوله مثالهما) اى المثال الصالح للاحظة كل منهما على البدل او معا (قوله فحذف جواب الشرط) اى بناء على ان لو للشرط فان كانت للتمنى فلا جواب لها وعلى انها شرطية فيقدر الجواب لرأيت امرا فظيعا مثلا فان قلت تقدير الجواب بما ذكر فيه شئ لان عظمة الجواب وفظاعته موجودة ولو مع التصريح به قلت ان الجواب شئ مخصوص حذف لاظهار فظاعته وتهويل السامع واما ما ذكر فهو تقدير معنوى فان السيد اذا قال لعبده والله ان قمت اليك يا فاجر وسكت عظم عليه الامر وذهبت نفسه كل مذهب فى التقدير ومعلوم ان الجواب الذى يقدره السيد عذاب مخصوص حذفه لما ذكر (قوله او غير ذلك) عطف على مضاف اى المحذوف اما ان يكون جزء جملة هو مضاف او كذا وكذا او يكون جزء جملة غير ذلك وما فى المطول من ان قوله او غير ذلك عطف على قوله جواب شرط فبنى على ان المعطوفات اذا تكررت كان كل واحد عطفا على ما يليه والصحيح ان العطف على الاول (قوله المذكور) اى الذى هو المضاف والصفة والموصوف والشرط وجوابه (قوله والمفعول) اى غير المضاف والا فهو قد سبق (قوله اى ومن انفق من بعده وقاتل) فالمعطوف عليه المذكور هو من انفق من قبل الفتح والمعطوف المحذوف مع حرف العطف هو من انفق من بعده كما قدره المصنف (قوله بدليل ما بعده) اى ما بعد هذا الكلام (قوله اولئك اعظم درجة الخ) اى فان هذا دليل على ان الذى لا يساوى الانفاق قبل الفتح هو الانفاق بعده لبيان ان الانفاق الاول اعظم (قوله حيث لم يعد الشرط والجزاء جملة) بل عد كل واحد منهما من افراد

(او غير ذلك) المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول كما مر فى الابواب السابقة وكالمعطوف مع حرف العطف (نحو لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اى ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده) يعنى قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا (واما جملة) عطف على اما جزء جملة فان قلت ماذا اراد بالجملة ههنا حيث لم يعد الشرط والجزاء جملة قلت اراد الكلام المستقل الذى لا يكون جزأ من كلام آخر (مسببة عن) سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل) فهذا سبب مذكور حذف مسببه (اى فعل ما فاعل او سبب لمذكور نحو) قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر (فانفجرت ان قدر فضربه بها) فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة

قوله لحقية الحق وبطلان الباطل المناسب ان يقول لاحقاق الحق وابطال الباطل كما عبر اولا لانهما مصدرا الفعلين المذكورين فى الآية (منه)

جزء الجملة مع ان كل واحد منهما جملة (قوله الكلام المستقل) اى بالافادة الذى لايكون جزأ من كلام آخر ولو عرض له فى الحالة الراهنة ترتيبه بالفاء او ترتب شئ عليه وليس مراده هنا بالجملة ماتركب من الفعل والفاعل او المبتدأ والخبر ولايقال هذا الجواب لايناسب ما اختاره سابقا من ان الكلام جملة الجزاء وان الشرط قيد فيه وانما يناسب قول من قال ان الكلام مجموع الشرط والجزاء لانا نقول كون المصنف اراد بالجملة هنا هذا المعنى لاينافى مامر فقول الشارح قلت اراد اى هنا ان كان الذى سبق له ان الكلام المقصود هو الجزاء والشرط قيد له والدليل على ان المصنف اراد بالجملة هنا هذا المعنى عده الشرط والجزاء فيما مر من اجزاء الجملة مع تركبهما من المبتدأ والخبر او الفعل والفاعل فان هذا يدل على انه اراد بالجملة هنا ماذكره الشارح لا الكلام المركب من الفعل والفاعل او المبتدأ والخبر (قوله مسببة) بدل من جملة ولايصح ان يكون صفة لها لان الاصل فيها الاشتقاق وثم ماهو غير مشتق ولاتغفل عما تقدم فى قوله مضاف والمراد مسبب مضمونها وكذا يقال فيما يأتى (قوله نحو ليحق الخ) اى ومنه قول ابى الطيب

* اتى الزمان بنوه فى شبيبته * فسرهم واتيناه على الهرم *

اى فسأءنا (قوله ليحق الحق الخ) المراد بالحق الاسلام وباحقاقه اثباته واظهاره والمراد بالباطل الكفر وبابطاله محوه واعدامه اى ليثبت الاسلام ويظهره ويمحو الكفر ويعدمه (قوله حذف مسببه) اى وهذا المسبب مقدر قبل هذا السبب كما فى اليعقوبى وفى عروس الافراح ان هذا المسبب يجب ان يقدر متأخرا عن قوله ليحق الحق ليفيد الاختصاص المراد من الآية (قوله اى فعل مافعل) الضمير فى الفعلين له تعالى وما كناية عن كسر قوة اهل الكفر مع كثرتهم وغلبة المسلمين عليهم مع قلتهم وحينئذ فمعنى مجموع الكلام كسر الله تعالى قوة الكفار وجعل لاهل الاسلام الغلبة عليهم لاجل اثبات الاسلام واظهاره ومحو الكفر واعدامه والدليل على ان جملة ليحق الحق الخ سبب حذف مسببه ان اللام فيها للتعليل وهو يقتضى شيئا معللا وليس مذكورا وحينئذ فيقدر وماذكره المصنف من ان هذه الجملة سبب لمسبب محذوف احد احتمالين ثانيهما ان قوله ليحق متعلق بقطع قبله من قوله يريد الله ان يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين وعلى هذا لاتكون الآية مما نحن فيه هذا ويصح فى الجملة المذكورة اعنى قوله ليحق الحق الخ ان يقال ان المحذوف فيها جملة سبب لمذكور لان فعل الله تعالى الذى فعله سبب لحقية الحق وبطلان الباطل لان كل علة غائية يصح ان يقال فيها انها سبب وانها مسبب لانها علة فى الاذهان معلولة فى الاعيان تأمل (قوله لمذكور) اى لسبب مذكور (قوله ان قدر الخ) هذا شرط فى كون هذه الآية من هذا القبيل اعنى كون الجملة المحذونة فيها سببا لسبب مذكور ثم ان ظاهره ان الفاء مقدرة ايضا وان الحذف للعاطف والمعطوف معا وقيل انه حذف ضرب وفاء فانفجرت والفاء الباقية فاء فضربه ليكون على المحذوف دليل

قال ابو حيان وفيه تكلف وضمير بها للعصا (قوله جملة محذوفة) انما حذفت اشارة الى سرعة الامتثال حتى ان اثره وهو الانفجار لم يتأخر عن الامر (قوله هي سبب) اى مضمونها سبب لمضمون قوله فانفجرت (قوله ويجوز ان يقدر الخ) هذا مقابل لقوله ان قدر الخ (قوله فقد انفجرت) تقدير قد لاجل الفاء الداخله على الماضى اذ الماضى الواقع جوابا لا يقترن بالفاء الا مع قد (قوله فيكون المحذوف جزء جملة) اى وحينئذ فلا يكون هذا المثال مما نحن فيه من حذف الجملة (قوله هو الشرط) اراد به فعل الشرط واداته وظاهره ان المذكور على هذا الاحتمال وهو قوله فانفجرت جواب الشرط وان ان الشرط والفاء وقد حذف كل منها وبقى فانفجرت الذى هو الجواب ويرد عليه ان كون الجواب ماضيا ينافى استقبال الشرط اذ مقتضى كون الجواب معلقا على الشرط ان يكون مستقبلا بالنسبة له وكونه ماضيا يقتضى وقوعه قبله لا سيما مع اقترانه بقد ويجاب بان الماضى يؤول مضمونه بمعنى المضارع اى ان ضربت يحصل الانفجار او يؤول على تقدير الحكم اى ان ضربت حكمنا بانه قد انفجرت والحكم التنجيزى متأخر عن الضرب ولذا قال ابن الحاجب ترتب الجواب على الشرط اما باعتبار معناه كان قام زيد يقم عمرو واما باعتبار الحكم كان تعتد على باكرامك الآن فقد اكرمتك بالامس اى فاحكم الآن باكرامك امس اى فاثبت اكرامى لك معتدا به ولهذا قالوا فيما تحقق مضيه كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل انه على تأويل فهو يشابه اخاله من قبل اى فنحكم بمشابهته لاخيه فى السرقة الكائنة منه قبل (قوله ومثل هذه الفاء) اى وهذه الفاء وما ماثلها من كل فاء اقتضت الترتيب (قوله تسمى فاء فصيحة) سميت بذلك لافصاحها عن الجملة المقدرة قبلها ودلالتها عليها وهذا يقتضى انها تسمى بذلك على كل من التقديرين اى تقدير كونها عاطفة وكونها رابطة للجواب اولانها لا تدل على المحذوف قبلها الا عند الفصيح اولانها لا ترد الا من الفصيح لعدم معرفة غيره بمواردها (قوله قيل على التقدير الاول) اى فهى المفصحة عن مقدر بشرط كونه سببا فى مدخولها وهو ظاهر كلام المفتاح (قوله وقيل على الثانى) وعليه فيقال فى تعريفها هى المفصحة عن شرط مقدر وهو ظاهر كلام الكشاف (قوله وقيل على التقديرين) وعلى هذا فتعرف بانها ما افصحت عن محذوف سواء كان سببا او غيره وهذا القول هو الذى رجحه السيد فى شرح المفتاح وجعل كلام الكشاف وكلام المفتاح راجعا اليه (قوله او غيرهما) عطف على مسببة اى اما ان تكون الجملة المحذوفة مسببة او سببا او تكون غير المسبب والسبب (قوله فنهم الماهدون) اى فان هذا الكلام حذفت فيه جملة ليست مسببة ولا سببا والتقدير هم نحن ونظير هذه الآية فى حذف الجملة التى ليست سببا ولا مسببا قوله تعالى انا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال فابين ان يحملنها واشفقن منها وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا بناء على ان المراد

هى سبب لقوله فانفجرت (و يجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت) فيكون المحذوف جزء جملة هو الشرط ومثل هذه الفاء تسمى فاء فصيحة قيل على التقدير الاول و قيل على الثانى وقيل على التقديرين (او غيرهما) اى غير المسبب والسبب (نحو فنهم الماهدون على ما مر) فى بحث الاستئناف من انه على حذف المبتدأ او الخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف (واما اكثر) عطف على اما جملة اى اكثر (من جملة) واحدة (نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف اى) فارسلون (الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه فقال له يا يوسف

بالحمل تحمل التكليف فيكون التقدير وتحمل الانسان ما كلف به ثم خان فيه وغدر فلم يؤده انه كان ظلوما جهولا لان مجرد تحمل الامانة الشاقة لا يناسب الوصف بالظلم والجهالة وابا على ما قاله بعضهم من ان معنى وحملها الانسان منعها وغدر فيها فلم يؤدها فلا حذف فى الآية لان منع الامانة والغدر فيها بعدم ادائها يناسب الوصف بالظلم والجهالة (قوله فى بحث الاستئناف) اى من باب الفصل والوصل (قوله على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ) اى وكذا على قول من يجعله مبتدأ حذف خبره والتقدير نحن هم وانما ترك هذا القول لما فى المغنى من رده بان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد شئ مسده واما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبرا فالكلام مما حذف فيه جزء الجملة فالتقييد بقوله على قول الخ انما هو للاحتراز عن هذا القول فقط فتأمل (قوله عطف على اما جملة) الاولى جعله معطوفا على قوله اما جزء جملة لان المعاطيف اذا تكررت وكان العطف بحرف غير مرتب كانت كلها معطوفة على الاول على التحقيق من اقوال ثلاثة (قوله انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف) اى فهذا الكلام حذف فيه جمل خمسة مع ما لها من التعلقات لا يستقيم المعنى الا بها اشار المصنف الى تقديرها بقوله اى الى يوسف الخ فالجملة الاولى لاستعبره الرويا او لاطلب منه تعبيرها وتفسيرها والثانية ففعلوا والثالثة فاتاه والرابعة فقال له والخامسة فانها نائبة عن جملة ادعو واما قوله الى يوسف فهو متعلق الجملة المذكورة اعنى ارسلون وقوله يوسف الذى هو المنادى المذكور قال اليعقوبى ودليل تلك المحذوفات ظاهر لان نداء يوسف يقتضى انه وصل اليه وهو متوقف على فعل الارسال والاتيان اليه ثم النداء محكى بالقول والارسال معلوم انه انما طلب للاستعبار فحذف كل ذلك اختصارا للعلم بالمحذوف لئلا يكون تطويلا لعدم ظهور الفائدة فى ذكره مع العلم به (قوله والحذف) يعنى لجزء الجملة او للجملة وقوله على وجهين اى يأتى على وجهين اى انه تارة يكون مع عدم قيام شئ مقامه تارة يكون مع قيام شئ مقامه واعتراض بعضهم على المصنف بان الحذف المحدث عنه ليس هو عدم القيام او القيام فلابد فيه من تقدير مضاف اى ذو ان لا يقام وذو ان يقام ساقط لان الاعتراض المذكور لا يتوجه على المصنف الا لو قال والحذف وجهان فتأمل (قوله ان لا يقام شئ مقام المحذوف) اى بان لا يوجد شئ يدل عليه ويستلزمه فى مكانه كعلته المقتضية له (قوله بل يكتفى) اى فى فهم المحذوف (قوله بالقرينة) اى اللفظية او الحالية الدالة عليه (قوله كما مر فى الامثلة السابقة) اى لحذف جزء الجملة مثل قوله تعالى لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اذ لم يعطف عليه شئ يدل على المعطوف المحذوف الذى هو ومن انفق من بعده وكذا انا ابن جلا اذ لم يذكر موصوف ينزل منزلة الموصوف المحذوف (قوله وان يقام) اى شئ مقام المحذوف مما يدل عليه كالعلة والسبب وليس المراد شيئا اجنبيا لا يدل عليه ولا يقتضيه لان هذا لا يقام مقام المحذوف (قوله متقدم على

(والحذف على وجهين ان لا يقام شئ مقام المحذوف) بل يكتفى بالقرينة (كما مر) فى الامثلة السابقة (وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك) فقوله فقد كذبت ليس جزاء الشرط لان تكذيب الرسل متقدم على تكذيبه بل هو سبب لمضمون الجواب المحذوف اقيم مقامه (اى فلا تحزن واصبر) ثم الحذف لا بد له من دليل (ودلالته كثيرة منها ان يدل العقل عليه) اى على الحذف (والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة)

تكذيبه) اى والجواب يجب ان يكون مضمونه مترتبا على مضمون الشرط (قوله بل هو) اى تكذيب الرسل قبله سبب لمضمون الجواب المحذوف اى وهو عدم الحزن والصبر وانما كان سببا له لان المكروه اذا عم هان فكأنه قيل فلا تحزن واصبر لانه قد كذبت رسل من قبلك ولمت مساولهم فى الرسالة فلك بهم اسوة (قوله اقيم مقامه) صفة لسبب اى اقيم ذلك السبب مقام الجواب لايقال الجواب لايحذف اذا كان فعل الشرط مضارعا قلنا محل هذا مالم يقم مقام الجزاء شئ والافلا ضرر فى حذفه كما فى بس نفلا عن الشمنى (قوله ثم الحذف) اى الذى لم يقم فيه شئ مقام المحذوف فهو راجع للقسم الاول فان قلت قد قسم النحاة الحذف الى حذف اقتصار وحذف اختصار وفسروا الحذف اقتصارا بان يحذف لالدليل فقد اثبتوا حذفا لالدليل قلت اجاب ابن السبكى فى العروس بان عبارة النحاة المذكورة عبارة مخلة واصطلاح لامشاحة فيه والحق انه لاحذف فيه بل صار الفعل قاصرا وانما يسمونه حذفا اعتبارا بالفعل قبل جعله قاصرا آه كلامه (قوله وادلته كثيرة) اعلم ان كثرتها من حيث الدلالة على تعيين المحذوف واما دليل الحذف فشئ واحد وهو العقل وحينئذ فيرد على المصنف ان الكلام فى دليل الحذف لا فى دليل التعيين فلا وجه للجمع والوصف بالكثرة قرره شيخنا العدوى وقد يجاب بانه لما كان كل مادل على التعيين يدل على الحذف وان كان العقل وحده قد يدل على الحذف ولو لم يوجد الدليل الآخر المفتقر اليه فى الدلالة على التعيين صح التعبير بالجملة والوصف بالكثرة (قوله منها ان يدل العقل الخ) انما اتى بمن اشارة الى ان هناك ادلة اخرى لم يذكرها كالقرائن اللفظية وهى الاغلب وقوعا والاكثر وضوحا ولهذا لم يتكلم عليها (قوله والمقصود الاظهر) اى وان يدل المقصود الاظهر اى وان لم يدل كون الشئ مقصودا بحسب العرف فى الاستعمال ظاهرا عن غيره من المرادات لتبادره للذهن على عين ذلك المقدر فالدال فى الآية على خصوص تقدير لفظ التناول كون التناول مقصودا بحسب العرف فى استعمال هذا الكلام وكونه ظاهرا لتبادره للذهن والمدلول هو لفظ التناول فاختلف الدال والمدلول ولو لم يؤول الكلام بل جعل الدال على تعيين المحذوف نفس المقصود الاظهر لزم اتحاد الدال والمدلول لان المقصود الاظهر فى الآية نفس التناول قرره شيخنا العدوى (قوله فالعقل دل الخ) ظاهره ان العقل هو الدال على الحذف وليس كذلك بل المراد بكون العقل دالا على الحذف انه مدرك لذلك بالدليل القاطع من غير توقف على قرائن وحينئذ فالعقل مستدل لادليل والدليل عدم تصور تعلق الحرمة بالاعيان لان الحرمة عبارة عن طلب الترك ولا معنى لطلب ترك الاعيان بدون ملاحظة تناولها ونحوه (قوله على ان هنا حذفا) اى شيئا محذوفا وهو محتمل لان يقدر حرم عليكم اكلها او الانتفاع بها او تناولها او قربانها او التلبس بها (قوله انما تتعلق بالافعال) اى افعال المكلفين وهو الحق اذ لا معنى لتعلق التكليف بالذوات لعدم القدرة عليها وقوله دون الاعيان اى

فالعقل دل على ان هنا حذفا اذ الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان والمقصود الاظهر من هذه الاشياء المذكورة فى الآية تناولها الشامل للاكل وشرب الالبان فدل على تعيين المحذوف وفى قوله منها ان يدل ادنى تسامح فكأنه على حذف مضاف (ومنها ان يدل العقل عليهما) اى على الحذف وتعيين المحذوف (نحو وجاء ربك) فالعقل يدل على امتناع مجئ الرب تعالى وتقدس ويدل على تعيين المراد ايضا (اى امره او عذابه) فالامر المعين الذى دل عليه العقل هو احد الامرين لا احدهما على التعيين

دون الذوات كما هو ظاهر الآية فان مدلولها تحريم ذوات الميتة وما معها وما ذكره من ان الاحكام انما تتعلق بالافعال لا بالذوات هو مذهب المعتزلة والعراقيين من اهل السنة واما على مذهب الحنفية فتتعلق الاحكام بالاعيان حقيقة فان بنى على مذهبهم فلا حذف في الكلام (قوله والمقصود الاظهر من هذه الاشياء المذكورة في الآية) وهي الميتة والدم ولحم الخنزير (قوله تناولها) انما كان التناول هو المقصود الاظهر من هذه الاشياء نظرا للعرف والعادة في استعمال هذا الكلام فان المفهوم عرفا من قول القائل حرم عليك كذا تحريم تناوله لانه اشمل وادل على المقصود بالتحريم (قوله فدل) اى كون التناول مقصودا اظهر على تعيين المحذوف اى وهو لفظ تناول (قوله ادنى تسامح) اى تساهل ادنى اى منحط وقريب وسهل وذلك لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة بل صفة للدليل وانما عبر بادنى لامكان الجواب عنه بسهولة (قوله فكأنه على حذف مضاف) هذا تصحيح لعبارة المصنف ثم ان هذا المضاف المحذوف يصح ان يقدر في آخر الكلام وحينئذ فيكون الاصل منها ذو ان يدل العقل اى منها صاحب دلالة العقل وصاحب الدلالة المذكورة هو العقل ويصح ان يقدر في اوله وحينئذ فيكون الاصل ودلالة ادلته كثيرة منها اى من تلك الدلالات دلالة العقل لكن في هذا الثاني نظر لان المقصود تقسيم الادلة لادلتها فتأمل وانما اتى الشارح بكأن ولم يجزم بان حذف المضاف هو المصحح لعبارة المصنف اشارة الى عدم تعينه لاحتمال ان يكون قوله ان يدل مقحما والاصل منها العقل او يجعل قوله ان يدل العقل من باب اضافة الصفة للموصوف بعد تأويل المصدر المنسبك من ان يدل بمعنى الفاعل فكأنه قال منها دليل العقل اى العقل الدال بجرد قطيفة واخلاق ثياب اى قطيفة جرد وثياب اخلاق ولا يخفى ما في هذين الجوابين من التعسف (قوله ان يدل العقل عليهما) اى معا بمعنى انه يستقل بادراك الامرين بالدليل القاطع من غير توقف على قرائن في العبارة اصلا وقد علمت ان الدلالة على تعيين المحذوف تستلزم الدلالة على مطلق الحذف دون العكس (قوله فالعقل يدل على امتناع مجيء الرب) اى يدرك ذلك بالدليل القاطع من غير توقف على قرائن في العبارة وحيث دل العقل على ذلك فلا بد من حذف حتى يستقيم معنى الكلام وال في العقل للكمال اذ المدرك لما ذكر انما هو العقل الكامل فمخرجت المجسمة القائلون بان الله جسم (قوله فالامر المعين الخ) هذا جواب عما يقال ان او في قوله او عذابه للابهام وحينئذ فلا تعيين للمحذوف فلا يصح القول بدلالة العقل على التعيين وحاصل الجواب ان المراد انه يعين الاحد الدائر بين الامر والعذاب والاحد الدائرين الامرين المذكورين معين بالنظر لعدم ثالث وان كان مبهما بالنسبة لهما فهو تعيين نوعي لا شخصي وعلى هذا فمراد المصنف بالتعيين ما يشمل التعيين النوعي بقي شيء آخر وهو ان الامر والعذاب يستحيل مجيئهما والجواب ان المراد بامره وعذابه المأمور به والمعذب به من ميزان ونار

وغيرهما لكن لما كان اسناد المجئ لله يوهم ان الله ذاته مجسمة احتيج للدليل العقلي بخلاف اسناد المجئ للامر او العذاب فانه لا بشاعة فيه وان كان مجازا لم يحتج للدليل العقلي فتأمل قرره شيخنا العدوي قال العلامة البيقوني وفي جعل العقل دالا على التعيين هنا نظر من وجهين احدهما ان ادراك العقل لكون المقدر احد الامرين لا يستقل به دلالته بل يحتاج الى قرائن مثل كون هذا اليوم يوم القيامة الذي لا يناسبه الا ما ذكر لكونه موعودا فيه بالحساب والعقاب والرحمة فتقدير العذاب او الامر الشامل للعذاب مناسب له لان العذاب هو الموجب لتهويله والتخويف به المقصود من الآية وحيث كانت الدلالة على احد الامرين يحتاج فيها العقل الى قرائن كان الدال غير العقل وذلك لان المدرك للامور هو العقل لكن ان كانت دلالته مستقلة نسبت الدلالة اليه وان كانت دلالته غير مستقلة نسبت الدلالة لذلك الشئ المستعان به ولا يخفى عدم استقلال العقل هنا ثانيهما انا ان جوزنا تقدير الاخص في مقابلة الاعم لان الامر اعم من العذاب لم ينحصر المقدر فيما ذكر لصحة ان يقدر وجاء نهي ربك او جاء جند ربك القائم بتعذيب العاصين او جاء عبيده القائمون بذلك كالملائكة وايضا تقدير الامر اولى واظهر لشموله كما في آية حرمت عليكم الميتة فان تقدير التناول لشموله اظهر انتهى وانما كان الامر اشمل لانه واحد الامور فيشمل النهي والعذاب وغير ذلك فتأمل (قوله ان يدل العقل عليه) اى على الحذف (قوله والعادة) اى وتدل العادة اى المقررة لا العادة في استعمال الكلام بخلاف ما سبق في المقصود الاظهر والحاصل ان المراد بالعادة والعرف الذي تبين به المقصود الاظهر كون الشئ يفهم من الاستعمال كثيرا ويقصد بخصوصية فيه بخلاف العادة هنا فان المراد بها تقرر امر لآخر في نفسه من غير نظر لدلالة الكلام عليه عرفا كتقرر كون الحب الغالب لا يلام عليه (قوله نحو فذلكن الخ) اى نحو قوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز في خطابها النساء اللاتي لمنها في يوسف وذلك لان يوسف لما خرج عليهن وذهلن من جماله قطعن ايديهن وقلن حاش لله ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم فقالت لهن امرأة العزيز فذلكن الذي لمتنني فيه اى عليه ففي بمعنى على كما يرشد الى ذلك قول الشارح اذ لا معنى للوم على ذات الشخص حيث عبر بعلى دون في مع انه المطابق لقوله فيه (قوله اذ لا معنى للوم على ذات الشخص) اى لان اللوم لا يتعلق عرفا بالذوات وانما يلام الانسان عرفا على افعاله الاختيارية فان قلت حيث كان عدم تعلق اللوم بالذوات وتعلقه بالافعال الاختيارية امرا عرفيا رجع الامر الى ان الدال على الحذف هو العرف والعادة لا العقل كما يأتي في ترك اللوم على الحب قلت المراد بالادراك العقلي ما يستقل فيه الدليل العقلي كنفي المجئ عن الرب تعالى او يكون من الامور التي يعترف بها كل احد بلا دليل وان كان مستنده عمل العرب كما في تعلق اللوم بالافعال الاختيارية وعدم تعلقه بالذوات فان كل احد

(ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه) فان العقل دل على ان فيه حذفا اذ لا معنى للوم على ذات الشخص واما تعيين المحذوف (فانه يحتمل) ان يقدر (في حبه لقوله تعالى قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تعالى تراود فتاها عن نفسه وفي شأنه حتى يشملهما) اى الحب والمراودة

يدرك ذلك من غير دليل عقلي بل من عرف العرب وهذا بخلاف ترك اللوم على الحب الغالب فانما يدركه الخواص باعتبار عادة المحبين (قوله واما تعيين المحذوف الخ) الحاصل ان العقل وان ادرك ان قبل الضمير في فيه حذفا لكن لا يدرك عين ذلك المحذوف لان ذلك المقدر يحتمل احتمالات ثلاثة والمعين لاحدها هو العادة (قوله فانه) اى قوله فيه يحتمل ان يقدر اى المحذوف فيه (قوله لقوله تعالى) اى حكاية عن اللوائم (قوله حبا) تمييز محول عن الفاعل اى قد شغفها حبه اى اصاب حبه شغاف قلبها وشغاف القلب غلافه وغشاؤه اعنى الجلدة التي دونه كالحجاب واصابة الحب لشغاف قلبها كناية عن احاطة جهاته بقلبها حتى احاط بشغافه وقيل المعنى اصاب باطن قلبها وقيل وسطه وفي الاطول اى احرق شغاف قلبها (قوله وفي مراودته) اى ويحتمل ان يقدر المحذوف فيه في مراودته (قوله لقوله تعالى) اى حكاية عن اللوائم ايضا (قوله تراود فتاها عن نفسه) اى تخادعه وتطالبه مرة بعد اخرى برفق وسهوله لتنال شهوتها منه (قوله وفي شأنه) اى ويحتمل ان يكون المتعلق المحذوف فيه في شأنه وقوله حتى يشملهما اى لاجل ان يشملهما وانما كان المقدر في هذا الكلام محتملا لهذه الاحتمالات الثلاثة لان اللوم كما تقدم لا يتعلق الا بفعل الانسان والكلام الذي وقع به اللوم وهو قولهن امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه قد شغفها حبا انا لنراها في ضلال مبين مشتمل على فعلين من افعال اللوم احدهما مراودتها والآخر حبها فيحتمل ان يكون المقدر في حبه ويحتمل ان يقدر في مراودته ويحتمل ان يقدر في شانه الشامل لكل من الحب والمراودة (قوله والعادة) اى المتقررة عند المحبين (قوله المفرط) اى الشديد الغالب (قوله لا يلام صاحبه عليه في العادة) اى في عرف المحبين وفي عاداتهم المتقررة عندهم وانما يلام عليه عند غيرهم غفلة عن كونه ليس بنقص فان لام عليه اهل الحب فلاجل لوازمه واما من كف عن لوازمه الرديئة فلا لوم عليه (قوله لقهره اياه) اى والامر المقهور المغلوب عليه لا يلام عليه الانسان وانما يلام على ما دخل تحت كسبه كالمراودة (قوله فلا يجوز ان يقدر في حبه) اى لعدم المطابقة اذ النسوة لم تلمها في الحب لكونه قهريا وانما لامتها على المراودة ولا يقال ان المراودة ناشئة عن ذلك الحب ولازمة له فلا يلام عليها للزومها لانا نقول الملازمة ممنوعة اذ قد يوجد الحب من غير مراودة ثم ان ماذكره من عدم جواز تقدير الحب اذا اريد به نفسه واما تقديره مرادا به لوازمه وآثاره التي يقتضيها فهذا غير ممنوع للوم على ذلك عادة (قوله ولا في شأنه الخ) قال العلامة اليعقوبي عدم الجواز ظاهر في تقدير الحب واما عدم الجواز في تقدير الشأن فغير ظاهر لصحة تقديره باعتبار الشق الصحيح مما يشتمل عليه وهو المراودة فالحاصل ان شموله لا يمنع من صحة تقديره لانه يكفي في صحته احتماله للمقصود وقول الشارح ولا في شأنه اتى به اصلاحا للمتن فانه كان ينبغي ان يتعرض في المتن لمنع ارادة ذلك لانه

والعادة دلت على الثاني) اى مراودته (لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره) اى الحب المفرط (اياه) اى صاحبه فلا يجوز ان يقدر في حبه ولا في شأنه لكونه شاملا له ويتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة (ومنها الشروع في الفعل) يعني من ادلة تعيين المحذوف لا من ادلة الحذف لان دليل الحذف ههنا هو ان الجار والمجرور لابد ان يتعلق بشيء والشروع في الفعل دل على انه ذلك الفعل الذي شرع فيه (نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له) ففي القراءة يقدر بسم الله اقرأ وعلى هذا القياس (ومنها) اى من ادلة تعيين المحذوف (الاقتران

قوله الا يتعين صحة كل الخ هكذا في النسخ ولعله محرف والاصل الا ينفي صحة الخ فليتأمل (مصححه)

لايظهر تعين تقدير المراودة الذى هو الاحتمال الثانى فى كلامه الا بتعين صحة كل من تقدير الحب وهو الاحتمال الاول وتقدير الشأن الذى هو الاحتمال الثالث فتأمل (قوله الشروع فى الفعل) لو ادخله فى الاقتران الآتى لكان اولى لانه منه (قوله يعنى من ادله تعيين المحذوف) اى بعد دلالة العقل على اصل الحذف وكذا يقال فيما بعده والحاصل ان العقل لابد منه فهو الدال على اصل الحذف فى الجميع واما تعيين المحذوف فتارة يدل عليه العقل وتارة لايدل عليه (قوله من ادله الحذف) اى خلافا لما يقتضيه ظاهر كلام المصنف لان السياق فى بيان ادله الحذف ولذا عبر الشارح بالعناية (قوله لان دليل الحذف ههنا هو ان الجار الخ) فى الكلام حذف والاصل لان دليل الحذف هو العقل بسبب ادراكه ان الجار والمجرور لابد ان يتعلق بشئ فاذا لم يكن ذلك المتعلق ظاهرا حكم بتقديره وكون ادراك ان الجار والمجرور لابد له من متعلق بالتصرف العقلى لاينافى كون التقدير لامر لفظى فى نحو ولكم فى القصاص حياة لانه ليس المراد بكونه لامر لفظى ان العقل لايقتضيه اصلا بل المراد ان التقدير مراعاة للقواعد النحوية الموضوعة لسبك الكلام وهذا لا ينافى ان العقل مدرك لذلك المتعلق وان كان لايحتاج للتصريح به فى افادة المعنى لتبادره (قوله على انه) اى ذلك المتعلق المحذوف وقوله دلك الفعل اى اللفظ الدال على ذلك الفعل (قوله فيقدر ما جعلت الخ) اى فيقدر لفظ ما جعلت اى فيقدر خصوص لفظ الفعل الذى جعلت التسمية مبدأ له وانما قدرنا فى كلامه لفظ قبل ما جعلت الخ لان المقدر هو الفعل النحوى وما جعلت التسمية مبدأ له هو الفعل الحقيقى وهو لايقدر ولك ان لاتقدر المضاف فى اول الكلام وتقدره فى آخره والمعنى حينئذ فيقدر ما اى الفعل الذى جعلت التسمية مبدأ لمعناه (قوله وعلى هذا القياس) مبتدأ وخبر او القياس مفعول لمحذوف اى واجر القياس على هذا فاذا اريد الاكل قدر آكل واقيام قدر اقوم وهكذا ثم ان ظاهره انه لايجوز تقدير المتعلق عاما كابتدئ فى الكل ونسب هذا للبيانيين فيتعين ان يقدر عندهم خصوص لفظ ما جعلت التسمية مبدأ له لقرينة ابتدائه بخصوصه وجوز النحويون تقدير المتعلق عاما فى الكل (قوله اى من ادله تعيين المحذوف) اى بعد دلالة العقل على اصل الحذف ولم يبين دليل الحذف هنا لان دليله هنا عين دليله فى سابقه (قوله الاقتران) اى مقارنة الكلام الذى وقع فيه الحذف لفعل المخاطب بمعنى وقوعه فى زمنه كما يؤخذ من قوله فان مقارنة الخ او اقتران المخاطب بفعله بمعنى تلبسه به كما يؤخذ من قوله او مقارنة المخاطب الخ (قوله كقولهم) اى قول الجاهلية حيث يحترزون عن البنات وقد ورد النهى عنه (قوله للعرس) اى المتزوج من اعرس اذا تزوج (قوله بالرفاء والبنين) اى اعرست ملتبسا بالرفاء اى بالالتئام والاتفاق بينك وبين زوجتك وملتبسا بولادة البنين منهما والجملة خبرية لفظا انشائية معنى لان المراد بها

كقولهم للعرس بالرفاء والبنين) فان مقارنة هذا الكلام لاعراس المخاطب دل على تعيين المحذوف (اى اعرست) او مقارنة المخاطب بالاعراس وتلبسه به دل على ذلك والرفاء هو الالتئام والاتفاق والباء للملابسة (والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين احداهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد (او ليتمكن فى النفس فضل تمكن) لما جبل الله النفوس عليه من ان الشئ اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع عندها (او لتكمل لذة العلم به) اى بالمعنى لما لا يخفى من ان نيل الشئ بعد الشوق والطلب

انشاء الدعاء اى جعلك الله ملتئما مع زوجتك والد اللبنين منها (قوله دل على تعيين المحذوف) اى بعد دلالة العقل على اصل الحذف لان العقل بعد العلم بوضع الجار يحكم بانه لابد له من متعلق (قوله او مقارنة الخ) اشار لاحتمال ثان كامر وقوله وتلبسه به عطف على قوله مقارنة للخاطب بالاعراس مفسرله والحاصل ان فى معنى الاقتران وجهين لانه اما بين الكلام وحال المخاطب او بين المخاطب وحاله على مامر وفى بعض النسخ اذ مقارنة الخ وهى لاتناسب (قوله والاتفاق) عطف تفسير (قوله والاطناب امابه ويضاح الخ) اى يحصل اما بالايضاح الخ وسيأتى مقابله فى قوله واما بذكر الخاص الخ فذكر امور تسعة يتحقق بها الاطناب آخرها قوله وامابغير ذلك فذكر ثمانية امور تصريحا والتاسع اجمالا فيما احال عليه وتقدم ان من جملة اسراره بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب وان حقيقته ان يزاد فى الكلام على اصل المراد لفائدة والمراد بالايضاح بيان شئ من الاشياء بعد ابهامه (قوله ايرى المعنى) اى ليرى السامع المعنى اى ليدركه فالمراد بالرؤية هنا الادراك كذا فى ابن يعقوب وهو يقتضى ان يرى مبنى للفاعل وهو غير متعين لجواز كونه مبنيا للمفعول اى لاجل ان يرى المتكلم المخاطب المعنى فى صورتين مختلفتين وهذا امر مستحسن لانه كعرض الحسناء فى لباسين (قوله والاخرى موضحة) اى ظاهرة وجعل الايضاح بعد الابهام لهذه النكتة بقطع النظر عما يلزمها من التمكن فى النفس وكمال اللذة والا رجعت تلك النكتة للنكتتين بعدها (قوله وعلمان الخ) هذا مرتبط بمحذوف والاصل وادراك الثنى من جهة الابهام ثم من جهة التفصيل علمان وعلمان خير من علم واحد وهذا اشارة الى ضرب مثل سائر واصل هذا الكلام ان رجلا وابنه سلكا طريقا فقال الرجل لابنه يا بنى ابحث لنا عن الطريق فقال له انى عالم فقال يابنى علمان خير من علم واحد اى اضافة علم الى علمك خير من استقلالك بعلمك ثم صار يضرب فى مدح المشاورة والبحث عن الامور (قوله اوليتمكن) عطف على قوله ليرى اى ان الايضاح بعد الابهام يكون ليرى السامع المعنى فى صورتين اوليتمكن ذلك المعنى الموضح بعد ابهامه فى نفس السامع زيادة التمكن وذلك عند اقتضاء المقام ذلك التمكن لكون المعنى ينبغى ان يملأ به القلب لرغبة اولرهبة اوان يحفظ لتعظيم وعدم استهزاء اوعمل به وقوله اوليتمكن الخ اى مع قطع النظر عن كمال اللذة وان كان حاصلا (قوله لما جبل الله الخ) اى وانما كان فى الايضاح بعد الابهام زيادة التمكن لما جبل الله النفوس اى طبعها عليه وقوله من ان الشئ الخ بيان لما قال الشيخ يس وهل الشئ واقع على اللفظ اوالمعنى والظاهر صحة كل منهما آه والاولى وقوعه على المعنى لانه المقصود بالذات ويكون ذكره بذكر دالله وقوله كان اوقع عندها اى من ان يبين اولا فالمفضل عليه محذوف وضمير عندها راجع للنفس وانما كان اوقع عندها لان الاشعار بالشئ اجمالا يقتضى التشوق له والشئ اذا جاء بعد التشوق يقع فى النفس فضل وقوع ويتمكن

فضل تمكن نظا مر من ان الحاصل بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب (قوله اولتكمل لذة العلم به) يعنى للسامع بسبب ازالة الم الحرمان الحاصل بسبب عدم علمه بتفصيله وذلك لان الادراك لذة والحرمان منه مع الشعور بالمجهول بوجه ما الم فاذا حصل له العلم بتفصيله ثانيا حصل له لذة كاملة لان اللذة عقب الالم اتم من اللذة التى لم يتقدمها الم اذ كأنها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم (قوله من ان نيل الشئ) اى حصول الشئ للشخص وقوله بعد الشوق اى بعد التشوق الحاصل من الاشعار بالشئ اجمالا وعطف الطلب عليه من عطف اللازم (قوله الذ) اى من نيله بدون ذلك لان فيه لذتين لذة الحصول ولذة الراحة بعد التعب (قوله نحو رب اشرح لى صدرى) هذا المثال صالح لكل من النكات الثلث فالايضاح فيه بعد الابهام على ما بينه المصنف اما ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين او ليتمكن المعنى فى قلب السامع او لتكمل له لذة العلم به وفيه ان المخاطب بهذا الكلام هو الرب تعالى وتقدس ولا يصح ان يقال ان موسى خاطبه بما يفيده علمين هما بالنسبة اليه خير من علم واحد ولا يصح ان يقال انه خاطبه بما فيه تمكن المعنى فى ذهن السامع ولانه خاطبه بما يفيد كمال لذة العلم للمخاطب واجاب الفناري بان جعل المثال المذكور صالحا للنكات الثلاث باعتبار الشأن يعنى ان هذا التركيب فى ذاته من شأنه ان يفيد الاغراض الثلثة فهو بحيث لو خوطب به غير الرب امكن فيه ما ذكر وان امتنع اعتبارها فى بعض المواضع كما فى الآية وتحقيقه ان القرآن نزل على اسلوب لغة العرب فلا بد ان يكون فى نفسه بحيث يفيد ما لو خوطب به بليغ ما لافاده مع قطع النظر عن خصوصية المخاطب آه كلامه ورده العلامة اليعقوبى قائلا هذا الجواب لا يصح لان اصل الكلام ان يؤتى به لما اراده المتكلم به والا لم يوثق بمفاد الكلام لامكان تحويله الى مقصود آخر بل الجواب ان المراد لازم ما تقدم لعدم امكان ظاهره وسوق الكلام لعلمين من لازمه الاهتمام به المستلزم للتأكيد فى السؤال وكمال الرغبة فى الاجابة وكذا سوقه للتمكين واللذة من لازمه الاهتمام المستلزم لكمال الرغبة فى الاجابة وكمال الرغبة والتأكيد فى السؤال مناسبان فى المقام لان بالاجابة يتمكن السائل من الامتثال على اكمل وجه كما لا يخفى (قوله فان اشرح لى الخ) هذا الكلام يشعر بان قوله لى ظرف مستقر وقع صفة لمحذوف اى اشرح شيئا كائنا لى ثم فسر الشئ بالبدل منه بقوله صدرى وعلى هذا فجعل الآية من قبيل الاجمال والتفصيل واضح لانه طلب اولا شرح شئ على وجه الاجمال ثم بينه بعد ذلك ويحتمل وهو الظاهر لان الاول يستدعى تقديرا والاصل عدمه ان المجرور متعلق باشرح اى اشرح لاجلى صدرى وعلى هذا فيحتمل ان يجعل المقصود زيادة الربط اى ان اصل الكلام اشرح صدرى ثم زيدت اللام لزيادة ربط اشرح بنفسه والتأكيد وعلى هذا الاحتمال فلا اجمال ويحتمل ان يجعل من قبيل الاجمال والتفصيل وذلك لان قوله اشرح لاجلى يفيد طلب شئ يشرح لان الشرح

الذ (نحو رب اشرح لى صدرى فان اشرح لى يفيد طلب شرح لشئ ما له) اى للطالب (وصدرى يفيد تفسيره) اى تفسير ذلك الشئ (ومنه) اى من الايضاح بعد الابهام (باب نعم على احد القولين) اى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف

(يستدعى)

يستدعى مشروحا لكنه مبهم ثم فسر ذلك المشروح بقوله صدرى ويرد على هذا الاحتمال ان الاجمال والتفصيل حاصلان بمجرد اشرح صدرى بدون زيادة لى لان الشرح يستدعى مشروحا مبهما كما علمت والجواب ان قولك اشرح ليس فيه تعرض لذكر المفعول اصلا ولابد فى الاجمال والتفصيل من التعرض فى العبارة للمبهم الذى يراد تفسيره وتفصيله والا لم يكن من الاجمال والتفصيل وان ذكر مايستلزمه ولذا لم يكن فى قام زيد اجمال وتفصيل وان استلزم الفعل الفاعل وكذا ضربت زيدا وان كان الفعل المتعدى يستلزم مفعولا به بخلاف قولك اشرح لى اى لاجلى اذ يفهم منه ان المشروح امر متعلق به فى الجملة فيقع صدرى تفسيرا له وسر ذلك انه اذا وقع فى الكلام تعرض للمبهم تشوقت النفس الى بيانه بخلاف ما اذا لم يقع له تعرض للعلم بانه سيجئ فلا يحصل فى النفس زيادة طلب له آه بس (قوله اى للطالب) هو موسى عليه الصلاة والسلام (قوله اى من الايضاح بعد الابهام) لم يقل اى من الاطناب للايضاح بعد الابهام مع انه الانسب للسياق اختصارا آه فنارى (قوله باب نعم) اى افعال المدح والذم نحو نعم الرجل زيد وبئست المرأة حالة الحطب ولايخفى ان عد باب نعم منه على ماهو الاغلب والا فقد يقدم المخصوص (قوله اى قول من يجعل الخ) اى والجملة مستأنفة للبيان وكذا على قول من يجعل المخصوص مبتدأ محذوف الخبر وكلام المصنف صادق بهذا القول كما انه صادق بما قاله الشارح لكن الشارح ترك التنبيه على هذا القول لضعفه عندهم بما هو معلوم فى محله والحاصل ان الكلام يكون على كل من القولين جملتين احداهما مبهمة والاخرى موضحة واما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ قدم عليه خبره فلا يكون من الايضاح بعد الابهام لان الكلام عليه جملة واحدة والمخصوص فيها مقدم فى التقدير وال فى الفاعل حينئذ للعهد ثم اعلم ان الايضاح بعد الابهام على القول الذى ذكره الشارح انما يأتى اذا كان المقصود مدح زيد ومدح الجنس من اجله اما اذا قلنا ان المقصود مدح الجنس وزيد منه فلا يأتى ذلك (قوله اذ لواريد الاختصار) اى فى قولهم مثلا نعم الرجل زيد وهذا علة لكون باب نعم من الاطناب الذى فيه ايضاح بعد ابهام (قوله اى ترك الاطناب) هذا جواب عما يقال الاولى ان يقول اذ لواريد المساواة لان نعم زيد مساواة لانه اختصار وايجاز وحاصل الجواب ان مراد المصنف بالاختصار ترك الاطناب الصادق بالمساواة المرادة هنا بشهادة قوله نعم زيد اذ الا ايجاز فيه بل هو مساواة (قوله كفى نعم زيد) اى كفى ان يقال ذلك بالنسبة الى متعارف الاوساط وان كان هذا التركيب فى نفسه ممتنعا لانه يجب فى فاعل نعم ان يكون بال او مضافا لما فيه ال او ضميرا مفسرا بتمييز كذا قال الشيخ يس وفيه ان الاطناب انما يكون بعد افادة المعنى بالنسبة للاوساط وتقدم ان المراد بهم الذين يفيدون المعنى بتراكيب موافقة للعربية من غير ملاحظة النكات التى

(اذ لواريد الاختصار) اى ترك الاطناب (كفى نعم زيد) وفى هذا اشعار بان الاختصار قد يطلق على ما يشمل المساواة ايضا (ووجه حسنه) اى حسن باب نعم (سوى ماذكر) من الايضاح بعد الابهام (ابراز الكلام فى معرض الاعتدال) من جهة الاطناب بالايضاح بعد الابهام والايجاز بحذف المبتدأ (وايهام الجمع بين المتنافيين) الايجاز والاطناب

تراعيها البلغاء وفى ابن يعقوب ان المراد بقولهم كفى نعم زيد أى كفى ان يقال ذلك فى تأدية اصل المساواة لو اريدت وان كان هذا الكلام لايجوز ان يقال فى العربية وتأمله واعلم ان الايضاح بعد الابهام الكائن فى باب نعم يصح اعتبار الكلات الثلث المتقدمة فيه فيصح ان يقصد به اراءة المعنى فى صورتين مختلفتين وان يقصد به زيادة تمكين الممدوح فى القلب وذلك من زيادة مدحه وان يقصد به كمال لذة العلم به حيث يراد اماله السامع لهذا الكلام فتتم محبته للممدوح (قوله وفى هذا) اى قول المصنف اذلو اريد الاختصار (قوله بان الاختصار) اى بان لفظ الاختصار (قوله قد يطلق) اى كما هنا لان نعم زيد لاايجاز فيه بل هو مساواة وقوله على مايشمل المساواة اى على ترك الاطناب الشامل للمساواة اى وللايجاز وقوله ايضا اى كما يطلق على الايجاز المقابل للاطناب والمساواة (قوله ووجه حسنه) اى حسن الاطناب فيه (قوله سوى ماذكر) حال من وجه اى حالة كون ذلك الوجه غير مامر من الايضاح بعد الابهام الذى له العلل الثلاث المتقدمة (قوله من الايضاح الخ) بيان لماذكر (قوله ابراز الكلام الخ) هذا مع مابعده سوى ماذكر فيكون باب نعم مشتملا على ثلثة امور كلها موجبة لحسنه وقوله ابراز الكلام اى اظهار الكلام الكائن من باب نعم (قوله فى معرض الاعتدال) اى فى صورة الكلام المعتدل اى المتوسط بين الايجاز المحض والاطناب المحض فالمصدر بمعنى اسم الفاعل ويصح ابقاء المصدر وهو الاعتدال على حاله ويقدر مضاف اى ذى الاعتدال اى الكلام صاحب الاعتدال (قوله من جهة الاطناب) اى فليس فيه ايجاز محض وهو متعلق بمعرض (قوله بالايضاح بعد الابهام) اى حيث قيل نعم رجلا زيد ولم يقل نعم زيد والباء فى قوله بالايضاح للتصوير (قوله بحذف المبتدأ) اى الذى هو صدر الاستئناف وحينئذ فليس فيه اطناب محض وحاصله ان نعم الرجل زيد ليس من الايجاز المحض لوجود الاطناب بالايضاح بعد الابهام ولا من الاطناب المحض لما فيه من الايجاز بحذف جزء الجملة وحينئذ فهو كلام متوسط بين الايجاز المحض والاطناب المحض هذا ويصح ان يكون مراد المصنف ان فى باب نعم ابراز الكلام فى صورة الكلام المعتدل اى المستقيم الذى ليس فيه ميلان لمحض الايضاح ولا لمحض الابهام اما كونه ليس من الايضاح المحض فلما فيه من الايجاز بحذف المبتدأ او الخبر واما كونه ليس من الابهام المحض فلما فيه من الاطناب بذكر المخصوص الذى وقع به الايضاح (قوله وايهام الجمع الخ) هذان الوجهان اعنى بروز الكلام فى معرض الاعتدال وايهامه الجمع بين متنافيين مفهومهما مختلف متلازمان صدقا وكل منهما مما يستغرب وتستلذ به النفس (قوله وقيل الاجمال الخ) اى وقيل ان المراد بالمتنافيين الاجمال والتفصيل وحكاه بقيل لما يرد عليه ان الاجمال والتفصيل يرجع للايضاح بعد الابهام فيكون عين ماتقدم فلايصح قول المصنف سوى ماذكر اللهم الا ان يقال ان مراد المصنف اجمال وتفصيل بغير الوجه

وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان ايهام الجمع بين المتنافيين من الامور المستغربة التى تستلذها النفس وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شئ واحد فى زمان واحد من جهة واحدة وهو محال (ومنه) اى من الايضاح بعد الابهام (التوشيع وهو) فى اللغة لف القطن المندوف وفى الاصطلاح (ان يؤتى فى عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم

السابق من الوجوه الثلاثة المتقدمة والايضاح بعد الابهام باعتبار مافيه من فوائد اخرى غيره باعتبار ما فيه من الامور الثلاثة المتقدمة ولك ان تقول هو على هذا القيل ايضا غير ما تقدم لان ابهام الجمع بين الاجمال والتفصيل غير نفس الاجمال والتفصيل كذا فى سم (قوله المستغربة) اى المستطرفة لغرابتها وذلك لان الجمع بين متنافيين كايفاع المحال وهو مما يستغرب والامر الغريب تستلذ به النفس فان قلت هل الجمع المذكور من البديع او المعانى قلت يمكن الامر ان لمناسبة المقام وعدمه فان كان الاتيان به مناسبا لمقام بان اقتضى المقام مزيد التأكيد فى امالة قلب السامع كان من المعانى وان قصد المتكلم بالجمع المذكور مجرد الظرافة والحسن كان من البديع (قوله ان يصدق) اى ان يتحقق (قوله من جهة واحدة) اى والجهة بها ليست كذلك وذلك لان الايجاز من جهة حذف المبتدأ والاطناب من جهة ذكر الخبر بعد ذكر مابعمه فقد انفكت الجهة (قوله وهو محال) اى والصدق المذكور محال اى لايصدق العقل بوقوعه لما فيه من اجتماع الضدين المؤدى الى اجتماع النقيضين وهو باطل بالبداهة (قوله لف القطن) اى ومافى معناه على الظاهر والمراد بلفه جعله فى لحاف او نحوه ووجه مناسبة المعنى الاصطلاحى الآتى لهذا المعنى اللغوى مابينهما من المشابهة وذلك لان الاتيان بالمثنى او الجمع شبيه بالندف فى شيوعه وعدم الانتفاع به انتفاعا كاملا لان التثنية والجمع فيهما من الابهام مايمنع الفهم بالفهم او يقلله والتفسير بالاسمين شبيه باللف فى عموم الشيوع والانتفاع فكما ان القطن ينتفع به كمال الانتفاع بلفه فى لحاف او غيره فكذلك بيان التثنية والجمع يحصل به كمال الانتفاع والحاصل ان اللف بمنزلة التفسير بجامع كمال الانتفاع والندف بمنزلة الاتيان بالمثنى بجامع عدم كمال الانتفاع فاندفع بهذا ماقيل ان المعنى الاصطلاحى على عكس المعنى اللغوى لان الاتيان بالمثنى بمنزله لف القطن بجامع الضم والجمع وتفسيره بالاسمين بمنزلة الندف بجامع التفريق والندف فى المعنى اللغوى مقدم على اللف والاتيان بالشئ الذى هو بمنزله اللف فى المعنى الاصطلاحى مقدم على التفسير الذى هو بمنزله الندف فيكون فى المعنى الاصطلاحى قلب بالنظر للمعنى اللغوى وحاصل الجواب منع اعتبار القلب بما ذكرناه من الاعتبار وكتب بعضهم مانصه ووجه المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى ان فى الاصطلاحى لفا ونشرا اى تفرقة وتفصيلا وان كان فيه اللف سابقا على الندف عكس اللغوى (قوله ان يؤتى الخ) ظاهره ان التوشيع نفس الاتيان وعليه فقوله نحو يشيب الخ فيه حذف والاصل نحو الاتيان فى قوله يشيب الخ قال يس والاقرب ان التوشيع يطلق على المعنى المصدرى وعلى الكلام وانما حمله الشيخ على المعنى المصدرى لان المصنف جعله من الايضاح بعد الابهام والايضاح مصدر كما لايخفى (قوله فى عجز الكلام) قال اليعقوبى ينبغى ان يزاد او فى اوله او فى وسطه لان تخصيص التوشيع بالعجز لم يظهر له وجه لان الايضاح بعد الابهام حاصل بما ذكر اولا ووسطا

وآخرا وكأن المصنف راعى ان اكثر ما يقع فى تراكيب البلغاء الاتيان بما ذكر فى عجز الكلام ولا يخفى جريان الاسرار السابقة فى هذا التوشيع من تقرر علمين فاكثر والتمكين فى النفس وكمال لذة العلم (قوله بمثنى) اى اوجمع كقولك ان فى فلان ثلاث خصال حميدة الكرم والشجاعة والحلم (قوله مفسر) اى ذلك المثنى باسمين او مفسر ذلك الجمع باسماء (قوله نحو يشيب الخ) لم يقل نحو قوله عليه الصلاة والسلام يشيب الخ لانه رواية للحديث بالمعنى ولفظ الحديث كما قال فى جامع الاصول يهرم ابن آدم ويشب معه اثنان الحرص على المال والحرص على العمر وعبارة السيوطى فى عقد الجمان كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنان الحرص وطول الامل رواه البخارى من حديث انس (قوله ويشب) بكسر الشين وتشديد الباء بمعنى ينمو يقال شب الغلام يشب بالكسر اذا نما فلو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل ومن امثلة التوشيع ايضا قوله

* سقتنى فى ليل شبيه بشعرها * شبيهة خديها بغير رقيب *
* فازلت فى ليلين شعر وظلمة * وشمسين من خمر ووجه حبيب *

وقوله

* امسى واصبح من تذكاركم وصبا * يرثى لى المشفقان الاهل والولد *
* قد حدد الدمع خدى من تذكركم * واعتادنى المضنيان الوجد والكمد *
* وغاب عن مقلتى نومى لغيبتكم * وخاننى المسعدان الصبر والجلد *
* لاغرو للدمع ان تجرى غوارب به * وتحته الطافيان القلب والكبد *
* كأنما مهجتى شلو بمسبعة * ينتابها الضاريان الذئب والاسد *
* لم يبق غير خفى الروح فى جسدى * فداكم الباقيان الروح والجسد *

آه سيوطى (قوله والمراد) اى بذكر الخاص بعد العام فى كلام المصنف وقول الذكر على سبيل العطف اى ذكره بعده على سبيل العطف لا على سبيل الوصف اوالابدال ولو قال المصنف واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وانما قيد ذكره بعده بكونه على سبيل العطف لاجل ان بغاير ما تقدم فى الايضاح بعد الابهام وعلى هذا فلابد ان يقيد ما سبق بما لا يكون على سبيل العطف لئلا يكون هذا تكرارا مع ذاك لدخوله فيه على تقدير عموم ذاك وقد يقال لا حاجة لتقييد ما تقدم لانه ليس فى ذكر الخاص بعد العام بطريق العطف ايضاح بعد ابهام اذ لا يقصد به ذلك فلا يكون داخلا فيما سبق حتى يحتاج لتقييده بخلاف ما هنا فان ذكر الخاص بعد العام صادق بما لا يكون بطريق العطف مما فيه ايضاح بعد ابهام كما فى الامثلة السابقة فاهنا هو المحتاج للتقييد دون ما سبق ولهذا تعرض الشارح هنا للتقييد ولم يتعرض له فيما سبق والحاصل ان التقييد هنا للاحتراز عن ذكر الخاص بعد العام لا على سبيل العطف فان هذا من قبيل الايضاح بعد الابهام بخلاف ذكره بعده على سبيل العطف فانه ليس من هذا القبيل

ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل واما بذكر الخاص بعد العام) عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام والمراد الذكر على سبيل العطف (للتنبيه على فضله) اى مزية الخاص (حتى كأنه ليس من جنسه) اى العام (تنزيلا للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات) يعنى انه لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كأنه شئ آخر مغاير للعام لا يشمله العام ولا يعرف حكمه منه (نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) اى الوسطى من الصلوة او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهى صلاة العصر عند الاكثر

اذ لا يقصد به ذلك فتأمل (قوله للتنبيه الخ) قضيته ان التنبيه على الفضل انما يكون مع العطف ووجهه انه مع الوصف او الابدال يكون ذلك الخاص هو المراد من العام فليس فى ذكره بعد افراد العام تنبيه على فضله لجعل العام بمنزلة الجنس للآخر فلا يتأتى ان يعتبر فى الخاص ما يوجب كونه جنسا آخر (قوله للتنبيه على فضله) اى فضل الخاص وذلك لان ذكره منفردا بعد دخوله فيما قبله انما يكون لمزية فيه (قوله تنزيلا الخ) اى انما جعل كالمغاير للعام لتنزيل التغاير فى الوصف اى الكائن فى الخاص الذى حصلت به المزية له (قوله يعنى انه الخ) تفسير لقوله تنزيلا للتغاير الخ (قوله من الاوصاف الشريفة) لعل التقييد بالشريفة نظرا للمثال او الغالب والا فقد تكون الاوصاف خبيثة نحو لعن الله الكافرين وابا جهل (قوله لا يشمله العام ولا يعرف حكمه منه) اى ولذلك صح ذكره على سبيل العطف المقتضى للتغاير (قوله اى الوسطى من الصلوات) من بمعنى بين اى المتوسطة بين الصلوات وهذا احد احتمالين فى معنى الوسطى فى الآية وقوله او الفضلى احتمال ثان ويدل لكون من بمعنى بين فى الاحتمال الاول انه وقع التصريح بين فى بعض نسخ المطول كذا قرره شيخنا العدوى (قوله وهى صلاة العصر عند الاكثر) وذلك لتوسطها بين نهاريتين وليليتين وقيل المغرب لتوسطها بين صلاتين يقصران وقيل العشاء لتوسطها بين صلاتين لا يقصران وقيل الصبح لتوسطها بين نهاريتين وليليتين او بين نهارية وليلية يقصر ان وقيل الظهر وذكر بعضهم انها احدى الصلوات الخمس لا يعينها ابهمها الله تحريضا للعباد على المحافظة على اداء جميعها كما قيل فى ليلة القدر وساعة الجمعة (قوله ليكون اطنابا) علة لمحذوف اى انما قيد المصنف التكرار بالنكتة لاجل ان يكون اطنابا لان التكرار اذا كان لغير نكتة كان تطويلا فلما كان التطويل ظاهرا فى التكرار عند عدم النكتة قيد بها وهذا بخلاف الايضاح بعد الابهام وذكر الخاص بعد العام فلا يكون كل منهما تطويلا اصلا لانه لابد فيهما من النكتة ولذا لم يقيدهما بها كذا قرر شيخنا العدوى (قوله كتأكيد الانذار) اى والارتداع كما يدل له كلام الشارح والمراد بالانذار التخويف وهذا مثال للنكتة الحاصلة بالتكرار (قوله فقوله كلا ردع) اى انها هنا مفيدة للردع والزجر عن الانهماك فى تحصيل الدنيا وللتنبيه على الخطاء فى الاشتغال بها عن الآخرة وبيان ذلك ان المخاطبين لما تكاثروا فى الاموال والهاهم ذلك عن عبادة الله حتى زاروا المقابر اى ماتوا زجرهم المولى عن الانهماك فى تحصيل الاموال ونبههم على ان اشتغالهم بتحصيلها واعراضهم عن الآخرة خطأ منهم بقوله كلا وخوفهم على ارتكاب ذلك الخطاء بقوله سوف تعلمون (قوله وفى تكريره تأكيد الخ) فيه ان بين الجملتين حينئذ كمال الاتصال فكيف تعطف الثانية على الاولى وجواب هذا قد مر هناك فراجعه ان شئت وقول الشارح

(واما بالتكرير لنكتة) ليكون اطنابا لا تطويلا وتلك النكتة (كتأكيد الانذار فى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون) فقوله كلا ردع عن الانهماك فى الدنيا وتنبيه وسوف تعلمون انذار وتخويف اى سوف تعلمون الخطأ فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول المحشر وفى تكريره تأكيد للردع والانذار (وفى ثم دلالة على ان الانذار الثانى ابلغ من الاول تنزيلا لبعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعمالا للفظ ثم فى مجرد التدرج فى درج الارتقاء (واما بالايغال) من اوغل فى البلاد اذا ابعد فيها واختلف فى تفسيره (فقيل هو ختم البيت

(فى)

تأكيد للردع والانذار هذا يشير لما قلناه من ان قول المصنف كتأكيد الانذار فيه حذف الواو مع ما عطفت ويمكن ان يكون داخلا فى كلامه بمقتضى الكاف فى قوله كتأكيد الانذار وعلى كل من الاحتمالين يمكن ان يقال ان الردع لما كان مستفادا من معنى الحرف لم يعتن المصنف بالنص عليه وان كان مرادا (قوله وفى ثم) اى وفى العطف بثم الخ وهذا جواب عما يقال كيف يكون الكلام تكريرا مع ان العاطف يستدعى كون المراد بالثانى غير الاول فان قلت اذا كان الانذار الثانى ابلغ لم يكن تكريرا قلت كونه ابلغ باعتبار زيادة اهتمام المنذر به لا باعتبار انه زاد شيئا فى المفهوم (قوله دلالة على ان الانذار الثانى ابلغ) اى دلالة للسامع على ان الانذار الثانى الذى اعتبره المتكلم ابلغ من الاول اى اوكد واقوى منه (قوله تنزيلا الخ) علة لكون العطف بثم فيه دلالة على ماذكر اى انما دل على ماذكر لاجل التنزيل والاستعمال المذكورين لانه اذا نزل بعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعملت فيه دلت على ان مابعدها اعلى وابلغ وقوله تنزيلا اى لاجل تنزيل بعد المرتبة الذى استعملت فيه هنا ثم وهو بعد معنوى منزله البعد الحسى الموضوعة له وهو التراخى فى الزمان وتوضيح ذلك ان اصل ثم افادة التراخى والبعد الزمانى وقد تستعار للتراخى والبعد المعنوى بمعنى ان المعطوف قد تكون مرتبته اعلى مما قبله فتستعمل فيه تنزيلا للتفاوت فى الرتبة منزلة التفاوت فى الزمان واذا استعملت ثم كذلك لاجل التنزيل المذكور كانت مستعملة فى مجرد التدرج فى درج الارتقاء واذا كان كذلك فدخولها على الجملة المذكورة يؤذن بان مضمونها اعلى عند المتكلم فلذلك دلت الآية على ابلغية الانذار الذى هو مضمون الجملة الثانية لان الابلغية علو فى الرتبة فى قصد المتكلم (قوله واستعمالا) عطف على تنزيلا عطف مسبب على سبب (قوله فى مجرد التدرج) من اضافة الصفة للموصوف اى واستعمالا لثم فى التدرج والانتقال فى درج الارتقاء المجرد عن اعتبار التراخى والبعد بين تلك الدرج فى الزمان اى المجرد عن اعتبار كون تاليها اى تالى ثم بعد متلوها فى الزمان ولا يقال ان قوله واستعمالا للفظ ثم فى مجرد التدرج ينافى قوله تنزيلا لبعد المرتبة اى المستعملة فيه ثم هنا لانا نقول المراد ببعد المرتبة بعدها فى المسافة والقدر لا فى الزمان واعتبار التراخى والبعد المنفى التراخى والبعد زمانا فتأمل اه سم (قوله اذا ابعد فيها) اى قطع كثيرها وعلى هذا فتسمية المعنى الاصطلاحى ايغالا لان المتكلم قد تجاوز حد المعنى المراد وبلغ زيادة عنه ويحتمل انه مأخوذ من توغل فى الارض سافر فيها وعلى هذ فيكون تسمية المعنى الاصطلاحى ايغالا لكون المتكلم او الشاعر توغل فى الفكر حتى استخرج سجعة او قافية تفيد معنى زائدا على اصل معنى الكلام (قوله بما يفيد الخ) اى سواء كان ذلك المفيد للنكتة جملة او مفردا وقوله ختم البيت صريح فى ان مسماه المعنى المصدرى لا اللفظ المختوم به وقوله الآتى فى التذييل وهو تعقيب الخ صريح فى ان مسمى التذييل المعنى

المصدرى ايضا لكن قوله هنالك وهو ضربان انسب بكون معناه الكلام المذيل به والظاهر انه يطلق عندهم على المعنيين وكذا بقية الاقسام والتفسير باعتبار المعنى المصدرى والتمثيل باعتبار الكلام وفى قوله وهو ضربان استخدام قال فى الاطول وقوله ختم البيت الخ يشمل التعريف ذكر الخاص بعد العام والتكرير اذا كان ختم البيت بل سائر اقسام الاطناب اذا كانت كذلك (قوله يتم المعنى) اى يتم اصل المعنى بدونها وانما قال يتم الخ اشارة الى ان النكتة لا تختص بما يتم المعنى بدونه بل يجوز ان يتوقف عليها كما يتوقف احيانا على بعض الفضلات قاله اليعقوبى وتأمله (قوله كزيادة المبالغة) اى فى التشبيه وهى تحصل بتشبيه الشئ بما هو فى غاية الكمال فى وجه الشبه الذى اريد مدح المشبه بتحققه فيه (قوله كقوله الخنساء) اسمها تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد والخنساء لقب غلب عليها (قوله فى مرثية اخيها صخر) ومطلع تلك المرثية

* قذى بعينيك او بالعين عوار * او ذرفت اذ خلت من اهلها الدار *
* كان عينى لذكراه اذا خطرت * فيض يسيل على الخدين مدرار *
* تبكى خناس على صخر وحق لها * اذ رابها الدهر ان الدهر ضرار *
* فان صخرا لوالينا وسيدنا * وان صخرا اذا نعشو لنحار *
* وان صخرا لتأتم الهداة به * البيت وبعده
* لم تره جارة يمشى لساحتها * ريبة حين يخلى بيته الجار *
* ولا تراه وما فى البيت يأكله * لكنه بارز بالصخر مهمار *
* طلق اليدين بفعل الخير ذو فخر * ضخم الدسيعة بالخيرات امار *

(قوله الهداة) اى الذين يهدون الناس الى المعالى واذا اقتدت به الهداة فالمهتدون من باب اولى (قوله كأنه) اى كأن صخرا وقوله فى رأسه اى فى رأس ذلك العلم (قوله فقولها الخ) حاصله ان فى تشبيهها صخرا بالجبل المرتفع الذى هو اظهر المحسوسات فى الاهتداء به مبالغة فى ظهوره فى الاهتداء به ثم زادت فى المبالغة بوصفها العلم بكونه فى رأسه نار فان وصف العلم المهتدى به بوجود نار على رأسه ابلغ فى ظهوره فى الاهتداء مما ليس كذلك فتنجبر المبالغة الى المشبه الممدوح بالاهتداء به وظهر مما قلناه ان الاضافة فى قول المصنف كزيادة المبالغة حقيقة ويحتمل ان تكون بيانية اى كزيادة هى المبالغة فى التشبيه بناء على ان التشبيه لا مبالغة فيه اذ هو حقيقة لا مجاز فالمبالغة فى التشبيه ترجع الى الاتيان بشئ يفيد كون المشبه به غاية فى كمال وجه الشبه الكائن فيه فينجبر ذلك الكمال الى المشبه الممدوح بوجه الشبه (قوله اعنى) اى بالمقصود وقوله التشبيه اى لصخر (قوله بما يهتدى به) اى بما هو معروف فى الاهتداء به وهو الجبل المرتفع ولا شك ان فى تشبيه صخر بذلك مبالغة فى ظهوره والاهتداء به (قوله زيادة مبالغة) اى لانها لما ارادت ان تصف اخاها صخرا بالاشتهار لم تقصر فى بيان ذلك على تشبيهه بالعلم بل جعلت فى رأس

بما يفيد نكتة بتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة فى قولها) اى قول الخنساء فى مرثية اخيها صخر (وان صخرا لتأتم) اى تقتدى (الهداة به كأنه علم) اى جبل مرتفع (فى رأسه نار) فقولها كأنه علم واف بالمقصود اعنى التشبيه بما يهتدى به الان فى قولها فى رأسه نار زيادة مبالغة (وتحقيق) اى وكتحقيق (التشبيه)

العلم نارا للمبالغة فى ذلك البيان (قوله وتحقيق التشبيه) اى بيان التساوى بين الطرفين فى وجه الشبه وذلك بان يذكر فى الكلام مايدل على ان المشبه مساو للمشبه فى وجه الشبه حتى كأنه هو والحاصل ان المبالغة فى التشبيه كما تقدم ترجع الى الاتيان بشئ يفيد ان المشبه به غاية فى كمال وجه الشبه الكائن منه فينجر ذلك الكمال الى المشبه الممدوح بوجه الشبه واما تحقيق الشبه فيرجع الى زيادة مايحقق التساوى بين المشبه والمشبه به حتى كأنهما شئ واحد لظهور الوجه فيهما بتمامه بسبب تلك الزيد صار من ظهوره فيهما كانه حقيقتهما ومساواه عوارض من غير اشعار بكون المشبه به غاية فى الوجه لعدم قصد تعظيم الوجه فى المشبه به لينجر ذلك الى عظمته فى المشبه (قوله فى قوله) اى قول امرئ القيس من قصيدة من الطويل مطلعها

* خليلى مرابى على ام جندب * لنقضى حاجات الفؤاد المعذب *
* فانكما ان تنظرانى ساعة * من الدهر تنفعنى لدى ام جندب *
* الم تريانى كلما جئت طارقا * وجدت بها طيبا وان لم تطيب *
* عقيلة اخدان لها لاذميمة * ولاذات حلف ان تأملت جانب *

(قوله كأن عيون الوحش) اى المصادة لنا والمراد به الظباء وبقر الوحش (قوله خبائنا) واحد الاخبية وهو ماكان من وبر او صوف ولايكون من شعر وهو على عمودين اوثلاثة ومافوق ذلك يقال له بيت (قوله وارحلنا) جمع رحل عطف على خبائنا عطف تفسير لان المراد بالخباء جنس الخيام الصادق بالكثير (قوله الجزع) خبر كان وقوله لم يثقب بضم الياء وفتح الثاء وتشديد القاف وكسر الموحدة (قوله بالفتح) اى بفتح الجيم وحكى ايضا كسرها وعلى كل حال فالزاى ساكنة واما الجزع بفتح الجيم والزاى فهو ضد الصبر (قوله الخرز اليمانى) اى وهو عقيق فيه دوائر البياض والسواد (قوله شبه بعيون الوحش) اى بعد موتها (قوله تحقيقا للتشبيه) اى البيان التساوى فى وجه الشبه وتوضيح ذلك ان تشبيه عيون الوحش بعد موتها بالجزع فى اللون والشكل ظاهر لكن الجزع اذا كان مثقبا يخالف العيون فى الشكل مخالفة مالان العيون لاتثقب فيها فزاد الشاعر قوله لم يثقب ليحقق التشابه فى الشكل بتمامه اى ليبين ان الطرفين متساويان فى الشكل الذى هو وجه الشبه مساواة تامة فهذه الزيادة لتحقيق التشبيه اى لبيان التساوى فى وجه الشبه وليس هذا من المبالغة السابقة كما قد يتوهم اذ لم يقصد بذلك علو المشبه به فى وجه الشبه ليعلو بذلك المشبه الملحق به فقد ظهر لك الفرق بينهما كما تقدم (قوله كان اشبه بالعيون) لعل الاولى كانت العيون اشبه به لان الجزع اعتبره الشاعر مشبها به واعتبر العيون مشبها (قوله الظبى) اى الغزال وقوله والبقرة اى الوحشية (قوله كلها سواد) اى بحسب الظاهر وان كانت لاتخلو فى نفس الامر من بياض لايظهر الابعد الموت (قوله بدا) هو بالقصر بمعنى ظهر اى ظهر

قوله اى المصادة لنا هكذا فى النسخ ولعل صوابه المصيدة لنا لكونه من صاد لا اصاد (مصححه)

فى قوله كأن عيون الوحش حول خبائنا) اى خيامنا (وارحلنا الجزع الذى لم يثقب) الجزع بالفتح الخرز اليمانى الذى فيه سواد وبياض شبه به عيون الوحش واتى بقوله لم يثقب تحقيقا للتشبيه لانه اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون قال الاصمعى الظبى و البقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سواد فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ماموتت والمراد كثرة الصيد يعنى مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا فى شرح ديوان امرئ القيس

بياضها الذى كان غطى بالسواد زمن حياتها فاشبهت الجزع وفى كلامه اشارة الى ان البياض فى حال الحياة موجود فيها فى الواقع الا انه خفى كما قلنا (قوله وانما شبهها) اى العيون (قوله وفيه سواد وبياض) جملة حالية (قوله بعدما موتت) اى ماتت وهذا ظرف لقوله شبهها اى ان تشبيهه العيون بالجزع والحال ان فيه السواد والبياض لا يصح الا بعد الموت لاجل ان يتم وجه الشبه وقرر بعض الاشياخ انه يصح قراءة موتت بفتح الميم والواو على صيغة المبنى للفاعل بمعنى صارت ميتة وبضم الميم وكسر الواو على صيغة المبنى للمفعول اى موتها الغير واما قول بعضهم انه على الوجه الاول يكون معناه كثر موتها لان صيغة التفعيل تأتى للتكثير ففيه تأمل (قوله مما كلنا) متعلق بقوله بعد ذلك كثرت وحاصله انهم كانوا يصطادون الوحش كثيرا ويأكلونها ويطرحون اعينها حول اخبيتهم فصارت اعينها بتلك الصفة (قوله كذا فى شرح ديوان امرئ القيس) اى خلافا لمن زعم ان المراد من البيت ان الوحش الفهم لطول سفرهم واستقرارهم فى الفيافى فلا تفر منهم فتظهر اعينها بتلك الصفة حول اخبيتهم ورد هذا القول بان عيون الظباء حال حياتها سوء فلا تشبه الخرز اليمانى الذى فيه سواد وبياض بقى شئ آخر لابد من التنبيه عليه وهو ان قوله فى رأسه نار وقوله الذى لم يثقب كل منهما ذكر لافادة معناه على انه وصف لما قبله كسائر النعوت التى تراد لمعانيها وليس معنى كل منهما مستفادا مما قبله فان كان الاتيان بالنعت عند الحاجة اليه مساواة فهذان منه والازم كون النعت اطنابا ان كان لفائدة اوتطويلا ان لم يكن لفائدة ويلزم كون سائر الفضلات كذلك واجيب بان النعت وشبهه من سائر الفضلات ان اتى به لافادة المعنى الذى وضع له فقط وكان مدركا للاوساط من الناس كان مساواة وان اتى به لمعنى دقيق مناسب للمقام لايدركه الا الخواص ولا يستشعره الا اهل الرعاية لمقتضيات الاحوال كالمبالغة فى التشبيه المناسبة فى قوله فى رأسه نار كان اطنابا ولانسلم ان ما اتى به للاطناب يجب ان يكون مستفادا مما قبله بل اذا اتى بالشئ لمعناه وفيه دقة فى المقام مناسبة لايأتى به لاجلها الاوساط من الناس وانما يتفطن له البلغاء واهل الفطنة وقصد الاتيان به لذلك كان اطنابا ولو اوجبنا فى الاطناب ان يكون معناه مدلولا لما قبله خرج كثير مما اورده فى هذا الباب عن معنى الاطناب وبهذا يجاب عن كل ما كان من هذا النمط مما يذكره المصنف بعد (قوله فعلى هذا التفسير) اعنى قول المصنف ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها (قوله وقيل لا يختص بالشعر) الباء داخلة على المقصور عليه اى ان الايغال ليس مقصورا على الشعر بل يتعداه لغيره (قوله بل هو ختم الكلام) اى سواء كان شعرا او نثرا (قوله مما يتم المعنى بدونه) اى بدون التصريح به كما هو المناسب للتعليل وليس المراد انه يتم المعنى بدونه رأسا (قوله لان الرسول مهتد لا محالة) اى وحينئذ فيكون قوله وهم مهتدون تصريح

فعلى هذا التفسير يختص الايغال بالشعر (وقيل لا يختص بالشعر) بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها (ومثل) لذلك فى غير الشعر (بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا و هم مهتدون) فقوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة الا ان فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب فى الرسل (واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة اخرى تشتمل على معناها) اى معنى الجملة الاولى (للتأكيد) فهو اعم من من الايغال

بما علم التزاما وقد يقال كما ان الرسول مهتد غير طالب للاجر لامحالة ينبغي ان يجعل المثال بمجموع قوله اتبعوا من لايسئلكم اجرا وهم مهتدون (قوله الا ان فيه) اى في التصريح به (قوله زيادة حث على الاتباع) اى فالنكتة في الايغال الكائن في هذه الآية زيادة الحث على الاتباع واما اصل الحث والترغيب فقد حصل بقوله اتبعوا المرسلين لدلالته على اهتدائهم وطلب اتباعهم وانما كان قوله وهم مهتدون مفيدا لزيادة الحث على الاتباع من جهة التصريح بوصفهم الذي هو الاهتداء فان التصريح بالوصف المقتضي للاتباع فيه مزيد التأثير على ذكره ضمنا (قوله وترغيب في الرسل) اى زيادة ترغيب في الرسل فهو عطف على حث ووجه افادته ذلك ان الرسل اذا كانوا مهتدين واتبعهم الانسان فلا يخسر معهم شيئا لا من دينه ولا من دنياه بل ينضم له خير الدنيا والآخرة (قوله بالتذييل) هو لغة جعل الشيء ذيلا للشيء (قوله تعقيب الجملة بجملة) اى جعل الجملة عقب الاخرى وقوله بجملة اى لامحل لها من الاعراب كما صرح بذلك الشارح في مبحث الاعتراض الآتي قريبا (قوله تشتمل على معناها) صفة للجملة المجعولة عقب الاخرى اى تشتمل تلك الجملة المعقب بها على معنى الاولى المعقبة ولو مع الزيادة فالمراد باشتمالها على معناها افادتها بفحواها لما هو المقصود من الاولى وليس المراد افادتها لنفس معنى الاولى بالمطابقة والا كان ذلك تكرارا وحينئذ فلا يكون على هذا قوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون تذييلا ولذا قال العلامة اليعقوبي لابد ان يقع اختلاف بين نسبتي الجملتين فيخرج التكرار كما تقدم في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فان قوله تعالى جزيناهم بما كفروا مضمونه ان آل سبأ جزاهم الله تعالى بكفرهم ومعلوم ان الجزاء بالكفر عقاب كما دلت عليه القصة ومضمون قوله تعالى وهل يجازى الا الكفور ان ذلك العقاب المخصوص لا يقع الا للكفور وفرق بين قولنا جزيته بسبب كذا وقولنا ولا يجزى بذلك الجزاء الا من كان بذلك السبب ولتغايرهما يصح ان يجعل الثاني علة للاول فيقال جزيته بذلك السبب لان ذلك الجزاء لا يستحقه الا من اتصف بذلك السبب ولكن اختلاف مفهومهما لا يمنع تأكيد احدهما بالآخر للزوم بينهما معنى (قوله للتأكيد) اى لقصد التوكيد بتلك الجملة الثانية عند اقتضاء المقام للتوكيد والمراد به هنا التوكيد بالمعنى اللغوي وهو التقوية (قوله فهو اعم من الايغال) اى عموما وجهيا وحاصله ان الايغال والتذييل بينهما من النسب العموم والخصوص الوجهي فيجتمعان فيما يكون في ختم الكلام لنكتة التأكيد بجملة كما يأتي في قوله تعالى جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور فهو ايغال من جهة انه ختم الكلام بما فيه نكتة يتم المعنى بدونها وتذييل من جهة انه تعقيب جملة باخرى تشتمل على معناها للتأكيد وينفرد الايغال فيما يكون بغير جملة وفيما هو لغير التأكيد سواء كان بجملة او بمفرد كما تقدم في قوله الجزع الذي لم يثقب وينفرد التذييل فيما يكون في غير ختم الكلام للتأكيد بجملة كقولك مدحت زيدا اثنيت

عليه بما فيه فاحسن الى ومدحت عمرا اثنيت عليه بما ليس فيه فاساء الى (قوله من جهة انه يكون فى ختم الكلام وغيره) اى بخلاف الايغال فانه لايكون الا فى ختم الكلام (قوله وغيره) اى غير ختم الكلام يعنى فى الاثناء وقد فهم بعضهم ان المراد بالكلام النثر وان قول الشارح وغيره بان يكون فى الشعر وهو فهم فاسد عند التأمل لما سيأتى فى الشارح صريحا ان التذييل يكون فى اثناء الكلام (قوله واخص من جهة ان الايغال الخ) الانسب ان يقول واخص من جهة انه لايكون الا بالجملة وللتأكيد بخلاف الايغال فانه قد يكون بغير جملة كالمفرد وقد يكون لغير التأكيد وانما كان هذا انسب لان الكلام فى التذييل اذ هو المحدث عنه لا فى الايغال (قوله وهو ضربان) الضمير للتذييل لا بالمعنى المتقدم وهو المعنى المصدرى بل بالمعنى الحاصل بالمصدر ففيه استخدام وهذا يفيد انه يطلق بالمعنيين (قوله لم يخرج مخرج المثل) هو مبنى للمفعول بدليل قوله بعد ذلك وضرب اخرج الخ (قوله بان لم يستقل الخ) اى او استقل بافادة المراد ولم يفش اى لم يكثر استعماله والا كان من الضرب الثانى كما نبه عليه الشارح بعد ذلك والشارح لم ينبه على دخول هذه الصورة فى هذا الضرب فيعترض عليه بانه يلزم على كلامه خروج ما اذا استقل ولم يفش عن القسمين مع ان تعريف التذييل شامل لهذه الصورة وقد يجاب بان الباء فى قوله بان لم يستقل بمعنى الكاف التمثيلية وحينئذ فتدخل تلك الصورة المذكورة فى الضرب الاول (قوله بل يتوقف على ماقبله) انما كان المتوقف على ماقبله ليس خارجا مخرج المثل لان المثل وصفه الاستقلال لانه كلام تام نقل عن اصل استعماله لكل مايشبه حال الاستعمال الاول كما يأتى فى الاستعارة التمثيلية كقولهم الصيف ضيعت اللبن فانه مستقل فى افادة المرام وهو مثل يضرب لمن فرط فى الشئ فى اوانه وطلبه فى غير اوانه (قوله على وجه) متعلق بمحذوف اى وانما يكون هذا المثال من هذا الضرب على وجه (قوله المخصوص) اى وهو المذكور فيما قبل وهو ارسال سيل العرم عليهم وتبديل جنتيهم (قوله فيتعلق بما قبله) اى فاذا اريد هذا المعنى صار قوله وهل يجازى الا الكفور متعلقا بما قبله وهو قوله فارسلنا عليهم وحينئذ فلا يجرى مجرى المثل فى الاستقلال (قوله وهو ان يراد وهل يعاقب) اى بمطلق عقاب لا بعقاب مخصوص فان قيل يلزم على هذا ان تكون الجملة الثانية غير مشتملة على معنى الاولى لتضمن الاولى عقابا مخصوصا وتضمن الثانية لمطلق عقاب وحينئذ فلا يصدق عليها تعريف التذييل قلت المقصود من الجملة الاولى انما هو مكافاتهم على كفرهم بالعقاب وذكر فرد من افراد مايعاقب به لاينظر اليه كذا اجاب يس او يقال ان مطلق العقاب الذى تضمنته الجملة الثانية يصدق بالعقاب المتقدم ولو لم يتقيد به وصدقه به يوجب تأكيده فى الجملة (قوله بناء على ان المجازاة هى المكافاة) اى مطلق المكافاة الشاملة للثواب والعقاب ويتعين المراد منهما من القرينة كقوله هنا الا الكفور وقوله بناء الخ

من جهة انه يكون فى ختم الكلام وغيره واخص من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التوكيد (وهو) اى التذييل (ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل) بان لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ماقبله (نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازى الا الكفور على وجه وهو ان يراد وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص الا الكفور فيتعلق بماقبله واما على الوجه الآخر وهو ان يراد وهل يعاقب الا الكفور بناء على ان المجازاة هى المكافاة

ان خيرا فخير وان شرا فشر فهو من الضرب الثانى (وضرب اخرج مخرج المثل) بان يقصد بالجملة الثانية حكم كلى منفصل عما قبله جار مجرى الامثال فى الاستقلال وفشو الاستعمال (نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وهو ايضا) اى التذييل بقسم قسمة اخرى واتى بلفظة ايضا تنبيها على ان هذا التقسيم للتذييل مطلقا لا للضرب الثانى منه (اما) ان يكون (لتأكيد

اى واما على الوجه الاول فليس بناء على ذلك بناء بل على ان الجزاء بمعنى العقوبة كما فى المطول والحاصل ان الجزاء يطلق بمعنى العقاب ويطلق بمعنى المكافاة الشاملة للثواب والعقاب فجعل الآية من الضرب الاول مبنى على الاطلاق الاول وجعلها من الضرب الثانى مبنى على الاطلاق الثانى هذا محصل كلام الشارح هنا وفى المطول وهذا البناء لانظهرله صحة لصحة ان يكون المعنى على ان الجزاء يراد به العقاب وهل يعاقب ذلك العقاب فيكون من الضرب الاول اويكون المعنى وهل يعاقب مطلق العقاب الا الكفور فيكون من الثانى ولصحة ان يكون المعنى على ان الجزاء يراد به المكافاة وهل يكافأ بتلك المكافاة المخصوصة الا الكفور فيكون من الضرب الاول ايضا اويكون المعنى وهل يكافأ بالشر مطلقا الا الكفور فيكون من الضرب الثانى والحاصل ان كلا من الاطلاقين يصح ان يكون التذييل فى الآية معه من الضرب الاول وان يكون من الضرب الثانى فاقاله المصنف مما لاوجه له (قوله فهو من الضرب الثانى) اى الذى اخرج مخرج المثل لعدم توقف المراد حينئذ على ماقبله فيصح ان يكون مثلا واورد ان الجزاء وان فسر بالمكافاة الشاملة للثواب والعقاب الاان المراد منه خصوص العقاب وتخصيصه بالعقاب انما يفهم من قوله جزيناهم الذى هو بمعنى عاقبناهم وحينئذ فيكون قوله وهل يجازى الا الكفور غير مستقل بافادة المراد فيكون من الضرب الاول واجيب بان كون جزيناهم قرينة على المراد لاينافى الاستقلال بالافادة على ان ذلك يفهم من الكفور ايضا (قوله منفصل عما قبله) اى بان يكون غير متقيد بالجملة الاولى (قوله وفشو الاستعمال) اى شيوع استعمال اللفظ الدال على كل منهما قال ابن يعقوب الحق ان المشترط فى جريانه مجرى الامثال هو الاستقلال واما فشوا الاستعمال فلا دليل على اشتراطه فيه وحينئذ فالاولى للشارح حذفه (قوله جاء الحق) اى الاسلام وقوله وزهق الباطل اى زال الكفر (قوله ان الباطل كان زهوقا) لايخفى ان هذه الجملة لاتوقف لمعناها على معنى الجملة الاولى مع تضمنها معنى الاولى وهو زهوق الباطل اى اضمحلاله وذهابه ومفهوم النسبتين مختلف لان الثانية اسمية مع زيادة تأكيد فيها فصدق عليها ضابط الضرب الثانى وتأكيد زهوق الباطل مناسب هنا لما فيه من مزيد الزجر عنه والا يأس من احكامه الموجبة للاغترار به وقد اجتمع الضربان فى قوله تعالى وماجعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فجملة كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثانى لاستقلالها وذلك ظاهر وجملة افان مت فهم الخالدون من الاول لارتباطها بما قبلها لان الفاء للترتيب على الاولى فكأنه قيل اينتفى ذلك الحكم الذى هو ان لاخلود لبشر بالنسبة اليهم فيترتب انك ان مت فهم الخالدون والاستفهام للانكار اى لاينتفى ذلك الحكم فلا يترتب انك ان مت فهم الخالدون (قوله واتى بلفظة ايضا الخ) قصد شارحنا العلامة

(بهذا)

بهذا الكلام الرد على الشارح الخلخالى حيث قال قوله وهو ايضا اى والتذييل او الضرب الثانى فقوله اوالضرب الثانى وهم لانه يرده لفظة ايضا وهذا الوهم نشأله من كون الامثلة التى مثل بها المصنف من القسم الثانى وهو مايستقل قال الفنارى فان قلت ماذكره الشارح من ان لفظة ايضا منبهة على ان التقسيم لمطلق التذييل تحكم لادليل عليه ولايذهب اليه الذوق السليم اذلو رجع ضميرهو الى الضرب الثانى لكان المعنى والضرب الثانى ينقسم الى قسمين كما ان مطلق التذييل ينقسم الى قسمين وهذا معنى صحيح بل لايبعد ان يقال لفظ ايضا بعد ذكر الضمير يدل على ان التقسيم للضرب الثانى والاوجب ان يتقدم هو على الضمير كما لايخفى على الذوق السليم قلت اجاب عن ذلك العلامة القاسمى بمنع التحكم وذلك لان معنى ايضا الرجوع لما تقدم كالتقسيم هنا والرجوع الى التقسيم مع اتحاد المقسم ابلغ فى معنى الرجوع واظهر وان امكن انه تقسيم للثانى ومعنى ايضا كما انقسم التذييل المطلق وحينئذ فيتم ماقاله شارحنا من التنبيه (قوله لتأكيد منطوق) اى لتأكيد منطوق الجملة الاولى والمراد بالمنطوق هنا المعنى الذى نطق بمادته والمراد بالمفهوم المعنى الذى لم ينطق بمادته وليس المراد بهما هما اصطلح عليه الاصوليون ولذا قال العلامة اليعقوبى المراد بتأكيد المنطوق هنا ان تشترك الفاظ الجملتين فى مادة واحدة مع اختلاف النسبة فيهما بان تكون احديهما اسمية مؤكدة والاخرى فعلية لا ان يكون لفظ الجملة الاولى نفس لفظ الثانية كما فى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون لان هذا ليس تذييلا فضلا عن كونه مؤكدا للمنطوق والمراد بتأكيد المفهوم هنا ان لاتشترك اطراف الجملتين فى مادة واحدة مع اتحاد صورة الجملتين فى الاسمية والفعلية اولا وذلك بان تعيد الجملة الاولى معنى ثم يعبر عنه بجملة اخرى مخالفة للاولى فى الالفاظ والمفهوم (قوله كهذه الآية) اى كالتذييل فى هذه الآية وهى قوله تعالى وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا فان الموضوع فى الجملتين واحد وهو الباطل والمحمول فيهما من مادة واحدة وهى الزهوق (قوله فان زهوق الباطل) اى الذى دلت عليه الجملة الثانية وقوله منطوق اى معنى منطوق مظروف فى قوله وزهق الباطل من ظرفية المدلول فى الدال وانما لم يقل فان زهوق الباطل المؤكد اشارة الى ان المنظور له فى التذييل مجرد المعنى لامع الخواص اللاحقة له كالتأكيد ولان المنطوق للجملة الاولى مجرد زهوق الباطل خلوها من التأكيد فتأمل كذا قرر شيخنا العدوى (قوله واما لتأكيد مفهوم) اى مفهوم الجملة الاولى (قوله كقوله) اى النابغة الذبيانى من قصيدة من الطويل يخاطب بها النعمان بن المنذر ومطلعها

* آرسما جديدا من سعاد بجنب * عفت روضة الاحداد منها فتنضب *
* عفا آيه نسج الجنوب مع الصبا * واسحم دان من نه يتصوب * الى ان قال
* فلا تتركنى بالوعيد كأننى * الى الناس مطلى به القار اجرب *

كهذه الآية) فان زهوق الباطل منطوق فى قوله وزهق الباطل (واما لتأكيد مفهوم كقوله ولست) على لفظ الخطاب (بمستبق اخالا تلمه) حال من اخالعمومه اومن ضمير المخاطب فى لست (على شعث) اى تفرق وذميم خصال فهذا الكلام دل بمفهومه

قوله غير مضموم اليه لعل الاول على هذا الاحتمال غير ضام له تأمل (صححه)

* الم تر ان الله اعطاك صورة * يرى كل ملك دونها يتذبذب *
* كانك شمس والنجوم كواكب * اذا طلعت لم يبد منهن كوكب *

ولست بمستبق الخ وبعده

* فان اك مظلوما فعبد ظلمته * وان تك ذاعتبى فمثلك يعتب *
* اتانى ابيت اللعن انك لمتنى * وتلك التى اهتم منها وانصب *

(قوله على لفظ الخطاب) على بمعنى الباء (قوله بمستبق اخا) السين والتاء زائدتان فهو اسم فاعل من الابقاء اى لست بمبقى لك مودة اخ اولست بمبق اخا لنفسك تدوم لك مودته وتبقى لك مواصلته (قوله لاتلمه) بفتح التاء وضم اللام من لم الشئ جمع بعضه الى بعض اى لاتضمه اليك لعدم رضاك بعيوبه وصفاته الذميمة الموجبة للتفرق (قوله حال من اخا) اى لاصفة له لانه ليس مقصود الشاعر اخا معينا بل مطلق اخ والوصفية تفيد ان المعنى انك لاتقدر على بقاء مودة اخ موصوف بكونه غير مضموم اليك مع اتصافه بالخصال الذميمة (قوله لعمومه) اى لوقوعه فى حيز النفى فعمومه سوغ مجئ الحال منه وان كان نكرة والمعنى حينئذ لست بمبق مودة اخ فى حال كونه غير مضموم اليك مع شعثه وخصاله الذميمه (قوله فى لست) اى وحينئذ فالمعنى لست بمبق مودة اخ فى حال كونك غير مضموم اليه مع شعثه قيل لاوجه لتخصيص الضمير فى لست لجواز الحالية من ضمير المخاطب فى مستبق اللهم الا ان يبنى الكلام على الاتحاد الذاتى بين الضميرين ويقال ان وجه التخصيص ان الفعل اقوى فى العمل من الاسم فتأمل (قوله على شعث) على بمعنى مع والشعث بفتح العين هو فى الاصل انتشار الشعر وتغيره لقلة تعهده بالتسريح والدهن فكثر او ساخه ثم استعمل فى لازمه وهو الاوساخ الحسية فهو مجاز مرسل علاقته اللزوم ثم استعير اللفظ المجازى للاوساخ المعنوية وهى الخصال الذميمة بجامع القبح فهو استعارة مبنية على مجاز (قوله اى تفرق) اى موجب تفرق اى افتراق وقوله وذميم خصال من اضافة الصفة للموصوف وعطفه على ماقبله اعنى موجب التفرق للتفسير كذا ذكر بعضهم ويحتمل ان المراد بالتفرق تفرق حال الاخ وتلونه وعدم انضباطه (قوله فهذا الكلام دل الخ) اى لان معنى البيت انك اذا لم تضم اخاليك فى حال عيبه وتتعامى عن زلته لم يبق لك اخ فى الدنيا ولا يعاشرك احد من الناس لانه ليس فى الرجال احد مهذب منقح الفعال مرضى الخصال ولاشك ان الشطر الاول يدل بحسب مايفهم منه على نفى الكامل من الرجال فقوله بعد ذلك اى الرجال المهذب تأكيد لذلك المفهوم لانه فى معنى قولك ليس فى الرجال مهذب ومن الجيد فى هذا المعنى قول ابن الحداد

* واصل اخاك ولو اتاك بمنكر * فمخلوص شئ قلما يتمكن *

(ولكل)

* والكل حسن آفة موجودة * ان السراج على سناه يدخن *

(قوله على نفي الكامل من الرجال) لانه لو وجد لم يصدق انه ان كان بهذا الوصف لم يبق لنفسه اخا (قوله وقد اكده) اى اكد ذلك المفهوم لا الكلام الدال بمفهومه كما قيل (قوله واما بالتكميل) اى تكميل المعنى بدفع الايهام عنه (قوله ويسمى) اى هذا النوع من الاطناب (قوله الاحتراس ايضا) اى زيادة على تسميته بالتكميل فله اسمان اما وجه تسميته بالتكميل فلتكميله المعنى بدفع ايهام خلاف المقصود عنه واما وجه تسميته بالاحتراس فلان حرس الشئ حفظه وهذا النوع فيه حفظ للمعنى ووقاية له من توهم خلاف المقصود فقول الشارح لان فيه الخ بيان لوجه تسميته بالاحتراس (قوله لان فيه التوقى) اى لان به يحصل التوقى اى الحفظ وقوله والاحتراز اى التحرز والتباعد فهو عطف لازم على ملزوم (قوله وهو ان يؤتى الخ) ظاهره ان التكميل عبارة عن المعنى المصدرى اعنى الاتيان المذكور ولظاهر اطلاقه على المعنى الحاصل بالمصدر ايضا وهو ما يؤتى به لدفع توهم خلاف المقصود كما مر (قوله فى كلام الخ) فى بمعنى مع فيشمل الواقع فى وسط الكلام وفى آخره وليست للظرفية والا فلا يشمل ما كان فى آخره (قوله بما يدفعه) اى بقول يدفعه سواء كان ذلك القول مفردا او جملة كان للجملة محل من الاعراب اولا فان قلت التذييل ايضا لدفع التوهم لانه للتأكيد فما الفرق قلت التذييل مختص بالجملة وبالآخر ولدفع التوهم فى النسبة والتكميل لا يختص بشئ منهما كذا فى السيرامى وظاهره اختصاص التذييل بالآخر وسيأتى فى الشارح انه يجامع الاعتراض فيكون فى الاثناء (قوله فقد يكون فى وسط الكلام وقد يكون فى آخره) اى وقد يكون ايضا فى اوله وفى كل اما ان يكون جملة او مفردا وحينئذ فبينه وبين الايغال عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما فيما يكون فى الختم لدفع ايهام خلاف المقصود وانفراد الايغال فيما ليس فيه دفع ايهام خلاف المقصود كما فى قولها وان صخرا الخ وانفراد التكميل بما فى الوسط كما فى قوله فسقى ديارك الخ و بينه وبين التذييل عموم وخصوص من وجه ان صح ان التوكيد الكائن بالتذييل قد يدفع ايهام خلاف المراد وذلك لانفراد التكميل بما يكون بغير جملة وانفراد التذييل بما يكون لمجرد التأكيد الخالى عن دفع الايهام واما ان كان التوكيد الكائن بالتذييل لا يجامع دفع الايهام فهما متباينان والحق ثبوت الفرق بين دفع ما يوهمه الكلام وبين دفع توهم السامع ان الكلام مجازا ودفع غفلته عن السماع او دفع السهو وحينئذ فلا يستلزم التذييل التكميل بل هو اعم من التذييل مطلقا و بينه و بين التكرير والايضاح المباينة كمباينة الايغال والتذييل لهما (قوله فالاول) وهو ما اذا كان الدافع فى وسط الكلام اى وهو مفرد (قوله كقوله) اى قول طرفة بن العبد من قصيدة يمدح بها قتادة بن مسلمة الحنفى وكان قد اصاب قومه شدة فاتوه فبذل لهم وقبل البيت المذكور

على نفى الكامل من الرجال وقد اكده بقوله (اى الرجال المهذب) استفهام بمعنى الانكار اى ليس فى الرجال منفع الفعال مرضى الخصال (واما بالتكميل و يسمى الاحتراس ايضا) لان فيه التوقى والاحتراز عن توهم خلاف المقصود (وهو ان يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه) اى يدفع ايهام خلاف المقصود وذلك الدافع قد يكون فى وسط الكلام وقد يكون فى آخره فالاول كقوله فسقى ديارك غير مفسدها) نصب على الحال من فاعل سقى وهو (صوب الربيع) اى نزول المطر ووقوعه فى الربيع

* ابلغ قتادة غير سائله * نيل الثواب وعاجل الشكم *
* انى حدتك للعشيرة اذ * جاءت اليك مرمة العظم *
* القوا اليك بكل ارملة * شعثاء تحمل منقع البرم *
* ففتحت بابك للكارم حين * ن تواحت الابواب بالازم *

فسقى ديارك الخ وهذه الجملة خبرية لفظا قصدبها الدعاء لذلك الممدوح (قوله ديارك) مفعول مقدم لسقى وهو بفتح الكاف كما علمت فكسرها خطأ وقوله صوب الربيع فاعل (قوله اى نزول المطر) هذا تفسير لصوب الربيع فالصوب معناه النزول والربيع معناه المطر كذا قرر بعضهم وفيه نظر فقد ذكر ابن هشام فى شرح بانت سعاد ان الصوب فى البيت بمعنى المطر وذكر له نقلا عن ائمة اللغة اربعة معان ليس منها النزول وايضا لوكانت مراد الشارح ان الربيع معناه المطر لم يكن لقوله بعد ذلك ووقوعه فى الربيع معنى فالاحسن ان قول الشارح اى نزول المطر من اضافة الصفة للموصوف اى المطر النازل وهو تفسير للصوب وقوله ووقوعه عطف تفسير وقوله فى الربيع اشارة الى ان المراد بالربيع فى البيت الزمن وان اضافة صوب للربيع فيه من اضافة المظروف الى الظرف فالاضافة على معنى فى كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وديمة تهمى) الديمة بكسر الدال المطر المسترسل واقله مابلغ ثلث النهار او الليل واكثره مابلغ اسبوعا وقيل المطر الدائم الذى لارعد فيه ولا برق وتهمى بفتح التاء من همى الماء والدمع اذا سال ولم يقيد الديمة بزمن الربيع كما قيد الصوب ليكون العطف من قبيل عطف العام (قوله فلما كان المطر قد يأول الى خراب الديار) اى فربما يقع فى الوهم ان ذلك دعاء بالخراب وقد يقال ان الدعا بالسقى وقرينة المدح تدل على ان المراد مالا يضر وحينئذ فلا يكون ذكر المطر موهما خلاف المقصود على ان مجرد كون المطر قد يأول الى الخراب لا يكفى فى ابهام خلاف المقصود بل لا بد من سبق الذهن اليه ولا يسبق للذهن من السقى الا الاصلاح لشيوعه فى ذلك واجيب عن الاول بان الكلام يستحسن فيه الاحتراس فى الجملة ولو بالنظر لاصله من غير تعويل على القرائن فيناسب الاتيان بما يدفع ماقد يتوهم لا سيما وذكر الديمة والديار يزيد الابهام لان السقى النافع هو مايكون للزرع واجيب عن الثانى بان سبق الذهن الى الخراب حصل من قوله وديمة تهمى فان الديمة المطر الدائم الذى لارعد فيه ولا برق ولا يقال ان تقديم غير مفسدها يمنع هذا التوجيه لانا نقول غير مفسدها مؤخر عن قوله وديمة تهمى تقديرا او انه حصل من تقديم ديارك لانه يسبق الى الذهن منه الخراب للعادة بان السقى المصلح انما هو للزرع (قوله اتى بقوله غير مفسدها) اى فى وسط الكلام بين الفعل وفاعله (قوله دفعا لذلك) اى لايهام خلاف المقصود ولهذا عيب على القائل

* الا يا اسلمى يا دارمى على البلى * ولازال منهلا بجرعائك القطر *

قوله حين تواحت وفى نسخة حتى تراحت ولعله حين تواصت بمعنى تواصلت ولينظر ذلك بمراجعة معاهد التنصيص اونحوه فانه لم يكن بيدى وقتئذ ماارجع اليه فى ذلك (مصححه)

(وديمة تهمى) اى تسيل فلما كان المطر قد يؤول الى خراب الديار وفسادها اتى بقوله غير مفسدها دفعا لذلك (و) الثانى (نحو اذلة على المؤمنين) لانه لما كان مما يوهم ان يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله (اعزة على الكافرين)

(حيث)

حيث هم يأت بهذا القيد اعنى غير مفسدها قاله السيوطى فى عقود الجمان واجاب عنه بعضهم بان الدعاء والمدح قرينة على ان المراد مالايضر فان قلت هذا القدر موجود ايضا فى بيت الاحتراس وحينئذ فلا ابهام قلت انهم تارة يعولون على القرينة فلا يأتون بالاحتراس وتارة لايعولون عليها فيأتون به كذا ذكر شيخنا الحفنى فى حاشيته واجاب ابن عصفور بجواب غير هذا وحاصله ان مازال فى كلامهم تدل على دوام الصفة للموصوف على حسب قوله لها لاعلى سبيل الاستغراق فاذا قلت مازال زيد يصلى اومازال يكرم الضيف فليس المراد استغراق اوقاته بل المراد اتصافه بذلك فى الزمان القابل لذلك وعلى هذا فقوله لازال منهلا بجرعائك القطر لم يرد به سائر الاوقات وانما المراد حيث قبلت ذلك ولاشك ان قبولها لذلك انما هو اذا كان غير مفسد لها (قوله والثانى) اى وهو ماكان الدافع لابهام خلاف المقصود واقعا فى آخر الكلام (قوله اذلة على المؤمنين) هذا صفة لقوم ابى موسى الاشعرى المشار لهم بقوله تعالى فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه اذله على المؤمنين اى اذلة لهم فالقصد مدحهم بما يدل على موالاة المؤمنين ومعاملتهم بمايرضيهم فاذلة من التذلل والخضوع لامن الذله والهوان (قوله فانه) اى وصفهم بالذل وقوله لما كان مما يوهم ان يكون ذلك اى الوصف لضعفهم والايهام نظرا الى ظاهر لفظ الذل من غير مراعاة قرينة المدح اونظرا الى ان شان المتذلل ان يكون ضعيفا (قوله اعزة على الكافرين) اى اقوياء واشداء عليهم وحينئذ فنذ للهم للمؤمنين ليس لضعفهم وعدم قوتهم بل تواضعا منهم للمؤمنين والتذلل مع التواضع انما يكون عن رفعة فان قلت قوله اعزة على الكافرين يدل على معنى مستقل جديد لم يستفد مما قبله فكيف كان اطنابا قلت هو اطناب حيث دفع توهم غيره وان كان له معنى مستقل فى نفسه لما تقدم انه لايشترط فى الاطناب ان لايكون فيه معنى مستقل بل يجوز وجود الاطناب اذا استقل لفظة بافادة المعنى وكان فى افادته دقة مناسبة لايرا عيها الا البلغاء دون الاوساط من الناس ودفع مايتوهم بزيادة وصف العزة على الكافرين من هذا لقبيل لانما يدركه الاوساط حتى يكون مساواة على ان الوصف بالذله حيث عديت بعلى بشير الى ان لهم عزة ورفعة فالوصف بالعزة افاده ماقبله نوع افادة تأمل (قوله تنبيها) معمول لقوله دفعه وقوله على ان ذلك اى ماذكر من الذل وقوله منهم اى من القوم الممدوحين (قوله ولهذا) اى لاجل كون ذلك الذل تواضعا منهم (قوله بعلى) اى مع انه يتعدى باللام يقال ذل له (قوله لتضمنه معنى العطف) اى فكأنه قيل فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه عاطفين على المؤمنين على وجه التذلل والتواضع وعلى هذا فيكون التوسع بتضمين الذل معنى العطف وعلى باقية على بابها (قوله ويجوز ان يقصد الخ) حاصله ان لايراعى التضمين فى الذلة بل تبقى الذلة على معناها وان فهم من القرائن انها

تنبيها على ان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف ويجوز ان يقصد بالتعدية بعلى الدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم اعلى المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم (واما بالتتميم وهو ان يؤتى فى كلام لايوهم خلاف المقصود بفضلة) مثل مفعول اوحال اونحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولاركن كلام ومن زعم انه اراد بالفضلة مايتم اصل المعنى بدونه فقد كذبه كلام المصنف فى الايضاح

عن رحمة وانما التجوز فى استعمال على موضع اللام للاشارة الى ان لهم رفعة واستعلاء على غيرهم من المؤمنين وان تذللهم تواضع منهم لا عجز والحاصل ان كلا من الامرين اللذين جوزهما الشارح صحيح والفرق بينهما وجود التضمين فى الفعل على الاول وانتفاؤه على الثانى وانما استعمل الحرف موضع حرف آخر لما ذكرنا وايضا لفظ على صلة لغير مذكور على الاول وهى على الثانى صلة للمذكور (قوله الدلالة) نائب فاعل يقصد وقوله انهم اى القوم الموصوفين بالمحبة (قوله خافضون لهم اجنحتهم) اى ملينون لهم جانبهم (قوله واما بالتتميم) تسمية هذا بالتتميم وما قبله بالتكميل مجرد اصطلاح اذهما شئ واحد لغة (قوله فى كلام) اى مع كلام فى اثنائه او فى آخره (قوله لا يوهم الخ) هذا مخرج لتتميم ذكر فى كلام يوهم خلاف المقصود فان الفرق بين التتميم والتكميل بان النكتة فى التتميم غير دفع توهم خلاف المقصود لانه لا يكون فى كلام يوهم خلاف المقصود اذ لا مانع من اجتماع التتميم والتكميل اه المطول (قوله بفضلة) اى ولو كان معنى الكلام لا يتم الا بها (قوله او نحو ذلك) اى كالمجرور والتمييز (قوله مما ليس بجملة مستقلة) بان كان مفردا او جملة غير مستقلة كجملة الحال والصفة لتأولهما بمفرد وانما كان كلامه شاملا للمفرد والجملة الغير المستقلة لان السالبة تصدق عند نفى موضوعها ومحمولها (قوله ومن زعم الخ) اى لاجل دخول الجملة الزائدة على اصل المراد (قوله فقد كذبه الخ) اى حيث مثل له فيه بما تحبون من قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ولا شك ان قوله مما تحبون ليس فضلة بهذا الاعتبار فلا يكون تتميما والمصنف جعله من التتميم وصاحب البيت ادرى بالذى فيه وانما لم يكن فضلة بهذا الاعتبار الذى ذكره الزاعم لان الانفاق مما تحبون الذى هو المقصود بالحصر لا يتم اصل المراد بدونه اذ لا يصح ان يقال حيث اريد هذا المعنى حتى تنفقوا فقط دون مما تحبون فتعين ان مراده بالفضلة بعض الفضلات المذكورة سواء توقف تمام المعنى عليه ام لا ولا شك ان مما تحبون بعضها لانه مجرور فان قلت اذا كان قوله مما تحبون لا يتم اصل المعنى بدونه لم يكن اطنابا اصلا بل مساواة فيكون تمثيل المصنف به للاطناب فاسدا من اصله فلا يستشهد به قلت حيث جعل اطنابا يجب ان يدعى ان اصل المعنى حتى تنفقوا اى يقع منكم انفاق وزيادة مما تحبون ولو كان باعتبار القصد محتاجا اليه لانه لا تكون من المساواة لانه مزيد لاجل نكتة لا يدركها الاوساط وانما يدركها و يراعيها البلغاء وهى الاشارة الى ان فعل البر لا يكون الا بغلبة النفس وتحملها المشاق بالانفاق من المحبوب المشتهى لا بمطلق انفاق لانه وان كان فيه اجر لا يبلغ لهذا المعنى وقد تقدم ان هذا هو مناط الاطناب ومن هذا تعلم ان كون الشئ مقصودا فى الكلام بحيث لا يتم المراد من حيث انه مراد للمتكلم الا به لا ينافى كونه اطنابا فتأمل (قوله وانه لا تخصيص الخ) عطف على كلام المصنف اى وكذبه عدم تخصيص ذلك بالتتميم لان جميع اقسام الاطناب ما تقدم وما يأتى يتم

المعنى بدونه فلاخصوصية للتتميم بذلك فذكر الفضلة فيه ان كان بهذا المعنى يكون مستدركا وايضا الفضلة بهذا المعنى الذى قاله الزاعم تصدق بالجملة التى لامحل لها من الاعراب المشترطة فى الاعتراض فمقتضاه ان يكون التتميم اعم من الاعتراض وقد نص الشارح فيما سيأتى على تباينهما حيث قال فالاعتراض يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لابد لها من الاعراب (قوله لنكتة) هذا زيادة بيان لان النكتة شرط فى كل ماحصل به الاطناب والا كان تطويلا قاله العلامة اليعقوبى وقد علم من حد التتميم انه مباين للتكميل لانه شرط فى التتميم كون الكلام معه غير موهم خلاف المراد بخلاف التكميل وانه مباين للتذييل ان شرطنا فى الجملة ان لايكون لها محل من الاعراب لان الفضلة لابد ان يكون لها محل من الاعراب وان لم نشترط فى الجملة ان لايكون لها محل من الاعراب كان بينه وبين التذييل عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما فى الجملة التى لها محل من الاعراب وانفراد التتميم بغير الجملة وانفراد التذييل بالتى لامحل لها من الاعراب وان بينه وبين الايغال عموما وخصوصا من وجه لاجتماعهما فى فضلة لم تدفع ايهام خلاف المقصود وانفراد الايغال بالجملة التى لامحل لها ومافيه دفع ايهام خلاف المقصود وانفراد التتميم بما يكون فى اثناء الكلام مما ليس بمختتم شعر ولا بمختتم كلام واعلم ان التتميم ضربان تتميم المعانى وهو ماذكره المصنف وتتميم اللفظ ويسمى حشوا وهو ما يقوم به الوزن ولا يحتاج اليه المعنى والمستحسن منه ما احتوى على نوع من البديع كقول ابى الطيب المتنبى ❊ وخفوق قلبى لو رأيت لهيبه ❊ ياجنتى لوجدت فيه جهنما ❊ فصل بقوله ياجنتى وزن القافية مع اشتماله على الطباق الحسن ولو قال يامنيتى لكان مستهجنا (قوله كالمبالغة) اى فى المدح الذى سبق لاجله الكلام (قوله نحو ويطعمون الخ) اى نحو قوله تعالى فى مدح الابرار بالكرم واطعام الطعام (قوله فى وجه) اى وانما تكون زيادة الفضلة التى هى المجرور هنا من المبالغة فى وجه مذكور فى الآية (قوله مع حبه) اى مع حبهم له واشتهائهم اياه وظاهره ان على بمعنى مع (قوله والاحتياج اليه)من عطف العلة على المعلول اى الناشئ ذلك الحب عن احتياجهم اليه ولاشك ان اطعام الطعام مع الاحتياج اليه ابلغ فى المدح من مجرد اطعام الطعام لانه يدل على النهاية فى التنزه عن البخل المذموم شرعا والحاصل ان القصد من الآية مجرد مدح الابرار بالسخاء والكرم ولاشك ان هذا يكفى فيه مجرد الاخبار عنهم بانهم يطعمون الطعام سواء كانوا يحبونه اولا ولا يتوقف ذلك على بيان كون الطعام محبوبا لهم وحينئذ فقوله على حبه اطناب نكتته افادة المبالغة فى المدح على ماينا وما قيل فى هذه الآية يقال ايضا فى قوله تعالى وآتى المال على حبه (قوله وان جعل الضمير لله) اى وجعلت على للتعليل (قوله على حب الله) اى لاجل حب الله تعالى لارياء ولاسمعة وان كان حبهم الطعام حاصلا على ذلك الوجه لان الشان حبه لكنه غير ملحوظ (قوله

وانه لاتخصيص لذلك بالتتميم (لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه فى وجه) وهو ان يكون الضمير فى حبه للطعام (اى) يطعمونه (مع حبه) والاحتياج اليه وان جعل الضمير لله تعالى اى يطعمونه على حب الله تعالى فهو (واما بالاعتراض) وهو ان يؤتى فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى

فهو) اى الجار والمجرور لتأدية اصل المراد وهو مدحهم بالسخاء والكرم لان الانسان لايمدح شرعا الاعلى فعل لاجل الله تعالى واذا كان الجار والمجرور على هذا الوجه لتأدية اصل المراد كان مساواة لاطنابا فلايكون تتميما وقد يقال هذا يقتضى ان اطعام الطعام اذا لم يقصد به وجه الله تعالى بان كان جبلة وغفل عن قصد الرياء وقصد وجه الله تعالى لايكون ممدوحا شرعا مع انه ممدوح شرعا لانه يثاب على ذلك لان نية التقرب لاتشترط فى حصول الثواب الا فى الترك لا فى الفعل وحينئذ فما قاله الشارح لايتم (قوله فى اثناء الكلام) اخرج الايغال لانه ختم الكلام بما يفيد نكتة لايتم المعنى بدونها كمر (قوله متصلين معنى) اى اتصالا معنويا بان كان الثانى بيانا للاول اوتأكيدا له اوبدلا منه اومعطوفا عليه كما دل على ذلك التمثيل الآتى (قوله لامحل لها من الاعراب) اخرج التتميم لوجود الاعراب فيه وهذا شرط فى الجملة الاعتراضية وكذا الجملة اذا تعددت لابد فيها ان يكون لامحل لها من الاعراب جزما (قوله سوى دفع الايهام) اخرج التكميل فالخارج ثلاثة امور وشمل التعريف بعض صور التذييل وهو ما اذا كانت الجملة المعترضة مشتملة على معنى ماقبلها وكانت النكتة التأكيد لان سوى دفع الايهام شامل للتأكيد ولايقال جعل الاعتراض للتأكيد مخالف لما ذكره الشارح قدس سره فى حواشى الكشاف عند قوله تعالى ءانذرتهم ام لم تنذرهم حيث قال ان اشتراط كون الاعتراض للتأكيد لم نسلمه لانا نقول لامخالفة بين الكلامين لان كلام الشارح فى تفسير الآية يفيد ان الاعتراض لايكون للتأكيد وحده وهذا لاينافى انه يكون له ولغيره سوى دفع الايهام وهذا هو المأخوذ من كلام المصنف ومن صرح بان من فوائد الاعتراض التأكيد العلامة ابن هشام فى متن المغنى (قوله لم يرد بالكلام) اى المذكور فى التعريف قال للعهد الذكرى (قوله مجموع المسند اليه والمسند فقط) اى والالم يشمل المثال الآتى (قوله من الفضلات والتوابع) اى المفردة ولو تأويلا كما فى قوله تعالى لله البنات ولهم مايشتهون فان كلا منهما فى قوة المفردة وانما قيدنا ماذكر بالمفرد ليغاير مايأتى فى بيان اتصال الكلامين من قوله ان يكون الثانى بيانا للاول اوتأكيدا اوبدلا اى اوعطفا فان المراد بذلك الجملة التى ليست فى قوة المفرد كما سيظهر من التمثيل كذا فى حاشية شيخنا الحفنى (قوله بيانا للاول) قضيته ان عطف البيان يكون فى الجمل ويوافقه مامر فى الفصل والوصل وفى المغنى فى الباب الرابع فيما افترق فيه عطف البيان والبدل ان البيان لايكون جملة بخلاف البدل (قوله اوبدلا) اى اى ونحو ذلك كأن يكون الكلام الثانى معطوفا على الاول كما فى قوله تعالى انى وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى وانى سميتها مريم فان قوله والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى اعتراض بين قوله انى وضعتها انثى وبين قوله وانى سميتها مريم وفى بعض النسخ ثبوت قوله اونحو ذلك (قوله كالتنزيه الخ) مثال للنكتة

بجملة او اكثر لامحل لها من الاعراب لكنة سوى دفع الايهام) لم يرد بالكلام مجموع المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع مايتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثانى بيانا للاول اوتأكيدا اوبدلا (كالتنزيه فى قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم مايشتهون) فقوله سبحانه جملة لانه مصدر بتقدير الفعل وقعت فى اثناء الكلام لان قوله ولهم مايشتهون عطف على قوله لله البنات

التى هى غير دفع الابهام او لاعتراض فى الآية المذكورة وقع فى اثناء الكلام لابين كلامين كما يأتى بيانه (قوله ويجعلون) اى المشركون (قوله بتقدير الفعل) اى بفعل مقدر من معناه اى انزهه سبحانه اى تنزيها (قوله عطف على قوله لله البنات) اى من قبيل عطف المفردات فلهم عطف على الله ومايشتهون عطف على البنات وقد تقدم ان اثناء الكلام يشمل مابين المتعاطفين ثم ان العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه فالضمير المجرور باللام معمول ليجعل على انه مفعول وفاعله الواو والضمير ان لشئ واحد اى يجعلون لله البنات ويجعلون لانفسهم مايشتهون من المذكور فان قلت عمل الفعل فى ضميرين لشئ واحدهما فاعل والآخر مفعول ممنوع فلا يقال ضربتنى وذلك لان عمله فيهما على ان احدهما فاعل والآخر مفعول يوهم تغايرهما نظرا للغالب من مغايرة الفاعل للمفعول الا فى افعال القلوب فانه يجوز فيها ذلك لعدم الابهام السابق لان علم الانسان وظنه بامور نفسه اكثر من علمه وظنه بامور غيره قلت اجيب باجوبة ثلاثة الاول ان هذا انما يرد اذا جعل الظرف لغوا متعلقا بالجعل بمعنى الاختيار فان جعل مستقرا والجعل بمعنى التصيير اى يصيرون البنات مستحقة لله ومايشتهون من البنين مستحقالهم فلا لان الامتناع اذا كان الضميران معمولين لفعل واحد لا اذا كان احدهما معمولا لمعموله وكذلك اذا كان الجعل بمعنى الاعتقاد لان الفعل حينئذ قلبى الثانى ان محل الامتناع فيما اذا لم يكن احد الضميرين مجرورا فان كان مجرورا جاز ذلك بدليل قوله تعالى وهزى اليك لانه يتوسع فى الجار والمجرور والظرف مالا يتوسع فى غيره الثالث ان محل الامتناع فى غير المعطوف فان كان احد الضميرين معطوفا جاز ذلك لانه يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع واحد الضميرين هنا مجرور ومعطوف واعترض الجوابان الاخيران بان تعليل المنع السابق يقتضى المنع مطلقا حتى فى هاتين الصورتين لوجود علة المنع فيهما واجيب بان وجود علة المنع فيهما لا يستلزم المنع لانهما مستثنيان للمعنى السابق فان قلت لم لم تجعل جملة ولهم مايشتهون حالية بان يكون التقدير ويجعلون لله البنات والحال ان لهم مايشتهون من البنين وحينئذ فلا تكون الآية من قبيل الاعتراض قلت جعلها حالية لا يفيد التشنيع عليهم المستفاد من العطف المؤكد بالتنزيه وذلك لان المعنى حينئذ انهم اعتقدوا النقص فى حال كونهم موصوفين بالكمال وليس فيه الا انهم لم يقوموا بحق شكر سيدهم حيث تكلموا بالباطل ونسبوا له ماهو غير كامل مع انه جعلهم بحالة الكمال من الاولاد وليس فى هذا من الشناعة مافى نسبتهم ماهو غير كامل لسيدهم ونسبتهم ماهو كامل لانفسهم لان المراد بجعلهم البنين لانفسهم نسبتهم انفسهم لاستحقاق البنين (قوله والدعاء) اى المناسب للحال (قوله فى قوله) اى قول عوف بن محلم الشيبانى يشكو ضعفه فى قصيدته التى قالها لعبد الله بن طاهر وكان قد

دخل عليه فسلم عليه عبدالله فلم يسمع فلما علم بذلك قدناه وانشده هذه القصيدة وارلها

* يا ابن الذى دان له المشرقان * طرا وقد دان له المغربان *

ان الثمانين البيت وبعده

* وبدلتنى بالشطاط الحنا * وكنت كالصعدة تحت السنان *

* وقاربت منى خطى لم تكن * مقاربات وتنت من عنان *

* وانشأت بينى وبين الورى * سخابة ليست كنسج العنان *

* ولم تدع فى لمستمع * الا لسانى وبحسى لسان *

* ادعو به الله وانثى به * على الامير المصعبى الهجان *

* وهمت بالاوطان وجدابها * وبالغوانى ابن منى الغوان *

* فقر بانى بأبى انتما * من وطنى قبل اصفرار البنان *

* وقبل منعاى الى نسوة * مسكنها خران والرقتان *

* سقى قصور السار ماء الحيا * من بعد عهدى وقصور اليمان *

* فكم وكم من دعوة لى بها * ان تخطاها صروف الزمان *

(والدعاء فى قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعى الى ترجمان) اى مفسر ومكرر فقوله وبلغتها اعتراض فى اثناء الكلام لقصد الدعاء والواو فى مثله تسمى واو الاعتراضية ليست بعاطفة ولا حالية (والتنبيه فى قوله)

(قوله ان الثمانين) اى السنة التى مضت من عمرى (قوله وبلغتها) بفتح التاء اى بلغك الله اياها (قوله قد احوجت سمعى) اى لما ثقل بمضيها (قوله ترجمان) بفتح التاء والجيم يجمع على تراجم كزعفران وزعافر ويقال ايضا بضم الجيم وفتح التاء وربما ضمت التاء مع الجيم (قوله اى مفسر) اى بصوت اجهر من الصوت الاول فقوله ومكرر عطف تفسير هذا هو المراد بالترجمان هنا وان كان فى الاصل هو من يفسر لغة بلغة اخرى (قوله لقصد الدعاء) اى للمخاطب بطول عمره وابلاغه الثمانين سنة قال اليعقوبى ولا يقال فى هذا الدعاء دعاء على المخاطب بالصمم وضعف السمع فلا يناسب ما سيق من اجله وهو ادخال السرور على المخاطب لانا نقول ان الغبطة فى طول العمر يغتفر معها ذلك الضعف لعدم امكانه الا به (قوله ولا حالية) اعلم ان الواو الاعتراضية قد تلتبس بالحالية فلا يعين احداهما الا القصد فان قصد كون الجملة قيدا للعامل فهى حالية والا فهى اعتراضية ويحتملهما قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون ثم عفونا عنكم فان قدر ان المعنى اتخذتم العجل حال كونكم ظالمين بوضع العبادة فى غير محلها كانت لتقييد العامل فكانت واو الحال وان قدر وانتم قوم عادتكم الظلم حتى يكون تأكيدا لظلمهم بامر مستقل لم يقصد ربطه بالعامل ولا كونه فى وقته كانت اعتراضية فالفرق بينهما دقيق كما لا يخفى آه يعقوبى (قوله والتنبيه) اى تنبيه المخاطب على امر يؤكد الاقبال على ما امر به زادنى الايضاح انه قد يكون لتخصيص احد المذكورين بزيادة تأكيد فى امر علق بهما نحو ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن

(وفصاله)

وفصاله فى يمامين ان اشكر لى ولو الديك وللاستعطاف والمطابقة كما فى قول ابى الطيب

* وخفوق قلبى لو رأيت لهيبه * ياجنتى لرأيت فيه جهنما *

فقوله ياجنتى اعتراض بين الشرط والجزاء للمطابقة بين الجنة وجهنم وللاستعطاف محبوبه بالاضافة للياء وتسميته جنة ليرق له فينجيه من جهنم التى فى فؤاده بالوصال (قوله واعلم الخ) هذا البيت انشده او على الفارسى ولم يعزه لاحد (قوله هذا اعتراض) اى قوله فعلم المرء ينفعه اعتراض لاجل تنبيه المخاطب على امر يؤكد اقباله على ما امر به وذلك لان هذا الاعتراض افاد ان علم الانسان بالشئ ينفعه وهذا مما يزيد المخاطب اقبالا على طلب العلم والفاء فى قوله فعلم المرء ينفعه اعتراضية ومع ذلك لاتخلو هنا عن شائبة السببية اذكأنه يقول وانما امرتك بالعلم بسبب ان علم المرء ينفعه وقد استفيد من قول الشارح هذا اعتراض ان الاعتراض يكون مع الفاء كما يكون مع الواو وبدونهما (قوله وضمير الشان محذوف) اى هذا على مذهب الجمهور ويجوز ان يكون المحذوف ضمير مخاطب هو المأمور بالعلم اى انك سوف يأتيك كل ماقدرا كما جوزه سيبويه وجماعة فى قوله تعالى ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا (قوله يعنى ان المقدر الخ) هذا تفسير لحاصل المعنى (قوله وفى هذا تسلية الخ) وذلك لان الانسان اذا علم ان ماقدره الله ياتيه ولابد طال الزمان او قصر وان لم يطلبه وما لم يقدره لايأتيه وان طلبه تسلى وسهل عليه الامر يعنى الصبر والتفويض وترك منازعة الاقدار (قوله فالاعتراض يباين الخ) هذا تفريع على ماذكره فى التعريف يعنى اذا علمت حقيقة الاعتراض فيما سبق من انه لابد وان يكون فى الاثناء وان يكون بجملة او اكثر لامحل لها وان تكون النكتة فيه سوى دفع الايهام تفرع على ذلك ماذكره الشارح (قوله والفضلة لابد لها من اعراب) اى والاعتراض انما يكون بجملة لامحل لها وهذا تباين فى اللوازم وهو يؤذن بالتباين فى الملزومات وقد يقال لاحاجة لقوله والفضلة لابد لها من اعراب فى بيان التباين لان ذلك يكفى فيه قوله لانه انما يكون بفضلة اى والفضلة مفرد ولو حكما والاعتراض انما يكون بجملة وتباين اللوازم يشعر بتباين الملزومات (قوله لانه انما يقع لدفع ايهام خلاف المقصود) اى بخلاف الاعتراض فانه انما يكون لغير ذلك الدفع فتباين لازماهما فلزم تباينهما (قوله لانه لايكون الا فى آخر الكلام) اى والاعتراض انما يكون فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين (قوله لكنه يشمل الخ) الاولى ان يقول وشمل بعض صور الخ اذ لامحل للاستدراك ولا يقال ان النكتة فى الاعتراض لابد ان تكون غير دفع الايهام والنكتة فى التذييل لابد ان تكون هى التأكيد والتأكيد دافع للايهام لانا نقول ان التأكيد اعم من دفع الايهام لحصوله مع غيره وحينئذ فلا يلزم من نفى دفع الايهام نفى التأكيد مطلقا وكفى هذا فى صحة اعمية الاعتراض (قوله وهو) اى ذلك البعض (قوله وقعت بين جملتين متصلتين معنى

واعلم فعلم المرء ينفعه) هذا اعتراض بين اعلم ومفعوله وهو (ان سوف يأتى كل ماقدرا) ان هى المخففة من الثقيلة وضمير الشان محذوف يعنى ان المقدر آت البتة وان وقع فيه تأخير ما وفى هذا تسلية وتسهيل للامر فالاعتراض يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لابد لها من اعراب ويباين التكميل لانه انما يقع لدفع ايهام خلاف المقصود ويباين الايغال لانه لايكون الا فى آخر الكلام لكنه يشمل بعض صور التذييل وهو ما يكون بجملة لامحل لها من الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى لانه كما لم يشترط فى التذييل ان يكون بين كلامين لم يشترط فيه ان لا يكون بين كلامين فتأمل حتى يظهر لك فساد ماقيل انه يباين التذييل

اى وكان وقوعها بينهما للتأكيد (قوله لانه كما لم يشترط الخ) اى بل تارة يكون بين كلامين وتارة لايكون بينهما وذلك لان الشرط فى التذييل كونه بجملة عقب اخرى بقيد كونها للتأكيد كانت تلك الجملة لها محل من الاعراب ام لا كانت بين كلا مين متصلين معنى ام لافتشمل الصورة المذكورة فقول الشارح لانه كما لم يشترط الخ علة لكون الصورة المذكورة من صور التذييل وحيث كانت الصورة المذكورة من صور التذييل وشملها ضابط الاعتراض يعلم ان بينهما عموما وخصوصا من وجه لاجتماعهما فى هذه الصورة وانفراد التذييل فيما لايكون بين كلامين متصلين وانفراد الاعتراض بما لايكون للتأكيد (قوله فتأمل) اى ماقلناه لك من شمول الاعتراض لبعض صور التذييل المفيد ان بينهما عموما وخصوصا وجهيا (قوله فساد ماقيل) اى لان عدم اشتراط الشئ ليس هو اشتراطا لعدمه فقولنا التذييل لايشترط ان يكون بين كلام اوكلامين ليس شرطا لكونه ليس بين كلام اوكلامين وحاصله ان بعض الناس فهم ان التذييل لما لم يشترط فيه ان يكون بين كلامين متصلين ولا فى اثناء كلام اختص بانه لايكون بين كلامين متصلين فباين الاعتراض لاختصاصه بكونه بين كلامين متصلين ووجه فساد هذا القول انه لايلزم من عدم اشتراط الشئ عدم وجوده وانما تلزم المباينة بينهما لو قيل انه يشترط فى التذييل ان لايكون بين كلامين وفرق ظاهر بين عدم اشتراط الشئ واشتراط عدم الشئ وذلك لان الاول يجامع وجوده وعدمه فهو اعم من الثانى ويمكن الجواب بان هذا القائل نظر الى تباينهما بحسب المفهوم بناء على ماذكر وان كان هذا لايوجب التباين بحسب الصدق (قوله بناء على انه لم يشترط فيه ان يكون الخ) اى واشتراط ذلك فى الاعتراض وترك الشارح بيان النسبة بين الاعتراض والايضاح وبين الاعتراض والتكرير ولنذكر ذلك تتميما للفائدة فالنسبة بينه وبين كل واحد منهما العموم والخصوص الوجهى وذلك لانه لايشترط فى نكتة الاعتراض ان تكون غير نكتتهما ولم يشترط فيها كونهما بغير الجملة التى لامحل لها من الاعراب ولا كونهما فى غير الوسط المشترط ذلك فى الاعتراض وحينئذ فيجتمع الاعتراض مع الايضاح فى الجملة التى لامحل لها من الاعراب الواقعة فى الاثناء وينفرد الايضاح فيما يكون بغير الجملة اوبالتى لهامحل اولامحل لها ولكنها فى الآخر وينفرد الاعتراض فيما يكون لغير بيان الايضاح ويجتمع الاعتراض مع التكرير فى الجملة التى لامحل لها الواقعة فى الاثناء للتقرير والتوكيد وينفرد الاعتراض فى الجملة المذكورة اذا كانت لغير توكيد وينفرد التكرير فيما لا يكون فى الاثناء (قوله اى ومن الاعتراض) اى لابالمعنى السابق بل بمعنى المعترض بدليل قوله وهو اكثر الخ (قوله وهو اكثر) اى والحال ان الاعتراض نفسه الواقع بين الكلامين اكثر الخ ففيه تمثيلان تمثيل ماجاء بين كلامين وتمثيل ماهو اكثر من جلة (قوله اى كما ان الواقع الخ) اى كما ان الكلام الذى وقع

قوله لغير بيان الايضاح هكذا فى النسخ و لعل صوابه لغير نكات الايضاح فتأمل وحرر (مصححه)

بناء على انه لم يشترط فيه ان يكون بين كلام او بين كلامين متصلين معنى (ومما جاء) اى و من الاعتراض الذى وقع (بين كلامين) متصلين و هو اكثر من جلة ايضا) اى كما ان الواقع هو بينها اكثر من جلة (قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) فهذا اعتراض اكثر من جلة لانه كلام يشتمل على جلتين وقع بين كلامين اولهما قوله فأتوهن من حيث امركم الله وثانيهما قوله (نساؤكم حرث لكم) والكلامان متصلان معنى (فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم الله

الاعتراض بينه وفى اثنائه اكثر من جملة فابرز الشارح الضمير لجريان الصلة على غير من هى له لان ال واقعة على الكلام وضميره وللاعتراض وضمير بينه لان الموصولة (قوله قوله تعالى) هذا مبتدأ خبره قوله سابقا ومما جاء اى وقوله تعالى فأتوهن الخ من جملة الاعتراض الذى جاء على الوصف المذكور (قوله فهذا) اى قوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض (قوله يشتمل على جملتين) احداهما يحب التوابين والاخرى ويحب المتطهرين بناء على ان المراد بالجملة ما اشتمل على المسند والمسند اليه ولو كانت الثانية فى محل المفرد هذا اذا قدر كما هو الظاهر ان الثانية معطوف على جملة يحب التوابين التى هى خبر ان واما اذا بنينا على ان المراد بالجملة ما يستقل بالافادة وهو الاقرب فانما يتبين كونه اكثر من جملة اذا قدر عطف ويحب المتطهرين على مجموع ان الله يحب التوابين اما بتقدير الضمير على انه مبتدأ اى وهو يحب المتطهرين او بدون تقديره لانها ليست فى محل المفرد حينئذ وان كانت محتوية على ضمير عائد على ما فى الاولى واما اذا قدر على هذا البناء عطفها على يحب التوابين فلا يخفى انه ليس هنا جملتان وحينئذ فليس الفصل هنا باكثر من جملة بل بواحدة فقط (قوله والكلامان متصلان معنى) اى لكون الجملة الثانية عطف بيان على الاولى حقيقة بناء على جواز وروده فى الجمل التى لا محل لها اولكون الجملة الثانية مماثلة للاولى فى افادة ما تفيده فقول المصنف فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان الخ يحتمل ان يكون مراده بالبيان عطف البيان ويحتمل ان يكون مراده به ما ذكرنا (قوله نساؤكم حرث لكم) اى محرث لكم اى موضع حرثكم وفى كونهن موضع الحرث تنبيه على ان الغرض من اتيانهن طلب الغلة منهن وهو النسل كما تطلب الغلة من المحرث الحسى فاذا فهمت ان الحكمة الاصلية من اتيانهن طلب النسل الذى هو اهم الامور منهن لما فيه من بقاء النوع الانسانى المترتب عليه تكثير جمهور الدنيا والآخرة فهمت ان الموضع الذى يطلب منه النسل هو المكان الذى يطلب منه الاتيان شرعا لتلك الحكمة (قوله بيان لقوله الخ) وذلك لان المكان الذى امر الله باتيانهن منه مبهم فبين بانه موضع الحرث بقوله نساؤكم حرث لكم واذا علمت ذلك تعلم ان قول المصنف بيان لقوله فأتوهن الخ الاولى ان يقول بيان لحيث امركم الله الا ان يقال ان فى الكلام حذفا اى بيان لحيث من قوله فأتوهن من حيث امركم الله ومثل هذا شائع فى كلامهم (قوله وهو) اى حيث اى ان المكان الذى امرنا الله باتيانهن منه مكان الحرث (قوله فان الغرض الاصلى) اى الحكمة الاصلية والا فافعال الله لا تعلل باغراض وهذا تعليل لمحذوف اى وانما كان قوله نساؤكم حرث لكم بيانا لقوله فأتوهن من حيث امركم الله لان الغرض الخ اى وحينئذ فلا تأتوهن الا من حيث يأتى هذا الغرض (قوله طلب النسل) اى لانه اهم الامور المترتبة على اتيانهن لما فيه من بقاء النوع الانسانى

الشهوة والنكتة فى هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه (وقال قوم قد تكون النكتة فيه) اى فى الاعتراض (غير ما ذكر) مما سوى دفع الايهام حتى انه قد يكون لدفع ايهام خلاف المقصود (ثم) القائلون بان النكتة فيه قد تكون دفع الايهام افترقوا فرقتين (جوز بعضهم وقوعه) اى الاعتراض (آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها) وذلك بان لا يلى الجملة جملة اخرى اصلا فيكون الاعتراض فى آخر الكلام او يليها جملة اخرى غير متصلة بها معنى وهذا الاصطلاح مذكور فى مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى فى اثناء الكلام او فى آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سواء كانت دفع الايهام او غيره (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (التذييل) مطلقا

لانه يجب ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وان يذكره المصنف

المترتب عليه كثرة الحبور الدنيوية والاخروية وحيث كان الغرض من اتيانهن طلب الفضل والنيل لايحصل الابالاتيان من القبل لامن الدبر فيكون ذلك الموضع هو المكان الذى طلب اتيانهن منه شرعا فتم ماذكره المصنف من دعوى البيان (قوله الترغيب فيما امر وابه) اى الذى من جملته الاتيان فى القبل وقوله والتنفير عما نهوا عنه اى الذى من جملته الاتيان فى الدبر ووجه كون الاعتراض هنا مرغبا ومنفرا مما ذكر ان الاخبار بمحبة الله للتائب مما نهى عنه الى ما امر به وللتطهر من ادران التلبس بالمنهى عنه بسبب التوبة والرجوع للمأمور به مما يؤكد الرغبة فى الاوامر التى من جملتها الاتيان فى القبل والتنفير عن النواهى التى من جملتها اتيان الدبر (قوله غير ماذكر) الاوضح ان يقول قد تكون النكتة فيه دفع الايهام (قوله مما سوى دفع الايهام) هذا بيان لما ذكر فكأنه قال قد تكون النكتة فيه سوى دفع الايهام وغير ذلك السوى هو دفع الايهام لان نفى النفى اثبات فالنكتة على هذا القول تكون نفس دفع الايهام وتكون غيره وقوله حتى انه الخ حتى تفريعية بمعنى الفاء وضمير انه للاعتراض فكأنه قال فيكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود (قوله آخر جملة) اى فى آخر جملة اى بعدها (قوله بان لايلى الجملة) اى التى اعترض بعدها (قوله فيكون) اى بحيث يكون الاعتراض فى آخر الكلام (قوله او بينها) اى الجملة المعترضة بعدها (قوله ان يؤتى فى اثناء الكلام) هذا محل وفق وقوله او فى آخره محل خلاف وقوله او بين كلامين متصلين هذا محل موافقة وقوله او غير متصلين محل مخالفة وقوله بجملة متعلق بيؤتى وقوله لامحل لها من الاعراب هذا لم يقع فيه خلاف فيكون اشتراط عدم المحلية باقيا بحاله (قوله لنكتة) زادها للتصوير والتصريح بالتعميم للاخراج لان الاطناب كله لنكتة (قوله فيشمل الخ) لما كان الاعتراض على هذا التعريف نسبته لما تقدم مخالفة لنسبته على التعريف السابق اشار المصنف الى بيان بعض تلك المخالفة (قوله بهذا التفسير) اى الصادق على مالامحل له من الاعراب من الجملة المؤكدة لما قبلها سواء كانت فى آخر الكلام او فى اثنائه (قوله مطلقا) اى شمولا مطلقا فيجتمعان فيما اذا كانت الجملة المعترضة مشتملة على معنى ماقبلها وكانت النكتة التأكيد وينفرد الاعتراض فيما اذا كانت النكتة غير التأكيد ويحتمل ان المراد بقوله مطلقا اى بجميع صوره لقول المصنف بعد وبعض صور التكميل ولافرق فى التذييل بين ان يكون فى الآخر امالا لان التذييل قد يكون فى الوسط كما تقدم قريبا للشارح فلا تغفل عنه (قوله لابد ان يكون) اى التذييل اى كما ان الاعتراض يجب فيه ذلك وهذا تعليل لشمول الاعتراض له على وجه الاطلاق (قوله وان لم يذكره المصنف) اى وان لم يذكر وجوب ان يكون بجملة لامحل لها من الاعراب اى فى تفسيره للتذييل سابقا بل كلامه بحسب ظاهره شامل لكون الجملة لها محل اولامحل لها والمراد انه لم يذكر ذلك صراحة وان كان اشار الى اشتراط ذلك

بالامثلة بما لا محل له فيكون التذييل على هذا تعقيب جملة باخرى لا محل لها من الاعراب تشتمل على معناها للتأكيد كانت تلك الجملة في الآخر او بين كلامين متصلين او غير متصلين ولا شك ان الاعتراض على هذا القول صادق عليه اذ لا يخرج عنه ما يكون في آخر الكلام من التذييل بخلافه على القول السابق في الاعتراض و يرد الاعتراض على هذا القول عن التذييل بما ليس للتأكيد كما مر فهو اعم منه عموما مطلقا ولا يقال لا حاجة لذكرهم التذييل مع شمول الاعتراض له على هذا القول لانا نقول ذكرهم له اشارة الى ان بعض صور الاعتراض وهي التي تكون لنكتة التأكيد تسمى باسمين والا فكان ينبغي الاستغناء بالاعتراض عنه (قوله وهو) اى البعض ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب اى لدفع الايهام سواء كانت تلك الجملة في الآخر او بين كلامين متصلين او غير متصلين (قوله وقد يكون بغيرها) اى بغير الجملة بان يكون بمفرد وهذا لا يكون اعتراضا (قوله قد تكون ذات اعراب) اى وهذه لا تدخل في الاعتراض وقوله وقد لا تكون اى وهذه تدخل في الاعتراض وهي المشار لها بقول المتن وبعض صور التكميل وعلى هذا فيكون بين التكميل والاعتراض على هذا القول العموم والخصوص الوجهي لاجتماعهما في الصورة المشمولة للاعتراض وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب لدفع الايهام اذ لا يشترط في الاعتراض على هذا القول ان تكون النكتة غير دفع الايهام و ينفرد الاعتراض بما يكون من الجمل لغير دفع الايهام وينفرد التكميل بغير الجملة و بالجملة التي لها محل وقد تقدم ان بين التكميل والاعتراض على القول السابق فيه التباين (قوله لكنها) اى الاعتراض وانث الضمير نظرا الى كونه جملة اى لكن الجملة المعترضة تباين الخ ولو ذكر الضمير لكان اوضح بل لو قال وهو اى الاعتراض مباين للتتميم لكان اولى اذ لا محل للاستدراك وحاصل ما ذكره الشارح في توجيه المباينة ان التتميم انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من اعراب والاعتراض انما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب فقد تنافى لازمهما وتنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات فقول الشارح لان الفضلة اى المشترطة في التتميم (قوله وقيل لانه الخ) اى وقيل في وجه التباين بين الاعتراض والتتميم غير ما سبق وضمير لانه للحال والشان (قوله وهو غلط) اى هذا القيل المعلل بقوله لانه الخ غلط نشأ من عدم الفرق بين عدم الاشتراط واشتراط العدم والحاصل ان عدم اشتراط الجملة في التتميم يجامع كون التتميم جملة فلا يكون منافيا لاشتراط الجملة في الاعتراض نعم اشتراط عدم الجملة في التتميم منافٍ لاشتراطها في الاعتراض فعدم الاشتراط اعم من اشتراط العدم (قوله كما اشترط) تشبيه في المنفي وهو يشترط وقوله كما يقال اى كاللفظ الذي يقال اى كقول ان الانسان الخ فما مصدرية ووجه الشبه ان كلا غلط بقي شيء آخر وهو بيان النسبة بين الاعتراض على هذا القول و بين الايغال و بينه و بين الايضاح وبينه وبين التكرير اما النسبة بينه وبين الايغال فالعموم والخصوص الوجهي لانه

بعض صور التكميل وهو يكون بجملة لا محل لها من الاعراب فان التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها والجملة التكميلية قد تكون ذات اعراب وقد لا تكون لكنها تباين التتميم لان الفضلة لا بد لها من اعراب وقيل لانه لا يشترط في التتميم ان يكون جملة كما اشترط في الاعتراض وهو غلط كما قال ان ان الانسان يبان الحيوان لانه لم يشترط في الحيوان النطق فافهم (وبعضهم) اى وجوز بعض القائلين بان تكتة الاعتراض قد تكون دفع الايهام (كونه) اى الاعتراض (غير جملة) فالاعتراض عندهم

لايشترط فى الاعتراض كونه فى الاثناء ولابين كلامين متصلين ولا كونه فى غير الشعر ولم يشترط فى الا يغال كونه بغير جملة ولا كونه بمالا محل وحينئذ فيجتمعان فى جملة لامحل لها وقعت آخرا للكلام او الشعر وينفرد الايغال بالفضلة وبالجملة التى لهامحل وينفرد الاعتراض بالجملة التى ليست ختما بل الاثناء او بين كلامين متصلين ولامحل لها واما النسبة بينه وبين الايضاح والتكرير فكذلك العموم والخصوص الوجهى لاجتماعه معهما فى الجملة التى لامحل لها وهى للايضاح او التأكيد وينفرد الاعتراض عنهما بمايكون لغير التأكيد والايضاح من الجملة التى لامحل لها وينفردان عنه بمايكون مفردا اوجملة لها محل للتأكيد والايضاح (قوله وبعضهم كونه غير جملة) اى من غير تجويز كونه آخرا ولو قال المصنف غير الجملة بلام العهد اى غير الجملة التى لامحل لها من الاعراب لكان احسن ليشمل كونه جملة لها محل من الاعراب كما شمل كونه مفردا قاله فى الاطول (قوله فالاعتراض عندهم الخ) اى فهم لم يخالفوا الجمهور الا فى التعميم فى النكتة وفى كون الاعتراض جملة لامحل لها اوغيرها بان يكون جملة لهـا محل اومفردا (قوله فى اثناء الكلام) فلا يكون فى الآخر على هذا القول كالاول بخلافه على الثانى (قوله متصلين معنى) فلايقع على هـذا بين كلامين لااتصال بينهما كالقول الاول بخلافه على الثانى (قوله اوغيرها) يشمل ماهو اكثر من جملة ويشمل المفرد ايضا بخلافه على القولين الاولين فانه لايكون يفرد عليهما (قوله لنكتة ما) اى سواء كانت دفع الايهام اوغيرها واذا حققت النظر وجدت النسبة بين الاعتراض بالمعنى الاول وهذا المعنى الاخير العموم والخصوص المطلق وبينه بالمعنى الثانى والمعنى الاخير العموم والخصوص الوجهى (قوله فيشمل بعض صور التتميم) وهو ماكان بغير جملة فى اثناء الكلام ولايقال ان التتميم لايكون الابفضلة ومن لازمها ان يكون لها محل من الاعراب والاعتراض لايكون الا بما لامحل له كما تقرر اولا وهذا البعض انما خالف فى كونه قد يكون غير جملة فبقى اشتراط ان لايكون له محل من الاعراب بحاله لانا نقول الظاهر ان هذا البعض يخالف فى هذا الاشتراط ايضا ويؤيد ذلك قول المصنف وبعضهم كونه غير جملة فان غير الجملة شامل للمفرد ومن شانه ان يكون له محل من الاعراب وحيث شمل الاعتراض بعض صور التتميم كان بينهما عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما فى هذه الصورة المشمولة للاعتراض وانفراده عن التتميم بمايكون غير فضلة وانفراد التتميم عنه بمايكون آخرا وهو فضلة وقد علمت ان الاعتراض على القولين السابقين مباين للتتميم (قوله وبعض صور التكميل) اعترض بانه يشمل بعض صور التذييل فكان على المصنف ان ينبه عليه واجيب بانه مفهوم من اصل تفسير الاعتراض والغرض بيان مايخص هذا البعض فان قلت انه قد ذكر بعض صور التكميل مع كونه مشمولا للاعتراض عند البعض الاول قلت بعض صور التكميل المشمولة للاعتراض عند هذا البعض غير بعض الصور

ان يؤتى فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (بعض صور (التكميل) وهو مايكون واقعا فى اثناء الكلام او بين الكلامين المتصلين

المشمولة للاعتراض عند البعض الاول لان المشمولة له عند البعض الاول ما كان بجملة لامحل لها من الاعراب والمشمولة له عند هذا البعض ماليس بجملة فظهر الاختصاص اذ ماليس بجملة لايشمله قول ذلك البعض فلو سكت المص عن قوله وبعض صور التكميل لتوهم ان شمول الاعتراض له عند البعض الثانى كشموله له عند البعض الاول مع انه ليس كذلك وهذا بخلاف بعض صور التذييل فانه مشمول على كل قول كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وهو مايكون) الضمير راجع للبعض بقسميه التتميم والتكميل وقد علمت ان الاعتراض على القولين السابقين مباين للتتميم وقوله مايكون واقعا فى اثناء الكلام الخ اى سواء كان مفردا او جملة وحيث شمل الاعتراض بالمعنى المذكور عند هذا البعض بعض صور التتميم والتكميل كان بين الاعتراض بالمعنى المذكور وبينهما عموم وخصوص من وجه لاجتماعه معهما فيما ذكر وانفراد الاعتراض عنهما بما يكون لغير دفع الايهام وهو غير فضلة وانفرادهما عنه بما يكون آخرا وهو جملة لدفع الايهام بالنسبة للتكميل او فضلة بالنسبة للتتميم بقى شئ آخر وهو النسبة بين الاعتراض على هذا التفسير وبين التذييل والايضاح والتكرير والايغال وحاصلها انا نقول بين الاعتراض على هذا التفسير والايغال التباين لانه اشترط فى الاعتراض ان يكون فى الاثناء او البين وشرط فى الايغال ان يختم به الكلام او الشعر وهما لايجتمعان وبينه وبين التذييل العموم والخصوص الوجهى فيجتمعان فيما يكون فى الاثناء او البين وهو جملة لامحل لها على تفسير التذييل بذلك او مطلقا ان لم يفسر بذلك كما هو الظاهر تفسير المصنف سابقا وينفرد الاعتراض بما يكون لغير التوكيد او يكون فضلة وينفرد التذييل بما لايكون فى اثناء الكلام اولا بين كلامين بل آخرا وكذلك النسبة بينه وبين كل من الايضاح والتكرير فيجتمع معهما فيما يكون فى البين او فى الاثناء للايضاح او يكون تكرارا للتأكيد وينفرد عنهما بما يكون لغير الايضاح والتأكيد وينفرد ان عنه فيما لايكون فى البين ولا فى الاثناء بل فى الآخر للايضاح او يكون تكرارا للتأكيد وانما تعرضنا لبيان النسبة بين هذه الامور السبعة وهى الايضاح والتكرير والايغال والتذييل والتكميل والتتميم والاعتراض لاجل ازدياد البصيرة فى فهمها وتشحيذ القريحة فى تفطنها ولم اتعرض لبيان النسبة فيما تقدم بين ذكر الخاص بعد العام وبين غيره من هذه الامور السبعة لظهور امره بالنسبة الى سائرها وذلك لظهور مباينته لغير التتميم والايغال والاعتراض ومجامعته لهذه الثلاثة فى بعض الصور (قوله واما بكذا وكذا) لاحاجة اليه فالاولى حذفه (قوله الذين يحملون العرش) مبتدأ والجملة بعد الموصول صلة وقوله ومن حوله عطف على المبتدأ والحول يشمل جهة العلو والسفل كما يشمل جهة اليمين والشمال على الظاهر كذا قرر شيخنا العدوى وقوله يسبحون بحمد ربهم خبر المبتدأ اى يسبحون ملتبسين بالحمد بان يقولوا سبحان الله

(واما بغير ذلك) عطف على قوله اما بالا يضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر) اى ترك الاطناب فان الاختصار قد يطلق على مابم الايجاز والمساواة كما مر (لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره) اى لا يجهله (من يثبتهم) فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما (وحسن ذكره) اى ذكر قوله ويؤمنون به (اظهار شرف الايمان ترغيبا فيه) وكون هذا الاطناب بغير ماذكر من الوجوه السابقة ظاهر بالتأمل فيها (واعلم

وبحمده (قوله ويؤمنون به) اى بربهم (قوله فانه) اى الحال والشان وقوله لو اختصر اى ارتكب الاختصار (قوله على مابيم الايجاز والمساواة) اى والمراد هنا الثانى لانه لولم يذكر ويؤمنون به كان مساواة (قوله لان ايمانهم الخ) اى وانما قلنا ان زيادة ويؤمنون به اطناب لان ايمانهم الخ وايضا تسبيحهم وحمدهم المستفاد من قوله تعالى يسبحون بحمد ربهم يدلان على ايمانهم به تعالى (قوله اى لايجهله) لما كان نفى الانكار لايستلزم العلم المراد فسره بما يستلزمه وهو نفى الجهل قاله سم وقرر بعضهم ان هذا التفسير منظور فيه للشان والعادة من ان مالايجهل لاينكر وان كان يمكن انكار الشئ معاندة (قوله لاينكره من يثبتهم) اى وهو المخاطب بهذا الكلام بل ذلك امر معلوم عنده وقوله لكونه معلوما اى عند المخاطب (قوله اظهار شرف الايمان) اى المدلول لجملة يؤمنون به لانها سيقت مساق المدح فأتى بها لاجل اظهار شرف مدلولها (قوله ترغيبا فيه) اى حيث مدح به الملائكة الحاملون للعرش ومن حوله وهذا كما يوصف الانبياء بالصلاح لقصد المدح به مع العلم بصلاحهم ترغيبا فى الصلاح (قوله وكون) هو بالرفع مبتدأ خبره قوله ظاهر وقوله بالتأمل فيها اى فى الآية او فى الوجوه السابقة وهو ظاهر وذلك لان ماحصل به الاطناب فى الانواع السابقة اما ان لايكون معه حرف عطف كغير الاعتراض وعطف الخاص على العام او معه ذلك ولم يقصد العطف كالاعتراض او قصد به ذلك وكان من عطف الخاص على العام كقوله تعالى حافظوا على الصلوات الخ وهذا المثال قصد فيه العطف على ماقبله ولم يكن من عطف الخاص على العام فظهرت المغايرة المذكورة كذا قرر شيخنا العدوى ولك ان تعرض الآية على كل من الامور السبعة حتى يتبين لك انه لم يوجد فيها ما اعتبر فى كل منها اما كونها ليست من الايضاح ولا من التكرار فواضح لان قوله ويؤمنون به ليس لفظه تكرارا ولا ايضاحا لابهام قبله واما كونها ليست من الايغال فلان قوله ويؤمنون به ليس ختما للشعر ولا للكلام كما هو الايغال اذ قوله ويستغفرون للذين آمنوا عطف على ماقبله فليس ختما واما كونها ليست من التذييل فلعدم اشتمال جملته وهى ويؤمنون به على معنى ماقبلها بل معناها لازم لما قبلها واما كونها ليست من التكميل فان قوله ويؤمنون به ليس لدفع الايهام المعتبر فى التكميل واما كونها ليست من التتميم فلان قوله ويؤمنون به ليس فضلة وهو ظاهر واما كونها ليست من الاعتراض فهو مشكل اذا بنينا على ماتقرر من ان من جملة الاتصال بين الكلامين ان يكون الثانى معطوفا على الاول ولاشك ان جملة ويستغفرون للذين آمنوا معطوفة على جملة يسبحون فيكون مابينهما اعتراضا والتخلص من ذلك الاشكال بجعل الواو فى ويؤمنون به للعطف لا للاعتراض لايتم الا اذا تعين كونها كذلك وهو غير متعين لاحتمال كونها اعتراضية ثم المتبادر كونها للعطف فتخرج الآية عن كونها من قبيل الاعتراض

(قوله)

(قوله واعلم الخ) يحتمل ان هذا استئناف ويحتمل انه عطف على مقدر اى تيقن ماذكرنا واعلم الخ وحاصله انه قدم ان وصف الكلام بالايجاز يكون باعتبار انه ادى به المعنى حال كونه اقل من عبارة المتعارف مع كونه وافيا بالمراد وان وصفه بالاطناب يكون باعتبار ان المعنى ادى به مع زيادة عن المتعارف لفائدة و اشارهنا الى ان الكلام يوصف بهما باعتبار قلة الحروف وكثرتها بالنسبة لكلام آخر مساو لذلك الكلام فى اصل المعنى فالاكثر حروفا منهما اطناب باعتبار ماهو دونه والاقل منهما حروفا ايجاز باعتبار ان هناك ماهو اكثر (قوله قد يوصف الكلام) اى فى اصطلاح القوم (قوله الايجاز والاطناب) اى بالمشتق منهما بدليل قول الشارح بعد فيقال للاكثر حروفا انه مطنب الخ (قوله باعتبار الخ) الباء للسببية بخلاف الباء الاولى فى قوله بالايجاز فانها للتعدية فاندفع مايقال ان فيه تعلق جر فى جر متحدى المعنى بعامل واحد (قوله بالنسبة الى كلام آخر الخ) يعنى كما وصف بهما باعتبار تأدية المراد بلفظ ناقص عنه وافٍ به وباعتبار لفظ زائد عليه لفائدة وقوله بالنسبة الخ راجع للكثرة والقلة (قوله فيقال للاكثر حروفا الخ) اى وان كان كل على التفسير الاول مساواة او ايجازا او اطنابا (قوله لقوله) اى قول ابى تمام من قصيدته التى رثى بها ابا الحسين محمد بن الهيثم و اولها

❁ قفوا جدودا من عهدكم بالمعاهد * وان لم تكن تسمع لنشدات ناشد ❁
❁ لقد اطرق الربع المحيل لفقدهم * وبينهم اطراق ثكلان فاقد ❁
❁ وابقوا لضيف الشوق منى بعدهم * قرى من جوى سار وطيف معاود ❁

الى ان قال يصد عن الدنيا البيت وبعده

❁ اذا المرء لم يزهد وقد صبغت له * بعصفرها الدنيا فليس بزاهد ❁
❁ فواكبدى الحراوواكبدى التوى * لايامه لو كن غير بوائد ❁
❁ وهيهات ماريب الزمان بمخلد * غريبا ولاريب الزمان بخالد ❁

(قوله يصد) بفتح اوله وكسر ثانيه لانه هو الذى بمعنى يعرض وهو لازم واما بضم الصاد فهو بمعنى يمنع الغير فهو متعد كذا قرر شيخنا العدوى (قوله اى يعرض) بضم الياء من اعرض اى يعرض هذا الممدوح عن الدنيا التى فيها الراحة والنعمة بالفناء (قوله اذا عن سودد) اى اذا ظهر له سيادة ورفعة بغير تلك الدنيا والراحة والنعمة (قوله ولو برزت) اى ظهرت تلك الدنيا (قوله الهيئة) اى الصفة (قوله والنهود الخ) اى فالناهد واقفة الثديين ومعنى البيت ان هذا الممدوح يعرض عن الدنيا طلبا للسيادة ولو كانت الدنيا على احسن صفة تشتهى بها لان المرأة اقوى ما تشتهى اذا كانت عذراء ناهدا وفى هذا البيت اطناب بنصفه الثانى وفيه ايجاز بنصفه الاول (قوله وقوله) اى قول المعذل بن غيلان احد الشعراء المشهورين روى ذلك عنه الاخفش عن المبرد ومحمد بن خلف المرزبان عن الربعى ونسبه فى الدر الفريد لابى سعيد المخزومى

(انه قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة لى كلام آخر مساوله) اى لذلك الكلام (فى اصل المعنى) فيقال للاكثر حروفا انه مطنب وللاقل انه موجز (كقوله يصد) اى اعرض عن الدنيا اذا عن) اى ظهر (سودد) اى سيادة * ولو برزت فى زى عذراء ناهد * الزى الهيئة والعذراء البكر والنهود ارتفاع الثدى (وقوله ولست)بالضم على انه فعل المتكلم بدليل ماقبله وهو قوله وانى لصبار على مايونبنى * وحسبك ان الله اثنى على الصبر (بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء فى جانب الفقر) يصفه بالميل الى المعالى يعنى ان السيادة مع التعب احب اليه من الراحة مع الخمول فهذا البيت اطناب بالنسبة الى المصراع السابق

(قوله بنظار) فى شرح الشواهد ان الرواية بميال خلافا لما فى التلخيص ونظار مبالغة فى ناظر وينبغى ان يكون النفى هنا واردا على المقيد لا على القيد حتى يكون اصل النظر موجودا اوالمراد بالصيغة هنا النسبة اى ذى نظرا وان المبالغة راجعة للنفى لا للمنفى اى ان نظره الى جانب الغنى منتف انتفاء مبالغا فيه وكلا الوجهين قيل بهما فى قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد (قوله الى جانب الغنى) اى الى جهته واراد بالغنى المال ولازمه من الراحة والنعمة وعدم النظر الى جهة الغنى ابلغ فى التباعد من مجرد الاخبار بالترك (قوله اذا كانت العلياء) اى العز والرفعة (قوله فى جانب الفقر) اراد به عدم المال ولازمه من التعب والمشقة وقرر شيخنا العدوى ان اضافة جانب للفقر بيانية وفى بمعنى مع اى مصاحبة للفقر اى لسببه وهو التعب او ان الاضافة حقيقية والمراد بالجانب المسبب ومعنى البيت انى لا التفت الى المال والراحة والنعمة مع الخمول اذا رأيت العز والرفعة فى التعب والمشقة (قوله بصفه) اى يصف الشاعر نفسه وقوله يعنى اى لانه يعنى وانما اتى بالعناية لانه حمل الغنى على سببه وهو الراحة والفقر على مسببه وهو التعب وهذا خلاف المتبادر وقوله مع الخمول اى عدم السيادة (قوله فهذا البيت الخ) وذلك لان حاصل المصراع السابق انه لعلو همته يطلب الرفعة والسيادة ولو مع مشقة عدم الدنيا وفقدانها فالسيادة ولو مع التعب احب اليه من الراحة والغنى مع الخمول وهذا المعنى هو حاصل معنى هذا البيت فالشطر الاول ايجاز بالنسبة لهذا البيت والبيت الخناب بالنسبة اليه وان كان يمكن ان يدعى ان كلا منهما مساواة باعتبار ماجرى فى التعارف وان مثل العبارتين معا يجرى فى التعارف (قوله اى من هذا القبيل) اى وهو الايجاز والاطناب باعتبار قلة الحروف وكثرتها (قوله لا يسئل عما يفعل) اى لا يسئل عن فعله سؤال انكار بحيث يقال لم فعلت والمراد لا يسئل عن علة فعله الباعثة له عليه لعدم وجودها وان كان قد يسئل عن الحكمة والمصلحة المترتبة عليه ويدخل فى عدم السؤال عن الفعل عدم السؤال عن الحكم بان يقال لم حكمت او ما العلة الباعثة عليه لان الحكم تعلق القدرة باظهار مدلول الكلام الازلى وتعلق القدرة بما ذكر فعل من افعاله تعالى لان افعاله تعالى عبارة عن تعلقات القدرة التنجيزية (قوله وهم يسئلون) اى من جانبه تعالى سؤال انكار اذ للسيد ان ينكر على عبده ماشاء اووهم يسئلون عن العلة الباعثة لهم على فعلهم (قوله وقول الحماسى) بكسر السين وتشديد الياء اى الشخص المنسوب الى الحماسة وهى الشجاعة لتعلق شعره بها والمراد به هنا السموءل بن عاديا اليهودى مات قبل البعثة ومطلع تلك القصيدة

* اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه * فكل رداء يرتديه جميل *
* وان هو لم يحمل على النفس ضيمها * فليس الى حسن الثناء سبيل *
* تعيرنا انا قليل عديدنا * فقلت لها ان الكرام قليل *

(ويقرب منه) اى من هذا القبيل (قوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون وقول الحماسى
وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول) بصفر ياسنهم ونفاذ حكمهم اى نحن نغير ما نريد من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض علينا فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب

* وماقل من كانت بقاياه مثلناه * شباب تسامت للعلاو كهول *
* وماضرنا انا قليل وجارنا * عزيز وجار الاكثرين ذليل *
* وانا لقوم لانرى القتل سبة * اذا مارأته عامر وسلول *
* يقرب حب الموت آجالنا لنا * وتكرهه آجالهم فتطول *
* وما مات منا سيد فى فراشه * ولاظل منا حيث كان قتيل *
* تسيل على حد الظباة نفوسنا * وليس على غير السيوف تسيل *
* ونحن كماء المزن مافى سحابنا * جهام ولافينا يعد بخيل *

وتنكران شئنا البيت وبعده

* اذا سيد منا خلا قام سيد * قؤول لما قال الكرام فعول *
* وما انجدت نارلنا دون طارق * ولاذمتنا فى النازلين تزيل *
* وايامنا مشهودة فى عدونا * لها غرر مشهورة وحجول *
* واسيافنا فى كل شرق ومغرب * بها من قراع الدارعين فلول *
* معودة ان لاتسل نصالها * فتغمد حتى يستباح قتيل *
* سلى ان جهلت الناس عنا وعنهم * فليس سواء عالم وجهول *

قوله لانانقول هكذا فى النسخ و الانسب قلنا اوفالجواب مثلا (مصححه)

لان مافى الآية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول فالكلا مان لايتساويان فى اصل المعنى بل كلام الله سبحانه وتعالى اجل و اعلى و كيف لاوالله اعلم تم الفن الاول بعون الله وتوفيقه واياه اسأل فى اتمام الفنين الآخرين هداية طريقه

(قوله وتنكران شئنا على الناس قولهم) اى ولو لم يظهر من موجب لانكاره لنفاذ حكمنا فيهم وتمام رياستنا عليهم (قوله ولا ينكرون القول حين نقول) اى ولو ظهر فى قولنا مالايوافق اهواءهم وفى ختم المصنف الفن بهذا البيت توريه بانه سلك فيه مسلكا لاسبيل للاعتراض عليه فيه (قوله اى نحن نفير مانريد الخ) اى نحن نتجاسر على غيرنا ونرد قوله بحيث لاينفذ ولو لم يظهر موجب لتغييرنا لتمام رياستنا وحكمنا عليهم وهذا المعنى الذى قصده الشاعر يشبه ان يكون معنى الآية السابقة ومع ذلك اختلف اللفظ اختلافا بعيدا وتفاوت تفاوتا بينا فلذا كانت الآية ايجازا بالنسبة الى البيت كما قال الشارح (قوله وانما قال يقرب) اى ولم يقل ومنه قوله تعالى اويقل كقوله تعالى (قوله لان الخ) علة لمحذوف اى لعدم تساوى الآية والبيت فى تمام اصل المعنى لان الخ ويدل على ذلك المحذوف تفريعه الآتى فان قلت لانسلم عدم تساويهما اذيلزم من انكار الاقوال انكار الافعال قلت لانسلم ذلك لان الافعال اشد فقد يترخص فى انكار الاقوال دونها سلمنا ذلك لكن النص على الشئ ابلغ (قوله لان مافى الآية الخ) اى لان الذى فى الآية يشمل كل فعل لان مافى الآية مصدرية اى لايسئل عن فعله والمراد بالفعل مايشمل القول لدليل قوله بعد ذلك والبيت مختص بالقول فاندفع مايقال اذا كان البيت قاصرا على الاقوال والآية قاصرة على الافعال فلا قرب بينهما فان قلت ماوجه شمول الافعال فى الآية لاقواله تعالى مع ان فعله عبارة عن تعلق قدرته بالمقدورات لانانقول الاقوال المدركة من جانب

الحق عبارة عن تعلق القدرة باظهار مدلول الكلام الازلى وذلك فعل من افعاله كما افاد ذلك العلامة اليعقوبى فتأمله (قوله بل كلام الله تعالى سبحانه وتعالى اجل واعلى) اضراب على مايتوهم من قربهما فى المعنى من اتفاقهما فى العلو والبلاغة وانما كان كلام الله تعالى المذكور ابلغ لان الموجود فى الآية نفى السؤال وفى البيت نفى الانكار ونفى السؤال ابلغ لانه اذا كان لاينكر ولو بلفظ السؤال فكيف ينكر جهارا بخلاف نفى الانكار فقد يكون هو المستعظم المتروك دون الانكار بصورة السؤال ومع ذلك مافى الآية صدق وحق ومافى البيت دعوى وخرق (قوله وكيف لا والله اعلم) اى وكيف لايكون كلام الله تعالى اجل واعلى من غيره والحال ان الله تعالى اعلم بكل شئ ومن شان العالم الحكيم ان يأتى بالشئ على ابلغ وجه وهذا براعة مقطع لانه يشير الى تمام الفن

﴿ الفن الثانى علم البيان ﴾

الفن عبارة عن الالفاظ كما هو مقتضى ظاهر قول المصنف اول الكتاب ورتبته على مقدمة الخ فان جعل علم البيان عبارة عن المسائل احتيج لتقدير مضاف اى مدلول الفن الثانى علم البيان او الفن الثانى دال علم البيان وان جعل علم البيان عبارة عن الملكة او الادراك احتيج لتقدير مضاف آخر وهو متعلق (قوله قدمه على البديع) اى اتى به مقدما عليه لانه كان مؤخرا عنه ثم قدمه وتقدم فى اول الفن الاول وجه تقديمه على البيان وحاصله انه قدم المعانى على البيان لكونه منه بمنزله المفرد من المركب لان رعاية المطابقة لمقتضى الحال التى هى مرجع علم المعانى معتبرة فى علم البيان مع زيادة شئ آخر وهو ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة (قوله للاحتياج اليه فى نفس البلاغة) الانسب بما بعده ان يقول لتعلقه بالبلاغة وتعلق البديع بتوابعها وانما كان علم البيان محتاجا اليه فى نفس البلاغة لانه يحترز به عن التعقيد المعنوى كما سبق وهو شرط فى الفصاحة وهى شرط فى البلاغة وشرط الشرط شرط والحاصل ان الاحتراز عن التعقيد المعنوى مأخوذ فى مفهومها بواسطة اخذ الفصاحة فيه والاحتراز المذكور لايتيسر لغير العرب العرباء الا بهذا العلم فاقاله بعضهم من ان علم البيان يحتاج اليه فى نفس البلاغة فى الجملة لانه لايتم بلاغة كلام بدون اعمال علم البيان اذ الكلام المركب من الدلالة المطابقية لايحتاج فى تحصيل بلاغته الا الى علم المعانى اذ لاحاجة الى علم البيان فى الدلالة المطابقية كما ستعرف فليس بشئ لان المقصود احتياج بلاغة الكلام الى علم البيان لا الى اعماله ولاشك ان الاحتراز عن التعقيد المعنوى لايمكن الا بعلم البيان (قوله وتعلق البديع بالتوابع) اى توابع البلاغة وذلك لان البديع علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة كما يأتى فلا جرم انه لاتعلق له بالبلاغة وانما يفيد حسنا عرضيا للكلام البليغ وكلام الشارح المذكور يشير الى ان البديع من توابع البلاغة وهو ماجزم به بعضهم خلافا لمن قال انه من تتمة علم المعانى ولمن قال انه من تتمة علم البيان (قوله اى ملكة) هى كيفية

﴿ الفن الثانى علم البيان ﴾ قدمه على البديع للاحتياج اليه فى نفس البلاغة وتعلق البديع بالتوابع (وهو علم) اى ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية

راسخة في النفس حاصلة من كثرة ممارسة قواعد الفن (قوله يقتدر بها الخ) الاتيان بهذا نظرا لشان الملكة في ذاتها وان كان متروكا في الملكة الواقعة في التعريف لئلا يلزم التكرار مع قوله يعرف به الخ (قوله بالاصول وقواعد معلومة) عطف على ملكة اشارة الى ان المراد بالعلم هنا اما الملكة او الاصول بمعنى القواعد المعلومة لان بها يعرف ايراد المعاني بطريق مختلفة في الوضوح والخفاء وانما قيد القواعد بالمعلومة لانه لايطلق عليها علم بدون كونها معلومة من الدلائل وانما كان المراد بالعلم هنا احد الامرين المذكورين لان العلم مقول بالاشتراك على هذين المعنيين فيجوز ارادة كل منهما ولايقال يلزم على ذلك استعمال المشترك في التعريف بلا قرينة معينة وذلك لايجوز لانا نقول محل منع استعمال المشترك في التعريف إذا اريد احد معنييه او معانيه فقط واما اذا صح ان يراد به كل معنى فانه يجوز كما هنا فانه يجوز ارادة كل من الملكة والاصول كما اشار اليه الشارح لان علة المنع الوقوع في الحيرة من جهة انه لايدرى المعنى المراد من المشترك وهذا ينافي العرض من التعريف من البيان والكشف على ان محل منع استعمال المشترك في التعريف اذا لم يكن بين المعنيين مثلا استلزام واما اذا كان بينهما ذلك فانه يجوز كما هنا لان تعريف كل منهما يستلزم الآخر لان الملكة كيفية راسخة في النفس يقتدر بها على ادراكات جزئية والادراكات الجزئية ينشأ عنها القواعد لان القواعد شانها ان تحصل من تتبع الجزئيات والقاعدة قضية كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها والقضايا المذكورة ينشأ عنها الملكة بسبب ممارستها فقد استلزم كل منهما الآخر فكانا بمنزلة الشيء الواحد فالمقصود حينئذ بالتعريف الذي يؤتى به لبيان الحقيقة واحد فكأنه لااشتراك وحصل المقصود من التعريف لان المقصود منه حصول البصيرة بالمعرف وقد وجد ثم ان الشارح سوى بين ارادة المعنيين وان رجح ارادة المعنى الاول في الفن الاول لكن الارجح المعنى الثاني لان الكتاب في بيان المسائل والقواعد والعلم المذكور جزئي منه فان قلت ان العلم كما يطلق على الملكة والقواعد يطلق على على الادراك فلم لم يذكره الشارح قلت لاحتياج الكلام معه الى تقدير التعلق بلا ضرورة داعية الى تقدير ذلك ولكن الذي اختاره العلامة السيد ان المراد بالعلم هنا الادراك والتزم التقدير المذكور لان الادراك هو المعنى الاصلي للعلم لانه مصدر واستعمال العلم في المعاني الاخر اما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجاز مشهور قال العلامة عبد الحكيم العلم حقيقة هو الادراك وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم اما مجازا مشهورا او حقيقة اصطلاحية وعلى ما هو تابع له في الحصول ووسيلة اليه في البقاء وهو الملكة كذلك ثم المراد الادراك الحاصل عن الدلائل والمسائل المعلومة من الدلائل والملكة الحاصلة عن التصديقات بالمسائل المدللة لاتقرر ان علم المسائل بدون الدلائل يسمى تقليدا لاعلما ولايصح ان يراد بالعلم هنا اعتقاد مسائل الفن مجرد اعتقادها لايعرف به

اواصول وقواعد معلومة (يعرف به ايراد المعنى الواحد) اى المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال

احكام الجزئيات مالم تحصل الملكة (قوله يعرف به ايراد المعنى الواحد) اى كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم فاللام للاستغراق العرفى والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته لانه اذا لم يراع لايعرف ايراد المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم بطرق مختلفة وخرج بتقييد المعنى بالواحد ايراد المعانى المتعددة بطرق موزعة على تلك المعانى مختلفة فى الوضوح بان يكون هذا الطريق مثلا فى معناه اوضح من الطريق الآخر فى معناه فلا تكون معرفة ايرادها كذلك من علم البيان و اعلم ان الغرض من معرفة هذا الايراد ان يحترز المتكلم عن الخطاء فى تأدية الكلام بحيث لايورد من الكلام مايدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة اوواضحة عند اقتضائه دلالة خفية او اوضح عند اقتضائه دلالة متوسطة فى الوضوح والخفاء اومتوسطة عند اقتضائه اوضح او اخفى (قوله اى المدلول عليه الخ) قيد بهذا اشارة الى ان اعتبار علم البيان انما هو بعد اعتبار علم المعانى وان هذا من ذاك بمنزلة المفرد من المركب وذلك لان علم المعانى علم يعرف به ايراد المعنى بكلام مطابق لمقتضى الحال وعلم البيان علم يعرف به ايراد المعنى بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق مختلفة مثلا اذا كان المخاطب منكرا كون زيد مضيافا فالذى يقتضيه الحال بحسب المقام جملة مفيدة لرد الانكار سواء كان افادتها اياه بدلالة واضحة اواوضح اوخفية او اخفى نحو ان زيدا لمضياف اولكثير الرماد اولمهزول الفصيل اولجبان الكلب فافادتها لذلك المعنى بدلالة المطابقة كامثال الاول من وظيفة علم المعانى وافادتها له بغيرها من وظيفة علم البيان (قوله بطرق الخ) يستفاد منه انه لابد فى البيان بالنسبة لكل معنى من طرق ثلاثة على ماهو مفاد الجمع ولابعد فيه لان المعنى الواحد الذى نحن بصدده له مسند ومسند اليه ونسبة لكل منها دال يجرى فيه المجاز فيحصل للمركب طرق ثلاثة لامحالة واختلاف الطرق فى الوضوح والخفاء كما يكون باعتبار قرب المعنى المجازى وبعده من المعنى الحقيقى يكون بوضوح القرينة المنصوبة وخفائها فتقييد ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة بقولنا على تقدير ان يكون له طرق مما لاحاجة له آه طول (قوله وتراكيب) عطف تفسير (قوله مختلفة فى وضوح الدلالة عليه) اى سواء كانت تلك الطرق من قبيل الكناية اوالمجاز اوالتشبيه فمثال ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح من الكناية ان يقال فى وصف زيد مثلا بالجود زيد مهزول الفصيل وزيد جبان الكلب وزيد كثير الرماد فهذه التراكيب تفيد وصفه بالجود من طريق الكناية لان هزال الفصيل انما يكون باعطاء لبن امه للضيفان وجبن الكلب لالفه للواردين عليه من الاضياف بكثرة فلا يعادى احدا وكثرة الرماد من كثرة احراق الحطب للطبخ من اجل كثرة الضيفان وهذه الطرق مختلفة فى الوضوح فكثرة الرماد اوضحها فيخاطب به عند المناسبة كأن يكون المخاطب لايفهم بغيره ذلك ومثال ايراده بطرق

(بطرق) وتراكيب (مختلفة فى وضوح الدلالة عليه) اى على ذلك المعنى بان يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه وبعضها اوضح والواضح خفى بالنسبة الى الاوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء

مختلفة الوضوح من الاستعارة ان يقال فى وصفه مثلا به رأيت بحرا فى الدار فى الاستعارة التحقيقية وطم زيد بانعامه جميع الانام فى الاستعارة المكنية لان الطموم وهو الغمر بالماء من اوصاف البحر فدل ذلك على انه اضمر تشبيهه بالبحر فى النفس وهو الاستعارة بالكناية على مايأتى ولجة زيد تتلاطم بالامواج لان اللجة والتلاطم بالامواج من لوازم البحر وذلك مما يدل على اضمار تشبيهه به فى النفس ايضا واوضح هذه الطرق الاول واخفاها الوسط ومثال ايراده بطرق مختلفة الوضوح من التشبيه زيد كالبحر فى السخاء وزيد كالبحر وزيد بحر واظهرها ماصرح فيه بوجه الشبه كالاول واخفاها ماحذف فيه الوجه والاداة معا كالاخير فيخاطب بكل من هذه الاوجه الكائنة من هذه الابواب بما يناسب المقام من الوضوح والخفاء بقى شئ آخر وهو ان قول المصنف مختلفة فى وضوح الدلالة عليه فيه اشكال وهو ان الدلالة كما يأتى كون اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر ولا معنى لوصف ذلك الكون بالوضوح والخفاء واجيب عن ذلك باجوبة منها ان وصف ذلك الكون بهما من وصف الشئ بما لمتعلقه والمراد وضوح المدلول اوخفاؤه بان يكون قريبا بحيث يفهم بسرعة اولا يفهم بسرعة وكأنه قيل بطرق مختلفة الدلالة الواضح مدلولها اوالخفى مدلولها ومنها ان وصف الكون بذلك باعتبار ان ثبوت ذلك الكون للفظ معلوم بسرعة اوبدون سرعة وعلامة ذلك سرعة الانتقال من اللفظ الى المدلول اوبطؤه (قوله بان يكون الخ) يحتمل ان تكون الباء للسببية ويحتمل انها للتصوير اى واختلاف تلك الطرق فى وضوح الدلالة بسبب كون بعض تلك الطرق اوضح اومصورا بكون بعض تلك الطرق اوضح (قوله فلا حاجة الخ) اى واذا علمت ان المراد باختلاف الطرق فى وضوح الدلالة ماذكرناه بقولنا بان يكون الخ) تعلم انه لاحاجة الى ماقاله الخلخالى حيث قدر الخفاء بعد قول المصنف فى وضوح الدلالة عليه فقال وخفائها وحاصل ماردبه الشارح عليه انه لاحاجة لقوله وخفائها وذلك لان الاختلاف فى الوضوح يقتضى ان بعضها اوضح من بعض مع وجود الوضوح فى كل ومن المعلوم ان الواضح بالنسبة الى الاوضح خفى فالاختلاف فى الوضوح يستلزم الاختلاف فى الخفاء وحينئذ فلا حاجة لذكر الخفاء على ان اسقاط لفظ الخفاء فيه فائدة وهى الاشارة الى ان الخفاء الحقيقى اعنى الخفاء فى نفس الامر وهو الذى ينصرف اليه اللفظ عند الاطلاق لابد من انتفائه عن تلك الطرق والا كان فيما وجد فيه تعقيد والخفاء الموجود فيها انما هو بحسب اضافة بعضها الى بعض فكلها واضحة والتفاوت انما هو فى شدة الوضوح وضعفه (قوله وتقييد) مبتدأ وقوله ليخرج خبر (قوله ليخرج معرفة ايراد المعنى الواحد) اى ليخرجها عن كونها مشمولة لعلم البيان وجزأ من مسماه والا فالمعرفة بالنسبة الى معنى واحد لا يصدق عليه الحد بطريق الاستقلال اصلا لان المراد بالمعنى جميع المعانى الداخلة تحت القصد

و تقييد الاختلاف بالوضوح ليخرج معرفة ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى اللفظ والعبارة واللام فى المعنى الواحد للاستغراق العرفى اى كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وارادته فلو عرف احد ايراد معنى قولنا زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن بمجرد ذلك عالما بالبيان ثم لما لم يكن كل دلالة قابلا للوضوح والخفاء اراد ان يشير الى تقسيم الدلالة وتعيين ماهو المقصود هنا فقال (ودلالة اللفظ) يعنى دلالته الوضعية

والارادة (قوله ايراد المعنى الواحد) اى ككرم زيد وكالحيوان المفترس وقوله بطرق مختلفة فى اللفظ والعبارة اى مع كونها متماثلة فى الوضوح وذلك كالتعبير عن كرم زيد بقولنا زيد كريم وزيد جواد وكالتعبير عن الحيوان المفترس بالاسد والغضنفر فمعرفة ايراد هذا المعنى بهذه الطرق ليست من البيان فى شئ وعطف العبارة على اللفظ من عطف المرادف وحاصل ماذكره الشارح ان تقييد المصنف الاختلاف بوضوح الدلالة مخرج لمعرفة ايراد المعنى الواحد بتراكيب مختلفة فى اللفظ متماثلة فى الوضوح وذلك بان يكون اختلافها بالفاظ مترادفة اذ التفاوت فى الوضوح لايتصور فى الالفاظ المترادفة لان الدلالة فيها وضعية فان عرف المخاطب وضعها تماثلت والا لم يعرف منها او من بعضها شيئا والتوقف فى تصور معنى بعضها ليس اختلافا فى الوضوح اذلا وضوح قبل تذكر الوضع ومعرفته ضرورة ان المخاطب لايدرك شيئا حتى يتذكر الوضع وبعد تذكره لاتفاوت (قوله للاستغراق العرفى) اى لا لحقيقى لان القوى البشرية لاتقدر على استحضار جميع المعانى لانها لاتتناهى ولايصح جعلها للعهد اذلا عهد ولا للجنس لازوم كون من له ملكة الاقتدار على معرفة ايراد معنى واحد فى تراكيب مختلفة فى الوضوح عالما بالبيان ولايقال جعلها للاستغراق العرفى يقتضى ان كل من عرف علم البيان يتمكن من ايراد اى معنى اراده بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة مع انه ممتنع فيما ليس له لازم بين اوله لازم واحد لانا نقول هذا لايرد الااذا اريد باللازم مايمتنع انفكاكه كما هو مصطلح المناطقة وسيأتى ان المراد اعم من ذلك ووجود مالبس له لازم بالمعنى الاعم ممنوع (قوله اى كل معنى الخ) فان قلت المعانى التى يقصدها المتكلم غير متناهية عرفا وكما ان الاحاطة بمالا يتناهى عقلا محال كذلك الاحاطة بمالا يتناهى عرفا فكيف يقدر بعلم البيان على احاطتها قلت لااستحالة فى الاحاطة بمالا يتناهى اجمالا كما فى سائر العلوم (قوله فلو عرف الخ) تفريع على كون اللام للاستغراق وقوله فلو عرف احداى ممن ليس له تلك الملكة (قوله بمجرد ذلك) اى بل لابد من معرفة ايراد كل معنى دخل تحت قصده واردته (قوله قابلا) فى نسخة قابلة للوضوح والخفاء اى بل منها ما لايكون الا واضحا كالوضعية ومنها ما يكون قابلا للوضوح والخفاء وهو العقلية وقد علمت ان وصف الدلالة بهما اما بحسب المدلول او بحسب سرعة الانتقال من اللفظ وعدمه فعلى الاول يكون وصف الدلالة بهما مجازا وعلى الثانى يكون وصفها بهما حقيقة (قوله اراد ان بشيرا الخ) اراد بالاشارة الذكر اى اراد ان يذكر تقسيم الدلالة والقصد من ذكر هذا التقسيم التوصل الى بيان المقصود فقوله وتعيين عطف على ان بشيرا او على تقسيم عطف مسبب على سبب (قوله ماهو المقصود هنا) اى فى هذا الفن وهو قوله الآتى والايراد المذكور الخ (قوله و دلالة اللفظ) احترز باضافة الدلالة الى اللفظ عن الدلالة الغير اللفظية سواء كانت عقلية كدلالة تغير العالم على حدوثه او وضعية

كدلالة اشارة على معنى ثم اوطبيعية كدلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل والنبات على المطر فانها لاتنقسم الى الاقسام الآتية ثم انه لما كان المتبادر من المصنف ان مراده بدلالة اللفظ هنا الدلالة المفهومة من قوله السابق فى وضوح الدلالة وهى اللفظية العقلية دفع الشارح ذلك بقوله يعنى دلالته الوضعية فخرج دلالة اللفظ العقلية كدلالة الكلام على حياة المتكلم واللفظية الطبيعية كدلالة اح على وجع الصدر فلا ينقسم شئ منهما الى الاقسام الآتية وظهر لك من هذا ان فى كلام المصنف شبه استخدام حيث ذكر الدلالة اولا بمعنى ثم ذكرها ثانيا بمعنى آخر واعترض على الشارح بان الدلالة اللفظية الوضعية خاصة بالمطابقة فى اصطلاح البيانيين وحينئذ فيلزم على تقسيمها للاقسام الآتية تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره لكون المقسم اخص من الاقسام واجيب بان المراد بالوضعية ماللوضع فيها مدخل سواء كان العلم بالوضع كافيا فيها لكونه سببا تاما كما فى المطابقة اولابد معه من انتقال عقلى كما فى التضمنية والالتزامية وهذا وجه جعل الماطقه الدلالات الثلاث وضعيات كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وذلك) اى وبيان ذلك اى بيان تقسيم الدلالة وتعيين ماهو المقصود منها هنا (قوله لان الدلالة) اى من حيث هى لاخصوص دلالة اللفظ (قوله كون الشئ) ليس المراد بالشئ خصوص الموجود كما هو اصطلاح المتكلمين بل مطلق الامر الاعم من ذلك كما انه ليس المراد بالعلم ماقابل الظن وهو الجزم بل مطلق الادراك والخصوص فى الذهن الاعم من ذلك (قوله بحيث) اى بحاله والباء للملابسة واضافة حيث لما بعدها بيانية اى كون الشئ ملتبسا بحاله هى انها يلزم الخ والضمير فى به للشئ على حذف مضاف اى يلزم من العلم بحاله مثلا اللفظ الموضوع دال على معناه ودلالته كونه ملتبسا بحالة وهى ان يلزم من العلم بوضعه لذلك المعنى العلم بذلك المعنى وكذا تغير العالم فانه دال على حدوثه ودلالته كونه ملتبسا بحالة وهى ان يلزم من العلم بثبوته للعالم العلم بحدوثه وقوله يلزم الخ اى سواء كان اللزوم بواسطة اولا (قوله والاول) اى الشئ الاول وهو مايلزم من العلم به العلم بشئ آخر واما الشئ الثانى فهو مايلزم من العلم بشئ آخر العلم به (قوله فالدلالة لفظية) اى وهى ثلاثة اقسام لانها اماعقلية بان لايمكن تغيرها كدلالة اللفظ على وجود لافظه واما طبيعية بان يكون الربط بين اللفظ والمدلول يقتضيه الطبع كدلالة اح على الوجع فان طبع اللافظ يقتضى التلفظ به عند عروض الوجع واما وضعية بان يكون الربط بين اللفظ الدال والمدلول بالوضع كدلالة الاسد على الحيوان المفترس (قوله والافغير لفظية) اى والايكن الدال لفظا فالدلالة غير لفظية وهى ثلاثة اقسام ايضا لانها اماعقلية لايمكن تغيرها كدلالة التغير على الحدوث واما طبيعية بان يكون الربط بين الدال والمدلول يقتضيه الطبع كدلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل اى الخوف واما وضعية بان يكون الربط بين الدال والمدلول بالوضع كدلالة الاشارة

وذلك لان الدلالة هى كون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر والاول الدال والثانى المدلول ثم الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والافغير لفظية كدلالة الخطوط والعقد والاشارات والنصب ثم الدلالة اللفظية اما ان يكون للوضع مدخل فيها اولا فالاولى هى المقصودة بالنظر ههنا وهى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق بالنسبة الى العالم بوضعه

المخصوصة مثلا على معنى نم او على معنى لا (قوله كدلالة الخطوط والعقد والاشارات والنصب) امثلة للدلالة الوضعية الغير اللفظية وادخل بالكاف امثلة العقلية والطبيعية الغير اللفظيتين كما تقدم والمراد بالخطوط الكتابة او الخطوط الهندسية كالمثلث والمربع والنصب جمع نصبة كغرف جمع غرفة وهى العلامة المنصوبة على الشئ كالعلامة المنصوبة على محل الطهارة من النجاسة (قوله اما ان يكون للوضع مدخل فيها) وهى اللفظية الوضعية كدلالة الاسد على الحيوان المفترس وقوله اما ان يكون للوضع مدخل فيها اى دخول بان كان سببا تاما فيها كما فى المطابقية او جزء سبب كما فى التضمنية والالتزامية (قوله اولا) بان كانت باقتضاء العقل وهى اللفظية العقلية او باقتضاء الطبع وهى اللفظية الطبيعية كدلالة اللفظ على وجود لافظه ودلالة اح على الوجع (قوله المقصودة بالنظر ههنا) اى من حيث تقسيمها الى مطابقية وتضمنية والتزامية كما يأتى وهذا لانافى ان المقصود بالذات فى هذا الفن هو الدلالة العقلية لا الوضعية لان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة لايتأتى بالوضعية كما يأتى فى قول المصنف والايراد المذكور لايتأتى بالوضعية لان السامع الخ ومن هذا تعلم ان المراد بالدلالة السابقة فى التعريف الدلالة العقلية (قوله وهى) اى الدلالة اللفظية التى للوضع فيها مدخل (قوله كون اللفظ الخ) جنس فى التعريف خرج عنه الدلالة الغير اللفظية باقسامها الثلاثة وقوله بحيث اى ملتبسا بحالة هى ان يفهم منه المعنى اى المطابق او التضمنى او الالتزامى وقوله عند الاطلاق اى اطلاق اللفظ عن القرائن وتجرده عنها وقوله بالنسبة الخ متعلق بيفهم وخرج به اللفظية العقلية وكذا اللفظية الطبيعية فانهما يحصلان للعالم بوضع اللفظ ولغيره لعدم توقفهما على العلم بوضعه ولايقال ان توقفهما على العلم بالوضع وان كان منتفيا عنهما الا انهما لاينافيانه اذ كل منهما متحققة سواء وجد العلم بالوضع او لم يوجد وحينئذ فكيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد لانا نقول المتبادر من قول الشارح بالنسبة الى العالم بوضعه الحصر والقيود التى تذكر فى التعاريف يجب ان تحمل على المتبادر منها مهما امكن فلهذا صح الاحتراز عن الطبيعية والعقلية اللفظيتين بهذا القيد كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وهذه الدلالة) اى اللفظية التى للوضع مدخل فيها اما على تمام الخ ان قلت هذا الكلام يقتضى حصر الدلالة المذكورة فى هذه الاقسام الثلاثة وفيه نظر لان دلالة اللفظ الفصيح على فصاحة المتكلم خارجة عن الاقسام المذكورة لان فصاحة المتكلم ليست تمام ماوضع له اللفظ المذكور كما هو ظاهر وليست جزأ من الموضوع له وليست خارجا عنه بل هى فرد من افراد الفصاحة هى جزء الفصيح الذى هو جزء ماوضع له اللفظ المذكور مع مدخلية الوضع فيها قلت لامدخلية للوضع فيها لان المراد بمدخلية الوضع ان يوضع اللفظ لنفس المعنى كما فى الدلالة الوضعية او لما يتعلق بذلك المعنى من الكل والملزوم كما فى دلالة التضمن والالتزام واللفظ المذكور

وهذه الدلالة (اما على تمام ماوضع) اللفظ (له) كدلالة الانسان على الحيوان الناطق (او على جزئه) كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق (او على خارج عنه) كدلالة الانسان على الضاحك (وتسمى الاولى) اى الدلالة على تمام ماوضع له (وضعية) لان الواضع انما وضع اللفظ لتمام المعنى (و) يسمى (كل من الاخيرتين) اى الدلالة على الجزء والخارج (عقلية) لان دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج انما هى من جهة حكم العقل

لم يوضع لفصاحة المتكلم ولا لكله ولا لملزومه بل وضع لمركب فصاحة المتكلم فرد من جزء جزئه فخرج بها من الاقسام لعدم وجود المقسم فيها والظاهر انها من قبيل الدلالة العقلية لانه يستحيل وجود لفظ فصيح بدون فصاحة المتكلم فتكون كدلالة اللفظ على حياة اللافظ (قوله على تمام الخ) اى على مجموع ماوضع له والمراد بالمجموع مايقابل الجزء فدخل فى ذلك المعنى البسيط والمركب فاندفع ماقال الاولى حذف تمام لانه يخرج دلالة اللفظ على الماهية البسيطة الموضوع هو لها فان قلت هلا حذف قوله تمام واكتفى بقوله اما على ماوضع له وهو شامل للمعنى البسيط والمركب قلت ذكر لفظة تمام لاجل حسن مقابلته بالجزء وقد تبين لك مما قلناه ان تمام لامحترز له ومايقال من انه احترز به عن دلالة اللفظ على نفسه نحو زيد ثلاثى ففيه نظر وذلك لانه على مذهب الشارح من ان دلالة اللفظ على نفسه وضعية وضعا نوعيا ويكتفى بالمغايرة بين الدال والمدلول بالاعتبار تكون تلك الدلالة مطابقية فلم يكن تمام احترازا عن شئ وعلى ان تلك الدلالة عقلية كما اختاره العلامة السيد كانت خارجة عن المقسم وهو دلالة اللفظ الوضعية وحيث كانت خارجة عن المقسم فلا يكون تمام احترازا عنها لعدم دخولها (قوله ما) اى المعنى الذى وضع او معنى وضع واللفظ نائب فاعل وضع وجملة وضع صفة او صلة جرت على غير من هى له لان الموصوف بالوضع اللفظ لا المعنى وكان الواجب ابراز الضمير ولعل المصنف ترك الابراز جريا على المذهب الكوفى الذى يرى عدم وجوب الابراز عند امن اللبس كما هنا (قوله الناطق) الاولى والناطق بالعطف (قوله او على جزئه) اى على جزء ماوضع له (قوله على الحيوان) اى فقط او لناطق فقط اذ كل منهما جزء من الموضوع له (قوله او على خارج عنه) اى عن تمام ماوضع له اللفظ (قوله كدلالة الانسان على الضاحك) اى وكدلالة السقف على الحائط (قوله اى الدلالة على تمام ماوضع له) اى الدلالة على تمام المعنى الذى وضع اللفظ له (قوله وضعية) مفعول ثان لتسمى (قوله لان الواضع انما وضع اللفظ لتمام المعنى) اى لا لجزئه ولا للازمه وحينئذ فالسبب فى حصولها عند سماع اللفظ او تذكره معرفة الوضع فقط دون حاجة لشئ آخر بخلاف الاخيرتين فانه انضم فيهما للوضع امران عقليان توقف فهم الكل على الجزء وامتناع انفكاك فهم الملزوم عن اللازم (قوله وكل من الاخيرتين عقلية) لتوقف كل منهما على امر عقلى زائد على الوضع (قوله انما هى من جهة حكم العقل الخ) هذا الحصر يقتضى ان الوضع لامدخل له فيهما وليس كذلك اذ هو جزء سبب لان كلا من التضمنية والالتزامية يتوقف على مقدمتين احداهما وضعية والاخرى عقلية وهما كما فهم اللفظ فهم معناه وكما فهم معناه فهم جزؤه اولازمه ينتج انه كما فهم اللفظ فهم جزء معناه اولازمه والمقدمة الاولى متوقفة على الوضع لان فهم المعنى متوقف على العلم بوضع اللفظ لذلك المعنى والمقدمة الثانية متوقفة على العقل لان فهم الجزء واللازم متوقف على انتقال العقل من الكل الى الجزء ومن الملزوم

الى اللازم بواسطة حكم انه كلما وجدا لكل وجد جزؤه وكلما وجد الملزوم وجد لازمه فمن نظر الى المقدمة الاولى سمى التضمنية والالتزامية وضعيتين كالمطابقة ومن نظر للثانية سماهما عقليتين كالبيانيين واجيب بان هذا حصر اضافى اى انما هى من جهة حكم العقل لامن جهة الوضع وحده للجزء او اللازم فلا ينافى انه من جهة العقل والوضع معا وانما اقتصر على العقل فى بيان القسمة لانه سبب قريب بخلاف الوضع فانه سبب بعيد وهو غير ملتفت اليه عند اهل هذا الفن قرر ذلك شيخنا العلامة العدوى وقوله من جهة حكم العقل اى من جهة هى منشأ حكم العقل المصور بان الخ سواء تحقق الحكم بالفعل او لا كذا ذكر العلامة عبد الحكيم (قوله بان حصول الكل) اى وهو المعنى المطابق والمراد حصوله فى الذهن او فى الخارج (قوله بستلزم حصول الجزء) هذا راجع للكل وقوله او اللازم يرجع الى الملزوم (قوله والمنطقيون) اى اكثرهم والا فبعضهم كاثير الدين الابهرى يسمى الاخيرتين عقليتين كالبيانيين واختار الآمدى وابن الحاجب ان التضمنية وضعية كالمطابقية وان الالتزامية عقلية قال سم والظاهر ان كلا من الدلالتين الاخيرتين سواء قلنا انها لفظية او عقلية لا تصدق عليها انها مجاز اذ ليس اللفظ مستعملا فى غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة (قوله باعتبار ان للوضع مدخلا فيها) اى سواء كان دخوله قريبا كما فى المطابقية لانه سبب تام فيها اذ لا سبب لها سوى العلم به او كان بعيدا كما فى الاخيرتين لانه جزء سبب فيهما وذلك لان كل واحدة منهما متوقفة على امرين فالتضمنية متوقفة على وضع اللفظ للكل وعلى انتقال العقل من الكل للجزء والالتزامية متوقفة على وضع اللفظ للملزوم وعلى انتقال العقل من الملزوم الى اللازم فقد اعتبروا فى تسميتهما وضعيتين السبب البعيد وهو مدخلية الوضع (قوله ويخصون العقلية) اى سواء كانت لفظية اولا وكذا يقال فى الاثنين بعدها (قوله بما يقابل الوضعية والطبيعية) اى فتكون الدلالة عندهم ثلاثة اقسام عقلية كدلالة الدخان على النار ووضعية كالدلالات الثلاث وطبيعية كدلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل فقوله كدلالة الدخان مثال للعقلية وقوله ويخصون الخ اى بخلاف البيانيين فان العقلية عندهم لا تقابل الوضعية اذ الوضعية قد تكون عقلية فتأمل (قوله وتقييد الاولى) اى تقييدا اضافيا لا وصفيا فيقال دلالة مطابقة بالاضافة لا دلالة مطابقة بالوصف وكذا يقال فى التضمن والالتزام كذا نقل الحفيد عن الشارح فى حواشى المطول وذكر العلامة يس ان المراد بالتقييد ما يشمل تقييد الاضافة كأن يقال دلالة المطابقة وتقييد الصفة كما يقع فى عباراتهم من قولهم الدلالة المطابقية ولا ينافى ذلك قول المصنف بالمطابقة لان المراد بهذه المادة فيشمل نحو المطابقية لا بهذا اللفظ وفى بعض النسخ وتخص الاولى وهى بمعنى النسخة الاولى لان تخص من الخصوص لا من الاختصاص وحينئذ فالمعنى تخص الاولى بالمطابقة ولا يطلق هذا الاسم على غيرها

بان حصول الكل او الملزوم يستلزم حصول الجزء او اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية باعتبار ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كدلالة الدخان على النار (وتقييد الاولى) من الدلالات الثلاث (بالمطابقة) لتطابق اللفظ والمعنى (والثانية بالتضمن) لكون الجزء فى ضمن المعنى الموضوع له

(قوله الاولى) اى وهى الدلالة على تمام ماوضع له اللفظ (وقوله لتطابق اللفظ والمعنى) اى توافقهما بمعنى ان اللفظ انحصرت دلالته على هذا المعنى ولم يزد بالدلالة على غيره كما ان المعنى انحصرت مدلوليته لهذا اللفظ فلا يكون مدلولا لغيره (قوله والثانية) اى وهى الدلالة على جزء ماوضع له اللفظ (قوله لكون الجزء) اى المفهوم من اللفظ وذلك كالحيوان وقوله فى ضمن المعنى الموضوع له وذلك المعنى هو مجموع الحيوان الناطق وحيث كان الجزء فى ضمن المعنى الموضوع له فيفهم عند فهمه وكلام الشارح هذا يشير الى ان دلالة التضمن فهم الجزء فى ضمن الكل ولا شك انه اذا فهم المعنى فهمت اجزاؤه معه فليس فيها انتقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى الجزء بل هو فهم واحد يسمى بالقياس الى تمام المعنى مطابقة وبالقياس الى جزئه تضمنا فيكون اللفظ مستعملا فى الكل اعنى مجموع الجزئين مثلا واما اذا استعمل اللفظ فى الجزء مجازا كان فهمه منه مطابقة لانه تمام ماعنى به بالوضع الثانوى المجازى وقال بعضهم ان التضمن فهم الجزء من اللفظ مطلقا سواء استعمل اللفظ فيه اوفى الكل واختاره العلامة السيد ضرورة انك اذا استعملته فى الجزء فلعلاقة الجزئية فازالت الجزئية ملاحظة واعلم ان هذا الخلاف جار فى دلالة الالتزام ايضا فقيل انها فهم اللازم فى ضمن الملزوم وقيل فهم اللازم مطلقا وقد عملت ما يترتب على الخلاف فان قلت ان الفهم وصف للشخص الفاهم والدلالة التضمنية والالتزامية وصف للفظ الدال فكيف تعرف دلالة التضمن بفهم الجزء فى ضمن الكل اوبفهم الجزء مطلقا وتعرف الالتزامية بفهم اللازم فى ضمن الملزوم اوبفهم اللازم مطلقا وهذا تعريف للشئ بما يغايره قلت المراد بالفهم الافهام اوهو مصدر مبنى للمفعول فالمراد انفهام الجزء اواللازم فى ضمن الكل اوالملزوم اوانفهامهما مطلقا اوكون الجزء اواللازم فهم فى ضمن الكل اوالملزوم اومطلقا اويقال ان الدلالة وان كانت حالة للفظ لكن لما كان بسببها يفهم الجزء فى ضمن الكل اومطلقا اوينتقل من الملزوم للازم تسمحوا فى التعبير عنهما بما ذكر تنبيها على ان الثمرة المقصودة من تلك الحالة هى الفهم والانتقال فتأمل (قوله فان قيل الخ) الغرض من هذا الاعتراض افساد تعاريف الدلالات الثلاث المستفادة من التقسيم المذكور بانها غير مانعة وذلك لانه يستفاد منه ان المطابقة تعرف بانها دلالة اللفظ على تمام ماوضع له والتضمن دلالته على جزء ماوضع له والالتزام دلالته على خارج عن معناه لازم له فيرد على كل تعريف منها انه فاسد الطرد لدخول فرد من افراد كل منها فى الآخر فقول الشارح فان قيل اى بسبب تعريف الدلالات بما استفيد مما تقدم (قوله كلفظ الشمس) فيه انه لايصدق عليه انه مشترك بين الكل وجزئه ولازمه اذ الكل المجموع والشعاع غير لازم له بل للجرم واجيب بانه اذا كان لازما للجرم كان لازما للمجموع قطعا قاله سم ومبنى هذا الاشكال على رجوع ضمير لازمه الى المجموع وهو غير متعين اذ يصح رجوعه

(والثالثة بالالتزام) لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا فرضنا لفظا مشتركا بين الكل وجزئه ولازمه كلفظ الشمس المشترك مثلا بين الجرم والشعاع ومجموعهما فاذا اطلق على المجموع مطابقة واعتبر دلالته على الجرم تضمنا والشعاع التزاما فقد صدق على هذا التضمن والالتزام انها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له واذا اطلق على الجرم او الشعاع مطابقة صدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له

للجزء وعليه فلا اشكال آه (قوله المشترك) اى اشترا كا لفظيا (قوله بين الجرم) اى القرص وقوله والشعاع اى الضوء اى ان فرض ان لفظ شمس موضوع لمجموع القرص والشعاع بوضع وللقرص الذى هو احد الجزئين بوضع وللشعاع الذى هو احد الجزئين ولازم للقرص بوضع (قوله فاذا اطلق) جواب اذا وضمير اطلق راجع للفظ شمس (قوله والشعاع التزاما) اى لا باعتبار هذا الوضع اعنى الوضع للمجموع اذهو باعتباره جزء لا لازم بل باعتباد وضع آخر وهو وضع الشمس للجرم فقط فقوله واعتبر دلالته على الجرم تضمنا اى باعتبار الوضع للمجموع وقوله وعلى الشعاع التزاما اى باعتبار الوضع للجرم فقط فاستقامت عبارة الشارح وان كان هذا التأويل بعيدا من كلام الشارح لما فيه من الخروج عن الموضوع وهو اطلاق الشمس على المجموع (قوله فقد صدق الخ) جواب اذا الثانية وقوله صدق انها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له اى وان كان ذلك الصدق بالنظر لوضع آخر وهو الوضع لكل واحد منهما على حدته اى واذا صدق على هذا التضمن والالتزام انه دلالة اللفظ على تمام ماوضع له صار تعريف المطابقة منتقضا منعا لدخول فردين من افراد التضمنية والالتزامية فيه وهاتان صورتان (قوله واذا اطلق على الجرم او الشعاع مطابقة) عطف على قوله فاذا اطلق على المجموع (قوله صدق عليها) اى على دلالة الشمس على الجرم مطابقة او على الشعاع مطابقة (قوله انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له) اى نظرا لوضع الشمس للمجموع (قوله اولازمه) بالنظر لوضع الشمس للجرم وحده اى وحيث صدق على دلالة الشمس على الجرم او الشعاع مطابقة انها دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له اولازمه فتكون المطابقة داخلة فى تعريف كل من التضمن والالتزام فيكون تعريف كل منهما غير مانع لدخول المطابقة فيه وهاتان صورتان ايضا فجملة ماذكره الشارح من الصور اربعة وهى انتقاض المطابقة بكل من التضمن والالتزام وانتقاض كل من التضمن والالتزام بالمطابقة وبقى على الشارح انتقاض التضمن بالالتزام وعكسه فكان عليه ان يقول زيادة على ماتقدم واذا اطلق الشمس على الشعاع التزاما بالنظر لوضعه للجرم وحده فقد صدق عليه انها دلالة اللفظ على جزء معناه بالنظر لوضع الشمس للمجموع فيكون الالتزام داخلا فى تعريف التضمن واذا اطلق الشمس على الشعاع تضمنا بالنظر لوضع الشمس للمجموع فقد صدق عليها انها دلالة اللفظ على لازم معناه بالنظر لوضع الشمس للجرم وحده فيكون التضمن داخلا فى تعريف الالتزام وبهذا تمت الصور الست (قوله وحينئذ) اى وحين اذ صدق ماذكر على ماذكره ينتقض الخ وفيه انه لم يستوف الصور الست حتى يتم ماذكره من التفريع والذى يتفرع على ماذكره انما هو انتقاض المطابقة بكل من الاخيرتين وانتقاض كل من الاخيرتين بالاولى فقط الا ان يقال انه علم مما مر ان دلالة لفظ الشمس على الشعاع يكون مطابقة وتضمنا والتزاما فمن اجل انها تكون

اولازمه وحينئذ ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث بالاخريين فالجواب ان قيد الحيثية مأخوذ فى تعريف الامور التى تختلف باعتبار الاضافات حتى ان المطابقة هى الدلالة على تمام ما وضع له من حيث انه تمام ماوضع له والتضمن الدلالة على جزء ماوضع له من حيث انه جزء ماوضع له